الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مخبر البحث في السياحة، الإقليم والمؤسسات

الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة وأثره في تزويد مستخدمي البيانات المالية على إتخاذ القرارات في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية

دراسة ميـــدانـــــيـــــة

أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، تخصص:**علوم التسيير**

إعداد الطالب:
سعيداني محمد السعيد

لجنة المناقشة:

رقم	اللقب والاسم	الرتبة	الجامعة	الصفة
01	مصيطفى عبد اللطيف	أستاذ	غرداية	رئيسا
02	عجيلة محمد	أستاذ	غرداية	مشرفا ومقررا
03	عبيرات مقدم	أستاذ	الأغواط	مناقشا
04	زرقون محمد	أستاذ	ورقلة	مناقشا
05	بكاري بلخير	أستاذ	ورقلة	مناقشا
06	تيماوي عبد المجيد	أستاذ محاضر أ	غرداية	مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

الإهداء

إلى معلم البشرية ومنبع العلم الذي بلغ الرسالة وأدى الامانة و نصح الامة وكشف الغمة الى نبي الرحمة ونور العالمين .....محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من علماني أن الحياة حب وعطاء وأن الامل باق مادامت الحياة وأن العمل والاخلاص اساس النجاح .....والدي الغاليين أطال الله في عمرهما.

إلى رفيقة دربي سندي في هذه الحياة الى من كانت معي على طريق النجاح والخير الى من استمد منها عزيمتي واصراري .....زوجتي.

الى هبة الله ابنتي وهيبة .....راجيا من المولى عز وجل أن يحفظها وأن يجعلها قرة عيني

إلى النجوم المتلئلئة في سمائي الذين احملهم أبدا في قلبي وعيوني من اتمنى لهم كل الخير والنجاح اخوتي واخواتي الاعزاء.

إلى الاخوة الذين لم تلدهم أمي الى من تحلوا بالاخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء الى ينابيع الصدق الصافي .....اصدقائي الاوفياء

إلى جميع من علمنا وكانوا سببا في بلوغ الدرب الى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة.....أساتذتي الأقاضل من الطور الابتدائي إلى الجامعي

إلى روح أختي وهيبة تغمدها الله برحمته.

إلى كل من سعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي أهدي لهم هذا العمل المتواضع.

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين ، وافضل الصلاة واتم التسليم على سيدنا محمد الصادق الامين ، اللهم لا علم الا ما علمتنا انك انت العزيز الحكيم ، الحمد لله لذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله واشكره تعالى جل علاه على نعمته وتوفيقه لي في انجاز هذا البحث .

لا يسعني إلا أن أتقدم باسمى عبارات الشكر والعرفان للاستاذ الدكتور عجيلة محمد لتفضل سيادته قبول الاشراف على هذه الاطروحة حيث كان خير مرشد لي في جميع مراحل اعداد البحث ،وافاض علي من علمه الوافر وخبرته ، وملاحظاته وتوجيهاته المستمرة والقيمة التي اسهمت في اثراء هذا البحث حتى اتمامه واظهاره بصورته الحالية ، فله مني استاذي العزيز الغالي جزيل الشكر ووافر التقدير وعظيم الامتنان ،وادعو الله ان يجعل هذا العمل له معي في ميزان حسناته وان يجازيه عني بخير ماجازى به عالما عن متعلم .

كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى الاساتذة الافاضل أعضاء لجنة المناقشة الذين تكرموا وتفضلوا بقراءة هذا البحث وتقييمه وتقويمه وتثمينه جزاهم الله عنا خير الجزاء .

ولا يفوتني في الأخير تقديم شكري وامتناني إلى كل أصدقائي وزملائي في العمل وفي الدراسة وكل من مد لي يد العون و المساعدة من قريب أو من بعيد، الى الذين وافقوني الراي والذين خالفوا ....عظيم شكري وامتناني.

سعيداني محمد السعيد

ملخص:

تناولت الدراسة أثر تطبيق القيمة العادلة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في بيئة الاعمال الجزائرية في ظل توجه معظم المنظمات والهيئات المحاسبية الدولية نحو تطبيق القيمة العادلة من خلال المعايير التي تصدرها .وتبني الجزائر لمعايير المحاسبة الدولية من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي .

ولتحقيق اهداف الدراسة قام الباحث بتصميم استبانة تم استخدامها لجمع البيانات والمعلومات الضرورية اللازمة لاتمام الدراسة حيث وزعت 278 استبانة على أفراد عينة الدراسة والتي شملت المحاسبون الماليون في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر . المدققون الخارجيون، والمستثمرون . وتم استرداد 192 استبانة منها بنسبة 69% من اجمالي الاستبانات الموزعة . وقد تم استخدام الأساليب الاحصائية الوصفية لتحليل البيانات واختيار الفرضيات.

وقد خلصت الدراسة الى أن تطبيق القيمة العادلة كبديل محاسبي يحقق الغايات والاهداف المرجوة من عمليتي القياس والافصاح المحاسبي . ويؤثر بشكل ايجابي على جودة المعلومات المحاسبية وذلك من خلال الخصائص النوعية التي يسهم تطبيق القيمة العادلة في توفيرها للمعلومات المحاسبية. مما يجعل هذه المعلومات مفيدة للأطراف المستخدمة لها وخاصة المستثمرين عند عملية اتخاذ قراراتهم.

المصطلحات الاساسية : افصاح المحاسبي، معايير محاسبية دولية ، قيمة عادلة، ، معلومات محاسبية ،قرارات استثمار،بيئة جزائرية.

Résumé :

Cette étude traite l'impact de l'application de la juste valeur sur l'amélioration de la qualité des informations comptables dans l'environnement d'affaires algérien, prenant en compte la tendance des établissements et organismes comptables internationaux, vers l'application de la juste valeur à travers les normes qu'ils émettent, ainsi que l'adoption algérienne des normes comptables internationales concrétisée par l'application du système comptable financier.

Afin de réaliser les objectifs de cette étude, le chercheur a élaboré un questionnaire destiné à la collecte de données et informations nécessaires pour l'accomplissement de l'étude, 278 questionnaires ont été distribués sur les individus composant l'échantillon de l'étude, comprenant des comptables financiers dans les entreprises économiques, des auditeurs externes,et les inverstisseurs . Par la suite, 192 questionnaires ont été récupérés, constituant 69 % du total des questionnaires distribués. Une analyse par des méthodes statistiques descriptives a été entamée afin d'analyser le données et tester les hypothèses.

Il est apparu que l'application de la juste valeur en tant que substituant comptable est susceptible de mener à l'atteinte des objectifs souhaités par le biais de mesure et divulgation comptable. Cela influence positivement la qualité des informations comptables également, ce qui rend ces informations utiles pour les parties utilisatrices et spécialement pour les investisseurs lors de leurs prises de décisions.

Mots-clés : divulgation comptable, normes comptables internationales, la juste valeur, information comptable, décisions d'investissement, l'environnement algérien.

Abstract :

This study traited the fair value application's impact on accounting information quality improvement in the Algerian business environment, taking into account the tendency of international accounting institutions and organizations towards the application of fair value through their issued standards, as well as the Algeria's adoption of the international accounting standards through the application of the Financial Accounting System.

In order to achieve the objectives of this study, the researcher has developed a questionnaire to collect the data and information needed to complete the study. 278 questionnaires were distributed on individuals making up the study sample, including financial accountants of the economic organizations, external auditors, and investors, 192 questionnaires were recovered which represent 70% of the total distributed questionnaires. An analysis, by descriptive statistical methods has taken place in order to analyze data and test hypotheses.

In conclusion, the application of fair value as an accounting substitute is likely to lead to the achievement of the desired objectives through accounting measurement and disclosure. This positively influences the quality of accounting information as well, making this information useful for users, and especially, investors during their decision making process.

Keywords: accounting disclosure, international accounting standards, fair value, accounting information, investment decisions, Algerian environment

قائمة المحتويات

العنصر	الصفحة
الإهداء	I
شكر وعرفان	II
الملخص	III
قائمة المحتويات	VI
قائمة الاختصارات	IX
قائمة الاشكال	X
قائمة الجداول	XII
قائمة الملاحق	XV
المقدمة	أ- ط
الفصل الاول : اساسيات الافصاح المحاسبي ضمن مرتكزات النظرية المحاسبية	
تمهيد	2
المبحث الاول : ماهية الافصاح المحاسبي	3
المطلب الاول: مفهوم الافصاح المحاسبي	3
المطلب الثاني: انواع الافصاح المحاسبي	7
المطلب الثالث : اهداف الافصاح المحاسبي	13
المطلب الرابع: اهمية الافصاح المحاسبي	13
المبحث الثاني: المقومات الاساسية للافصاح المحاسبي والعوامل المؤثرة فيه	15
المطلب الاول: المقومات الاساسية للافصاح المحاسبي	15
المطلب الثاني: الاطراف المهتمة بالافصاح المحاسبي	18
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الافصاح المحاسبي	19
المطلب الرابع: مبررات وجودة الافصاح المحاسبي	21
المبحث الثالث : اساليب الافصاح المحاسبي، المعوقات والافاق المستقبلية	22
المطلب الاول: اساليب وطرق الافصاح المحاسبي	22
المطلب الثاني :معوقات الافصاح المحاسبي	25
المطلب الثالث: الافاق المستقبلية للافصاح المحاسبي	26
خلاصة الفصل الاول	40
الفصل الثاني : متطلبات القيمة العادلة والمعايير المحاسبية الدولية	
تمهيد	42
المبحث الاول : ماهية معايير المحاسبة الدولية	43
المطلب الاول: معايير المحاسبة الدولية	43
المطلب الثاني: اجراءات اصدار معايير المحاسبة الدولية	50
المطلب الثالث: التطور المستمر لمعايير المحاسبة الدولية	52

المبحث الثاني: الاطار النظري لمحاسبة القيمة العادلة	54
المطلب الاول: السياق التاريخي لمحاسبة القيمة العادلة	54
المطلب الثاني: ماهية القيمة العادلة	55
المطلب الثالث: مزايا وانتقادات القيمة العادلة	59
المطلب الرابع: الاثار الاقتصادية لاتباع محاسبة القيمة العادلة	61
المبحث الثالث: موقع القيمة العادلة من المعايير المحاسبية الدولية	62
المطلب الاول: القياس الاجباري بالقيمة العادلة في IFRS/IAS	62
المطلب الثاني : القياس الاختياري بالقيمة العادلة في IFRS/IAS	70
المطلب الثالث: القياس في الايضاحات بالقيمة العادلة في IFRS/IAS	75
المبحث الرابع: دراسة تحليلية للمعيار الدولي للتقرير المالي 13 قياسات القيمة العادلة	80
المطلب الاول: المعيار المحاسبي 13 قياسات القيمة العادلة	80
المطلب الثاني : اساليب تقييم القيمة العادلة	84
المطلب الثالث: التسلسل الهرمي للقيمة العادلة	85
المطلب الرابع: العرض و الافصاح عن القيمة العادلة	88
خلاصة الفصل الثاني	90
الفصل الثالث : اهمية الافصاح المستند الى القيمة العادلة في جودة المعلومات المحاسبية واثره على اتخاذ قرارات الاستثمار	
تمهيد	92
المبحث الاول : جودة المعلومات المحاسبية في ظل القيمة العادلة	93
المطلب الاول: مفهوم المعلومات المحاسبية	93
المطلب الثاني: جودة المعلومات المحاسبية في اطار الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	97
المطلب الثالث: جودة التقارير المالية	110
المطلب الرابع: تاثير الافصاح المستند الى القيمة العادلة على تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	115
المبحث الثاني: الطبيعة الاولية لاتخاذ القرارات	117
المطلب الاول: مفهوم اتخاذ القرارات	117
المطلب الثاني: ظروف اتخاذ القرارات	122
المطلب الثالث: مبادئ اتخاذ القرارات	123
المطلب الرابع: مراحل اتخاذ القرارات	124
المبحث الثالث : القرار الاستثماري	125
المطلب الاول: مفهوم القرار الاستثماري	125
المطلب الثاني : انواع القرار الاستثماري	125
المطلب الثالث:مبادئ اتخاذ القرارات الاستثمارية	126
المطلب الرابع: دورة حياة القرار الاستثماري	127
المبحث الرابع: اهمية المعلومات المحاسبية في ظل القيمة العادلة على اتخاد قرارات الاستثمار	129
المطلب الاول: احتياجات المستثمرين للمعلومات المحاسبية	129
المطلب الثاني : دور المعلومات المحاسبية للمستثمرين	131

المطلب الثالث: اهمية المعلومات المحاسبية للمستثمرين	132
المطلب الرابع: تقييم المستثمر لجودة المعلومات المحاسبية و انعكاسه على القرارات الاستثمارية	133
خلاصة الفصل الثالث	136
الفصل الرابع : واقع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية اتجاه تطبيق محاسبة القيمة العادلة والدراسة الميدانية	
تمهيد	138
المبحث الاول : موقع القيمة العادلة من النظام المحاسبي المالي	139
المطلب الاول: تقديم عام للنظام المحاسبي المالي	139
المطلب الثاني: القيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي	147
المطلب الثالث: وجهة المشرع الجزائري اتجاه القيمة العادلة من حيث قياس عناصر القوائم المالية	149
المطلب الرابع: معوقات تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة الجزائرية	163
المبحث الثاني: منهجية الدراسة الميدانية وادواتها	164
المطلب الاول: اداة الدراسة الميدانية	164
المطلب الثاني:مجتمع وعينة الدراسة	166
المطلب الثالث: خصائص ومميزات افراد عينة الدراسة	169
المطلب الرابع: التحليل الاحصائي للبيانات	173
المبحث الثالث :ثبات وصدق الاستبيان	175
المطلب الاول: اختبار ثبات الاستبيان	175
المطلب الثاني:اختبارصدق الاستبيان	181
المبحث الرابع: التحليل الاحصائي ونتائج اختبار الفرضيات	183
المطلب الاول: التحليل الاحصائي	183
المطلب الثاني: اختبار الفرضيات	205
خلاصة الفصل الرابع	207
الخاتمة	209
المراجع	217
الملاحق	

قائمة الاختصارات

الاختصار	الدلالة باللغة الام	الدلالة باللغة العربية
DP	Discussion paper	وثيقة مناقشة
FASB	Financial Accounting Standards board	مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكي
FIFO	First In First Out	الداخل أولا يخرج أولا
IAS	International Accounting Standards	معايير المحاسبة الدولية
IASB	International Accounting Standards	مجلس معايير المحاسبة الدولية
IASC	International Accounting Standards Committee	لجنة معايير المحاسبة الدولية
IFRIC	International Financial Reporting interpretation Comite	لجنة تفسيرات المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية
IFRS	International Financial Reporting Standards	المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية
IFRS F	International Financial Reporting Standards Foundation	مؤسسة المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية
IFAC	International Federation of Accountants Committee	الاتحاد الدولي للمحاسبين
IOSCO	International Organization of Securities Commissions	المنظمة الدولية للهيئات الرقابية للأسواق المالية
LIFO	Last In First Out	الداخل آخرا يخرج أولا
PCN	Plan Comptable National	المخطط المحاسبي الوطني
SAC	Standards Advisory Council	المجلس الاستشاري للمعايير
SCF	Système comptable financier	النظام المحاسبي المالي
SIC	Standing interpretation comitee	لجنة تفسيرات معايير المحاسبة الدولية
SPSS	Social Sciences Program Statistical	البرنامج الاحصائي للعلوم الاجتماعية

قائمة الاشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	المحاسبة كنظام للمعلومات (الدورة المعلوماتية)وموقع الافصاح منها	06
02	انواع الافصاح المحاسبي	12
03	مقومات الافصاح المحاسبي	17
04	العوامل المحددة لمستوى الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية	36
05	الهيكل لمجلس معايير المحاسبة الدولية	47
06	سيرورة إعداد معايير المحاسبة الدولية	51
07	الافصاح حول القيمة العادلة في حالة وجود سوق نشط وفقا IFRS07	77
08	الافصاح حول القيمة العادلة في حالة عدم وجود سوق نشط وفقا IFRS07	77
09	مخطط تدفق لبرنامج القيمة العادلة	78
10	المخاطر التي تؤثر على قياس القيمة العادلة	79
11	العوامل التي تؤخذ في الاعتبار لتحديد افضل واحسن استخدام للاصل الغير المالي	83
12	قياس القيمة العادلة للالتزام او اداة حقوق الملكية للمؤسسة	84
13	انواع المعلومات المحاسبية	94
14	دورة المعلومات المحاسبية	95
15	خطوات اختبار خصائص المعلومات المحاسبية	96
16	معايير جودة المعلومات المحاسبية	99
17	المراحل التي تمر بها المعلومات	100
18	المعايير المقترحة لجودة المعومات المحاسبية	101
19	التاثير المتبادل بين معدي التقارير المالية ومستخدميها مع البيئة المحاسبية	102

20	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	106
21	العلاقة بين خصائص جودة التقارير المالية وقياس الربح المحاسبي في ظل القيمة العادلة	113
22	خطوات اتخاذ القرارات	124
23	دورة حياة القرار الاستثماري	128
24	تقييم المستثمرين لجودة المعلومات المحاسبية وانعكاسه على سوق الاوراق المالية	135
25	مكونات النظام المحاسبي المالي SCF	146
26	توزيع مفردات العينة على فئات الدراسة	169
27	توزيع مفردات العينة حسب المؤهل العلمي	170
28	توزيع مفردات العينة حسب الخبرة المهنية	171
29	توزيع مفردات العينة حسب المشاركة في الدورات التكوينية	172

قائمة الجداول :

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	اساليب (طرق) الافصاح	24
02	امثلة عن الانشطة الاجتماعية للشركات	30
03	القياس اللاحق للاصول المالية ومعالجة فروق اعادة التقييم	65
04	القياس اللاحق للالتزامات المالية ومعالجة فروق اعادة التقييم	66
05	القياس اللاحق لادوات التحوط ومعالجة فروق اعادة التقييم	67
06	ض متطلبات الافصاح عن مستويات قياس القيمةالعادلة وفق IFRS13	88
07	معايير التفرقة بين ظروف اتخاذ القرار	123
08	مقارنة الاصول الثابتة العينية وفق SCFو IAS 16	149
09	مقارنة الاصول الثابتة المعنوية وفق SCFو IAS 38	151
10	مقارنة عقارات التوظيف وفق SCFو IAS 40	152
11	مقارنة الاصول الثابتة المالية وفق SCFو IAS 32 / IAS 39	153
12	مقارنةشهرة المحل وفق SCF و IFRS 03	155
13	مقارنة انخفاض قيمة الاصول وفق SCFو IAS 36	156
14	مقارنة المخزون وفق SCFو IAS 02	157
15	مقارنة الخصوم وفق SCFو IAS 37	158
16	مقارنة الضرائب المؤجلة وفق SCFو IAS 12	159
17	مقارنة عقود الايجار التمويلي وفق SCFو IAS 17	160

18	معايير المحاسبة الدولية ومعايير الابلاغ المالي الدولية التي تبنتها الجزائر	162
19	العلاقة بين خطا المعاينة وحجم العينة	167
20	عدد الاستمارات الموزعة والمعتمدة	168
21	توزيع مفردات العينة على فئات الدراسة	169
22	توزيع مفردات العينة حسب المؤهل العلمي	170
23	توزيع مفردات العينة حسب الخبرة المهنية	171
24	توزيع مفردات العينة حسب المشاركة في الدورات التكوينية	172
25	مقياس ليكارت الخماسي والدرجات الترتيبية للمتوسط الحسابي المرجح	174
26	صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحول الاول	176
27	صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحول الثاني	177
28	صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحول الثالث	178
29	صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحول الرابع	179
30	صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة	180
31	معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)	181
32	معامل الثبات (الفاكرونباخ)	181
33	معامل الثبات لمحاور الدراسة (الفاكرونباخ)	182
34	اختبار التوزيع الطبيعي (T-Sample Kolmogrof-Smirnov)	183
35	اتجاهات افراد العينة حول المبررات الخاصة بمشاكل القياس المحاسبي بالتكلفة التاريخية والتي مهدت الطريق إلى ضرورة التوجه نحو طريقة القيمة العادلة	185
36	اخ ت بار T للعينة البسيطة حول مشاكل القياس المحاسبي وفق مبدا التكلفة التاريخية في البيئة الاقتصادية الحالية وضرورة التوجه نحو القيمة	189

37	اتجاهات افراد العينة نحو مساهمة تطبيق محاسبة القيمة العادلة في زيادة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	190
38	اختبارT للعينة البسيطة حول مساهمة تطبيق محاسبة القيمة العادلة في زيادة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	194
39	اتجاهات افراد العينة حول مساهمة المعلومات المنشورة في القوائم المالية بالقيمة العادلة على اتخاذ قرارات الاستثمار	195
40	اختبارT للعينة البسيطة حول مساهمة المعلومات المنشورة في القوائم المالية بالقيمة العادلة على قرارات الاستثمار	199
41	اتجاهات افراد العينة حول وجود مشاكل ومعوقات تحول دون تطبيق محاسبة القيمة العادلة في بيئة الاعمال الجزائرية	200
42	اختبارT للعينة البسيطة حول المشاكل و الصعوبات التي تواجه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند تطبيقها لمحاسبة القيمة العادلة	204

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	نموذج عن الميزانية
02	نموذج عن حساب النتيجة
03	نموذج عن جدول تدفقات الخزينة
04	نموذج عن جدول تغير الأموال الخاصة
05	استمارة الاستبيان باللغة العربية
06	استمارة الاستبيان بالغة الفرنسية
07	اسماء محكمي الاستبيان
08	نتائج مخرجات SPSS

المقدمة

توطئة:

يكتسب الافصاح المحاسبي اهمية متزايدة في توفير المعلومات الملائمة بغرض استخدامها، و توفير المعلومات التي تساعد المستثمرين على اتخاذ القرارات .

تمثل التكلفة التاريخية الواقع الفعلي للحدث وقت وقوعه لحظة التبادل ليست موضع شك في دقتها وصحتها لحظة الاكتساب أو التملك وإنما يظهر التشكيك في سلامة المبدأ بعد التملك أو حدوث الحدث إذ تصبح القيمة المسجلة شيئا من الماضي الذي ينحرف قليلا أو كثيرا عن قيمته الحالية من هنا بدأت انتقادات لم تنتهي لمبدأ التكلفة التاريخيه، حيث ان الظروف الاقتصادية تتسم بالديناميكية المتغيرة والمتقلبة بشكل دائم وتغير القوة الشرائية لوحدة النقد بتغير هذه الظروف.

كل هذه العوامل تدفع الفكر المحاسبي المعاصر إلى إجراء منهج جديد للقياس المحاسبي هو محاسبة القيمة العادلة الذي بدأ التوجه إليه كمطلب أساسي في إثبات معالجة الأحداث والعمليات المالية كي تكون أكثر دقة وأقرب إلى الواقع الفعلي وفقا للظروف السائدة بما يحقق ملاءمة البيانات المالية المنشورة الأمر الذي حدا بالجهات المهنية المتخصصة إلى إصدار معايير محاسبية تلبي الإحتياجات المستمرة التي تتزامن مع التطور الكبير على الصعيد المالي الدولي.

كما أن إعداد البيانات المالية وفقا لمحاسبة القيمة العادلة يحقق منفعة رئيسية للمستثمرين لتقدير استثماراتهم والتنبؤ للمستقبل ، ولهذا كان من المهم استخدام معايير محاسبة مقبولة قبولا عاما على المستوى الدولي، وبالتالي حماية المستثمرين وتوفير لجميع المستخدمين الشفافية الكاملة على نفس الدرجة.

مشكلة الدراسة:

على ضوء ما تقدم فإن مشكلة الدراسة تدور حول السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير الإفصاح المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تزويد مستخدمي المعلومات المحاسبية على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ؟

عناصر مشكلة الدراسة:

بناء على ما تقدم تم طرح الاسئلة التالية والتي تشكل بمضمونها عناصر المشكلة :

- هل تعتبر معايير محاسبة القيمة العادلة وقواعد الافصاح الواردة فيها ملائمة بشكل يميزها عن معايير المحاسبة التقليدية؟
- ماهي الخصائص التي يمكن أن تظيفها محاسبة القيمة العادلة وقواعد الافصاح الواردة فيها على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية؟
- ماهي انعكاسات القوائم المالية المعدة وفقا للقيمة العادلة على تزويد مستحدمي االبيانات المالية على اتخاذ القرارات وخاصة الاستثمارية منها ؟
- ماهي اهم المعوقات التي من الممكن ان تواجه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند تطبيقها لمحاسبة القيمة العادلة في ظل النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية ؟

فرضيات الدراسة:

- تؤدي مشاكل القياس المحاسبي القائمة على التكلفة التاريخية إلى تمهيد الطريق إلى ضرورة التوجه نحو طريقة القيمة العادلة في القياس المحاسبي؛
- يساهم تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة على زيادة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ؛
- تساعد التقارير المالية المعدة على أساس القيمة العادلة على إتخاذ القرارات وخاصة القرارات الاستثمارية ؛
- توجد معوقات و صعوبات من الممكن ان تواجه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند تطبيقها لمحاسبة القيمة العادلة في ظل النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في مدى قدرة البيانات المالية المعدة على أساس القيمة العادلة في تزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات مفيدة في إتخاذ القرارات .

كما تنبع اهمية الدراسة من خلال الاهتمام المتزايد في المجتمع الدولي والمحلي والمؤسسات المهنية والمحاسبية حول أهمية المعلومات المحاسبية ، وبالتالي زيادة ثقة المجتمع المالي من مساهمين ومستثمرين ومتخذي القرارات

الوقوف على مدى التطور الذي وصلت إليه المعايير والإصدارات المحاسبة الدولية في مجال محاسبة القيمة العادلة وكذا الوقوف على مدى استخدام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لمحاسبة القيمة العادلة في القياس والإفصاح عن الأصول والإلتزامات التي بحوزتها .

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- تسليط الضوء على مشاكل القياس المحاسبي بالتكلفة التاريخية لكونها تمهد الطريق نحو التوجه لمحاسبة القيمة العادلة في القياس المحاسبي ؛
- التعرف على مفهوم وأهداف القيمة العادلة وآليات تطبيقها إستنادإلى المعايير الدولية مع بيان أهم المشاكل المتوقعة في تطبيقها واقتراح الحلول الممكنة لها ؛
- بيان أهمية الإفصاح المحاسبي السند إلى القيمة العادلة على تعظيم الخصائص النوعية المعلومات المحاسبية التي تمكن المستخدمين من الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات وخاصة الاستثمارية؛
- عرض وتحليل المعيار **IFRS 13** لبيان كيفية قياس والإفصاح عن القيمة العادلة ومن ثم إظهار الجوانب الإيجابية والسلبية في المعيار كمعيار مرشد المعايير المحاسبة الدولية الأخرى التي تسمح بالقياس والإفصاح عن القيمة العادلة؛
- تحديد متطلبات القياس والافصاح المحاسبي عن القيمة العادلة المناسبة للبيئة الجزائرية؛
- المساهمة على تشجيع تطبيق محاسبة القيمة العادلة في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي؛

أسباب اختيار الموضوع:

أسباب ذاتية:

- تخصص الباحث في موضوع المحاسبة منذ الدراسات في التدرج الى ما بعد التدرج؛
- الرغبة في الإطلاع و تنمية الرصيد العلمي حول هذا الموضوع ؛

أسباب موضوعية:

- التغير الذي حدث بتطبيق الجزائر النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية ؛
- الإحاطة و الإلمام بمختلف الجوانب النظرية و التطبيقية لواقع النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛
- الاهتمام الكبير من الباحثين على مدى قدرة مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ القرارات الاستثمارية؛
- الدور الذي تلعبه جودة وشفافية المعلومات المحاسبية والمالية في جذب المستثمرين الأجانب وتنمية الاقتصاد الوطني؛

حدود الدراسة :

ترتكز الدراسة على اختبار العلاقة بين الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة واتخاذ قرارات الاستثمار ، ومن ثم يخرج عن نطاق الدراسة العلاقة بين الإفصاح المحاسبي المستند للقيمة العادلة والقرارات الأخرى

نموذج الدراسة:

سنحاول في هذا الشان تصميم و تطوير نموذج خاص بالدراسة الحالية من اجل تفسير و فهم طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع بشكل يوضح علاقة هذه المتغيرات.

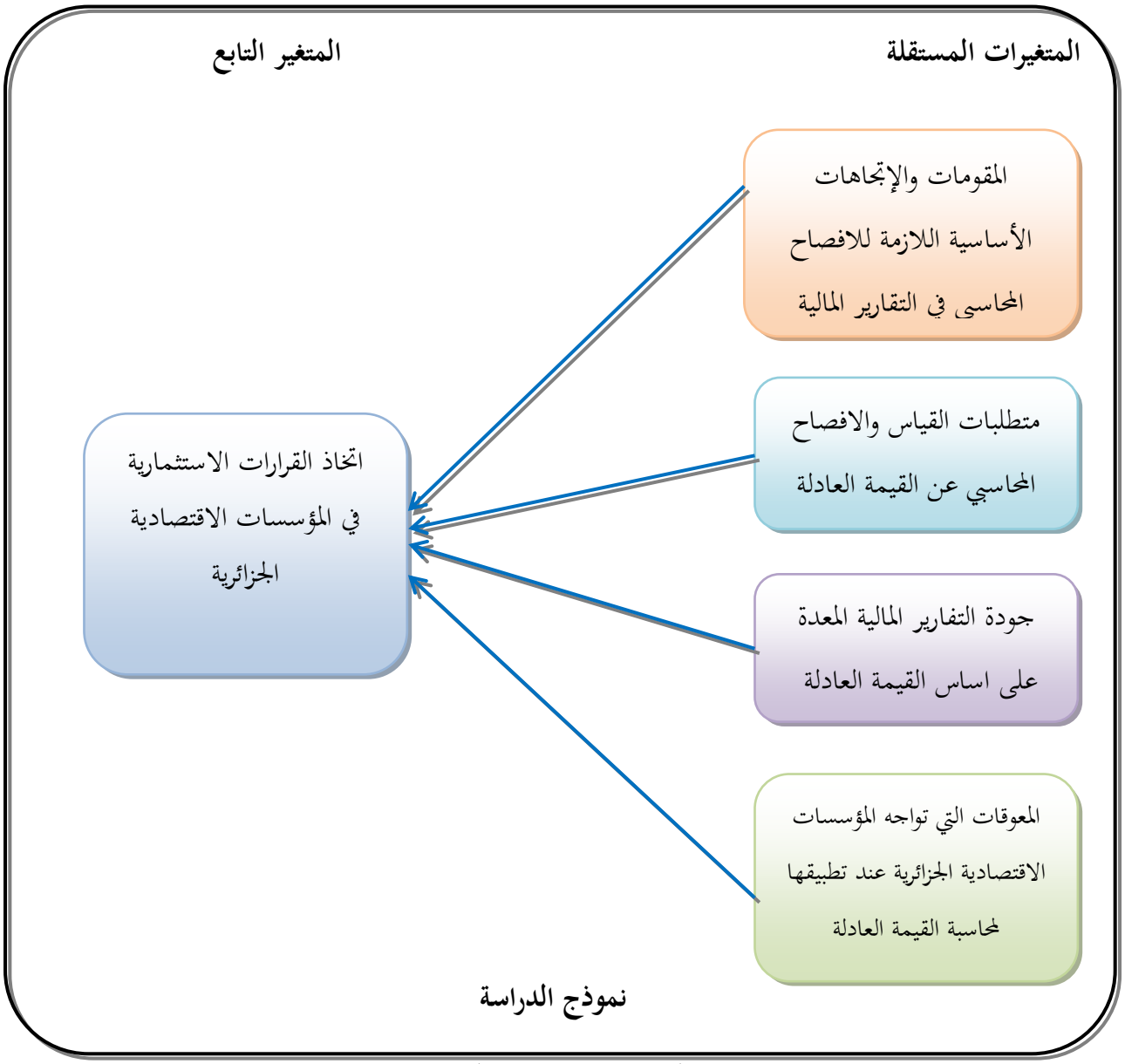

المصدر: من إعداد الباحث

المنهج المتبع و الأدوات المستخدمة:

نظرا لطبيعة الموضوع و بغية الإحاطة بجوانبه المختلفة، و من اجل تحليل أبعاده و الإجابة على التساؤلات المطروحة و اختبار صحة الفرضيات المطروحة، استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي في معظم أجزاء الدراسة بالإضافة إلى تصميم استبانة تم استخدامها لجمع البيانات والمعلومات الضرورية اللازمة لاتمام الدراسة حيث وزعت 278 استبانة على افراد عينة الدراسة والتي شملت المحاسبون الماليون في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر .والمدققون الخارجيون .والاكاديميون المهتمون والمتخصصون في مجال المحاسبة . وتم استرداد 195 استبانة منها بنسبة 70من اجمالي الاستبانات الموزعة.

أما الأدوات و المصادر التي يتم توظيفها في هذا البحث فتتمثل في:

- المسح المكتبي و الغرض منه الوقوف على ما تناولته المراجع و المصادر المختلفة حول الموضوع؛
- الإطلاع على بعض الدراسات السابقة و كذا بعض المجلات و المقالات؛
- استخدام شبكة الانترنت؛

الدراسات السابقة:

أولا: الدراسات العربية

1- دراسة (الخطيب) بعنوان : الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم 01" ، مجلة جامعة دمشق المجلد 18 ،العدد 2 ،2002

هدفت الدراسة إلى آلية عرض البيانات والمعلومات الضرورية المتعلقة بعرض البيانات المالية في الشركات المساهمة العامة في الأردن، وبما يتعلق بمبدأ الافصاح للأغراض العامة لضمان إمكانية توفير البيانات الضرورية لمستخدميها.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في الفائدة المتوخاة مبدأ الإفصاح في الشركات المساهمة العامة في الأردن ، والتي يمكن توضيحها في النقاط الآتية:

- توفير المعلومات للآخرين؛
- يخدم الجهات الحكومية في عمليات تحديد الضريبة؛
- يسهل عملية التدقيق ؛
- يقدم الخدمة للتحليل المالي؛

ولقد أظهرت الدراسة النتائج الآتية:

- لا يوجد اختلاف في أهمية البنود التي تتضمنها التقارير المالية السنوية المنشورة لفئة المحللين الماليين في البنوك ولمؤسسات الدولية والمستثمرين بين الأفراد بما يعني أنه يمكن وضع أسس وقواعد موحدة للإفصاح تعنى بحاجات الفئتين معا؛
- احتلت البيانات المالية المرتبة الأولى كمصدر للمعلومات؛
- إن الشركات المساهمة العامة الأردنية تلبي بشكل عام في قوائمها المالية متطلبات الحد الأدنى من الافصاح عن المعلومات التي تتطلبها أصول المحاسبة الدولية؛
- هناك علاقة نوعية بين مستوى الافصاح ونوع الصناعة كونها شركة صناعية أو خدمية؛

2- دراسة (جمال الطرايرة): التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك، رسالة دكتوراه جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، عمان الأردن 2005.

تناولت الدراسة أهم المعايير الإفصاح التي تطلبتها معايير المحاسبة الدولية بشأن محاسبة القيمة العادلة وتحديد مدى توافق قرارات وتعليمات البنك المركزي الأردني مع متطلبات تطبيق هذه المعايير ، هذا بالاضافة إلى دراسة مدى التزام البنوك المدرجة في بورصة عمان لمتطلبات الإفصاح عن القيمة العادلة من خلال تحليل التقارير السنوية المنشورة لها ومقارنتها مع متطلبات الإفصاح ، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج :

- التزام البنوك المدرجة بالبورصة بإعداد التقارير المالية السنوية وفقا للنماذج المعتمدة من البنك المركزي الأردني دون مراعاة بعض متطلبات الإفصاح الخاصة بالقيمة العادلة في معايير المحاسبة الدولية لعدم الإشارة إليها في هذه النماذج ؛
- عدم وجود الاهتمام الكافي من الجهات المسؤولة عند مراجعة البيانات المالية السنوية للبنوك قبل إصدارها للتأكد من كفاية إفصاح التقارير المالية وفقا لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية بشأن القيمة العادلة؛
- عدم التزام البنوك المدرجة في بورصة عمان بالإفصاح عن قواعد الإفصاح الخاصة بالقيمة العادلة لكل من الأصول والالتزامات المالية والممتلكات الاستثمارية ومخاطر الأدوات المالية بالمقابل تلتزم بالإفصاح عن قواعد الإفصاح بباقي البنود؛

3- دراسة(نبيل عبد الرؤوف إبراهيم) بعنوان: دلالة العلاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة،مجلة المعهد العالي للحسابات وتكنولوجيا المعلومات، العدد 17 ، اوت 2009

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم العوامل المؤثرة على قياس القيمة العادلة للأصول المالية والأصول الثابتة والأصول غير المتداولة، وكذلك سعت إلى معرفة مدى قدرة التنظيمات المهنية في سرعة إجراء التعديلات في الإصدارات المحاسبية حول قياس القيمة العادلة كخطوة لمسايرة التقلبات التي تمر بها أسواق المال العالمية، مع دراسة الأهمية النسبية لخصائص جودة المعلومات المحاسبية.

وقام الباحث بدراسة ميدانية لقياس مدى وجود علاقة سببية بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية عند قياس الربح المحاسبي والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة، واتضح من التحليل الإحصائي ما يلي:

- وجود تأثير معنوي بما يفيد وجود علاقة بين جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على قياس القيمة العادلة عند قياس الربح المحاسبي؛
- وجود علاقة جوهرية بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية ودقة قياس القيمة العادلة واظهر التحليل الإحصائي ترتيبا للأهمية النسبية لخصائص جودة المعلومات المحاسبية فكانت الخاصية الأولى متمثلة في"الوثوق" والأخيرة "القيمة التنبؤية"؛
- وجود علاقة جوهرية بين مخاطر القياس ودقة قياس القيمة العادلة، وتمثلت الأهمية النسبية في المخاطر المالية،
- وجود تأثير معنوي بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة سواء للأصول المادية أو الأصول المالية (الأوراق المالية) ؛

واتجهت فئات الدراسة نحو التركيز على عامل القيمة السوقية بالنسبة للأصول المادية وعامل معدل نمو التوزيعات النقدية للسهم فيما يتعلق بالأصول المالية؛

وأوصت الدراسة بضرورة توخي الدقة والحياد من قبل القائمين بتحديد إجراءات القياس للقيمة العادلة للأصول عند قياس القيمة العادلة لما لذلك من آثار مباشرة على دقة قياس صافي الربح المحاسبي؛

4- دراسة (مصطفى العبادي) بعنوان: مدي حاجة معايير المحاسبة والمراجعة السعودية لتبني القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح والمراجعة بالقوائم المالية،دراسة تحليلية مقارنة، بحث مقدم إلى: الندوة الثانية عشرة لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية بعنوان: " مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرين"كلية إدارة الأعمال بجامعة الملك سعود 18 – 19مايو 2010.

حيث هدفت إلى التعرف على مدى حاجة معايير المحاسبة والمراجعة السعودية لتبني القيمة العادلة وأهمية تطوير معايير المحاسبة والمراجعة السعودية لتبني القياس والإفصاح والمراجعة علي أساس القيمة العادلة.

حيث قام الباحث بتقسيم الدراسة إلي ثلاثة مباحث بخلاف النتائج والتوصيات، فعرض في المبحث الأول أسس القياس والإفصاح المحاسبي بمعايير المحاسبة السعودية والدولية، وفي المبحث الثاني مراجعة القيمة العادلة في كل من معايير المحاسبة السعودية والدولية، وفي المبحث الثالث أهمية تطوير معايير المحاسبة والمراجعة السعودية لتبني القياس والإفصاح والمراجعة علي أساس القيمة العادلة، وتوصلت الدراسة إلى عدت نتائج من أهمها:

- أنه توجد فجوة بين معايير المحاسبة السعودية والدولية بشان القياس والإفصاح علي أساس القيمة العادلة، فبينما تعتبر معايير المحاسبة الدولية أن القياس علي أساس القيمة العادلة هو القاعدة، وأن القياس علي أساس التكلفة التاريخية هو الاستثناء، فإن معايير المحاسبة السعودية تتبني القياس علي أساس التكلفة التاريخية، وتجعل القياس علي أساس القيمة العادلة في أقل نطاق ممكن ويقتصر علي الإفصاح عنه ضمن المعلومات الإيضاحية بالقوائم المالية؛
- توجد فجوة بين معايير المراجعة السعودية والدولية بشأن مراجعة القيمة العادلة، فبينما تتضمن معايير المراجعة الدولية معيارين احدهما (ISA 545) لمراجعة القيمة العادلة، والثاني ISA 540) لمراجعة التقديرات المحاسبية، والذي يساعد في بعض من الأحيان علي مراجعة القيمة العادلة، أما معايير المراجعة السعودية فلا تتضمن معاييرها حتى الآن معيار خاص بمراجعة القيمة العادلة أو مراجعة التقديرات المحاسبية، وذلك بسبب تبني معايير المحاسبة السعودية للقياس علي أساس التكلفة التاريخية؛
- إن القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة يزيد من جودة خصائص معلومات القوائم المالية، ويزيد من شفافية القوائم المالية وفعاليتها في تقديم المعلومات المناسبة لمستخدميها في اتخاذ القرارات الرشيدة، والتقييم الجيد لأداء الإدارة، وذلك بشكل يفوق القياس والإفصاح على أساس التكلفة التاريخية وهو ما يتطلب بالضرورة تعديل معايير المحاسب السعودية لتتبنى القياس والإفصاح على أساس القيمة العادلة؛
- إن مزايا ومنافع القياس على أساس القيمة العادلة لن تؤتي ثمارها، وتكتمل منفعتها لمستخدمي القوائم المالية والمجتمع إلا بعد اطلاع مراجع الحسابات بدوره بشأن مراجعة معلومات القيمة العادلة بالقوائم المالية، وهو ما يستلزم بالضرورة إصدار معيار مراجعة يتضمن الإرشادات اللازمة لمساعدة المراجع على أداء دوره بفعالية في هذا الشأن؛

5- دراسة (صافي فلوح، هاشم حسن) بعنوان: محاسبة القيمة العادلة في شركات التامين (دراسة تطبيقية) ،مجلة جامعة تشرين للبحوث الدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 33 ،العدد 1، 2011

ويتلخص هدف هذه الدراسة في التعرف على مفهوم القيمة العادلة وأهمية التقييم العادل لأصول والتزامات شركات التامين، والمشاكل والصعوبات التي تواجه تطبيقه، ودراسة واقع تطبيق هذا التقييم في شركات التامين السورية والصعوبات التي تواجهه .

ولتحقيق هدف الدراسة اعتمد الباحث على المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بمحاسبة القيمة العادلة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبية الدولية وتجارب الدول الأخرى للحكم على إمكانية تطبيق محاسبة القيمة العادلة لقياس أصول والتزامات شركات التأمين ولاسيما أصول والتزامات عقود التأمين ، ثم قام بإسقاط هذه المعلومات النظرية على الواقع الميداني لشركات التأمين السورية بهدف تحديد التوصيات اللازمة لتطوير تطبيق محاسبة القيمة العادلة في شركات التأمين السورية . وفي الأخير توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أبرزها :

- إن استخدام مفهوم القيمة العادلة في تقييم الأصول والالتزامات عموما ، وأصول والتزامات عقود التأمين خصوصا يقدم مزايا ومنافع كبيرة تؤهله ليكون أساس القياس الأكثر قبولا واستخداما في العالم في السنوات المقبلة لقياس الأصول والالتزامات في المنشأة الاقتصادية . وقد بدأ تطبيقه على المستوى الدولي منذ عام 2005 في مختلف المؤسسات المالية التي تعمل في سوق البورصة ولمعظم الأدوات المالية على الرغم من بعض السلبيات وما شركات التأمين إلا جزءا من هذا السوق ويتوجب عليها التكلم بلغته (أي القيمة العادلة) للتعبير عن أدائها ونشاطها ؛
- إن بعض شركات التأمين السورية قيمت بعض الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة وكذلك الحال فيما يتعلق بأصول والالتزامات عقود التأمين ، وأفصحت عن ذلك في التقارير المالية .إلا أن استخدام هذا التعبير كان خجولا ورأى الباحث أن السبب في ذلك يعود إلى المشاكل والصعوبات التالية :
- ضعف نشاط سوق الأوراق المالية السورية ؛
- ضعف خبرة شركات التأمين السورية وكوادرها بتطبيق المعايير الدولية التي تتضمن القيمة العادلة وآلية قياسها؛

6- دراسة (النجار) بعنوان: أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية،المجلة الاردنية في ادارة الاعمال، المجلد 9، العدد 3، 2013.

هدفت هذه الدراسة الى بيان أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، وتحديد مدى وجود مشكلات ومعوقات تواجه تطبيق محاسبة القيمة العادلة لدى الشركات المساهمة العامة الفلسطينية .

وقد اعتمد الباحث في دراسته على عينة من مدققي الحسابات الخارجيين، والمديرين الماليين للشركات المساهمة العامة .

وحيث توصل الى مجموعة من النتائج منها:

– لمعلومات المستمدة من تطبيق محاسبة القيمة العادلة تعد أكثر نفعًا وفائدة من المعلومات المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية لدعم عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية.

– أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة من قبل الشركات المساهمة العامة الفلسطينية يزيد من درجة موثوقية وملاءمة المعلومات الواردة في قوائمها المالية؛

–وأن تطبيق محاسبة القيمة العادلة من قبل الشركات المساهمة العامة يواجه العديد من المعوقات منها:

1. عدم توافر أسواق نشطة ملاءمة لقياس القيمة العادلة لكثير من الأصول في فلسطين؛
2. عدم تمكن العديد من الشركات المساهمة العامة الفلسطينية من تحمل تكاليف تطبيق محاسبة القيمة العادلة، وخصوصا الصغيرة والمتوسطة الحجم، ومن ثم تحمل تكاليف إضافية سيسهم في إخراجها من منافسة الأسواق الداخلية والخارجية؛
3. عدم تبني التشريعات الاقتصادية الفلسطينية وبالأخص القانون الضريبي تطبيق محاسبة القيمة العادلة مما يحد من ظروف وطرق تطبيقها؛

ثانيا: الدراسات الأجنبية:

1.دراسة (Dirtrich, etal) بعنوان:

"The reliability of investment property fair value estimates" Journal of Accounting and Economic, 20(2001), pp 125-158**.**

"موثوقية تقدير القيمة العادلة للاستثمارات العقارية"

هدفت الدراسة إلى فحص موثوقية تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات العقارية المسجلة محاسبيًا في الشركات البريطانية لمقارنتها بأسعار البيع المتحققة لاحقا لها، والبحث فيما إذا كان هناك تلاعب إداري في تقدير القيمة العادلة للاستثمارات العقارية، ووجود مقيم داخلي أو خارجي من جهة، وسمعة مدقق الحسابات الخارجي من جهة أخر ى .وقد تم إجراء الدراسة على جميع المنشآت التي تعمل في مجال الاستثمار العقاري في بريطانيا خلال الفترة من1988- 1996.

وقد بدأت فكرة هذه الدراسة للبحث عن مدى دقة المناقشات التي تدور حول أن تطبيق مفهوم القيمة العادلة أكثر ملائمة من تطبيق التكلفة التاريخية لكنه في المقابل أقل موثوقية.

فقد تمت دراسة موثوقية تقديرات القيمة العادلة للإستثمارات العقارية للأسباب التالية:

- أن الموثوقية كانت محور النقاش الرئيسي حول اعتماد محاسبة القيمة العادلة للأصول الملموسة قي الولايات المتحدة، وكانت الانتقادات بأن محاسبة القيمة العادلة لهذه الأصول غير موثوقة ولا يمكن الاعتماد على بياناتها؛
- أنه يجب على مستخدمي البيانات المالية في الولايات المتحدة والدول الأخرى قراءة وتفسير البيانات المالية بالاستثمارات العقارية والمعدة على أساس تقديرات القيمة العادلة؛
- لم تكن هناك أية محاولات كافية لاختبار تحيز التقديرات المحاسبية أو دقتها سابقا؛

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن تقديرات القيمة العادلة كانت بالمتوسط متحفظة مقارنة مع أسعار البيع للفترة من 1988-1996 وأن هذه التقديرات كانت أقل تحيزا وأكثر دقة من استخدام أرقام التكلفة التاريخية؛
- لوحظ وجود تدخل في الإدارة في فترة ما قبل اعتماد القيمة العادلة وإلغاء التكلفة التاريخية (وذلك للفترة ما بين عام1993) من حيث استخدام الأسلوب الذي يحقق عائدا أعلى عن البيع، وذلك لمحاولة إبقاء الدخل ضمن مستويات محددة، لكن لم يتم إثبات هذا السلوك للفترة اللاحقة؛
- أن تقديرات القيمة العادلة التي كانت تتم من مقدر خارجي أكثر دقة وأقل تحيزا من تلك المقدرة من مقدر داخلي، لأن تقديرات المقدرين الخارجيين تكون أكثر دقة وأقل تحيزا في ظل أن الشركة تخضع لتدقيق خارجي من شركات ذات السمعة العالية؛

2.دراسة (Mozes) بعنوان:

The value relevance of financial institutions, fair value disclosures: A study in the difficulty of linking unrealized gain and losses to equity values Abacus, 2002, Vol. 38 issue 1, pp 1-15

"أهمية قيمة المؤسسات المالية والإفصاحات القيمة العادلة: دراسة في صعوبة الربط بين مكاسب والخسائر غير المحققة لقيم الأسهم"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة ملائمة القيمة التي تتم من خلال الإفصاح عن الأدوات المالية بالقيمة العادلة والذي نص عليه البيان الصادر من مجلس معايير المحاسبة رقم (SFAS 119) والذي يتطلب الإفصاح عن الأدوات المالية بالقيمة العادلة المالية حيث قامت الدراسة على استخدام النموذج الرياضي المتبع في تحديد الدخل المتبقي كإطار أساسي من اجل تحقيق الهدف الأساسي لهذه الدراسة وذلك من خلال الربط ما بين قيمة حقوق الملكية والفرق في قيمة الأدوات المالية عندما يتم الإفصاح عنها بالقيمة الدفترية أو بالقيمة العادلة ، وقد طبق النموذج الرياضي على البيانات المستخرجة من البنوك والوسطاء الماليين.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هو انه عند استخدام نموذج قياس الدخل المتبقي فان العلاقة المقدرة ما بين المتغيرات والتي تقيس الفروقات ما بين القيمة الدفترية والقيم العادلة للأدوات المالية سوف تكون مغايرة لما قد يكون متوقعا لاسعار هذه الأدوات كما أن هذه الفروقات ما بين القيمة العادلة والقيم الدفترية تؤثر على حساب تكلفة رأس المال المستخدم لحساب قيمة الدخل المتبقي ، كما توصلت الدراسة إلى نتيجة بان العلاقة ما بين هذه الفروقات والقيمة السوقية لرأس المال هي علاقة سلبية.

و أكدت الدراسة أيضا على أن ملائمة المعلومات في القيم السوقية العادلة اكبر مما هو عليه مع القيم الدفترية.

3.دراسة (Carroll, Linsmeir and Petroni) بعنوان :

the reliability of fair value versus historical cost information : evidence from closed-end mutual funds, Journal of Accounting, Auditing & Finance;Winter2003, Vol. 18 Issue 1, p1 ,January 2003

موثوقية القيمة العادلة مقابل معلومات التكلفة التاريخية: أدلة من صناديق الاستثمار المغلقة

قامت الدراسة على عمل مقارنة ما بين القيمة العادلة والتكلفة التاريخية للسندات المالية التي تملكها صناديق الاستثمار المشتركة والمغلقة لعدد محدود من المساهمين والتي تقوم بإعداد قوائمها المالية بالقيمة العادلة والبحث فيما إذ كانت القيمة العادلة للسندات تقدم معلومات أكثر موثوقية وأكثر ملائمة من التكلفة التاريخية. والفرضية الأساسية التي كانت محور هذه الدراسة هو أن محاسبة القيمة العادلة في صناديق الاستثمار تتمتع بمصداقية اكبر من محاسبة التكلفة التاريخية.

تكونت عينة دراستهم من (143) صندوق استثمار مشترك مغلق وهي مدرجة في مجلة وول ستريت والتي لها أسعار وبيانات محاسبية كاملة ، أما المنهجية التي اعتمدتها الدراسة فهو استخدام الانحدار المقطعي لدراسة العلاقة ما بين المتغيرات ، وقد تناول البحث المتغيرات التالي:(سعر السهم العادي في نهاية كل عام ، القيمة الدفترية

للسهم الواحد من الأصول الصافية باستثناء السندات المالية في نهاية كل عام ،التكلفة التاريخية للسهم الواحد من السندات المالية في نهاية كل عام ، القيمة العادلة للسهم من السندات المالية في نهاية كل عام) كما تم استخدام النموذج الرياضي لرسملة الأرباح لتحديد المصداقية التي تقدمها محاسبة القيمة العادلة في قائمة الدخل.

أما النموذج فهو يحتوي على المتغيرات التالية :(العائد السنوي للسهم الواحد ، الدخل الصافي للسندات المالية –وهو الدخل الناتج عن الأرباح الموزعة والفوائد مطروحا منها النفقات التشغيلية – ، الأرباح والخسائر المحققة من السندات المالية المقيمة بالقيمة العادلة للسهم الواحد ، الأرباح والخسائر المحققة من السندات المالية المقيمة بالقيمة العادلة للسهم الواحد).

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

– القيم العادلة للسندات المالية تقدم معلومات ذات موثوقية للمستثمرين في صناديق الاستثمار المغلقة وذلك لوجود (علاقة قوية وهامة ما بين سعر السهم والقيمة العادلة للسندات المالية ، هناك علاقة قوية وهامة بين عائدات السهم والأرباح والخسائر للسندات المالية المقيمة بالقيمة العادلة) ؛

–إن القيمة العادلة للسندات المالية لها قوة تفسيرية لسعر السهم اكبر مما تقوم به عندما تكون مقيمة بالتكلفة التاريخية؛

– ان الموثوقية تظهر في المعلومات المعتمدة على القيم السوقية العادلة.

4.دراسة(Tan, Hancock, Taplin and Tower) بعنوان :

Fair Value Accounting For Financial Instrumens: Australian Versus Singaporean Preparer Perspective Association of Australiaand New Zealand Conference Alice Springs, Australia July 4 - 6 2004

" محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية: دراسة مقارنة بين دولة استراليا وسنغافورة"

قامت دراستهم على فحص وجهات نظر المؤسسات المالية في كل من استراليا وسنغافورة ، فيما يتعلق بالنموذج الدولي المقترح فيما يخص تطبيق محاسبة القيمة العادلة ، وهو قياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة ، والاعتراف بالإيرادات والنفقات المترتبة على تطبيقها في قائمة الدخل ، كما أن الدراسة أرادت معرفة آراء هذه المؤسسات فيما يتعلق بمدى ملائمة المعلومات التي يقدمها تطبيق القيمة العادلة وفيما إذا كانت هناك إمكانية المقارنة ما بين القوائم المالية لهذه المؤسسات عندما تقوم جميعها بتطبيق القيمة العادلة.

حيث قام الباحثون بتوزيع استبانه إلى المدراء الماليين في هذه المؤسسات المالية في كل الدولتين لأخذ آرائهم في النزاع القائم حول موثوقية القياس للأدوات المالية بالقيمة العادلة فتم توزيع (201) استبانه على المدراء الماليين في المؤسسات المالية في استراليا ، و (200)استبانه على المدراء الماليين في سنغافورة ، وقد كانت نسبة الاستجابة للدولتين معا (21.7 %) ، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن هناك حيادية في دعم تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جميع الأدوات المالية ، إلا أن البنوك الاسترالية أظهرت معارضة اكبر في تطبيق القيمة العادلة مقارنة بسنغافورة . بينما الاتحادات الائتمانية في استراليا هي أكثر إيمانا منها في سنغافورة بالنسبة لاستخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي؛
- بالنسبة لدراسة الخصائص النوعية للقيمة العادلة ، فقد وجد أن هناك اتفاق عام بان محاسبة القيمة العادلة تحسن من ملائمة المعلومات التي تقدمها ، إلا أن المؤسسات المالية في سنغافورة كان لها رأي أقوى فيما يتعلق بملائمة محاسبة القيمة العادلة ، كما أنها تشجع على إجراء المقارنة ما بين قوائم الدخل للمؤسسات المالية؛

أظهرت نتائج هذه الدراسة انه هناك اتفاق عام في أن القيم السوقية العادلة توفر الحيادية ، وتظهر الملائمة في المعلومات ، وتوفر خاصية المقارنة.

5-دراسة (Milburn, J. Alex) بعنوان:

"**The Relationship between Fair Value**, **Market Value**, **and Efficient Markets**" Accounting Perspectives, Vol. 7 Issue 4. 2008

"العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة والقيمة السوقية وكفاءة السوق المالي"

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين هدف الملاءمة الذي يحققه تطبيق محاسبة القيمة العادلة وبين كفاءة السوق المالي، بعد دراسة الأدبيات المحاسبية والدراسات السابقة ذات العلاقة، قام الباحث باختبار العلاقة المفترضة، وتوصل إلى مجموعة من النتائج منها :أن وجود الكفاءة والعقلانية في الأسواق المالية يسهم في توفير إطار مفاهيمي مناسب لقياس القيمة العادلة، فكما هو وارد في المعيار SFAS 157 فإنه يمكن الاستناد إلى القيمة السوقية لتحديد القيمة العادلة للأصول والالتزامات شريطة أن تكون الأسواق نشطة وكفوءة، لأن القيمة السوقية لا تمثل القيمة العادلة إلا إذا كانت الأسواق كفوءة وعقلانية ونشطة، وعلى العكس أيضاً فإن تطبيق محاسبة القيمة العادلة يسهم بدوره في جعل الأسواق أكثر عقلانية وكفاءة.

6-دراسة (Dumitru Matis & Jiri Strouhal & Carmen Giorgiana Bonaci)بعنوان :

Fair Value Accounting for Financial Instruments: An Historical Perspective,2009) International advances in economic research 2009, vol. 15, no4, pp. 490-491

"محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية :نظرة تاريخية"

هدفت هذه الدراسة إلى تعميق فكرة ملاءمة القيمة العادلة كأساس لقياس الأدوات المالية في الأدبيات المحاسبية، وهدفت أيضاً إلى الربط بين الأنظمة والقوانين وتعليمات الرقابة مع التطور التاريخي للقياس بالقيمة العادلة، وإظهار كيف أن تجارب عدة دول في تبني القيمة العادلة للأدوات المالية قد أثرت في تطور أنظمتها وقوانينها وتكيفها مع هذا الأساس في القياس، وتناولت الدراسة حالة الأسواق في كل من رومانيا والتشيك، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها :إن كلا من معدي المعايير الدولية ومعايير المحاسبة الأمريكية أجمعوا على ملاءمة القياس بالقيمة العادلة للأدوات المالية، وأن تبني هذا التوجه في كل من البلدين (رومانيا والتشيك)

أثر بشكل إيجابي في تطوير أنظمة الرقابة وقوانينها في أسواقها المالية، لكنها شددت في الوقت نفس على مراعاة الأسس والقواعد الصارمة في تحديد القيمة العادلة التي حددتها المنظمات المهنية وخاصة في وقت الأزمات المالية.

نخلص البحث بعد استعراض الدراسات السابقة :

- تنوع البيئات التي أجريت فيها الدراسات لتحقيق أهداف محددة منها ؛
- التعرف على واقع الممارسة المحاسبية في كل من الدول المتقدمة والنامية ؛
- استقراء أحدث الإصدارات بشأن معايير محاسبة القيمة العادلة ومستوى تطبيقها في هاته الدول ؛
- حداثة تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة في بيئة الأعمال العربية ؛
- مفهوم القيمة العادلة لم يتضح حتى الآن ولم يتم استخدام أساليب قياسها ؛

مساهمة البحث:

من خلال استعراض الدراسات السابقة وحول ما سبق فإن البحث يتميز عن الدراسات السابقة فيما يلي :

- بيان اثر الإفصاح المحاسبي للبيانات المالية وفق القيمة العادلة وما اذا كان استخدامها يحقق الحصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي تخدم الاطراف المستفيدة منها وخاصة المستثمرين في بيئة الاعمال الجزائرية؛
- تحديد معوقات التي تواجه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند تطبيقها لمحاسبة القيمة العادلة في ظل النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية ومحاولة ايجاد الحلول لها؛
- تبيان ان التقارير المالية المعدة وفق القيمة العادلة يمكن ان تساهم في تزويد مستخدمي البيانات المالية على إتخاذ القرارات الاستثمارية؛
- إن معظم الدراسات التي أتيح الباحث الاطلاع عليها أجريت في بيئات مختلفة عن بيئة الجزائر فمنها من كان في دول عربية ومنها من كان في بيئات أجنبية ، بينما أجريت هذه الدراسة في الجزائر إذا كانت تشمل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

هيكل الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى اربعة فصول:

المقدمة

الفصل الأول:

نحاول من خلال هذا الفصل التطرق الى الافصاح المحاسبي ضمن مرتكزات النظرية المحاسبية من خلال التطرق الى ماهية الافصاح المحاسبي و المقومات الاساسية بالاصافة الى العوامل المؤثرة فيه

الفصل الثاني:

سنحاول التطرق إلى توجه المعايير المحاسبية الدولية نحو القيمة العادلة وكذا اهم الاصدارات المحاسبية الخاصة بالقيمة العادلة من خلال التطرق الى المعايير المحاسبية الدولية ،نشاتها ،تطورها بالاضافة الى الهيئات المروجة للمعايير ،كما تم التطرق الى مفهوم القيمة العادلة ،اهدافها ، بالاضافة الى محددات استعمال محاسبة القيمة العادلة.

الفصل الثالث:

سنتطرق فيه إلى اهمية الافصاح الافصاح الى القيمة العادلة في جودة المعلومات المحاسبية واثرها في المساعدة على اتخاذ القرارات الاستثمارية.

الفصل الرابع:

حيث سنقوم باسقاط الدراسة النظرية على الجانب التطبيقي الميداني ومحاولة الاجابة على الاشكالية المطروحة من خلال الدراسة الميدانية وتصميم الاستبيان، تم التطرق فيه الى تحليل ومناقشة نتائج الاستبيان .

الخاتمة

الفصل الأول

أساسيات الافصاح المحاسبي ضمن مرتكزات النظرية المحاسبية

تمهيد :

لقد تطور الإفصاح المحاسبي من خلال ما يسمى بالتقارير المحاسبية عبر مراحل مختلفة مع تطور النظرية المحاسبية، هذه الأخيرة عرفت عدة مراحل في تطورها بدءا من المرحلة التجارية الإيطالية أين أفرزت الحروب الصليبية قنوات إتصال ثقافي و حضاري مع بلدان المشرق العربي، حيث قدم الفكر العربي في القرنين الثاني عشر و الثالث عشر أسسا جوهرية لتطور العلوم و المعرفة في إيطاليا خصوصا، (عرفت الدول الأوروبية عامة بحضارة و إقتصاديات الدول العربية في حوض البحر المتوسط و المشرق العربي) ، فمهد بذلك لنشوء عصر النهضة الحديث في التاريخ الأوروبي و هكذا بدأت إيطاليا تحتل مكانة الصدارة في عصر التنوير و النهضة.

إن تسارع تطور النظرية المحاسبية بتحديد معالم المفاهيم و الفروض و المبادئ المحاسبية الأساسية للإثبات والترحيل والتوثيق المحاسبي ،وإعداد التقارير المحاسبية عن نتائج الأعمال ، وبتطور الوسط الإقتصادي بإنتشار أعمال الصيرفة و إزدهار التجارة و تكون البيوت التجارية الكبرى التي تتعامل مع دول أخرى إستيرادا و تصديرا ،و إنتشار الروح الرأسمالية التجارية ،و ظهور التبادل النقدي بشكل واسع دعت هذه العوامل إلى ضرورة وجود مدارس محاسبية خاصة لتدريب الأفراد على المحاسبة خلال ضرورة الإهتمام بالإفصاح عن المعلومات المفيدة في القوائم المنشورة التي أصبحت تعد المصدر الأساسي للمعلومات للمتعاملين في هذه الأسواق،.وعليه سنجيب على هذا من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي

المبحث الثاني: المقومات الاساسية للافصاح المحاسبي والعوامل المؤثرة فيه

المبحث الثالث:أساليب الافصاح المحاسبي ،المعوقات و الافاق المستقبلية

المبحث الاول: ماهية الإفصاح المحاسبي

يعتبر الإفصاح المحاسبي أحد المتطلبات الأساسية التي يقتضيها النشاط المحاسبي، فهو يمثل علاقة الإتصال التي تربط المجال المحاسبي في التعبير عن النشاط الإقتصادي للمؤسسات مع الأطراف الأخرى ،فهو يمثل لغة إتصال المؤسسة مع الأطراف الخارجية و التي تربطها بها عدة علاقات مختلفة التوجهات.

المطلب الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي

لقد تم تعريف الإفصاح المحاسبي و تحديد مقوماته الأساسية التي يجب أن تتوافر فيه، حيث يمكن دراسة الإفصاح من وجهة نظر محاسبية من خلال تحديد مفهومه أولا ثم تحديد المقومات الأساسية التي يقوم عليها.

1- تعريف الإفصاح المحاسبي

في عالم سريع التغير ومعقد العلاقات ومتطور الاحتياجات ومتشابك التأثيرات، فإن النظام المحاسبي عليه مهمة مسايرة هذه الحالات و أن يرقى بأساليب عمله إلى المستوى الذي يلبي فيه حاجة جميع الأطراف بدقة و شفافية، وهذا لا يكون إلا عن طريق الإفصاح المحاسبي و الذي يمكن النظر إليه كونه" الإخبار الدقيق الموضوعي عن المعلومات المحاسبية بعد تحليلها ماليا سواء أكان التحليل مالي ساكن بواسطة النسب المالية أو تحليل مالي ديناميكي باستخدام الأساليب الإحصائية والرياضية[1].

لذا فإن النظرية المحاسبية تنظر إلى الإفصاح المحاسبي كونه مبني على الاعتبارات التالية:

- انتهاج الوضوح الكامل في عرض القوائم المالية ؛
- الشفافية في إظهار جميع الحقائق المهمة عن المنشأة؛
- ان الإفصاح له وظيفة إخبارية مهمة؛

وقد تطرق العديد من الكتاب لمفهوم الإفصاح نذكر منها:

تعريف (01): "عملية إظهار المعلومات المالية كمية كانت أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش و الملاحظات و الجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة و ملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية و التي ليس لها سلطة الإطلاع على الدفاتر و السجلات للشركة"[2].

---

[1] زهير خضير ياسين العاني، **اهمية الإفصاح عن الأرباح والخسائر غير الاعتيادية مع اشارة للتطبيق العراقي**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد12، 2006، ص314.

[2]– زغدار أحمد و سفير محمد ،"**خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبية الدولية(IAS/IFRS)** ، مجلة الباحث ،جامعة ورقلة، العدد07 ،2010 ،ص، ص 83، 91 .

تعريف(02):"شمول التقارير المالية على جميع المعلومات الازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة و صحيحة عن الوحدة المحاسبية"[1]

تعريف (03): أو أنه "عرض المعلومات المهمة للمستثمرين والدائنين وغيرهم من المستفيدين بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المشروع على تحقيق أرباح في المستقبل وقدرته على سداد التزاماتها[2].

تعريف(04):" يعني أن تشتمل القوائم المالية و ملحقاتها على كافة المعلومات التي تمكن مستخدم هذه القوائم بالإعتقاد بأن هذه الأخيرة تمثل بعدالة مركز الشركة المالي و مصادر إستخدامات الأموال فيها،...، كما تجعل القارئ يثق بأن ما عرض في القوائم المالية و ملحقاتها هي معلومات تساعده في تقويم أداء الشركة التي يرغب في إتخاذ القرار بشأنها"[3].

إن الإفصاح المحاسبي يعتمد على المنهجية التي من خلالها يتم إبراز و توصيل المعلومات (كمية و نوعية) سواء كانت في شكل قوائم و تقارير مالية، و المصطلحات المستخدمة فيها أو المعلومات أو الإيضاحات المرفقة أو... إلخ إلى الأطراف الداخلية و الخارجية المستفيدين منها بالطريقة الملائمة، و التي تمكنهم من فهم الوضعيات الحقيقية للمؤسسة و نشاطها و مستقبلها مما يمكنهم من إمكانية التعامل مع المؤسسة في شكل القرارات المتخذة من قبلهم بأفضل إمكانية ممكنة، فموضوع الإفصاح يذهب إلى تقديم معلومات مفيدة بشأن كل الأمور المادية (الجوهرية) من أجل إتخاذ القرارات المالية المناسبة ،وبهذا يهدف الإفصاح المحاسبي إلى تحقيق المنفعة الإقتصادية و القيمة الإعلامية(أداة للإتصال والنقل) من المعلومة المحاسبية و المالية من وجهة نظر مستخدمي هذه القوائم أو التقارير[4] .

من خلال ما سبق يمكن تعريف الإفصاح المحاسبي بأنه تقديم المعلومات المحاسبية و الإعلان عنها في الوقت المناسب على شكل قوائم أو تقارير مالية ، وذلك من خلال إتباع سياسة الوضوح الكامل كي تتمكن الأطراف كافة من إتخاذ القرارات المناسبة بالإعتماد على هذه المعلومات ، و أن الإفصاح يجب أن يتناول البيانات المالية

[1]- دادن عبد الوهاب و آخرون ،" **أثر حوكمة المؤسسات على مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية**"،الملتقى العلمي الدولي: آليات حوكمة المؤسسات و متطلبات تحقيق التنمية المستدامة، جامعة ورقلة، 25-26 نوفمبر 2013، ص7.

[2] -عبد الرحيم محمد عبد الرحيم قدومي، **الإفصاح عن الموارد البشرية ضمن التقارير المالية في شركات المساهمة**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد09، 2013، ص295

[3]- جبار محفوظ ،" **إستجابة الأسواق المالية للمعلومات المحاسبية ،دراسة حالة بورصة الجزائر خلال الفترة 1999-2004**.

. مجلة العلوم الانسانية ،جامعة قسنطينة ،العدد 37،2012 ص 189.

[4]- بلعادي عمار و جاوحدو رضا ،" **دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية و الإفصاح**" ، الملتقى العلمي الدولي: الحوكمة المحاسبية للمؤسسة "واقع، رهانات و آفاق" ، جامعة أم البواقي، 7-8 ديسمبر2010 ، ص 7.

و غير المالية مع الأخذ بعين الإعتبار أهمية العنصر المفصح عنه بما يخدم مصالح الأطراف المستفيدة من التقارير و القوائم المالية المنشورة[1].

لذلك فقد تعددت التعريفات المرتبطة بالإفصاح وأهميته ، من كونه عرض للمعلومات الهامة للمستثمرين وغيرهم من المستفدين بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المشروع على تحقيق أرباح في المستقبل وقدرته على سداد التزاماته.

يتضح من خلال ما سبق أن هناك نوعين من الإفصاح هما :

الإفصاح في صلب القوائم المالية و الإفصاح في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية ، وعليه يحكم الإفصاح مفهومين مهمين :

الأول : هو مفهوم الشفافية والذي يعني إعلام الأطراف المستفيدة بكافة المعلومات المالية وغير المالية عن المشروع على أن تتصف بالدقة والأمانة والموضوعية والملاءمة وعدم التحيز حتى يمكن الاعتماد عليها .

الثاني : مفهوم حوكمة إدارة الشركة والذي يعني وجود إطار يتضمن مجموعة من الإجراءات المبنية على معلومات تساعد في توجيه أعمال وشؤون الشركة بما يضمن تحقيق الشفافية والمساءلة وتعزيز الأداء ليعظم منافع المساهمين[2]

[1] – بتصرف

[2] – محمود إبراهيم ،عبد الستار الظاهر ،**أثر الإفصاح المحاسبي على إتجاهات وسلوك المستثمرين ، دراسة ميدانية في الجمهورية العربية السورية** .تنمية الرافدين، العدد 104 ،مجلد 33، 2011 ،. ص119

والشكل التالي يوضح موقع الافصاح المحاسبي من خلال الدورة المعلوماتية

الشكل رقم (01): المحاسبة كنظام للمعلومات (الدورة المعلوماتية) و موقع الإفصاح منها

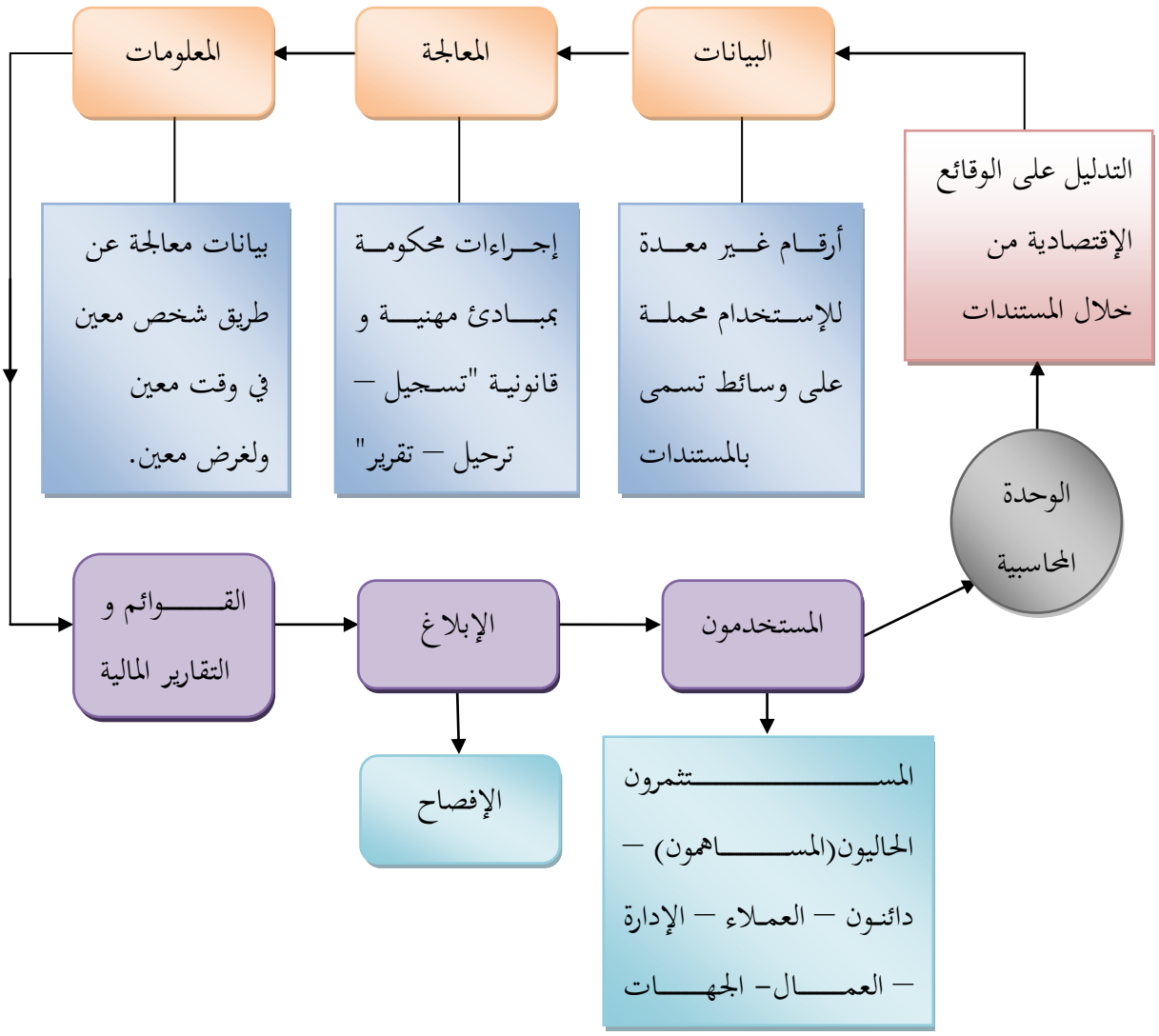

المصدر: وليدناجي الحيالي، **نظرية المحاسبية** ، منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة ،كوبنهاجن ،الدانمارك، 2007 ، ص 22.

2- فروض الافصاح المحاسبي

تتمثل فروض الافصاح المحاسبي في: [1]

-يمكن مقابلة احتياجات المستخدمين الخارجيين للمعلومات المحاسبية بمجموعة القوائم المالية ذات الغرض العام

- يمكن مقابلة الاحتياجات المشتركة للاطراف الخارجية اذا ما اشتملت التقارير المالية ذات الغرض العام على معلومات ملائمة عن الدخل والثروة؛

-يتحدد دور المحاسب في الافصاح عن المعلومات الملائمة للاحتياجات الخارجية في اعداد وعرض القوائم المالية الاساسية وهي الميزانية ، قائمة الدخل ، التغير في حقوق الملكية وقائمة التدفق النقدي ؛.

يتضح من خلال ما سبق ان فروض الافصاح المحاسبي توفر الاطار العام لاعداد وتوصيل المعلومات المحاسبية الى المستخدمين بفئاتهم المختلفة بما يمكنهم من ترشيد قراراتهم .

3- شروط الافصاح المحاسبي

تتمثل شروط الافصاح المحاسبي في:[2]

-ان تكون القوائم المالية المنشورة واضحة ومفهومة من قبل مستخدميه وفي الوقت المناسب حتى ا تفقد فائدتها؛

-ان يكون الافصاح عن المعلومات المحاسبية موجها لكافة الفئات دون تمييز؛

-ان تكون الفائدة المتوقعة من الافصاح اكبر من تكلفتها؛

- تقليل الفجوة بين معدي القوائم المالية ومستخدميها ، حيث ان الافصاح يساعد على ترشيد القرارات ؛

-ان يضيف الافصاح تغيير على مستخدم المعلومات، بمساعدته للوصول الى القرار الامثل؛

المطلب الثاني: أنواع الإفصاح المحاسبي

يرى الباحث ان هناك انواع مختلفة من الافصاح من عدة جوانب تتمثل في الافصاح المناسب ،الافصاح الملائم، الافصاح التام، الافصاح الكامل،الافصاح الكافي، الافصاح العادل، الافصاح الوقائي،الافصاح التثقيفي، الافصاح التفاضلي، الافصاح الاجباري، و الافصاح الاختياري، و ان جميعها تسعى الى توفير المعلومات المحاسبية الملائمة للمستخدمين بحيث تكون سهلة و مفهومة و غير مضللة ولا بد ان تساعد هذه المعلومات في ترشيد عملية اتخاذ القرارات،

[1] محمد حسين احمد حسن ، **اثر الافصاح عن السياسة المحاسبية للمخزون السلعي على اسعار الاسهم** ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، جامعة طنطا ،مصر، العدد الثاني، 1997، ص 205.

[2] زوينة بن فرج، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق** ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف، الجزائر، 2014 ، ص 156.

تتمثل انواع الافصاح المحاسبي في[1]:

1- من حيث منفعة المعلومات المفصح عنها:

أ- الافصاح المناسب:ان تفصح التقارير المحاسبية عن جميع المعلومات الضرورية الكفيلة بجعلها غير مضللة[2]، و يمثل الحد الادنى من الافصاح الواجب توافره في القوائم المالية كي لا تكون مضللة عند اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، و يعتبر الافصاح المناسب اكثر مفاهيم الافصاح استخداما، بحيث تتوافر الصفات النوعية في المعلومات المعروضة بالقوائم المالية وهي: الملائمة،البعد عن التحيز،القابلية للفهم و التحقق،المقارنة،التوقيت المناسب، و الشمولية.

ب- الافصاح الملائم: الافصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي المعلومات المحاسبية و ظروف المنشأة، فليس من المهم فقط الافصاح عن المعلومات المالية بل الاهم ان تكون ذات قيمة و منفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين و الدائنين و تتناسب مع نشاط المنشأة وظروفها الداخلية[3].

ج- الافصاح التام: تزويد جميع الفئات بالمعلومات التي تعتبر مفيدة لاتخاذ القرارات الرشيدة، اذ ان قيام الشركة بنشر معلومات تفصيلية و كثيرة بدون ان تكون لها معنى و دلالة يؤدي الى ضياع المعلومات المهمة و يضلل مستخدمي البيانات المالية عند اتخاذ اية قرارات.

2- من حيث تحديد القدر الملائم من المعلومات التي يتعين الافصاح عنها[4]

أ- الافصاح الكامل (الشامل): ضرورة اضهار كافة المعلومات الازمة لتقييم المركز المالي للمشروع و نتيجة اعمالها بطريقة يمكن فهمها مع تفادي حجب معلومات ذات طبيعة جوهرية تسمح بالتنبؤ بقدرة المنشأة على تحقيق الارباح المستقبلية و القدرة على سداد التزاماتها، كما ان كمية المعلومات التي يجب الافصاح عنها لا تتوقف على مدى خبرة القارئ و لكن على المعايير المرغوبة للافصاح، و يقوم على عرض جميع المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات من قبل مستخدمي القوائم و التقارير المالية، و ليس كل المعلومات تطبيقا لمبدأ الاهمية النسبية، فالافصاح الشامل ليس معناه عرض كافة التفاصيل

---

[1] -لطيف زيود واخرون، **دور الافصاح المحاسبي في سوق الاوراق المالية في ترشيد قرارات الاستثمار** ،مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، اللاذقية ،سوريا، المجلد 29، العدد ،1 2007، ص 180.

[2] محمد مطر،**التأصيل النظري للممارسات المهنية في مجالات القياس و العرض و الافصاح،مرجع سابق**،ص336

[3] لطيف زيود و آخرون،**مرجع سابق**،ص 181

[4] موفق عبد الحسين محمد، **مدى التزام الشركات العامة بمتطلبات الافصاح في التقارير المالية**، (بغداد:جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية و المالية، مجلة دراسات محاسبية و مالية،المجلد السابع، العدد الثامن عشر،2012 م) ص 14

المتعلقة بالوحدة المحاسبية دون تمييز، بل ان يوصل الى مستخدمي المعلومات المحاسبية كل الحقائق الهامة و الملائمة المتعلقة بالمركز المالي و نتائج العمليات[1]، و ذلك لسببين رئيسيين[2]:

- ان عملية انتاج المعلومات و توصيلها مكلفة،فالمعلومات سلعة اقتصادية ذات طبيعة خاصة تخضع لشرط ان تكلفة انتاج و توصيل المعلومات ينبغي ان تكون اقل من منفعتها المتوقعة.
- كثرة التفاصيل غير المهمة تخفض من القدرة على الاستيعاب، و هذا يبعد ادراك مستخدمي القوائم المالية للعلاقات و النتائج الجوهرية المرتبطة بالكم الكبير من المعلومات.

ب- الافصاح الكافي: يشمل الحد الادنى من المعلومات التي يتم الافصاح عنها حتى لا تكون القوائم المالية مضللة، و توفير هذه المعلومات في ضوء المعايير المهنية و ظروف المنشأة و الاهمية النسبية بما يجعل القوائم المالية مكتملة و مستوفاة و كافية لان تكون غير مضللة، و يعتبر هو الاكثر شيوعا في الاستخدام[3].

ج- الافصاح العادل: الافصاح عن كافة المعلومات التي تساهم في ايضاح الحالة المالية للوحدة الاقتصادية لكافة الفئات المستخدمة للتقارير المالية دون تحيز لفئة دون اخرى[4] ،و يشمل المعلومات التي تضمن معاملة متساوية لكل المستخدمين الحاليين و المرتقبين للقوائم و التقارير المالية، و يهدف الى ضبط ممارسة الافصاح المتعلقة بالمعلومات لمجموعة مختارة او معينة من المحللين و المستثمرين اعتقادا بكونه اداة للشركات للتأثير على المستثمرين المؤسسين و كسب رضا المستثمرين المهمين[5]. حيث لا يوجد تعارض جوهري بين المفاهيم الثلاثة الخاصة بنطاق الافصاح (الافصاح الكامل، الافصاح الكافي، و الافصاح العادل) فالافصاح الشامل لابد ان يكون كافيا و عادلا[6].

---

[1] فالتر ميجس و روبيرت ميجس، المحاسبة المالية، ترجمة و تعريب وصفي عبد الفتاح ابو المكارم و اخرون،(الرياض:دار المريخ للنشر،2007) ص884

[2] محمد عبد الله المهندي،وليد زكريا صيام،**اثر الافصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة على اسعار الاسهم**،(عمان: الجامعة الاردنية،كلية العلوم الادارية،مجلة دراسات العلوم الادارية،المجلد ارابع و الثلاثون، العدد الثاني،2007)،ص260

[3] محمد حسني عبد الجليل صبيحي،**دور المراجع الخارجي في زيادة فعالية الافصاح و الشفافية في التقارير المالية المنشورة في البيئة المصرية**،(حلوان: جامعة حلوان،كلية التجالرة و ادارة الاعمال، المجلة العلمية للبحوث و الدراسات التجارية،العدد الاول،2002)ص14.

[4] شريف احمد البارودي، **الافصاح المحاسبي و سوق الاوراق المالية**،(القاهرة:دار النهضة العربية،2005) ص46

[5] Anil Arya, et at, **unintended consequences of regulating disclosure; the case study of regulating fair disclosure,** journal of accounting and public policy, vol.24,issue3,2005,p244.

[6] رضوان حلوة حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ الى المعايير**، (عمان : دار وائل للطباعة و النشر و التوزيع ،2003 م) ص448

3- من حيث نوعية الافصاح المحاسبي المطلوب:

أ- الافصاح الوقائي: يهدف الى حماية المستخدم العادي الذي لديه دراية محدودة باستخدام المعلومات المالية عن طريق محاولة القضاء على اية اضرار قد تصيب المستخدم العادي من بعض الاجراءات و التعامل الغير العادل، و يعتمد على تقديم المعلومات المالية للمستخدم بصورة مبسطة الى الحد الذي يجعلها مفهومة و البعد عن تقديم المعلومات التي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكد و مراعاة المقدرة المحدودة للمستخدم العادي عند تحديد مقدار المعلومات التي يجب الافصاح عنها[1]، و يتطلب ذلك بيانات اضافية هي[2]:

- السياسات المالية التي تم اتباعها في اعداد القوائم المالية؛
- التغيُر في السياسات المحاسبية المتبعة؛
- التغيُرات في طبيعة الوحدة المحاسبية من الناحية القانونية و الادارية؛
- المكاسب او الخسائر المحتملة و التي لها تأثير على نشاط المنشأة في المستقبل؛
- الارتباطات المالية و خاصة طويلة الاجل؛
- الاحداث التي وقعت خلال الفترة المالية و الاحداث المستمرة و الاحقة. ؛
- تصحيح الاخطاء في القوائم المالية؛

حيث يتطلب الافصاح الوقائي ايضاح مايلي[3]:

- السياسة المحاسبية: يكون الافصاح عن السياسات المحاسبية وثيقة هامة للمعلومات تمكن من تفسير الارقام الواردة في القوائم المالية على وفق السياسات المحاسبية التي ادت اليها؛

- الاطراف و السفقات الهامة: يجب ان تشمل ملاحضات القوائم المالية على وصف للصفقات الهامة التي ابرمت بين الشركة و اطراف اخرى، كذلك العلاقات الهامة بين الشركة و اطراف خارجية اخرى مثل العلاقة بين الشركة القابضة و الشركة التابعة؛

- الاحداث الاحقة: اثناء الفترة الاحقة التي تقع بين نهاية الفترة المالية و اصدار و نشر تلك القوائم قد تحدث بعض الاحداث الهامة او تتاح معلومات جديدة متصلة بالقوائم التي تم اعدادها، فاذا لم تكن منعكسة في القوائم المالية يتم تعديل تلك القوائم او عرضها في صورة الملاحضات المرفقة بالقوائم المالية؛

---

[1] امين السيد احمد لطفي، **تخطيط الارباح باستخدام نماذج محاكاة المنشأة**(الاسكندرية: الدار الجامعية،2006) ص 33.

[2] زكريا فريد عبد الفتاح،**دراسات في نظرية المحاسبة**،(القاهرة:مكتبة عين شمس،2000) ص109 .

[3]- طارق عبد العال حماد،**مبادئ المحاسبة المالية**،الدار الجامعية الاسكندرية،مصر2007 ، ص، ص،423،424.

– الشكوك حول استمرار الشركة: في الحالات التي يتوافر فيها لدى معدي القوائم المالية معلومات بان افتراض استمرار الشركة غير قائم، و ان هناك شكوك حول استمرار الشركة، عندئذ لابد من الافصاح عن هذه المعلومات في صورة ملاحظات مرفقة بالقوائم المالية؛

– الالتزامات المحتملة: هذا الافصاح يخبر القارئ بالنتائج السلبية المحتملة للاحداث التي وقعت و لكنها لم تصل الى الدرجة الموضوعية الازمة لادخالها ضمن القوائم المالية.

ب- الافصاح التثقيفي: ظهر هذا الافصاح نتيجة ازدياد اهمية الملائمة باعتبارها احد الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية، نتيجة لذلك كان التحول نحو المطالبة بالافصاح عن المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات[1] ، فنطاق الافصاح لم يعد قاصر على اخلاء مسؤولية الادارة فقط طبقا للمفهوم التقليدي للرقابة، و انما اصبح يشمل المعلومات التي تحتاج الى درجة كبيرة من الدراية و الخبرة في استخدامها و خاصة تلك التي يحتاجها المحللين الماليين و وسطاء الاستثمار.

ج- الافصاح التفاضلي: طبقا لهذا النوع من الافصاح يتم التركيز في القوائم المالية بصورة ملخصة و مختصرة على التفاضل او التفاوت بين البنود لعقد المقارنات لتوضيح التغيرات الجوهرية و تحديد الاتجاه العام لتلك التغيرات او التفاضل، يعتمد مدخل الافصاح التفاضلي على التقارير السنوية المختصرة بحجة ان بعض المساهمين يحتاجون افصاحا شاملا و لكن الاغلبية لا يحتاجون الى معلومات مالية ملخصة و ذات تحليل فني اقل[2] .

4- من حيث الالزام بالافصاح المحاسبي، ينقسم الى نوعين[3]:

أ- الافصاح الاجباري: تلتزم به المؤسسات بناء على متطلبات تشريعية او مهنية في البلد المعني لتحكم عملية اعداد التقارير المالية من حيث محتوى و كمية و نوع المعلومات المفصح عنها في تلك التقارير، بالاضافة الى ملائمة توقيت الافصاح عن هذه المعلومات، و يهدف الى تقديم القدر الكافي و المناسب من المعلومات لمستخدمي القوائم المالية لتمكنهم من اتخاذ القرارات الرشيدة.

ب- الافصاح الاختياري: يتم دون الزام المنشأة من جهة معينة، و في الغالب يتعلق بالمعلومات التي لم ينص عليها في المعايير المحاسبية و هذه المعلومات هي:

– التنبؤات و التوقعات المستقبلية للمنشأة؛

– المقارنات بين الاداء الفعلي و الاداء المخطط؛

---

[1] –الهادي آدم محمد ،**المحاسبة المالية** ،الخرطوم ،2003 ،ص ،ص 160،161.

[2] رضوان حلوة حنان، مرجع سبق ذكره،ص 449.

[3] عادل زروق،**دعائم الادارة الاستراتيجية للاستثمار**،(بيروت:اتحاد المصارف العربية،2006 م)، ص 386

- الموازنات التخطيطية؛
- جداول مقارنة تلخص الاداء المالي و الاداري للمنشأة لعدة سنوات ماضية؛
- تحليل الاداء بالنسب المالية او غيرها ؛
- اسماء و مؤهلات اعضاء مجلس الادارة؛
- التقارير القطاعية و تقارير ربحية المنتجات المختلفة؛
- توقعات حركة اسعار اسهم المنشاة في المستقبل؛

والشكل الموالي رقم 02 يلخص لنا أنواع الافصاح المحاسبي

الشكل رقم (02): انواع الافصاح المحاسبي

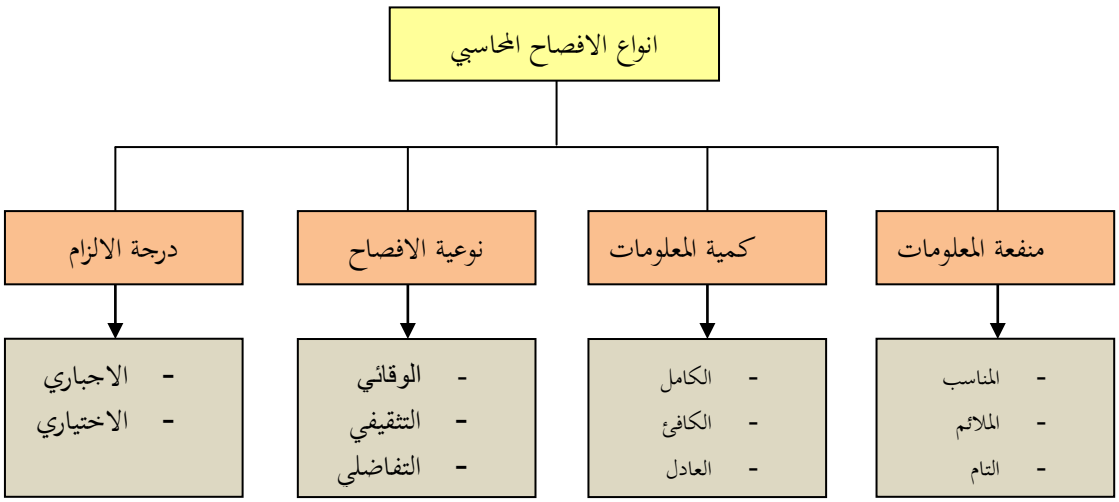

المصدر: من اعداد الباحث بناءا على المعلومات السابقة

المطلب الثالث: أهداف الإفصاح المحاسبي

يهدف الإفصاح المحاسبي الى يلي [1]:

- عرض القوائم المالية للمستثمرين بصورة خالية من التشويش و التضليل؛
- سرد كل المعلومات التي يجب أن تتضمنها القوائم المالية للمؤسسة بشكل يفيد مستخدميها؛
- توفير معلومات لمساعدة المستثمرين لتقييم المخاطر المحتملة؛
- تقديم المعلومات المهمة التي تسمح لمستخدمي المعلومات المالية بإجراء المقارنات بين السنوات؛
- تقديم معلومات عن التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة المستقبلية و الحالية. ؛
- مساعدة المستثمرين في تقييم العائد على إستثماراتهم[2].

المطلب الرابع: أهمية الإفصاح المحاسبي

يعتبر الإفصاح المحاسبي متمما للقوائم المالية ، حيث يعرض السياسات المحاسبية التي إتبعتها الشركة في إعداد قوائمها المالية ، وذلك يتضمن تحليلاً للأرقام الإجمالية المعروضة لهذه القوائم ، فضلاً عن المعلومات ذات الطبيعة الخاصة ، و غيرها من الأحداث التي تؤثر على الشركة و قوائمها المالية ،كما تتمثل أهمية الإفصاح المحاسبي تتمثل في:[3]

- يعمل الإفصاح المحاسبي القائم على جودة المعلومات المحاسبية على إطلاع كافة الأطراف الإقتصادية و إعلامهم بالأوضاع الحقيقية للمؤسسة وبالنسبة للمؤسسات المسعرة فإنها تهتم بالإفصاح بهدف الرفع من قيمة الأسهم؛

- ضمان إستقرار المؤسسة و تفعيلها في بيئتها الإقتصادية و الإجتماعية ،و فيما يخص الأطراف الخارجية (المجتمع المالي) فالإفصاح عن البيانات المالية و غير المالية لمستخدمي القوائم التي تهمهم في عمل دراساتهم بخصوص (الإستثمار – الإقراض – المساهمة – الإنسحاب... إلخ) ، و إستنتاجاتهم الرقابية فيما يتعلق بالهيئات الحكومية الوصية و الرقابية كالوزارات و البنوك المركزية عند إعداد البرامج الإقتصادية الوطنية، وعليه تعتبر التقارير المالية مدخلات لقرارات ذات أهمية لمتخذيها .

[1]- الدهراوي كمال ، هلال عبد الله ، **المحاسبة المتوسطة بين النظرية و التطبيق** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،مصر ، 1999 ، ص 9.

[1]- Belkaoui , Ahmed , Accounting theory , fifth edition , Thomson Learning , london , 2004 , p 266.

[3]- دادن عبد الوهاب و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص7.

ونظرا لما سبق فقد أولت الهيئات المهنية المحاسبية الإقليمية و الدولية أهمية كبيرة لإعتبارات الإفصاح حيث لا يوجد معيار لم يتناول في مضمونه الإفصاح ،و هذا لهدف تحسين جودة المعلومة المحاسبية ،حيث تم وضع قواعد خاصة بالإفصاح في جميع المعايير المحاسبية الدولية تتعلق بمتطلبات العرض و الإفصاح عن المعلومات للحدث الإقتصادي و الظاهرة المحاسبية التي يتم معالجتها و مناقشتها من قبل المعيار، و تبرز أهميته في تعزيز مصداقية و شفافية المعلومات المحاسبية و المالية ، فيما يلي[1]:

- توفير أكبر عدد ممكن من المعلومات المالية التي يحتاجها مستخدمو القوائم المالية؛
- تحسين نوعية بيانات المعلومات المحاسبية المقدمة من خلال شرح السياسات و الطرق المحاسبية المتبعة في تحديد هذه البيانات و المعلومات ؛
- الإفصاح المحاسبي يضمن ثقة الأطراف المتعاملة مع المؤسسة من مؤسسات المالية ، دائنون و زبائن في المعلومات التي تقدمها الشركات ، كما يسمح بفهم البيانات المالية المعروضة في القوائم المالية من خلال التوضيحات و التفسيرات التي يقدمها؛
- تخفيض عدم التاكد لدى موردي راس المال المستثمرين والدائنين بحيث يمكنهم استخدام المعلومات لترويج العوائد المتوقعة لكل بديل في مواجهة مستوى المخاطر المرتبطة به؛[2]

- يضمن ثقة المستثمر في المعلومات المالية ، مما يؤدي إلى تخفيض درجة عدم التأكد فيما يتعلق بقرارات الإستثمار ، وذلك بالإفصاح عن كل التفاصيل و تقديم مختلف التفسيرات فيما يخص الأرقام الواردة في القوائم المالية و السياسات المحاسبية المطبقة في الشركة ، مما يسمح بفهم القواعد و المخاطر المرتبطة بقرار الإستثمار.

[1] – بلال شيخي ،**متطلبات الإفصاح المحاسبي في ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولة و أثره على تطوير المحتوى الإعلامي للقوائم المالية** ، مجلة دراسة إقتصادية ، العدد 20 ، 2012 ، ص ص 47، 48.

[2] –امين السيد احمد لطفي، **المحاسبة الدولية –الشركات المتعددة الجنسيات** ،الدار الجامعية ،الاسكندرية ،مصر ،2004 ،ص 288.

المبحث الثاني: المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي والعوامل المؤثرة فيه

يستند الافصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم لمالية المنشورة على مجموعة من المقومات الاساسية ،كما ان هناك مجموعة من العوامل التي قد تؤثر على مستوى الافصاح سنحاول التطرق اليه

المطلب االاول: المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي

اعتمد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المقومات الأساسية للإفصاح بانها:" إن الإفصاح المناسب عن المعلومات المحاسبية يجب أن يكون مرنا في إطار عناصره الرئيسية التي تشمل طبيعة المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية ،و الطرف أو الأطراف التي تستخدم هذه المعلومات ،و أخيرا توقيت الإفصاح عن تلك المعلومات ،....، يجب على التقارير المحاسبية أن تفصح عن جميع المعلومات الضرورية الكفيلة بجعلها غير مضللة"[1]،و بالتالي يرتكز الإفصاح على المقومات الأساسية التالية:[2]

1- المستخدم المستهدف للمعلومة المحاسبية

تتعدد الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية كما تتعدد طرق إستخدامها لها كالملاك و الدائنون و المحللون و الجهات الحكومية و.... إلخ ،فتحديد المستخدم للمعلومة المحاسبية يعتبر ركن أساسي في تحديد إطار الإفصاح، "إن أهمية تحديد الجهة التي تستخدم المعلومات المحاسبية تنبع من حقيقة أساسية هي أن الأغراض التي ستستخدم فيها هذه المعلومات من جهات مختلفة تكون أيضا مختلفة ،لذا فإن الحاجة لتحديد الجهة أو الفئة المستخدمة للمعلومات تسبق الحاجة لتحديد غرض الإستخدام ،كما أن تحديد الجهة المستخدمة يساعد في تحديد الخواص الواجب توافرها في تلك المعلومة من وجهة نظر تلك الجهة ،ذلك لأن مدى ملائمة مجموعة من الإيضاحات المتوافرة في البيانات المالية ستتوقف في جانب كبير منها على مدى ما تمتلكه الجهة المستخدمة لهذه البيانات من مهارة و خبرة في تفسير تلك الإيضاحات "[3] ،وعلى هذا يجب مراعاة الحدود الدنيا في الإفصاح و إعداد التقارير في ظل فرضية أساسية وهي وجود مستويات مختلفة من الكفاءة في تفسير البيانات المحاسبية لدى الفئات المستخدمة لها ،و أمام إشكالية تعدد المستخدمين تم إقتراح تطبيق نموذج المستخدم المستهدف الذي يتم إختياره من بين الفئات المستخدمة كقاعدة أساسية لتحديد أبعاد الإفصاح المناسب في التقارير المالية ،بينما ذهب المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) إلى إعتبار أن التقارير المالية يجب أن تخدم بشكل

1- وليدناجي الحيالي، نظرية المحاسبية ،مرجع سبق ذكره – ص 370.

2- خليل عبد الرزاق و عبدي نعيمة، مداخة بعنوان" **الإفصاح المحاسبي بين متطلبات الإنتقال إلى النظام المحاسبي الجديد SCF وتحديات البيئة الجزائرية في ظل الحوكمة و المعايير المحاسبية الدولية IAS –IFRS** " ، الملتقى الدولي: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية (IAS-IFRS) ، جامعة البليدة، 2009/10/16 م ، ص6.

3- دادن عبد الوهاب و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص9.

رئيسي الملاك الحاليون و المحتملون(المستثمرون) و المديرون و الدائنون بالإضافة إلى مراعاة إحتياجات الأطراف الأخرى[1] .

2- أغراض إستخدام المعلومات المحاسبية

إن الغرض من إستخدام المعلومة يرتبط إرتباطا مباشرا و أساسيا بخاصية الملاءمة ،فإذا كانت الأهمية النسبية بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها فإن الملاءمة تعتبر بمثابة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها ،لذا تتطلب خاصية الملاءمة ضرورة المطابقة بين طريقة الإعداد و الإفصاح عن المعلومة و الغرض الرئيسي منها[2]، إن إستخدام خاصية الملاءمة كقيد يربط بين عنصري نوع الإحتياج و الغرض المرغوب من إنتاج المعلومة يعمل على الرفع من القيمة النفعية للمعلومات، "....، الإقلال من ظروف عدم التأكد التي تحيط دائما بعملية إتخاذ القرار عن طريق تحسين جودة المعلومات لمتخذي القرارات ،أو بمعنى آخر تحسين مصداقية و ملائمة المعلومات التي يستخدمها الأفراد عند إتخاذ القرارات لتسيير الأعمال وفق معايير محددة للتكلفة و الوقت و الجودة... ، تتعدى إلى ضرورة تحسين إجراءات الرقابة على كافة الجوانب الإقتصادية و المالية و البشرية و الإدارية و القانونية "[3].

3- طبيعة و نوع المعلومات الواجب الإفصاح عنها

تعتبر الحدود الدنيا للإفصاح في الجانب المحاسبي أن تشتمل على المعلومات المحاسبية المتضمنة في كل من القوائم المالية النهائية و المعلومات الأخرى المتضمنة في الملاحظات و الملاحق المرفقة بالقوائم ،حيث تتأثر تلك المعلومات بالقواعد والفرضيات و الأعراف المحاسبية كالتكلفة التاريخية و الأهمية النسبية و الحيطة و الحذر و ... إلخ ،و التي تحد من كمية و نوع المعلومات الواجب الإفصاح عنها لإعتبارات معينة مما يؤثر بشكل كلي أو نسبي على المعلومة و أهميتها المفصح عنها ،كما أن الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية الموضوعية و قابلية التحقق و .... إلخ تؤثر على طبيعة المعلومة مما يدفع إلى المفاضلة بين تلك الخصائص لتحقيق أهداف و أغراض الإستخدام[4].

إن التوسعة في نطاق المعلومات الواجب الإفصاح عنها يخضع لإعتبارين:

1- حسين عبد الجليل آل غزوي ، **حوكمة الشركات و أثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية ، دراسة إختبارية على شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية** ، رسالة ماجيستر غير منشورة ، قسم المحاسبة ،كلية الإدارة و الإقتصاد الأكاديمية العربية الدنمارك ، 2010 ، ص 51 .

2- وليدناجي الحيالي، نظرية المحاسبية، مرجع سبق ذكره ، ص 374.

3- يوسف محمود جربوع ، **"مدى مسؤولية مراجع الحسابات الخارجي المستقل عن قياس الكفاءة و الفعالية و تقييم الأداء و مراقبة الخطط و متابعة تنفيذها في المشروعات تحت المراجعة "** ، مجلة (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين)، حزيران 2003 م ، العدد16 ، ص8/4.

4- حسين عبد الجليل آل غزوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 52 .

الإعتبار الأول: إن بعض الجوانب الجديدة تتطلب من المحاسبين مهارة قد لا يتوفرون عليها كمعلومات المحاسبة الإجتماعية او البيئية من حيث الإفصاح و طرق القياس .

الإعتبار الثاني: إن الهدف من الإفصاح هو توفير جانب النوع بتحسين نوعية المعلومات المفصح عنها بتقليل التفاصيل المفرطة من حيث الكم و تجاوز الإحتياجات ،فالتوسعة في حدود الإفصاح قد تؤدي إلى الإغراق المفرط للمعلومات و تفاصيلها التي قد يكون لها نتائج عكسية على مستخدمها أو المنتج لها ،يقول (ROSS): "إن الإفراط في تفاصيل المعلومات التي يتم الإفصاح عنها قد يقود في كثير من الأحيان إلى توفير معلومة غير جيدة تعقب معلومة جيدة مما يؤدي إلى تخفيض في نوعية القرار ، وهذا بعكس الحال في ما لم يتوفر لمتخذ القرار سوى المعلومة الجيدة فقط "[1].

4- توقيت الافصاح عن المعلومات المحاسبية:

يعتبر الافصاح في الوقت المناسب من اهم الجوانب والخطوات التي اوصى بها مجلس المعاييرالمحاسبية، وقد اكدت مهنة المحاسبة ذلك فضلا عن ان معظم التشريعات المحاسبية والمالية تؤكد على ذلك بسبب صحة قيمة المعلومات المحاسبية عند تقديمها بالتوقيت المناسب ،ويجب ان تكون سرعة في تلخيص هذه المعلومات وجمعها لنشر هذه المعلومات بسرعة وقت المتاح والممكن لتوفير معلومات حديثة وموضوعية لمستخدمي القوائم [2]

والشكل الموالي رقم 03 يلخص اهم مقومات الافصاح المحاسبي

الشكل رقم 03 : مقومات الافصاح المحاسبي

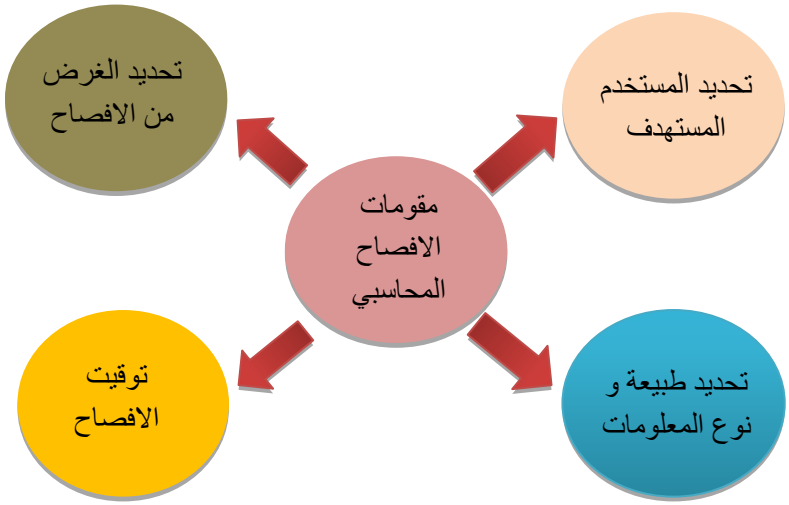

المصدر:بتصرف

1- وليدناجي الحيالي، نظرية المحاسبية، مرجع سبق ذكره ،ص 378.

[2] Hendriksoen,Eldon,"**AccountingTheory**",New Yourk,Richard D., 1992,p129.

المطلب الثاني: الأطراف المهتمة بالإفصاح المحاسبي

يتصف مستخدمو القوائم المالية و البيانات المحاسبية من خارج المؤسسة بأن لديهم نطاقاً واسعاً و متضارباً من المصالح ، و لكل من هذه الأطراف هدف معين من تحليل و تفسير القوائم و البيانات المالية ، حيث تختلف الحاجة للمعلومات و نوعها حسب الخيارات التي يواجهها مستخدم هذه المعلومات ، و تتنوع الفئات التي تستخدم القوائم المالية ، فمنهم المستثمرون الحاليون و المحتملون ، الموظفون ، المقرضون ، الموردون ، الدائنون ، العملاء ، و الحكومات و وكالتها ، و الجمهور ، يستخدم هؤلاء القوائم المالية لإشباع حاجاتهم للمعلومات ، و المستخدمون كالتالي[1] :

– **المستثمرون** : مقدمو رأس المال و مستشاريهم مهتمون بالمخاطرة الملازمة لإستثماراتهم و العائد المتحقق منها ، إنهم يحتاجون لمعلومات تعينهم على إتخاذ قرار للشراء ، و الإحتفاظ بالإستثمار أو البيع ، كما يهتمون بالمعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة المشروع على توزيع الأرباح؛

– **الموظفون** : يهتم الموظفون بالمعلومات المتعلقة بإستقرار و ربحية رب العمل ، كما أنهم مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم المنشأة على دفع مكافآتهم و تعويضاتهم ، و منافع التقاعد ، و توفير فرص العمل ؛

– **المقرضون** : يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد فيما إذا كانت قروضهم و الفوائد المتعلقة بها سوف تدفع لهم عند الإستحقاق؛

– **الموردون و الدائنون التجاريون** : يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الإستحقاق ، و الدائنون التجاريون على الأغلب مهتمون بالمنشأة على مدى أقصر من إهتمام المقرضين إلا إذا كانوا معتمدين على إستمرار المنشأة كعميل رئيس لهم؛

– **العملاء** : يهتمون بالمعلومات المتعلقة بإستمرارية المنشأة ، خصوصاً عندما يكون لهم إرتباط طويل الأجل معها أو إعتمادهم عليها ؛

– **الحكومات و كالتها (و مؤسساتها)** : تهتم الحكومات و وكالاتها بعملية توزيع الموارد ، و بالتالي نشاطات المنشآت ، و من أجل تنظيم نشاطات المنشآت و تحديد السياسات الضريبية ، و كأساس الإحصاءات للدخل القومي ، و إحصاءات مشابهة؛

– **الجمهور** : تؤثر المؤسسات على أفراد الجمهور بطرق متنوعة ، على سبيل المثال : قد تقدم المنشآت مساعدات كبيرة للإقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم ، و تعاملهم مع الموردين المحليين؛

[1] – العجمي ، محمد فهد نادر ، **دور الإفصاح المحاسبي في تحديد القيمة الحقيقية لأسهم الشركات المتداولة في سوق الكويت للأوراق المالية** ، رسالة ماجيستر غير منشورة ، قسم المحاسبة و التمويل ، جامعة عمان ، الأردن ، 2006 ، ص ص 38-39.

– **إدارة المشروع** : تحتاج إدارة المشروع سواء الإدارة العليا أو الإدارة التنفيذية إلى كثير من المعلومات المالية الواردة بالتقارير المالية لمساعدتهم على إتخاذ القرارات الخاصة بالإنتاج ، أو التوزيع ، أو الحصول على قروض ، أو عند المفاضلة بين شراء أصل من الأصول أو بين إستئجاره من الغير.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي :

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في درجة الإفصاح في التقارير المالية ، و هي كالتالي :

1- عوامل بيئية :

تختلف التقارير المالية من دولة لأخرى لأسباب إقتصادية و إجتماعية و سياسية ، و عوامل أخرى نابجة عن حاجة المستفيدين إلى مزيد من المعلومات الإضافية المتعلقة بالعوامل البيئية ، فعندما يتم المقارنة بين التقارير المالية التي تعد في كل من إنجلترا و الولايات المتحدة الأمريكية فإن الفرق جلياً بين الدولتين ، حيث حدد قانون الشركات في إنجلترا التقارير التي يجب إعدادها و طرق عرض المعلومات المالية في القوائم المالية ، و العلاقة بين هذه المعلومات و المعلومات الأخرى بتقرير الإدارة ، و قد أشار قانون الشركات الإنجليزي إلى ضرورة توزيع هذه التقارير على المساهمين لمناقشتها قبل إقرارها ، بينما لا يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية قانون للشركات يحدد المعلومات التي يجب أن ترد بالتقارير المالية ، و إنما تعد في ضوء المبادئ المحاسبية المقبولة ، و قد يرجع سبب هذا الإختلاف إلى السلطة التي تشرف على هذه الشركة و مراقبتها و مدى حاجة المستفيدين لها[1].

2- **عوامل تتعلق بالمعلومات المالية :**

تتأثر درجة الإفصاح في التقارير المالية بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها و مدى توافر عدد من الصفات للحكم على كفاءتها ، و أهمها أن تكون المعلومات المالية ملاءمة للقرارات التي سيقوم بإتخاذها أغلب المستفيدين منها ، و أن تكون هناك ثقة بهذه المعلومات عند الإستفادة منها ، بالإضافة على قابليتها للتحقق و المقارنة ، و في هذا الصدد أشارت مجلس المحاسبة المالية (FASB) ، إلى أن المعلومات الواردة في التقارير ليست إلا أداة مثل أية أداة تتوقف منفعتها على مدى الإستفادة منها.

[1]– القضاة ، غسان مصطفى ، **الإدارة الرشيدة ودورها في الحد من الفساد الإداري و المالي في الأردن في ظل العولمة الإقتصادية** ، مجلة جامعة بن رشد ، هولندا العدد 08 ، 2013 ، ص 151.

3- عوامل تتعلق بالوحدة الإقتصادية :

تتعلق العوامل التي تؤثر على الإفصاح بالوحدة الإقتصادية ، منها عامل حجم المشروع أو مجموع الأصول ، حيث يحتاج إعداد المعلومات المحاسبية و إستخراجها بشكل دقيق وبتوقيت مناسب و ملائمة للمستفيدين منها إلى تكاليف مباشرة ناتجة عن إعداد التقارير المالية و تكاليف غير مباشرة ناتجة عن كشف جميع المعلومات عن المشروع للشركات المنافسة الأخرى و ناتجة عن عدم وضوح المعلومات للمستثمرين و قد تبين وجود علاقة موجبة بين حجم اصول المشروع و درجة الإفصاح في التقارير المالية في عدد من الدراسات الميدانية ، وقد يرجع ذلك إلى أن تكلفة المعلومات تكون غير ملموسة في المشروعات الكبيرة الحجم إذا ما قورنت بالمشروعات الصغيرة ، و هناك عامل آخر هو عدد المساهمين تؤدي إلى المزيد من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها ، و أيضاً هناك عامل ثالث هو تسجيل الشركة بسوق الأوراق المالية و التي يتم التعامل في أسهمها أو سنداتها بتسجيل عدد من النماذج و الإيضاحات عن أهداف الشركة و نشاطها و نتائج أعمالها ، و هناك عامل أخير هو المراجع الخارجي ، حيث يؤثر المراجع الخارجي الذي يقوم بفحص حسابات الشركة على درجة الإفصاح من خلال ما يلتزم به من مبادئ و مفاهيم محاسبية مقبولة أو قواعد مهنية يفرضها عليه القانون ، كما ان هناك عوامل أخرى قد تؤثر بدرجة متفاوتة في الإفصاح أهمها صافي البرح و رغبة إدارة المشروع في الإفصاح في القوائم المالية التي تعدها شركات المساهمة العامة المسجلة في بورصة الأوراق المالية[1].

بالاصافة الى العوامل السابقة الذكر هناك عوامل اخرى تؤثر على الافصاح المحاسبي نذكر منها:

- نوعية المستخدمين و طبيعة إحتياجاتهم : لابد أن تعطي المنشأة إهتماماً خاصاً في قوائمها المالية إحتياجات المستخدمين الرئيسيين ، و الذين لهم مصالح مباشرة و غير مباشرة ، حيث من الطبيعي إختلاف طبيعة المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية بإختلاف نوعية المستخدمين؛
- الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح : و تتمثل في الجهات المنظمة و المسؤولة عن تطوير و إصدار معايير الإفصاح ، حيث تختلف بإختلاف مداخل التنظيم المحاسبي في كل دولة؛

و تتمثل وسائل الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية الأساسية ، كقائمة الدخل ، و قائمة المركز المالي ، و قائمة التدفقات النقدية ... إلخ ، التي يجب أن تعرض المعلومات بشكل بسيط وواضح و طبيعي ، و أن تكون الوحدات النقدية هي الوسيلة للتعبير عن جميع العناصر المكونة لتلك القوائم ، أما نوعية المعلومات الواجب الإفصاح عنها فلابد أن تكون واضحة و سهلة الفهم و موضوعية ، و تعرض في الوقت

[1]- آل غزوي ، مرجع سبق ذكره ، ص،ص،64، 65.

المناسب ، و بالشكل الذي يمكن مستخدمي المعلومات من إتخاذ القرارات الإقتصادية المختلفة ، كتقييم الأداء و تقييم السيولة و ربحية الشركة أو قدرتها على إحداث توسعات و نمو في النشاط[1].

المطلب الرابع: مبررات وجودة الإفصاح المحاسبي

1- مبررات الإفصاح المحاسبي:

تتمثل مبررات الافصاح المحاسبي في :[2]

- حاجة الاطراف لاكبر قدر ممكن من الافصاح عن السياسات المحاسبية ؛
- تلبية احتياجات القرارات الاقتصادية الرشيدة عن طريق الافصاح المحاسبي الشامل ؛
- التقليل من تدخل الدولة ومن حجم المتاجرة بالمعلومات الداخلية للشركات؛
- ضبط وتقليل من تكلفة الوكالة وقيمة ما يطلبه المقرضون وأصحاب رؤوس الأموال من عوائد على أموالهم؛
- التقليل من محاولة إدارة الشركة إخفاء بعض المعلومات مما يعزز الثقة وإزالة الشكوك بين الإدارة والمستثمرين؛
- تقوية حاكمية الشركات حيث يصبح بالإمكان تفادي احتمال حدوث أزمات مالية مفاجئة؛

كما ترجع مبررات التوسع في متطلبات الافصاح المحاسبي الى:[3]

-تعقد بيئة الاعمال : لقد تزايدت صعوبة حصر الاحداث الاقتصادية في تقارير ملخصة بسبب التعقيد المتزايد في امشطة الاعمال

-الحاجة الى معلومات فورية: ازداد الطلب على البيانات الدورية وان هيئات سوق المال اصبحت توصي بنشر التنبؤات الماليةالتي تجنبها بعض المحاسبين وتخوفوا منها لفترة طويلة؛

-المحاسبة كاداة للاشراف والرقابة :تعتقد الجهات الحكومية ان تقديم المزيد من المعلومات والافصاح العام عن منشات الاعمال من الامور الضرورية لضبط حركة النشاط الاقتصادي وتجنب الازمات المالية؛

[1]- أحمد زعدار ، محمد سفير ، **خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية** ، مرجع سبق ذكره ، ص 84

[2] -معتز ميرغني سيد احمد ، **الافصاح المحاسبي بالتقارير المالية ودوره في تفعيل حوكمة الشركات** ، اطروحة دكنوراه غير منشورة ، جامعة الخرطوم ، السودان، 2011 ، ص 57.

[3] -دونالدكيسو ،جيري ريجانت ،**المحاسبة المتوسطة**، تعريب احمد حامد حجاج، دار المريخ للنشر،الرياض، السعودية، الطبعة الثانية، 2007،ص 1339.

2- جودة الإفصاح المحاسبي:

تؤثر مجموعة من العناصر في جودة الإفصاح إذ تبين أن زيادة الملكية الحكومية ونسب الرفع المالي و استخدام مدققي الحسابات والمحللين الماليين له دور ايجابي في هذا المجال، ويعزز هذا الدور ما بينه أثر وجود نسبة الملكية الحكومية أو الملكية الأجنبية وسمعة مدققي الحسابات في تحسين جودة الإفصاح لكثير من الشركات في أنحاء العالم بالإضافة إلى ذلك يؤدي وجود الرغبة لدى إدارة الشركات في الإفصاح إلى تحسين مستوى جودته[1].

المبحث الثالث: أساليب الإفصاح المحاسبي ،المعوقات والافاق المستقبلية

توجد عذة اساليب للافصاح المحاسبي كما يتاثر هذا الاخير بمجموعة معوقات سنتطرق اليها في هذا المبحث

المطلب الاول: أساليب (طرق) الإفصاح المحاسبي

" إن البدائل المختلفة من الأساليب وطرق عرض المعلومات في القوائم المحاسبية تترك آثارا مختلفة على متخذي القرارات ممن يستخدمون تلك المعلومات ،لذا يتطلب الإفصاح المناسب ترتيب و تنظيم و عرض المعلومات بطرق يسهل فهمها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها بسهولة "[2] ،وعموما جرى العرف المحاسبي على عرض المعلومات المهمة في صلب القوائم المالية في حين يتم الإفصاح عن المعلومات التفصيلية أو المكملة لها في الإيضاحات المرفقة لها (الملاحق) ، و فيما يلي أكثر هذه الطرق شيوعاً في الإستخدام[3]:

– الإفصاح من خلال القوائم المالية : حيث يتم ظهور المعلومات الأساسية في صلب القوائم المالية بطريقة تساعد على الإفصاح من حيث شكل و ترتيب هذه القوائم ، و على سبيل المثال قائمة المركز المالي تظهر بنود اصول و خصوم المنشأة و كذلك حقوق الملكية ، و يمكن الإفصاح عن العلاقات الملائمة بإعادة ترتيب تبويب بنود الأصول و الخصوم إلى أصول ثابتة و متداولة و خصوم ثابتة ومتداولة أو أصول نقدية و غير نقدية و خصوم نقدية و غير نقدية ، أو تطرح الخصوم المتداولة من الأصول المتداولة للوصول إلى رأس المال العامل إلى غير ذلك من طرق التبويب.

---

[1]– عبد الرحيم محمد الرحيم قدومي، **الإفصاح عن الموارد البشرية ضمن التقارير المالية في الشركات المساهمة**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد09، 2013، ص296.

[2]– وليدناجي الحيالي، نظرية المحاسبية ، مرجع سبق ذكره، ص 379.

[3]– الجعبري ، مجدي أحم ، **الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولة ، دراسة ميدانية على الشركة السعودية للصناعات الأساسية ، سابك، شركة ساهمة سعودية** ، مجلة الأكاديمية العربية الدانمارك ، العدد 9 ، 2011 ، ص8.

– **إستخدام المصطلحات الواضحة و المتعارف عليها** : مما لا شك فيه أن إستخدام المصطلحات الواضحة و مقدار التفصيل في المعلومات لا يقل أهمية عن الإفصاح في صلب القوائم المالية السابق الإشارة إليها ، و يجب أن تستخدم المصطلحات التي تعبر عن المعنى الدقيق و المعروف جيداً لدى مستخدمي المعلومات مع مراعاة توحيد المصطلحات لنفس المعاني في جميع التقارير حتى يستفيد مستخدم المعلومات منها ، و إلا أصبح الإفصاح مضلل في حالة حدوث عكس ذلك.

– **المعلومات بين الأقواس** : و يتم ذلك في صلب القوائم المالية في حالة بعض البنود التي يتعذر فهمها من عناوينها فقط دون إسهاب و تطويل ، لذلك يمكن شرح مثل هذه البنود كملاحظات مختصرة بين الأقواس مثل طريقة تقييم بند معين / الأصول المقيدة برهن أو إجراء شرح مختصر و إلى غير ذلك من الملاحظات.

– **الملاحظات و الهوامش** : تعتبر وسيلة الملاحظات و الهوامش من وسائل الإفصاح الهامة لما توفره من معلومات قد يصعب توفيرها في صلب القوائم المالية ، إلا أنه لا يجوز الإعتماد عليها بدرجة كبيرة في الإفصاح عوضاً عن القوائم المالية.

– **التقارير و الجداول الملحقة** : و تستخدم هذه الوسيلة لإظهار بعض المعلومات الإضافية و التفاصيل التي يصعب بل يستحيل إظهارها في صلب القوائم المالية ، و قد تستخدم هذه الوسيلة ضمن وسيلة الملاحظات و الهوامش أو في صورة تقارير مستقلة و غير ذلك.

– **تقرير رئيس مجلس الإدارة** : و هذا التقرير يعتبر متمماً للقوائم المالية و الذي بدونه يصعب تفسير الكثير من معلومات القوائم المالية.

– **تقرير المراجع الخارجي** : و يعتبر تقرير المراجع الخارجي وسيلة إفصاح ثانوية و ليست وسيلة رئيسية،حيث أنه يمكن أن يكد إفصاح أو عدم إفصاح معلومات معينة عن طريق الملاحظات أو التحفظات التي يذكرها المراجع في تقريره.

و يوضح الجدول التالي : أساليب (طرق) الإفصاح و متطلبات و الأهمية النسبية لكل طريقة من طرق الإفصاح ، و تعتبر الطرق التالية من أشيع طرف الإفصاح:

جدول رقم (01) : أساليب (طرق) الإفصاح

طرق الإفصاح	متطلبات الإفصاح	الأهمية النسبية
القوائم المالية	و تشتمل على أربعة قوائم أساسية : - قائمة الدخل او حسابات ختامية. - قائمة المركز المالية. و كذلك قوائم إضافية و هي : - قائمة التغير في المركز المالي. - قائمة التدفق النقدي.	تعتبر القوائم المالية الأساسية العمود الفقري للإفصاح ، و يراعى في إعدادها المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً ، و أيضاً ما يتعلق بالتبويب و التوحيد و الأرقام المقارنة عن سنتين ماليتين.
مذكرات	و تكون أسفل القوائم المالية و تشتمل على : - طرق تقويم المخزون. - طريقة الإستهلاك المطبقة. - إلتزامات محتملة. - أحداث وقعت بعد إعداد الميزانية. - أثر التحويلات للعملة الأجنبية. - التغير في السياسات المحاسبية. - تفصيل لحقوق الملكية. - معالجة مصروفات الإصلاح و الصيانة.	تحتوي على معلومات غير واردة بالقوائم المالية أو المذكرات المكلمة لها
إيضاحات	تعتبر جزء مكمل للقوائم المالية كشرح للسياسات المحاسبية ، وتوضح مثلاً : - سعر السوق و سعر الشراء للأوراق المالية. - سعر السوق و سعر التكلفة للبضاعة الباقية	تحتوي على معلومات غير واردة بالقوائم المالية أو المذكرات المكلة لها.
جداول إحصائية	أهم هذه الجداول : - تحليل الموجودات ، الإندثار. - تحليل المصروفات إلى ثابت و متغير. - بيان للمبيعات ، تكلفة المبيعات	توضيح للقارئ نتيجة نشاط المشروع بصورة مختصرة
تقرير الإدارة	يتضمن الاتي: - معلومات عن أهداف المشروع. - النشاط الحالي و المستقبلي. - أحداث غير مالية تؤثر في المشروع في المستقبل. - الطاقة الإنتاجية. - مشكلات خاصة بالإنتاج و التوزيع.	يتضمن كل معلومات غير مالية تؤثر في المشروع مستقبلاً و تفيد في التنبؤ
تقرير مراجع الحسابات الخارجي	أهم ما سيتضمنه : - مدى تطبيق المبادئ المحاسبية. - مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية. - أحداث مهمة وقعت بعد إعداد القوائم المالية. - نتيجة الفحص المستندي و الفني للعمليات المالية	يزيد من ثقة المستفيدين من المعلومات الواردة في القوائم المالية ، و على ضوء التقرير تتحدد مسؤولية المراجع تجاه الغير.

المصدر: محمد ،موفق عبد المحسن، مدى التزام الشركات العامة بمتطلبات الافصاح في التقارير المالية دراسة تحليلية في الشركة العامة للصناعات الجلدية ،مجلة دراسات محاسبية ومالية، العراق المجلد ،7 العدد ،18، 2012 ،ص ص، 20 21.

المطلب الثاني : معوقات الإفصاح المحاسبي

يتم الوصول إلى المستوى الأمثل من الإفصاح عندما يتم تحديد إحتياجات مستخدمي القوائم المالية بشكل دقيق ، و يرافقه القدرة و الرغبة لدى الإدارة في نشر مثل هذه المعلومات ، و تكشف العديد من الدراسات المعوقات التي تحول دون الوصول إلى الإفصاح الأمثل ، منها[1]:

– تساعد المنافسين في الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة ، الأمر الذي قد يضر بمصلحتها؛

– يؤدي الإفصاح إلى تحسين المناخ التفاوضي مع الإتحادات العمالية ، مما يزيد التكاليف المترتبة على الشركة ؛

– عدم قدرة الفئات المختلفة لمستخدمي البيانات المالية على فهم و إستعمال الكثير من المعلومات و البيانات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها؛

– وجود مصادر بديلة تزود متخذي القرارات بالمعلومات اللازمة بتكلفة أقل من قيام إدارة الشركة بنشرها في التقارير الدورية؛

– خشى الإدارة من الدعاوى القضائية التي قد ترفع على الشركة إذا ما قامت بالإفصاح إختيارياً عن تنبؤاتها بالدخل المتوقع و كانت هذه التنبؤات مفرطة في التفاؤل ، فإن المستثمرين يمكنهم مقاضاة تلك الشركة و إدارتها لتعويضهم عن الخسائر التي تعرضوا لها نتيجة إعتمادهم على التنبؤات الخاطئة؛

– عدم إلمام الشركة بالإحتياجات المختلفة لفئات مستخدمي البيانات المالية من المعلومات ؛

كما أن إقدام الشركات ولجوئها غلى تقديم معلومات مضللة لا تعكس الوضعية الحقيقية و الصورة الصادقة لحالتها المالية ، وكذا التقديرات و الخطط المستقبلية ، يمكن أن يكون بإتباع أحد الأساليب التالية[2]:

– عدم كفاية الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة : تتطلب قوانين و قواعد تقييد الشركات في الأسواق المالية أن تقدم الشركة علاوة عن المعلومات في القوائم المالية تقريراً تستعرض فيه الموقف المالي للشركة و سياستها المستقبلية و المخاطر المحيطة بأنشطتها ؛

– إغفال الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة : إن عدم كفاية الإفصاح عن بعض المعاملات قد يكون مؤشراً على وجود ضعف في نظام الرقابة الداخلية و إجراءات الإلتزام بقواعد الحاكمية المؤسسية ، لذا فإن معايير المحاسبة و كذلك القوانين و القواعد المنظمة للأسواق المالية تنص على ضرورة أن تفصح الشركات عن

[1]– خشارمة حسين علي ، **مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك و الشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن ،معيار المحاسبة الدولي ، رقم 30** ، مجلة جامعة النجاح للأبحاث العلوم الإنسانية ، فلسطين ، المجلد 17 ، العدد 1 ، 2003 ، ص 98.

[2]– محمد سفير ، أحمد زعدار ، مرجع سبق ذكره، ص 151.

معاملاتها مع الأطراف ذوي العلاقة ، فضلاً عن المعاملات مع اعضاء مجلس الإدارة و المديرين و أقاربهم ، و كل مساهم مستفيد يملك (5%) فأكثر من الأسهم المكونة لرأس المال؛

- التلاعب في إعلان نتائج العمال قبل الإفصاح عن القوائم المالية : تقوم في بعض الحيان الشركات بإصدار بيانات صحفية في نهاية كل فترة محاسبية لإعلان نتائج أعمالها ، وذلك قبل الإفصاح عنها في القوائم المالية ، و في هذه البيانات الصحفية يتم الإعلان عن مسميات للربح تختلف عن المسميات المتعارف عليها وفق معايير المحاسبة ، كأن تقوم الشركة بإعادة تبويب جزء كبير من مصروفاتها التسويقية و ذلك بتسجيلها على انها مخصصات إهتلاك ، ثم تقوم بالإعلان عن صافي الربح قبل خصم مصروف الإهتلاك في بيان صحفي لها ، مما يوحي لمختلف الأطراف ذوي العلاقة بتحسن نتائج أعمال هذه الشكرة على غير الحقيقة؛

من خلال ما سبق يتبين أنه من الضروري حماية المؤسسات من الدعاوي القضائية التي قد ترفع على الشركة في حالة الإعتماد على القوائم المالية من خلال أن يتم النص في هذه القوائم على يعض الملاحظات التي تبين ما هو فعلي من هذه البيانات ،و ما هو متنبأ به ، و لتشجيع الشركات على الإفصاح بصورة طوعية عن المعلومات[1].

المطلب الثالث: الافاق المستقبلية للافصاح المحاسبي

يؤثر الافصاح على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية تاثيرا كبيرا لما يقدمه من معلومات ذات تاثير اهتمام اجتماعي واقتصادي بالنسبة للمجتمع باكمله في أي بلد من بلدان العالم ،ويتعين التركيز على اثار الافصاح المرتبطة بالجوانب الاجتماعية من خلال ثلاثة انواع تتمثل في اثر الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية ، والاداء البيئي وكشف القيمة المضافة لما لذلك.

1- الإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية

1-1 مفهوم المسؤولية الإجتماعية

إن المحاسبة ترتبط إرتباطا أساسيا بالبيئة التي تمارس داخلها ،فالمحاسبة ولطالما كانت تتبع ما يوكله إليها المجتمع من مسؤوليات ،و في ظل البيئة الحديثة والتي لم تعد علاقات المؤسسات بمجتمعاتها تنحصر في الجانب المادي فقط (الربحي) بل أصبح ينظر إلى المؤسسات كفرد (مواطن) له ما لأفراد ذلك المجتمع و عليها ما عليهم من مسؤوليات ،حيث أصبحت تستخدم المؤسسات في إنجاز و تمرير المشاريع ذات الطبيعة الإجتماعية كمحاربة الفقر و حماية البيئة و مشاركة مدراءها في حملات ضد مختلف الآفات الإجتماعية ،أين أصبح ينظر لها كقيمة

[1]- محمد سفير ، مرجع سبق ذكره ، ص 151.

إجتماعية تتجاوز ما يتضارب عليه المضاربون و المستثمرون في السوق المالي أو الإقتصادي (القيمة المالية أو الإقتصادية) ،وعليه يمكن تعريف المسؤولية الإجتماعية للمؤسسة بأنها :"جميع القرارات و الفلسفات و الأفعال و الطرق التدبيرية التي تعتبر رفاهية المجتمع هدفا لها "[1] ،كما تعرف أيضا بأنها:" تلك الممارسات التي تهدف إلى إدماج و تضمين الإنشغالات الإجتماعية و البيئية و الأخلاقية في الأنشطة التجارية على نحو تطوعي"[2] ،فالمسؤولية الإجتماعية للمؤسسة تتمثل في علاقتها مع الأطراف الإجتماعية المختلفة و التي تمثل الطرف المقابل للإلتزام و هو يشمل العناصر: "جمعيات حماية المستهلك – الإتحادات العمالية و الموارد البشرية – مجال البيئة و الموارد الطبيعية – المجتمع- الدافع الأخلاقي-. .. إلخ"، وعليه فمحاسبة ما تقدمه المؤسسة منافع و إلتزامات إجتماعية نتيجة تكافلها مع المجتمع(الرفاهية) يطرح إشكالات على مستوى القياس المحاسبي لتلك المنافع ،و عليه يذهب تعريف المحاسبة الإجتماعية إلى: " تطبيق المحاسبة في مجال العلوم الإجتماعية التي تعنى بتطوير أساليب المحاسبة لتحديد الآثار و النتائج الإجتماعية والتي تعتبر إمتدادا للمجال المحاسبي في تغطية الآداء الإجتماعي للمؤسسة خلافا إلى آدائها الإقتصادي ،و ما يتطلب ذلك من تطوير لأساليب القياس المعتمدة في المحاسبة التقليدية من أجل إجراء التحليلات و تقديم الحلول الملائمة للظواهر و المشاكل ذات الطبيعة الإجتماعية" ،وتعرف أيضا: " نظام للمعلومات للقياس عن مجموعة من الأنشطة التي تضطلع بها المشروعات التي تفي بالإحتياجات الإجتماعية سواء كانت هذه الإحتياجات لا تعود على الوحدة الإقتصادية بفائدة إقتصادية مباشرة كالإضطلاع بها إختياريا أو إجباريا و معرفة المنافع الإجتماعية من هذه الأنشطة سواء كانت خارجية كالبيئة مثلا أو داخلية كالمنافع التي تعود على العاملين و غيرهم ،بحيث يمكن إجراء موازنة بين التكاليف و المنافع لمعرفة صلاحية إستمرار المشروع"[3].

1- نوال بن عمارة ،" **طرق الإفصاح و القياس في المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية**" – الملتقى الدولي الأول: النظام المحاسبي المالي الجديد NSCF في ظل معايير المحاسبة الدولية – المركز الجامعي – الوادي – 17-2010/01/18 م – ص 3.

2- بن ساسي إلياس و إيمان بن عزوز ، "**الحوكمة و المسؤولية الإجتماعية للمؤسسة الإقتصادية (العلاقة و الأهداف)**" – الملتقى العلمي الدولي: آليات حوكمة المؤسسات و متطلبات تحقيق التنمية المستدامة- جامعة ورقلة- **25/26** نوفمبر **2013**م – ص6.

3- نوال بن عمارة –– مرجع سبق ذكره ص،ص 3، 4.

2-1 أهمية المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية

لقد تصاعدت أهمية المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية للأسباب التالية:[1]

– لم يعد معيار الربح الإقتصادي (المادي) الممثل الوحيد لما تساويه المؤسسة أو المفاضلة فيما بين المؤسسات أو ضرورة وجودها في المجتمع ،حيث أصبحت المشاركة في الفعاليات الإجتماعية أحد المعايير المستخدمة في تحسين صورة المؤسسة ،فالنجاح التجاري المستديم لا يتحقق فقط بالربح التجاري على المدى القصير و لا يقتصر عليه؛

– الإتجاه المتصاعد للدول و المنظمات الإجتماعية و المهنية لإلزام المؤسسات للإفصاح عن المعلومات ذات المضمون الإجتماعي و تبنيها لقواعد المسؤولية الإجتماعية في إطار تقوية العلاقات مع الجهات الحكومية من جهة ، وتخفيض التكاليف التي تتحملها الحكومات نتيجة الآثار السلبية التي تحدثها أنشطة المؤسسات من جهة أخرى؛

– تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع و تحقيق الإستقرار و العدالة الإجتماعية و الإرتقاء بالتنمية بزيادة الوعي المؤسساتي لدورهم الإجتماعي.

3-1 أهداف المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية

إن المؤسسات تجد في التنمية المستدامة فرصة للأخذ بعين الإعتبار تطلعات المجتمع و للتعبير عن رغبتها في المساهمة لتحسين الظروف المعيشية للجماعة البشرية المرتبطة بها ،حيث تتمثل أهداف المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية في العناصر التالي:[2]

– الإفصاح عن الأنشطة ذات الطبيعة الإجتماعية للمؤسسة مع مختلف الأطراف ؛

– تحديد وقياس مردودية المساهمة الإجتماعية المقدمة من قبل المؤسسة بمقارنة ما تحقق من أولويات إجتماعية مع ما تم التخطيط له؛

- حماية البيئة بواسطة المحافظة على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة و المتمثلة في إنتاج السلع و الخدمات الضرورية و محاولة خلق مناصب الشغل.

1- براق محمد و موساوي ياقوت، "**المسؤولية الإجتماعية في إطار حوكمة الشركات**" – الملتقى العلمي الدولي: آليات حوكمة المؤسسات و متطلبات تحقيق التنمية المستدامة– جامعة ورقلة– 26/25 نوفمبر 2013م – ص9.

2- ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر ،وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية ، 2009 م ، ص 56.

2-1 قياس التكاليف و الإيرادات(المنافع) الإجتماعية

1-2-1 التكاليف الإجتماعية

و تعرف حسب منظورين:

– المنظور الإقتصادي: والذي يعرفها بأنها التكلفة التي يتحملها المجتمع نتيجة ممارسة الوحدة الإقتصادية لنشاطها الإقتصادي ،و من ضمنها السلع و الخدمات المضحى بها في سبيل إنتاج سلع وخدمات أخرى؛

– المنظور المحاسبي: المبالغ المنفقة من قبل المؤسسة نتيجة إلتزاماتها إتجاه الأطراف الإجتماعية بصفة إختيارية أو إلزامية و التي لا يتضمنها نشاطها الإقتصادي، وبالتالي لا تتوقع منها تحصيل عائد أو منفعة إقتصادية .

إن التكاليف الإجتماعية قد لا يمكن حصرها فعليا نتيجة عدم إمكانية تحديد قيمة الأضرار التي تلحق بالمجتمع نتيجة ممارسة المؤسسة لأنشطتها المختلفة (كالتلوث و الضوضاء) لذا تم إقتراح عدة طرق في تحديدها" التكلفة البديلة – الصيانة و الإصلاح – تحميلها على الربح–توزيع من الربح–...الخ".

2-2-1 المنافع الإجتماعية

ويقصد بها العائد الإجتماعي الذي يعود على المجتمع كالتقليل من الضوضاء بحيازة آلات خاصة ،إلا أن المشكل الأساسي هو غياب الوسيلة التي لها القدرة على قياس الإسهام الإجتماعي للمؤسسة قياسا تقديريا في ظل عدم فعالية وسائل القياس المحاسبية التقليدية "التقييم النقدي– غياب الدقة – ... إلخ" ،وهذا نتيجة إستفادة أكثر من طرف من هذا العائد بما فيها المؤسسة .

– لقد وجدت عدة معايير تقديرية في قياس التكاليف و الإيرادات الإجتماعية أهمها:[1]

– معيار الصلاحية؛

– معيار الخلو من التمييز؛

– معيار السببية؛

– معيار التكلفة الإجتماعية التاريخية ؛

– معيار العائد الإجتماعي؛

– معيار مقابلة الإيرادات للتكاليف المقابلة لها؛

– الهدف من النشاط : يستخدم هذا المعيار في التفرقة بين الأنشطة الإقتصادية و الإجتماعية؛

– معيار الإلزام القانوني: و الذي يلزم المؤسسة على التفرقة بين الأنشطة الإقتصادية و الإجتماعية ،حيث يتم إعتبار التكاليف التي يلزم بها القانون تكاليف إقتصادية و ليست إجتماعية كونها ليست نابعة من إرادة المؤسسة. و الشكل الموالي يوضح أمثلة عن الأنشطة الاجتماعية للشركات.

1– نوال بن عمارة ،المرجع السابق ، ص 8.

جدول رقم (02): أمثلة عن الأنشطة الاجتماعية للشركات

الأنشطة الاجتماعية			
مجال العاملين	مجال البيئة	مجال العملاء	مجال المجتمع
تقديم العلاج مجاناً. تحسين ظروف العمل. تقديم وسائل الأمن الصناعي.	المحافظة على البيئة. المحافظة على الموارد الطبيعية.	زيادة أمان المنتج. الصدق في الإعلان. ذكر مخاطر المنتج. ذكر مدة صلاحية المنتج.	تشغيل المعاقين. تدريب الطلاب. إقامة حضانة. الإسهام في الرعاية الصحية. دعم الجمعيات الخيرية.

المصدر: جربوع، يوسف محمود ،**مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة** ، مجلة الجامعة الإسلامية: سلسلة الدراسات الإنسانية، تصدر عن الجامعة الإسلامية في غزة، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، يناير.2007- ص ص 248- 249

3-1 الإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية

1-3-1 مفهوم الإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية

إن الإفصاح الإجتماعي هو ذلك الجانب من الإفصاح الذي يعبر عن دور المؤسسة كوحدة إجتماعية تمارس أعمالها داخل المجتمع فالإفصاح الإجتماعي يعتبر إمتداد لعلاقة المؤسسة مع محيطها ، فالإفصاح المحاسبي عن البعد الإجتماعي للمؤسسة يتمثل في الطريقة التي تستطيع من خلالها المؤسسة إعلام المجتمع بأطرافه المختلفة عن نشاطاتها المختلفة ذات الطبيعة الإجتماعية حيث تستخدم القوائم المالية وسيلة لتحقيق هدف هذا الإعلام[1]، فالإفصاح عن البعد الإجتماعي يقتضي من المؤسسة عند ممارسة أنشطتها الإستغلالية مراعاة المصلحة و الرفاهية الإجتماعية إضافة إلى مصالح الملاك ليظهر ما يسمى بمحاسبة المسؤولية الإجتماعية ،فيهدف هذا الإفصاح إلى قياس الآداء و التأثير البيئي و الإجتماعي لأنشطة المؤسسة على محيطها، فضرورة تضمين التقارير المنشورة من قبل المؤسسة لمعلومات عن آدائها الإجتماعي أصبح ضمن أخلاقيات أعمال المؤسسات الإقتصادية الحديثة .

1-3-2- طرق الإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية

تختلف أساليب الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية، ويمكن التمييز بين الأسلوبين الآتيين:

- الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية في تقارير منفصلة عن القوائم المالية:

1- نوال بن عمارة ،مرجع سبق ذكره ، ص 10.

وفقاً لهذا الأسلوب لا يتم عرض المعلومات الاجتماعية في صلب القوائم المالية المنشورة، بل يكتفى بعرضها كملاحظات هامشية أو تقارير إضافية[1] .

يرى مؤيدو هذا الأسلوب أن مشكلات قياس المنافع والتكاليف الاجتماعية تفرض ضرورة إعداد تقارير اجتماعية منفصلة عن تقارير المحاسبة المالية، نظراً لاختلاف المعلومات الاجتماعية عن المعلومات المالية[2]. وتأخذ التقارير الاجتماعية المنفصلة أحد ثلاثة نماذج، هي:

- التقارير الوصفية: تتجنب هذه التقارير مشكلات قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية، وتكتفي بوصف الأنشطة الاجتماعية التي قامت بها الوحدة الاقتصادية؛
- تقارير تفصح عن جانب التكاليف فقط ؛
- تقارير تفصح عن كل من التكاليف والمنافع الاجتماعية، وتبين صافي الفائض أو العجز الاجتماعي على مستوى الوحدة الاقتصادية؛
- دمج المعلومات الاجتماعية في التقارير المالية التقليدية؛

وفقاً لهذا الأسلوب يتم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في قوائم مالية تعرض الأداء الاجتماعي إلى جانب الأداء الاقتصادي، وذلك بالنسبة إلى التكاليف والمنافع التي يمكن قياسها كمياً. أما بالنسبة إلى البنود التي لا يمكن قياسها كمياً، يتم عرضها في قوائم ملحقة أو كملاحظات هامشية[3] .

---

[1] – بركات، إبراهيم محمد ،**أهمية الإفصاح عن مخاطر المعاملات المالية المتعلقة بغسل الأموال في البنوك التجارية: دراسة تحليلية في ضوء نظرية المسؤولية الاجتماعية**. المؤتمر العلمي السنوي السابع حول "إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة"، 16- 18 نيسان، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، الأردن. 2007- ص 7)

[2] – حمدان مأمون؛ القاضي حسين **نظرية المحاسبة. جامعة دمشق، ، سوريا. 1995– ص 216–217**

[3] – جربوع، يوسف محمود .**مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة.** مجلة الجامعة الإسلامية: سلسلة الدراسات الإنسانية، تصدر عن الجامعة الإسلامية في غزة، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، يناير. 2007- ص 30)

يرى مؤيدو هذا الأسلوب أن الأنشطة الاجتماعية تؤثر بالفعل في نتائج النشاط الاقتصادي، ويجب أن ينعكس ذلك في التقارير المالية وإلا أصبحت نتائجها مضللة. وأن التقرير عن أداء الوحدة الاقتصادية يجب أن يكون تقريراً عن الأداء الكلي له، حيث يتضمن كلاً من المعلومات الاقتصادية والاجتماعية.[1]

ولا بد من الإفصاح عن المنافع الاجتماعية، حيث "إن الاهتمام بالتكاليف الاجتماعية دون المنافع يؤدي إلى تضخيم التكاليف، وبالتالي تخفيض الأرباح، وما يترتب على ذلك من ظهور مركز مالي للمنشآت التي تتحمل مسؤولياتها الاجتماعية مقارنة بتلك التي لا تتحمل هذه المسؤوليات".[2]

1-3-3 مشاكل الإفصاح عن الأنشطة الإجتماعية

حيث يمكن تقسيمها إلى:[3]

- مشاكل مرتبطة بنوعية المعلومات المفصح عنها: و التي ترتبط أساسا بالطرف الموجه له تلك المعلومة و المستخدم لها و التي تختلف حسب موقعها إلى أطراف داخلية و أخرى خارجية ،حيث على تلك المعلومات أن تغطي المجالات التالية: الأنشطة الخاصة بالموارد البشرية ، الأنشطة الخاصة بالمنتج ، الأنشطة الخاصة بالمساهمات الإجتماعية ، الأنشطة الخاصة بالمجتمع.

- مشاكل مرتبطة بالمعايير التي تحكم عملية الإفصاح : حيث تواجه عملية الإفصاح تحديا حقيقيا في تحديد المعايير التي على أساسها يتم إصدار التقارير و المعلومات الإجتماعية و فعالية محتواها في قيمة ما تبذله المؤسسات في هذا الإطار ،حيث يمكن تصنيف المعايير التي تحكم عملية الإفصاح إلى :

- معايير أساسية: مثل الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية "الملاءمة و الحياد و قابلية الفهم و المرونة و... إلخ)
- معايير ثانوية: الإيجاز و التوقيت السليم و ... إلخ؛
- المعايير القانونية و السياسية و الإقتصادية.

[1] – حمدان مأمون؛ القاضي حسين. مرجع سبق ذكره ص 229

[2] – الفضل، مؤيد؛ نور، عبد الناصر؛ الدوغجي، علي (**المشاكل المحاسبية المعاصرة**. الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، الأردن. 2002- ص 182

[3]– نوال بن عمارة ، مرجع سبق ذكره ،ص 13.

1-3-4 العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

هناك بعض العوامل و الاعتبارات المؤثرة في مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعي في القوائم المالي وهي:

1. **عوامل تتعلق بالوحدة الإقتصادية :**

إن في مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يؤدي إلى تحمل الوحدة الأقتصادية تكاليف إضافي لذلك قد لا تلجأ هذه الوحدات لإلى تبني في مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لأنه سيولد تكاليف إضافي ناجمة عن متطلبات التوسع في في مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لأنه سيولد تكاليف إضافية ناجمة عن متطلبات التوسع في الإفصاح ،وسنبين أثر هذه العوامل في الوحدة الإقتصادية وكما يأتي:

أ. **حجم الوحدة الأقتصادية** : ان الوحدات الإقتصادية الكبيرة الحجم تقوم بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بصورة أكبر من الوحدات المتوسطة و الصغيرة الحجم وذلك لعدة أسباب منها:

- إن الوحدات الإقتصادية الكبيرة يكون تاثيرها اكثر وضوحا في المجتمع من حيث عدد العاملين فيها و نوعية المنتجات التي تقوم بإنتاجها وحجم تأثيرها في البيئة؛
- ضغط وسائل الاعلام والمجتمع بصورة عامة يتجه نحو الوحدات الاقتصادية الكبيرة و يتطلب منها افصاح موسع بصورة اكبر من الوحدات الصغيرة الحجم[1]؛
- إن الوحدات الإقتصادية الكبيرة يمكن ان تتحمل التكاليف المترتبة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية الطوعي وتستطيع ان تستخدم الافراد المؤهلين للقيام بذلك؛
- تحاول الوحدات الإقتصادية الكبيرة الحجم المحافضة على صورتها او لكي تمنع التدخل الحكومي.

لذلك يمكن ان نرى بان هناك علاقة ايجابية بين حجم الوحدة الاقتصادية ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وما يؤكد ذلك هو ما اشار اليه [2] احد الباحثين قام باجراء دراسة حول 200 وحدة اقتصادية في الصين و توصل الى ان هنالك علاقة ايجابية بين حجم الوحدة الاقتصادية و درجة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

[1]Tagresson ,Torbjom ,and other, **what explain the extentand content of social and environmental disclosure on corporate websites** ; a studies of social and environmental reporting in swidesh listed corporation , corporate social responsibility and environmental management, march 2009 p354

[2]-Taha ,Hussan, Nasr ; **Corporate Social Responsibilite Disclosure ; An Examination of Framework of Determinants and Consequences** ,Doctoral Thesis, Durban University 2010 ,p255.

ب. **طبيعة الصناعة:** تؤثر طبيعة الصناعة التي تعمل بها الوحدة الاقتصادية و درجة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعجيةية فالوحدات التي تعمل في مجالات النفط و المنتجات الكيمياوية و الصناعات الاستخرا والاتصالات تقوم بالإفصاح عن مسؤولياتها الاجتماعية بصورة اكبر من الوحدات التي تعمل في المجالات الأخرى ، وأيضا الوحدات التي تعمل في مجال تقنية المعلومات الدولية[1].

ج. **أرباح الوحدة الاقتصادية:** هناك علاقة بين إرباح الوحدة و درجة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية حيث يشير (إن الإدارة التي لها القدرة والمعرفة بكيفية توليد الإرباح ستكون بالنتيجة لديها المعرفة و الفهم الكافي حول الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية واثأر ذلك على أرباح الوحدة فكلما ازدادت أرباح الوحدة ازداد مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية حيث أن الوحدات ذات الأرباح الجيدة تستطيع أن تتحمل تكاليف الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية؛

د. **الوحدات الاقتصادية المتعددة الجنسيات:** إن الوحدات الاقتصادية المتعددة الجنسيات تقوم بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بصورة اكبر من الوحدات الاقتصادية المحلية وذلك للمسببين الآتيين [2]:

– عندما تحتاج هذه الوحدات إلى الزيادة في رأس مالها فإن الإفصاح عن مسؤوليتها الإجتماعية يعتبر أحد الوسائل التي تستخدم لجذب عدد كبير من المستثمرين و بأقل كلفة؛

– لأن الوحدات الاقتصادية المتعددة الجنسيات تكون إلى سهمها مدرجة في أكثر من سوق مالي فيكون عدد مساهميها كبير لذلك فإنها تلجأ إلى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لإرضاء مساهميها؛

هـ. **عمر الوحدة الاقتصادية:** هناك علاقة ايجابية بين عمر الوحدة الاقتصادية ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية حيث كلما ازداد عمر الوحدة ازدادت نشاطاتها الاجتماعية وازدادت خبرتها في هذه النشاطات كما أن الوحدات الاقتصادية الأكبر عمرا لها نشاطات كبيرة في مجالات المسؤولية الاجتماعية ولديها عمليات تشغيلية كبيرة و بالتالي فإن لديها معلومات واسعة لكي تفسح عنها بخلاف الوحدات الاقتصادية الاصغر عمرا التي قد لا تكون لديها مجالات واسعة و نشاطاتها لكي تفصح عنها[3]؛

و. **ملكية الوحدة الاقتصادية:** ان الوحدات الاقتصادية المملوكة للدول تفصح عن المعلومات الاجتماعية بنسبة اكبر من الوحدات المملوكة للقطاع الخاص وما يؤكد ذلك النتائج التي توسل اليها وبين ان سبب ذلك هو الآتي[4]:

---

[1]- Tagresson ,Torbjom ,and other , ibid, p 354.

[2]Belkaoui, Ahmed Riahi,**Level Of Multinationality Growth Opportunities And Size As Determinants Of Analyst Rating Of Corporate Disclosure** , American Business Review , June, 2001, p 116.

[3] حسين هادي عتيرة ماهر ناجي علي **تاثير الافصاح عن المسؤلية الاجنماعية بالقوائم المالية في قرارات مستخدمي هذه القوائم دراسة استطلاعية** مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية السنة التاسعة العدد 26 جامعة الكوفة العراق 2013 ص163 .

[4]- Tagresson ,Torbjom ,and other , ibid, p p 360,361.

- الوحدات المملوكة للدولة تسعى لان تكون نموذجا جيدا يحتذى به من قبل الوحدات الاخرى.
- ان الضغط موجه نحوها من قبل الدولة ووسائل الاعلام اكثر من الوحدات المملوكة للقطاع الخاص.
- في بعض الدول يفرض القانون على الوحدات المملوكة لها ان تتمتع بدرجة عالية من الشفافية الامر الذي يتيح لاي مواطن الاطلاع على سجلاتها.

2. عوامل تتعلق بالمراجع الخارجي :

قد يظهر المراجع الخارجي معارضته لأي توسع في الافصاح من شانه القاء مسؤوليات جديدة على عاتقه ولا سيما تلك المجالات التي تتطلب مراجعة عمليات وأنشطة غير تقليدية[1]، كما يتوجب على المراجعين الخارجيين ان يحثوا زبائنهم لممارسة الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية وان شركات المراجعة الكبرى تكون غير خاضعة لتاثير الزبائن عليها بل هي تمتلك تأثيرا كبيرا عليهم وبالتالي فهي قادرة على حثهم نحو الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية وبالتالي فإن الوحدات الاقتصادية التي تقوم بتدقيقها شركات المراجعة الكبرى يمكن ان تفصح بصورة اكبر من مثيلاتها.

3. عوامل تتعلق بالضغط الاعلامي :

يمكن ان يؤثر الضغط الاعلامي تاثيرا واضحا في الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية من خلال تسليط الضوء على بعض مخلفات الوحدات الاقتصادية غيررها المرغوبة، وبالتالي فإن ذلك سيحفز المجتمع ويطالب من هذه الوحدات تخفيف اثارها السلبية وان تلعب دورا اجتماعيا اكبر، وتحاول العديد من الوحدات تغطية تاثيراتها السلبية في المجتمع من خلال زيادة الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية، لذلك فانه في كثير من الاحيان هنالك علاقة ايجابية بين الضغط الاعلامي ومستوى الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية (Taha ،2010:-57-60)

4. عوامل أخرى

فضلا عما تم ذكره فإن هنالك بعض العوامل والتي تؤثر في مستوى الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية ومنها مدى ضغط الاجهزة الحكومية على الوحدات الاقتصادية ومدى استعداد هذه الوحدات وامكانية امتلاكها للخبرات والكوادر المؤهلة لكي تتبنى هذا الافصاح والشكل الموالي رقم 04 يوضح العوامل المؤثرة على مستوى الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية

[1]. الشيرازي عباس مهدي، **نظرية المحاسبة**، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، 1990، ص 120.

الشكل (04) :العوامل المحددة لمستوى الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية

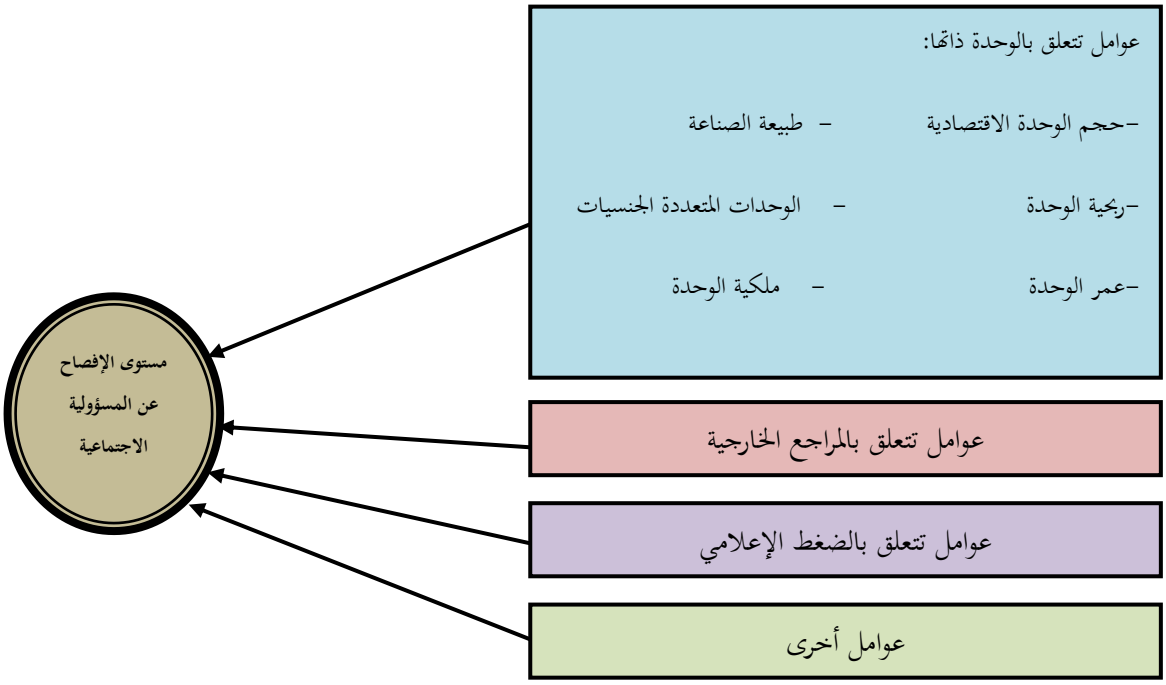

المصدر: بتصرف بناءا على المعلومات السابقة

2- الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي:

2-1 تطور الافصاح المحاسبي البيئي:

يعد الإفصاح البيئي من الموضوعات التي باتت تأخذ حيزا كبيرا من الاهتمام الدولي والباحثين نظرا لتزايد الآثار الناجمة عن التلوث البيئي والاحتباس الحراري والتصحر التي باتت تثر بشكل جوهري على الكائنات الحية إلى جانب تأثيرها على اقتصاديات بلدان العالم وترجع بدايات الإشارة إلى أهمية علاقة الإفصاح بالبيئة والمجتمع للعام 1940 من المهتمين بشؤون البيئة، إلا أن تلك الإشارات لم تظهر في الأدبيات المحاسبية إلا خلال العقد السابع من القرن الماضي إذ بدأ الباحثون بتداول المسؤوليات البيئية للوحدة الإقتصادية كأحد الأركان الرئيسية لمسؤولياتها إذ بدأ الباحثون بتناول المسؤوليات البيئية للوحدة الإقتصادية كأحد الأركان الرئيسية لمسؤولياتها الاجتماعية ومع بدايات العقد التاسع من القرن المنصرم بدأ موضوع الإفصاح والتقارير البيئية يأخذ حيزا واضحا من اهتمامات الوحدات الاقتصادية والباحثين في الفكر المحاسبي[1]

[1]Gray & Bebbington,**Accounting for the Environment**,2nd edition , sage, 2001 :p 240.

وقد شهد الافصاح البيئي نموا كبيرا عبر العشرين سنة الماضية و الذي شمل الإفصاح الإلزامي و الطوعي في كليهما اللذين أعدتهما الوحدات الإقتصادية التي تهتم بالقضايا البيئية و التي تكتسب أهمية و على نطاق واسع من المساهمين ، ويشير الإفصاح البيئي لإلى الإفصاح عن كل ما بتعلق بالبيئة الطبيعية وحماية البيئة وإستعمال الموارد ،ويلعب الإفصاح البيئي دورا كبيرا و مهما في الوحدات الاقتصادية من خلال الفقرات الآتية[1]

أ. تقدير التأثيرات البيئية المتعلقة بنشاطات الوحدة الاقتصادية؛

ب. قياس فاعلية البرامج البيئية للوحدة الاقتصادية؛

ت. إعداد التقارير عن المسؤولية البيئية للوحدة الاقتصادية؛

ث. تحديث أنظمة المعلومات الخارجية و الداخلية و التي تسمح بإجراء تقدير شامل عن جميع الموارد والتأثيرات البيئية.

2-2 مفهوم الإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي:

وحظي مفهوم الإفصاح البيئي باهتمام كثير من الباحثين إذ تم تعريفه بأنه نشر المعلومات التي تعبر عن الأداء البيئي للشوكات من خلال الوسائل المختلفة سواء من خلال مطبوعات التقارير المالية و الإدارة المنشورة أو من خلال المواقع الالكترونية للشركة أو المؤتمرات و الصحف[2]،

كما يعرف الإفصاح عن الأداء البيئي على انه نشر المعلومات التي تعبر عن الأداء البيئي للشركات من خلال الوسائل المختلفة سواء مطبوعات التقارير المالية و الإدارية المنشورة أو من خلال المواقع الالكترونية للشركة أو المؤتمرات أو الصحف.

ويعرف أيضا على انه الطريقة التي بموجبها تستطيع المؤسسة إعلام المجتمع بأطرافه المختلفة عن نشاطاتها المختلفة ذات المضامين البيئية و تعتبر القوائم المالية أو التقارير الملحقة بها أداة لتحقيق ذلك.
وعليه يتضح أن الإفصاح البيئي هو الإفصاح عن معلومات بيئيته ذات الصلة بأنشطة المؤسسة إما في صلب القوائم المالية أو ضمن مرفقاتها، أو في أي وسيلة عرض أخرى للأطراف أصحاب المصلحة للمساعدة في تقييم

[1] Jenkins ,H, & Yakovleva,N, **corporate social responsibility in the mining industry ; exploring trends in social and environmental disclosure** , journal of cleaner production , tome 14 2006, 273.

[2]. Berthelot,Sylvie et al, , **Environmental Disclosuvre Research :Review and Sythesis** , Jovrnal of Accounting Literature , 2003, p 12.

التداعيات المالية الناشئة من آثار العمليات الصناعية و المنتجات سواء كان إفصاحا إلزاميا أو اختياريا [1]

في حين عرف بأنه"مجموعة من البنود المعلومات التي ترتبط بأنشطة و أداء إدارة البيئة بالشركة في الماضي ، و الحاضر و المستقبل ،وإن الإفصاح البيئي للشركات يشتمل على معلومات تخص التداعيات المالية الماضية، و الحاضرة، والمستقبلية و المترتبة على قرارات أو ممارسات الإدارة البيئية للوحدة الإقتصادية[2].

3-2 أهمية الإفصاح المحاسبي البيئي عن الأداء البيئي:

لقد بدا واضحا في هذا العصر الأهمية الكبيرة للمعلومات البيئية سواء المالية منها أو غير المالية، و سواء تم التقرير عنها في القوائم المالية أو بالإيضاحات المرفقة أو بتقرير مجلس الإدارة أو في أي وسيلة عرض أخرى لما لها من تأثير فعال سواء على سرق رأس المال أو المستثمرين أو المحللين الماليين، مما أدى إلى ضرورة إفصاح المؤسسات عن مسؤولياتها تجاه المحافظة على البيئة من أبرزها:

- دعم و زيادة ثقة المجتمع في المؤسسات التي تفي بمسؤولياتها البيئية و تشجيعها على التنمية و تطوير أنشطتها و التوسيع في استثماراتها، و في المقابل زيادة الضغط على الشركات التي لا تفي بهذه المسؤولية لتحجيم أنشطتها و تحميلها أعباء معالجة الأضرار الناجمة عن تلوث البيئة بسبب عملياتها الإنتاجية.
- تنمية الاحتياجات المتزايدة لمستخدمي التقارير و القوائم المالية من المعلومات المتعلقة بالالتزامات البيئية للمؤسسة في ظل تعد هؤلاء المستخدمين و تباين المعلومات و البيانات اللازمة لهم.
- دعم ثقة واحترام المجتمع و الأفراد في المؤسسات ومن ثم زيادة الإقبال على منتجاتها و التوسع في استثماراتها ما يعكس أثره في النهاية على نتيجة نشاطها و مركزها المالي.
- إن الإفصاح عن النفقات البيئية بصورة منفصلة في القوائم المالية سوف يسمح بقياس منفعتها مثل مساعدة المستثمرين ليرو بوضوح السياسات التي تطبقها المؤسسة لحماية البيئة ومن ثم ترشيد قراراتهم المتعلقة بالمؤسسة.
- مطالبة الجمعيات و الهيئات العلمية للمؤسسات الاقتصادية بضرورة الإفصاح عن البيانات الخاصة بالأنشطة البيئية بمقابلة أهداف المجتمع و الاحتياجات الجديدة له.[3]

---

[1] – .نوال عمارة، العربي عطية، **متطلبات وآليات تطبيق المحاسبة عن الاداء البيئي**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات المجلد 08 ،العدد 01 ،غرداية الجزائر جوان 2015، ص ص ،648 649

[2]. Neu, D Warsame H,Pedwell?K, Managing Puplic impressions.**; Environmental disclosures in annual reports**, accounting organization and society, 1998, p 272.

[3].نوال عمارة ، العربي عطية، مرجع سبق ذكره، ص 649 .

3- كشف القيمة المضافة

يهدف اعداد كشف القيمة المضافة الى اضهار الاضافات والاسهامات الخاصة بكل شركة في صورة مالية والتي تقوم بعملها كافة المجموعات المساهمة في مجال خلق الثروة ،ان الكشوف المعدة على اساس القيمة المضافة توضح القيمة المضافة على المواد والخدمات التي تم حيازتها عن طريق الشركة والمستفيدين او اصحاب المصلحة التي توزع عليهم القيمة المصافة التي تم خلقها ويتم تحيد القيمة المضافة على النحو التالي

القيمة المضافة =اجمالي الايرادات–تكلفة البضاعة والموادوالخدمات

يتم اعداد كشوف او قوائم القيمة المضافة في اغلب بلدان العالم انطلاقا من اهميتها الاقتصادية وذلك لانها تظهر مدى مساهمة الوحدات الاقتصادية في خلق قيم مضافة للاقتصاد الوطني، بحيث اصبحت هذه الكشوف ضمن القوائم المالة الختامية الالزامية حتى ولولم تعبر عن مغزاها الاجنماعي ،غير ان اعداد هذه القوائم يعتبر بمثاية جزء من التقرير الاجتماعي الذي يحمل في طياته العديد من الاهتمامات الاجتماعية ،اما على المستوى الدولي فيلاحظ غياب المعايير المحاسبية او المتطلبات الرسمية بخصوص اعداد قوائم القيمة المضافة ،الامر الذي يؤدي الى نقص في توحيد الافصاح عن القيمة المضافة في ظل غياب المعايير والمتطلبات على المستوى الدولي او المستوى الاقليمي[1] .

[1] – سعود جايد العامري ،**المحاسبة الدولية** ،دار المناهج للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ،عمان ،الاردن، 2010 ،ص 493.

خلاصة الفصل الاول:

مما سبق توصلنا الى ان الافصاح المحاسبي يعني ان تتضمن البيانات المالية الموثوقية ،كما تعد الشفافية مضمونا في الافصاح المحاسبي وأرجع البعض أسباب الأزمات المالية الحادة سواء الأخيرة 2008 م أو غيرها إلى النقص في الشفافية، الأمر الذي أدى إلى عدم وصول المعلومات الكافية لمختلف المتعاملين بالإضافة إلى عدم تماثلها وبالتالي الإضطرابات المالية،

ان التطور المستمر ادى الى تشجيع مختلف الأعوان الإقتصاديين من شركات وهيئات حكومية إلى تحسين الإفصاح عن كافة أنشطتها ،حيث تعمل نظرية المحاسبة حاليا على تتبع التطور في علاقة المؤسسات مع مجتمعاتها و بيئاتها الحيوية التي تشتغل ضمنها ،و كيفية الإتصال معها في شكل تقارير تتضمن معلومات هامة عن ما تم إنجازه من قبلها إتجاه ذاك المجتمع ، غير أن تطور تلك العلاقة بدأت تشمل النواحي الإجتماعية متجاوزة الدور التقليدي الذي يربط المؤسسة بالمجتمع من خلال العلاقة التجارية و الإقتصادية التي أساسها الربح المادي المحض إلى النواحي الإجتماعية و البيئية التي تفرضها الظروف الإقتصادية الحالية الراهنة للعصر الحديث .

الفصل الثاني

متطلبات القيمة العادلة

والمعايير المحاسبية الدولية

تمهيد :

يستخدم المحاسبون العديد من الأسس المختلفة للقياس المحاسبي إلى جانب التكلفة التاريخية وبدرجات مختلفة ، ولكن تبقى التكلفة التاريخية أكثر الأسس استخدامًا لدى المؤسسات عند إعداد قوائمها المالية، وتستخدم عادة مع أسس قياس أخرى.

إن حقيقة التكلفة التاريخية التي تمثل الواقع الفعلي للحدث وقت وقوعه لحظة التبادل، ليست موضع شك في دقتها وصحتها لحظة الاكتساب أو التملك، وإنما يظهر التشكيك في سلامة القياس بعد التملك أو حدوث الحدث، إذ تصبح القيمة المسجلة شيئًا من الماضي، الذي ينحرف قليلا أو كثيرًا عن قيمته الحالية .من هنا بدأت انتقادات لم تنتهي للقياس بالتكلفة التاريخية، من منطلق أن الظروف الاقتصادية تتسم بالحركة الديناميكية المتغيرة والمتقلبة بشكل دائم، وتتغير القوة الشرائية لوحدة النقد بتغير هذه الظروف في الحالات المختلفة، ومن هنا تم التوجه إلى القيمة.

ونتيجة لذلك، فقد بدأت الهيئات المحاسبية الدولية والمحلية بالبحث عن بديل لتغطية الثغرات الناتجة عن تطبيق التكلفة التاريخية، خاصة في معالجة الأدوات المالية ومشتقاتها، حيث تم التحول إلى مفهوم القيمة العادلة الذي أصبح أساساً ومقياساً هاماً للاعتراف وللقياس وللإفصاح عند المعالجة المحاسبية للعمليات المالية . وظهر ذلك التحول بصورة واضحة في معظم معايير المحاسبة الدولية والتي أطلق عليها بعد ذلك معايير إعداد وصدر مؤخرا معيار التقرير المالي الدولي IFRS 13 بعنوان قياسات القيمة العادلة في محاولة لتخفيض التعقيد وتحسين الاتساق بالاضافة إلى تحسين الشفافية و سنجيب على هذا من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول: ماهية المعايير المحاسبية الدولية

المبحث الثاني: الاطار النظري لمحاسبة القيمة العادلة

المبحث الثالث:موقع القيمة العادلة من المعايير المحاسبية الدولية .

المبحث الرابع:دراسة تحليلية للمعيار الدولي للتقرير المالي 13 قياسات القيمة العادلة .

المبحث الأول:ماهية معايير المحاسبة الدولية

ظهرت الحاجة إلى وجود المعايير على المستوى الدولي في إعداد التقارير المالية في النصف الثاني من القرن العشرين ، و يعود السبب في ذلك إلى تأثيرات العولمة على الاقتصاد العالمي من خلال تدويل عالم المال والأعمال ليتماشى مع الاستراتيجيات التي تبعتها معظم دول العالم في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، من خلال توحيد القواعد و المبادئ المستعملة في المحاسبة ، و لهذا ظهرت فكرة معايير المحاسبية الدولية من خلال وضع مجموعة من المعايير الدولية المحاسبية و التي تلقى قبولا عاما .

المطلب الأول: معايير المحاسبة الدولية:

1- لجنة معايير المحاسبة الدولية:

1-1 نشأة لجنة معايير المحاسبة الدولية

أنشأت لجنة معايير المحاسبة الدولية في عام 1973 نتيجة لاتفاق تم بين الهيئات في عشر دول، هي استراليا، كندا فرنسا، ألمانيا ، اليابان، المكسيك، هولندا، المملكة المتحدة، ايرلندا، والولايات المتحدة الأمريكية، وحتى عام 2000 وصل عدد الهيئات المهنية التي تمثل لجنة معايير المحاسبة الدولية عدد 150 هيئة تنتمي إلى 104دولة.

وتعتمد لجنة معايير المحاسبة الدولية على سياسة تقضى أن يكون التعيين لعضوية الهيئة شاملا لممثلين عن ثلاثة بلدان نامية على الأقل كما نص دستور اللجنة على أن يضم المجلس أيضا ممثلين لا يزيد عددهم عن أربعة مؤسسات دولية ليست هيئات محاسبية مهنية، وإنما لها اهتمام بالتقارير المالية،

1-2- أهداف لجنة معايير المحاسبة الدولية[1]:

تسعى لجنة معايير المحاسبة الدولية إلى تحقيق عدة أهداف يمكن تناول أهمها فيما يلي:

- إعداد وإصدار معايير محاسبية لتطبيقها عند إعداد وعرض القوائم المالية في مختلف دول العالم.

- العمل المستمر والدائم على تحقيق التوافق بين المعايير المحاسبة المستخدمة في الدول المختلفة، بهدف إعداد قوائم ذات مواصفات موحدة على المستوى الدولي.

[1] - أحمد محمد أبو شمالة ، **معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي** ، الطبعة الأولى، - مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ،الأردن،2010 ، ص09

- التأكد من أن مراقبي الحسابات مقتنعون بأن البيانات المالية مطبقة لمعايير المحاسبة الدولية في جميع النواحي.[1]

2- مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB

2- 1- نشأة مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB)

كانت لجنة معايير المحاسبة الدولية منذ العام 1973 وحتى العام 2001 الهيئة المسؤولة عن وضع المعايير الدولية وتتمثل الأهمية الرئيسية للجنة معايير المحاسبة الدولية في تشجيعها واضعي معايير المحاسبة الوطنية حول العالم على تحسين وتوحيد معايير المحاسبة الوطنية، وبعد حوالي 25 عاما من البدء في تطوير المعايير ظهرت الحاجة إلى تغيير هيكل اللجنة والشكل الجديد هو مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) والذي تقع على عاتقه المسؤولية لتطوير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتضييق الفوارق من خلال السعي لزيادة توافق التشريعات والإجراءات المتعلقة بإعداد وعرض التقارير المالية بهدف توفير معايير محاسبية أقل تعقيدا وتوفي بالاحتياجات المتجددة لممارسات الأعمال وإدارات الحكومات وتمكن من الحصول على معلومات ذات جودة تغطي احتياجات مستخدميها في صنع القرارات الاقتصادية بما فيها الكشف المبكر عن الأزمات.

2-1-1 الإطار المفاهيمي الجديد لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB):

تم إصدار إطار المفاهيم الخاص بإعداد التقارير المالية في سبتمبر 2010 حيث حل محل إطار إعداد وعرض البيانات المالية الذي تم وضعه من قبل الهيئة السابقة للمجلس. ويساعد إطار المفاهيم مجلس المعايير المحاسبة الدولية فيما يلي:

- تطوير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المستقبلية ومراجعة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية القائمة؛
- زيادة التوافق بين الأنظمة والمعايير والإجراءات المحاسبية المتعلقة بإعداد التقارير المالية بتوفير أساس لتخفيض عدد أساليب المعالجات المحاسبية البديلة التي يسمح بها المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية.

2-1-2 هيئات مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB):

يتكون مجلس معايير المحاسبة الدولية من مجموعة من الهيئات هي:

2-1-2-1 مجلس المراقبة:

يعمل مجلس المراقبة على إيجاد صلة رسمية بين الأمناء والسلطات العامة، حيث تسعى هذه العلاقة إلى مضاعفة الصلة على أساس دولي بين واضعي معايير المحاسبة والسلطات العامة تلك التي تشرف بشكل عام على واضعي

[1] - أحمد محمد أبو شمالة ، مرجع سبق ذكره ، ص،12.

معايير المحاسبة. ويتم الاتفاق على مذكرة تفاهم بين مجلس المراقبة ومؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS Foundation) بحيث تصف التفاعل بينهما. ويضم مجلس المراقبة:[1]

- عضو مسؤول للهيئة الأوروبية؛- رئيس لجنة الأسواق الناشئة التابعة للمنظمة الدولية لهيئات الأسواق المالية؛

- رئيس اللجنة الفنية التابعة للمنظمة الدولية لهيئات الأسواق المالية؛- مفوض وكالة الخدمات المالية اليابانية؛

- رئيس هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية؛ - بصفة مراقب، رئيس لجنة بازل للرقابة المصرفية.

2-1-2-2 مؤسسة لجنة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS Foundation):

بتاريخ 01 جويلية 2010 تم إعادة تسمية هذه اللجنة باسم (IFRS Foundation) بعدما كانت تسمى (IASC Foundation)، وتتكون هذه اللجنة حاليا من22 عضوا إدارياً، يتحمل مجلس المراقبة مسؤولية الموافقة على تعييناتهم، وتشمل مسؤوليات الأمناء الإشراف على عمليات مؤسسة لجنة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومجلس المعايير المحاسبة الدولية (IASB) والمجلس الاستشاري للمعايير ولجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، والمتابعة والإشراف على فاعلية مجلس معايير المحاسبة الدولية والتزامه بأسلوب عمله وبالإجراءات الاستشارية ووضع وتنفيذ ترتيبات التمويل المناسبة، واعتماد موازنة مؤسسة لجنة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالي وتحمل مسؤوليات التغييرات في النظام الداخلي.

2-1-2-3 مجلس معايير المحاسبة الدولية (مجلس الإدارة):

يتألف مجلس معايير المحاسبة الدولية من ستة عشر (16) عضوا، يتم تعينهم من قبل الأمناء على أساس الكفاءة المهنية والخبرة العملية، لمدة خمس سنوات وتكون قابلة للتجديد مرة واحدة فقط ولمدة خمس سنوات أخرى هذا بالنسبة للأعضاء الذين تم تعينهم قبل 2 يوليو 2009، أما الأعضاء الذين تم تعينهم بعد هذا التاريخ فتكون قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط ولمدة ثلاثة سنوات، باستثناء الرئيس ونائب الرئيس. ولا ينبغي أن يكون أي فرد ضمن أعضاء الأمناء (Les Trustees) وعضو في مجلس معايير المحاسبة الدولية في الوقت نفسه.

2-1-2-4 لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRIC):

أنشأ الأمناء لجنة التفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRIC) المسمات سابقاً لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية (SIC) في مارس 2002 حيث تتكون هذه اللجنة من أربعة عشر (14) عضواً ناخباً يتم تعيينهم من قبل الأمناء لفترات يتم تجديدها كل ثلاث سنوات وينبغي أن يختار الأمناء أعضاء لجنة التفسيرات بحيث تضم مجموعة من الأشخاص يجمعون بين أفضل الخبرات الفنية المتاحة ومختلف خبرات الأسواق والأعمال

[1] – مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**، ج(أ) "إطار المفاهيم والمتطلبات"، ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، 2013، ص6

الدولية في التطبيق العملي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وفي تحليل البيانات المالية المعدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

2-1-2-5 المجلس الاستشاري (SAC):

يتكون المجلس الاستشاري (SAC) من (50) عضواً يمثلون الأطراف المعينة على المستوى الدولي، يوفر المجلس أداة اتصال رسمية للمجموعات الأخرى والأفراد الراغبين في إعداد التقارير المالية من خلفيات وظيفية وبيئات جغرافية متباينة يهدف المجلس الاستشاري إلى تقديم المشورة لمجلس معايير المحاسبة الدولية فيما يتعلق بجدول القرارات الخاص بأولويات عمله، وتقديم المشورات الأخرى لمجلس معايير المحاسبة الدولية أو إلى الأمناء[1].

إذن الدافع الأساسي الذي أدى إلى إنشاء مجلس معايير الدولية IASB هو إصلاح لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC التي كانت تسعى إلى التوفيق دون التوحيد المحاسبي الدولي، كما أن التغيير في المصطلحات يعكس رغبة المجلس IASB لتوسيع مداه في إعداد قوائم مالية موحدة، حيث يسعى المجلس لوضع مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية عالية الجودة وواضحة، يمكن تطبيقها في جميع أنحاء العالم من أجل عرض قوائم مالية ومعلومات ذات جودة عالية، وشفافة وقابلة للمقارنة من أجل مساعدة المستعلمين لهذه القوائم على اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة، والشكل الموالي يوضح لنا الهيكل الحالي لمجلس معايير المحاسبة الدولي.

[1] – مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**، ج (ب) "الوثائق المرافقة"، ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، 2013، ص2106.

الشكل رقم(05) : هيكل مجلس معايير المحاسبة الدولية

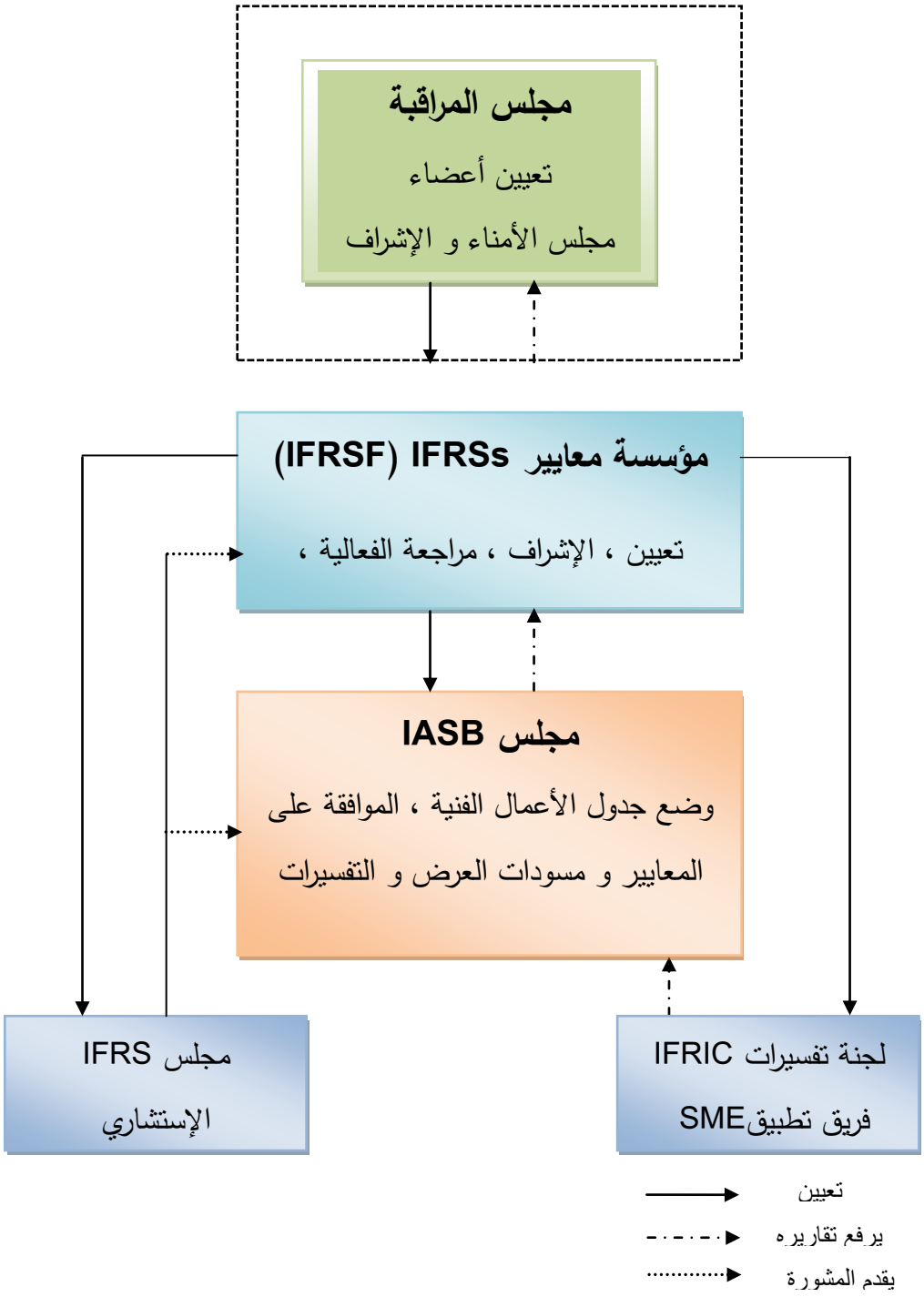

المصدر : موقع مجلس معايير المحاسبة الدولية www . iasb.org

تاريخ الاطلاع 24 مارس 2018 ، على الساعة 18:00

3- ماهية معايير المحاسبة الدولية

3-1 مفهوم معايير المحاسبة الدولية

لغويا يعود أصل كلمة معيار إلى الكلمة اللاتينية (Norma) و التي تعني أداة قياس مكونة من قطعتين متعامدين تعطي الزاوية القائمة و تسمح بالقياس الهندسي، أما اصطلاحا فترادف استعمال كلمة (Norme) مع مفهوم القاعدة، فالمعيار يمكن اعتباره كقاعدة متفق عليها بين الجميع و مقياس لمعرفة الشيء و تحديد مميزاته بدقة، و تعددت وجهات النظر اتجاه تعريف المعيار فهناك من يرى أن المعيار عبارة عن أداة لترشيد التطبيق تحاول تضييق الفجوة بينه و بين الأساس النظري للمحاسبة، و هناك من يعرف المعيار على أنه بيان كتابي تصدره هيئة تنظيمية محاسبية رسمية أو مهنية يتعلق هذا البيان بعناصر القوائم المالية أو نوع من العمليات أو الأحداث الخاصة بالمركز المالي و نتائج الأعمال أو تحديد أسلوب القياس أو العرض أو التوصيل المناسبة.[1]

يعرف المعيار عموما (محاسبي أو غير محاسبي) بأنه: " قاعدة أو مجموعة من قواعد تنظيم الأداء السليم أو لقياس الأداء أو قياس طول أو حجم أو وزن شيء معين". فيعتبر المعيار بذلك هو المقياس أو الطريق و الاتجاه المتفق عليه بين كافة الناس و دليلهم للأداء أو للوصول إلى معرفة شيء ما و تحديده بدقة.

أما في المحاسبة فيقصد به المرشد الأساسي لقياس العمليات و الأحداث و الظروف التي تؤثر على المركز المالي للمؤسسة و نتائج أعمالها و إيصال المعلومات إلى المستفيدين، و كذا توجيه و ترشيد الممارسات العملية في المحاسبة و التدقيق أو مراجعة الحسابات[2].

تعتبر معايير المحاسبية عبارة عن مجموعة من القواعد الخاصة بإعداد الحسابات، وعرضها بالقوائم المالية والأسس العامة المتفق عليها، للتطبيق السليم بهدف ضبط الممارسة المحاسبية، ولهذا سعت عدة دول إلى إصدار معاييرها المحاسبية الخاصة وذلك بما بلائم بيئتها.

[1] - سعيداني محمد السعيد، بوشاكر جلول ، **الإطار النظري و المؤسساتي لمعايير المحاسبة الدولية** ،مجلة البديل ، جامعة الجلفة ،الجزائر ،العدد الخامس ،جوان، 2015 ص

[2] – حسين القاضي، **المحاسبة الدولية**، الدار العلمية الدولية للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص 34.

3-2 مداخل إصدار المعايير المحاسبية

تعتمد طريقة الإصدار أساسا على شكل الطلب على المعلومات ، وعملية تنظيم المحاسبة وعموما توجد أربعة مداخل لإصدار المعايير المحاسبية الدولية في العالم هي[1]:

3-2-1 المدخل السياسي للبحث: يعتمد هذا المدخل على التشريع في إصدار المعايير المحاسبية، وهو منتشر في القارة الأوربية وعلى وجه التحديد فرنسا أمريكا اللاتينية، وينتقد استخدام هذا المدخل لأنه:

أ. يعتبر أقل استجابة للاحتياجات المتغيرة فهو يتسم بالبطء.

ب. أن تغيير القوانين استجابة للتطورات الجديدة في بيئة الأعمال يستغرق وقتا طويلا.

ت. أن جعل المعايير مواكبة للعصر يتطلب تغير القوانين بشكل مستمر، وهذا ممكن لعدم المرونة العملية في إجراء ذلك.

ث. عادة ما يركز القانون على العموميات وليس على المفردات أو المكونات.

ج. يتأثر التشريع بالاعتبارات السياسية

3-2-2 المدخل المهني الخاص: وفقا لهذا المدخل يتم إصدار المعايير عن طريق المحاسبين المهنيين، وينتشر هذا المدخل في الولايات المتحدة الأمريكية، ويتميز بدرجة عالية من المرونة والسرعة المناسبة في التعديل لمواكبة الاحتياجات المتغيرة.

3-2-3 المدخل المختلط بين القطاع العام والخاص: وفقا لهذا المدخل يقوم بإصدار المعايير المحاسبية مؤسسة من القطاع الخاص، وتقوم الحكومة بدعمها والالتزام بتطبيق ما يصدر عنها من تعليمات.

3-2-4 المدخل المختلط: طبقا لهذا المدخل يقوم بإصدار المعايير المحاسبية خليط من القطاع العام والخاص بجانب مجموعات حكومية وهذا النوع منتشر في اليابان حيث تقوم الحكومة بتشكيل مجلس استشاري لمحاسبة الأعمال يتكون من أعضاء من الجامعات والصناعة والحكومة والمحاسبين القانونيين.

3-3 أهمية المعايير المحاسبية:

لا شك أن غياب المعايير المحاسبية قد يؤدي إلى استخدام طرق محاسبية تكون غير مناسبة أو تؤدي إلى استعمال طرق متباينة وغير موحدة، مما يؤدي إلى إعداد قوائم مالية غير قابلة للمقارنة ويصعب فهمها من قبل مستخدميها الداخليين أو الخارجيين، كما يؤدي غياب المعايير إلى اختلاف أسس معالجة العمليات والأحداث وعليه تتجلى أهمية المعايير المحاسبية من خلال:[2]

- تحديد وقياس الأحداث المالية للكيان؛
- إيصال نتائج القياس لمستعملي القوائم المالية ؛

[1] – أمين السيد أحمد لطفي، **منظور التوافق المحاسبي الدولي**، الجزء الأول،الدار الجامعية، مصر، 2006 ص، ص 320-321.

[2] – أمين السيد أحمد لطفي، **المحاسبة الدولية في الشركات متعددة الجنسيات**، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر 2004، ص: 371.

- تحديد الطرق الملائمة للقياس؛
- تمكن مستخدمي القوائم من إتخاذ القرارات المناسبة عند الاعتماد على المعلومات التي أعدت وفق المعايير الملائمة؛
- إعداد قوائم مالية قابلة للفهم والمقارنة سواءا محليا أو دوليا.

3-4 أسباب ظهور المعايير المحاسبية

حسب المنظمة الدولية للمعايرة، فإن المعايير عموما هي نشاطات منظمة تحمل في طياتها حلول ممكنة وقابلة للتحقيق ومتكررة لأسئلة أو مشكلات مطروحة من قبل، وعليه يمكن حصر أسباب وجود معايير دولية في مجال المحاسبة في العناصر الآتية:[1]

- الحاجة إلى تقديم وإيجاد آلية لتطوير المحاسبة من خلال الابتعاد عن التناقضات القائمة؛
- انفتاح البورصات وأسواق المال على المستوى العالي؛
- تسهيل عملية قراءة القوائم المالية الموحدة؛
- ضرورة التوافق والتنسيق والتوحيد المحاسبي الدولي ؛
- تخفيض التكاليف وتدعيم المرور إلى الأسواق المالية؛
- تسهيل الإتصال بين المتعاملين الاقتصاديين.

المطلب الثاني: إجراءات إصدار المعايير المحاسبية الدولية

إن معايير المحاسبة الدولية تكون مقبولة لدى مستخدمي ومعدي القوائم المالية، لذا فإن إصدار أي معيار في لجنة معايير المحاسبة الدولية يجب أن يتبع الإجراءات التالية والموضحة في الشكل (06) كما يلي:[2]

بالنسبة لبعض المشروعات قد يتقدم المجلس مباشرة إلى مسودة الإعلان دون النشر الأول لمسودة قائمة المبادئ، وأحيانا في حالة عمل تغييرات هامة كنتيجة للتعليقات والملاحظات العامة على مسودة العرض، بنشر مسودة عرض معدلة لتلقى التعليقات والملاحظات قبل إصدار المعيار المحاسبي الدولي.[3]

[1] – أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص:375.

[2] طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية، أسس الإعداد والعرض والتحليل وفقا لاحدث الاصدارات والتعديلات في معايير المحاسبة الدولية والامريكية والبريطانية والعربية والمصرية** ،الدار الجامعية ، الاسكندرية، مصر 2000، ص ،ص21-22.

[3] فريدريك تشوي وآخرون، تعريب محمد عصام الدين زايد، **المحاسبة الدولية** ،دار المريخ للنشر الرياض ،السعودية، 2004، ص367.

الشكل رقم (06): سيرورة إعداد معايير المحاسبة الدولية

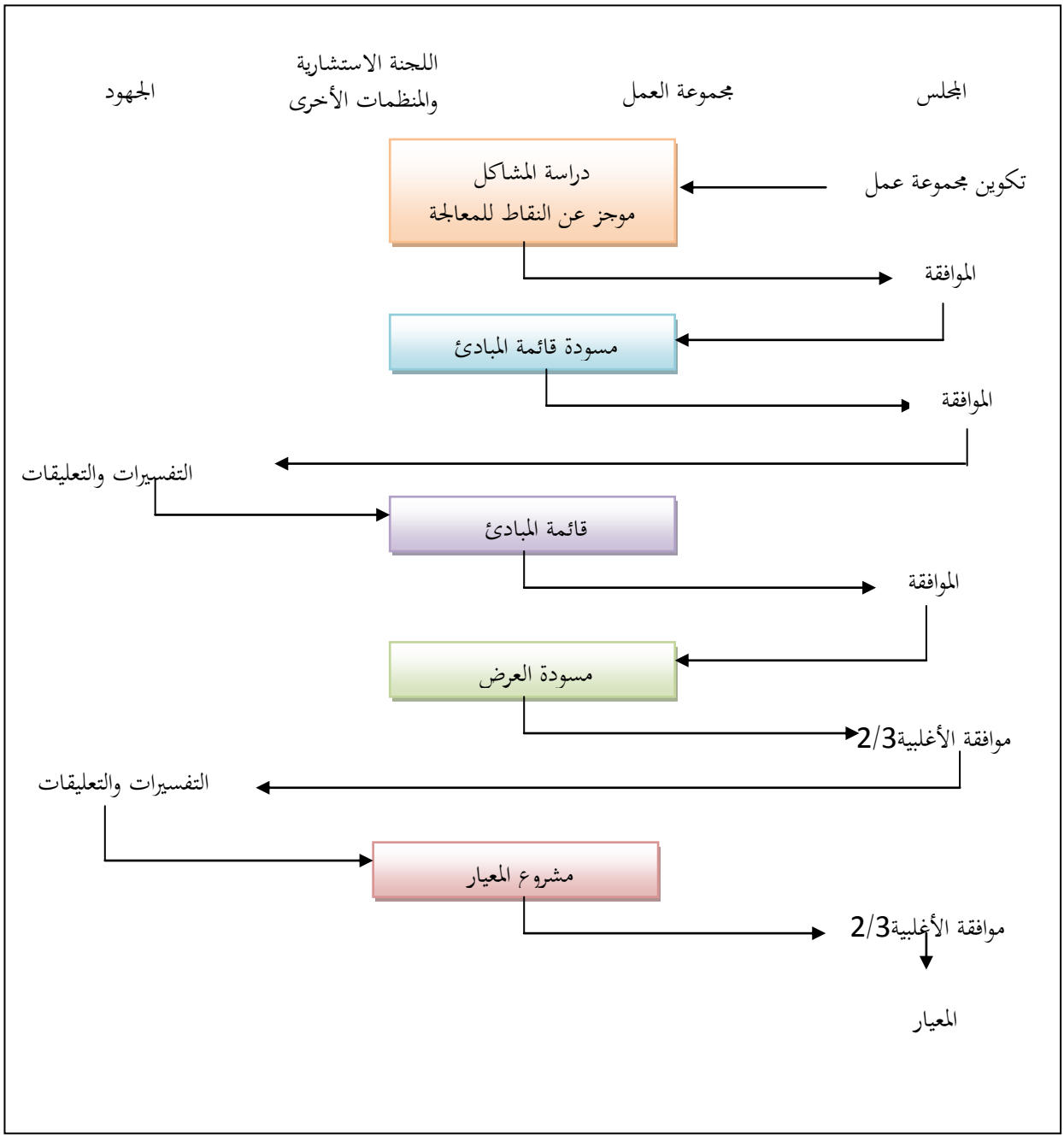

Source :Bernard raffournier, et autres **comptabilité internationale** ,librairie Vuibert, France 1997 p36

المطلب الثالث: التطور المستمر للمعايير المحاسبية الدولية

ان المعايير المحاسبية الدولية تتميز بالمرونة وقابلية التعديل والتغيير استنادا إلى تغير الظروف الاقتصادية، فوضع المعايير وتحديثها عبارة عن عملية مستمرة ،تستجيب للمستجات في ساحة الاعمال في البيئة الدولية وتواكب الالتغيرات والتطورات على الساحة الاقتصادية باعتبار المحاسبة جزء لا يتجزا منها، فهي اذن بعيدة عن الجمود شانها في ذلك شان مواضيع العلوم الانسانية الاخرى.

وياخذ التطور المستمر في المعايير المحاسبية الدولية اشكالا عديدة يمكن ادراجها فيما يلي :

1- **تعديل المعايير**: حيث يتم التعديل لبعض أو معظم الفقرات في معيار معين، حيث تم تعديل معظم المعايير المحاسبية الدولية اعتبارا من 2005، كما ظهرت تعديلات أخرى بعد ذلك ويكون التعديل بأشكال مختلفة منها:

ا- **إلغاء بعض البدائل المحاسبية**: يعتبر تعدد البدائل من الانتقادات التي توجه لمهنة المحاسبة، حيث يؤدي ذلك إلى اختلاف في الأرقام والنتائج المحاسبية ، ولعل المنظرين واضعي المعايير في مهنة المحاسبة إلى تقليل هذه البدائل لتوحيد طرق المعالجة من ناحية وزيادة الثقة في المعلومات المحاسبية من ناحية أخرى، وأمثلة هذا النوع من التعديلات كثيرة منها:

- تعديل المعيار IAS2 المتعلق بالمخزون بإلغاء أسلوب الوارد أخيرا الصادر أولا LIFOمن أساليب تقييم المخزون؛
- تعديل المعيار IAS22 قبل استبداله بالمعيار IFRS3 والمتعلقان باتدماج الأعمال بإلغاء طريقة المصالح المشتركة من طرق المحاسبة عن اندماج الأعمال.

ب- **تعديل التعريفات**: تعتبر التعريفات في المعايير المحاسبية من أهم ما تبنى عليه المعايير، ومن أمثلة ذلك تعديل تعريف القيمة العادلة بين فترة وأخرى في أكثر من معيار محاسبي.

ج- **إلغاء بعض الممارسات المحاسبية**:كما حصل في التعديل الأخير للمعاير IAS36 من إلغاء الممارسات الواجب إتباعها لإجراء فحص من أسفل لأعلى وفحص من أعلى لأسفل في تحديد الانخفاض في قيمة الشهرة[1].

د- **دمج التفسيرات في المعايير**: تختص لجنة تفسيرات المحاسبة الدولية IFRIC التابعة لمجلس المعايير المحاسبية IASBبوضع تفسيرات لتوضيح كيفية تطبيق المعايير ، وقد يتم التطرق في التفسيرات إلى ما يوجب دمجها في المعيار كون المعيار أقوى من التفسير وأمثله ذلك كثيرة منها:

- التفسير رقم SIC 18 الذي تم دمجه في المعيار IAS 01؛
- التفسير رقم SIC 01 حيث تم دمجه في المعيار IAS 02 ؛

[1] - خالد جمال الجعارات، **المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية** ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2017،ص،ص، 54،55

- التفسير رقم SIC 06 ، SIC 14 ، SIC 23 التي تم دمجها في المعيار02 IAS .

وهناك تفسيرات اخرى تم دمجها في المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية

1- دمج بعض المعايير ببعضها البعض: لوجود عوامل مشتركة بينها وامثلة ذلك :

دمج المعيار IAS 31 في المعيار28 IAS .

دمج المعيار IAS 04 في المعيار IAS 01 .

دمج المعيار IAS 09 في المعيار IAS 38 .

2- سحب بعض المعايير: وذلك لعدم الاتفاق على صيغة موحدة عالميا على تطبيقها كما حصل في المعيار15 IAS حيث تم سحبه اعتبارا من 2005/01/01

3- الغاء بعض المعايير بمعايير لاحقة :كما حصل مع المعيار22 IAS الذي حل محله المعيار03 IFRS بذات المسمى

4- فصل المعيار الى اكثر من معيار :كما حصل في المعيار32 IAS الذي تم فصله الى معيارين هما المعيار32 IAS والمعيار IFRS 07

المبحث الثاني : الاطار النظري لمحاسبة القيمة العادلة

مرت القيمة العادلة بعدة مراحل للوصول الى ماهي عليه وسوف نتناول،

المطلب الاول: السياق التاريخي لمحاسبة القيمة العادلة

1. مبدأ التكلفة التاريخية

يعتبر من أهم المبادئ المحاسبية التي تحكم إعداد القوائم المالية وبموجب هذا المبدأ يتم إثبات أصول والتزامات المنشأة حسب السعر التبادلي الفعلي والمتمثل لقيمة النقد أو النقد المكافئ المدفوع لحيازتها في تاريخ اقتناء الأصول أو نشوء الالتزام أما ما يطرأ على التكلفة من تغير بعد تاريخ اقتناء الأصل ونشوء الالتزام فيتم تجاهله وبناءا على ذلك يشكل هذا المبدأ قيدا على ملائمة البيانات المحاسبية مما أدى تزايد الضغوط الداعية إلى التقليل من أهمية التكلفة التاريخية لصالح القيمة العادلة[1] .

إن التكلفة التاريخية لا يشك في صحتها ودقتها لحظة الاكتساب وإنما يظهر التشكيك في سلامة المبدأ بعد التملك أو حدوث الحدث إذ تصبح القيمة المسجلة شيئا من الماضي ومن هنا بدأت انتقادات لم تنتهي لمبدأ التكلفة التاريخية

تعريف مبدا التكلفة التاريخية

إن التكلفة التاريخية تمثل النموذج الكلاسيكي للتوثيق المحاسبي الذي يقوم على إثبات جميع المواد والحقوق والمصروفات والالتزامات بالتكلفة المحددة لحظة وقوع التبادل بين المؤسسة والمتعاملين معها ، وهي تمثل التكلفة الحقيقية الفعلية والعادلة المتفق عليها بين الأطراف المتعاقدة في تلك للحظة .

وغالبا ما تكون هذه التكلفة موثقة بمستندات ثبوتية توفر إمكانية التثبت والتحقق من بيانات التكلفة وإكسابها درجة عالية من الموثوقية والموضوعية

إن القاعدة الأساسية في التطبيق العملي هي إثبات التكلفة الأصلية لكافة عناصر الموارد الاقتصادية واستخداماتها ومصادر تمويلها وجميع المصروفات والإجراءات بغض النظر عن تقلبات القيمة الاقتصادية لوحدة النقد[2].

[1] – محمد مطر ، **مبادئ المحاسبية المالية** ، +دار وائل للنشر ، الطبعة الخامسة الأردن ، 2010 ،ص 44.

[2] – دهمش ،نعيم، أبو زر عفاف، **اتجاه المعايير المحاسبية الدولية نحو القيمة العادلة**، المؤتمر العلمي المهني السادس لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، الأردن ، 22 ، 23 أيلول 2004 ، ص 5 .

2. الانتقادات الموجهة لمبدا التكلفة التاريخية :[1]

- يتجاهل مبدأ التكلفة التاريخية جميع التغيرات الحاصلة في القوة الشرائية لوحدة النقود وهذا يعني أن بنود الحسابات الواردة في سجلات المشروع تكون مثبتة بقيم مختلفة وغير متكافئة في قوتها الشرائية ، ما يجعل تجميعها ومعالجتها سوية عملية مضللة ؛
- إن تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية سوف يؤدي إلى عدم التجانس في مقابلة الايرادات الممثلة للقيمة الجارية مع المصروفات الممثلة لقيم تاريخية مختلفة بإختلاف الفترات التي استنفذت فيها تلك المصروفات مما يترتب عليه عدم دقة نتائج المقارنات ؛
- إن الاعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية للأدوات المالية لا يعكس القيمة الاقتصادية لعناصر القوائم المالية وبالتالي تقديم معلومات مظللة للمشاركين في الأسواق المالية مما يؤثر على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية ، كما يظهر قصور هذا المبدأ في إظهار المخاطر الحقيقية المعرضة لها الشركة وما يتبع ذلك من انخفاض الثقة في البيانات المالية [(2)]

المطلب الثاني : ماهية القيمة العادلة

1- مفهوم القيمة العادلة

يمكن تعريف القيمة العادلة في اللغة العربية من خلال الفعل قيم والفعل عدل حين يقال قيم الشيء تقييما أي قدر قيمته ، وعادل بين الشيئين أي وازن بينهما وعادل الشيء بالشيء أي سواه به وجعله مثله قائما مقامه، والعدل هو الإنصاف وهو إعطاء المرء وأخذ ما عليه[3].

وفي المحاسبة هناك إتفاق حول أهمية استخدام القيمة العادلة في توفير احتياجات مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم وترشيد أحكامهم ، إلا أن هناك اختلاف حول مفهوم القيمة العادلة .

عرفها Borth على أنها تلك القيمة التي يمكن على أساسها مبادلة أصل ما أو التزام ما في عملية بيع متوقعة بين كل من البائع والمشتري مع توافر الرغبة الصادقة في إتمام عملية التبادل[4] .

في حين عرف صالح القيمة العادلة للأصل على أنها " ذلك المبلغ التي يتم بواسطته بيع أو شراء الأصل من خلال عملية تبادلية حقيقية بين أطراف مطلعة وراغبة في التبادل بعيدا عن ظروف التصفية ، وفي

---

[1]– عفاف إيحاق أبو زر ، **المحاور الرئيسية للقياس المحاسبي للأصول باستخدام مفهوم القيمة العادلة في إطار معايير المحاسبة الدولية** جامعة البترا ،الأردن 2008 ، ص 283 .

[2]– **منال حامد فراح ، دراسة تحليلية لقياس القيمة العادلة في ظل المعايير المحاسبة** ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، المجلد 36، العدد 1 مصر ، 2012 ، ص 184 .

[3]– مجمع اللغة العربية، "**المعجم الوسيط**" ،الطبعة الرابعة ، مكتبة الشروق الدولية 2004 ، ص ،ص 588، 771 .

[4]- Barth ME, Beaver W, H . Landsman W,R **The relevance of the valeur – relevance literature for 'of Accounting and Economics financial accounting standard setting . Another view ' Journal edition,31, 2001, p 89 .**

المقابل تعد القيمة العادلة للمطلوبات على أنها تلك القيمة التي تستحق أو المبلغ الذي يتم سداده من خلال عملية تبادلية حقيقية بين أطراف راغبة في العملية مع استبعاد أثر التصفية[1] .

أما حسب المعايير الأمريكية FASB : المعيار 157 فتعرف القيمة العادلة السعر الذي يمكن الحصول عليه نتيجة بيع أصل أو المدفوع لتسوية أحد الالتزامات في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس[2].

ويقوم التعريف السابق على المبادئ التالية :

ا– سعر التبادل :

القيمة العادلة تعتمد على السعر التبادل حيث سلط الجزء بمعيار 157 على مفهوم القيمة العادلة على أساس سعر الخروج (Exit Price) (وهو السعر الذي يمكن الحصول عليه نتيجة لبيع أحد الأصول أو المدفوع لتسوية أحد الالتزامات) من معاملة تبادل افتراضية في تاريخ القياس من وجهة نظر أحد المشاركين في السوق وهو المستحوذ على الأصل أو المدين بالتزام .

ب– المعاملة :

سعر التبادل هو سعر في معاملة منتظمة والذي يمكن الحصول عليه من خلال الغاية الواجبة ليس من خلال البيع الإجباري أو الصفقات الاضطرارية وتعرف المعاملة المنتظمة بأنها معاملة يفترض أن تعرض على السوق لفترة ما قبل تاريخ القياس لإتاحة الفرصة الأنشطة لتسويقة المعتادة والمألوفة التي تمثل الأصول والالتزامات وهي ليست معاملات إجبارية (البيع الاضطراري او التصفية)[3] .

ج–السوق :

قياس القيمة العادلة يفترض أن المعاملة لبيع الأصل أو تسوية التزام تحدث في السوق الرئيسية وفي حالة غياب السوق الرئيسية تكون السوق الأكثر ملائمة للأصل أو الالتزام

- **السوق الرئيسية** : هي السوق التي تقوم فيها المؤسسة التي تعد القوائم المالية بيع الأصل الذي تستحوذ عليه أو تسوية الالتزام الموجود لديها بأكثر حجم ومستوى للنشاط للا ل أو الالتزام .
- **السوق الأكثر ملائمة** : هو السوق التي تقوم فيها المؤسسة التي تعد القوائم المالية بيع الأصل أو تسوية التزام بالسعر الذي يعظم مبلغ الأصل التي يمكن إستلامها مقابل بيع الأصل أو يدني المبلغ الذي يتم دفعه لتسوية التزام مع الاخذ بعين الاعتبار تكاليف المعاملات التجارية في السوق

[1]– صالح رضا إبراهيم ، **أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية** ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الإسكندرية ، المجلد 46 ، العدد رقم 03 ، 2009 ، ص 22 .

[3-] **Financial Accounting Standard Board (FASB) Statement of Financial Accounting Staodard N°157, Fair valve Measurement, Norwalk Connecticat 2006 p 6 paragraph 5 .www.Fasb . org .**

[3-]**www.Fasb . org .. n°157 .parag 07 .**

في كلتا الحالتين (السوق الرئيسية أو السوق الاكثر الملائمة) يجب أن يتم النظر من منظور المؤسسة على النحو الذي يسمح بوجود اختلافات بين المؤسسات المختلفة في النشاط .

د–المشاركون في السوق :

هم المشترون والبائعون في السوق الرئيسية (أو السوق الأكثر ملائمة) للأصل والالتزام ويجب توفر الخصائص

- الاستقلال عن المؤسسة التي تعد القوائم المالية أي أن لا يكون من الأطراف ذو العلاقة ؛
- المعرفة : يكون لديه فهم معقول بالأصل أو الالتزام والمعاملة على جميع المعلومات المتاحة ؛
- القدرة : على التعامل على الأصل أو الالتزام ؛
- الرغبة والاستعداد للتعامل على الأصل والالتزام أي أن لا يكون لديه الحافز القسري والاضطرار للقيام بذلك

أما تعريف العادلة حسب المعايير الدولية IFRS

فنعرف القيمة العادلة على أنها المبلغ الذي يمكن به تبادل أصل أو تسوية التزام ما بين أطراف عالمين وراغبين في معاملة بين طرفين مستقلين[1] .

ما يمكن مقارنته من التعريفين السابقين :

- التعريف الوارد في المعيار الأمريكي 157 ينص بشكل صريح على سعر الخروج .Exit price (وهو السعر من وجهة نظر البائع) في حين أن التعريف الوارد في IFRS لا بيض صراحة على سعر الخروج ولا على سعر الدخول (من وجهة نظر المشتري) ؛
- التعريف الوارد في المعيار الأمريكي 157 يشير بشكل صريح الى المشاركين في السوق في حين أن IFRS يشير إلى طرفين عالمين وراغبين في معاملة بين طرفين مستقلين ؛
- بالنسبة للالتزامات فإن المعيار الأمريكي 157 يقوم على فكرة أن الالتزام ينقل (أي أن الالتزام يظل موجود ولكن بالنسبة للطرف المقابل) في حين أن التعريف الوارد في IFRS يشير إلى أن المبلغ الذي يمكن من خلاله تسوية (اي سداد) الالتزام .

ويرى الباحث أن وضع تعريف موحد للقيمة العادلة من جانب كلامن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB ومجلس معايير التقرير المالي الدولية IFRS يحقق التقارب ويقلل من أو يقضي على الفوارق بين المعايير المحاسبة التي يصدرها المجلسين وهو ما يؤدي إلى تسهيل المقارنة بين المعلومات المالية ، وما يصب في النهاية لفائدة المستثمرين في كافة أنحاء العالم .

[1] **- International Accounting Standard Board ,Internatioal Financial Reporting Standards 2008, IAS 39 , Iandon United Kingdom, p 1945, paragraph 9 .**
www .IASB. org.

2- أهمية القيمة العادلة في الفكر المحاسبي :

لا اختلاف في أن مفهوم القيمة العادلة قد نقل النطرية المحاسبية التقليدية إلى آفاق واطر جديدة وأحدث تغيرا شاملا في بنية البيانات المالية ومدلولاتها وكان ذلك نتاجا للتطورات الحاصلة على النظرية المحاسبية خلال العقود الثلاثة الأخيرة ، وتبرز أهمية القيمة العادلة في النقاط التالية :

- تعكس القيمة العادلة تقديرات الأسواق للأوضاع الاقتصادية السائدة تماما كما تعكس التغيرات في القيمة العادلة الآثار الناجمة عن التغيرات الاقتصادية عند حدوثها وذلك لأن القيمة العادلة تحدد عادة في سوق مفتوح ومنافس يعكس الحقائق الاقتصادية ؛

- إن المستثمرين يتطلعون لي المعلومات المالية من منظور استثماري عالمي واسع ولهذا السبب كان من المهم استخدام معايير محاسبية متعارف عليها دوليا وحيث أن الأسواق المالية تعتبر آلية هامة في تطوير الاقتصاد الوطني فإنه يمكن الوقوف على أهمية العلاقات المتداخلة بين محاسبة القيمة العادلة والأسواق المالية ؛

- تؤدي محاسبة القيمة العادلة دورا في تدعيم الشفافية في الاقتصاد من خلال تحديد متطلبات ضرورية الإفصاح والعرض للمعلومات المالية[1] ؛

-تعتبر اكثر ملائمة وصلة لكل من المستثمرين والمقرضين لانها تتظهر بشكل افضل الوضع المالي الحاضر للمؤسسة وتسهل تقييم ادائها الماضي والتوقعات المستقبلية [2]؛

- تساعد المستثمرين على اداء استراتيجيات المؤسسات في ادارة استثماراتهم المالية ، وخاصة فيما يتعلق بقيم وتوقيت ودرجة التاكد الخاصة بصافي التدفقات المستقبلية[3]

3- مبررات وأهداف تطبيق القيمة العادلة :

تعد ظاهرة التغيرات والتقلبات في الأسعار إحدى أهم المشاكل التي كانت وما زالت تشغل إهتمام البحث المحاسبي ، حيث أن المؤسسة تعتمد على مبدأ التكلفة التاريخية في إعداد قوائمها المالية والتي أصبحت لا تتماشى مع ظاهرة التقلبات الاقتصادية التي تصيب اقتصاد المجتمعات ، ومنذ فترة بعيدة والفكر المحاسبي يتأرجح بين نموذج التكلفة التاريخية والقيمة العادلة كأساس للقياس والتقييم المحاسبي ، ويرجع ذلك في الأساس إلى الخصائص الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية وخاصة الملائمة والموثوقية ، فمن ناحية ينظر إلى التكلفة التاريخية على أنها أكثر موثوقية وموضوعية بالمقارنة مع القيمة العادلة وخاصة في الحالات التي لا توجد فيها سوق نشط

---

[1] - صفوان قصي عبد الحليم ، أسماء عبد الكاظم عبد علي ، **إعادة تقيم الممتلكات والمصانع والمعدات بالقيمة العادلة في ظل المعيار المحاسبي الدولي 16 بالتطبيق على الشركة العامة للصناعات الصوفية** ، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 03 ، العدد 06 ، 2013 ، ص 169 .

[2] -تامر بسام جابر الاغا ،**اهمية القياس المحاسبي المستند الى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية** ،رسالة ماجيستير الجامعة الاسلامية ،غزة، فلسطين، 2013 ،ص 37

[3] - محمد زيدان ابراهيم، **مدى اهمية الافصاح عن معلومات القيمة العادلة للاوراق المالية لاغراض تشجيع الاستثمار في سوق الاوراق المالية** ،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس ،القاهرة مصر ا،لعدد الرابع، 2003 ،ص 15.

وكفؤ للأصل والالتزامات المراد قياسها بالقيمة العادلة في حين ينظر إلى معلومات القيمة العادلة على أنها أكثر ملائمة في ضوء الظروف الاقتصادية السائدة وقت تقديم المعلومات[1].

المطلب الثالث : مزايا وانتقادات تطبيق القيمة العادلة

1 - مزايا تطبيق القيمة العادلة :

جاء استخدام القيمة العادلة كبديل أفضل لتلافي أوجه القصور التي يعاني منها مبدأ التكلفة التاريخية وبهدف تحقيق مزايا لمخروجات البيانات وهي :[2]

- تعكس القيمة العادلة واقع المؤسسة الاقتصادي وهي أقرب للتعبير العادل للقوائم المالية عن المركز المالي ونتيجة الأعمال والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية ؛
- عند تقيم الأصول والالتزامات على أساس القيمة العادلة فإنها تعبر عن الدخل الاقتصادي حيث يتم أخذ الأسعار السوقية بعين الاعتبار ؛
- تراعي محاسبة القيمة العادلة تغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد ؛
- تساعد المعلومات المبنية على القيمة العادلة في إجراء المقارنات بين المؤسسات المشابهة التي تستخدم القيمة العادلة ؛
- تزود القيمة العادلة المستثمرين بوعي ونظرة تنبؤية مستقبلية لقيمة المؤسسة ؛.
- يرتبط تطبيق مفهوم القيمة العادلة في المحاسبة بمفهوم المحافظة على رأس المال العيني والذي يعكس الصورة الفعلية الأداء المؤسسة [3]؛
- تساعد القيمة العادلة في تحسين عملية لتحليل المالي بتوفير بين مؤشرات تقيس الواقع الفعلي لأداء المنشأة ؛
- تعكس القيمة العادلة في كثير من الأحيان تقدير الأسواق المالية للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأدوات المالية ؛
- تمكين المؤسسة من قياس أدواتها المالية بالقيمة العادلة لعدد من العمليات الداخلية من أجل ؛
- صنع القرارات الاستثمارية والتجارية المناسبة ؛
- إدارة وقياس المخاطر ؛
- تحديد كمية رأس المال الذي يجب تكريسه لخطوط الأعمال المتنوعة [4]

---

[1]- عامر محمد سلمان ، حسين كاظم عوجه ، **نماذج القياس والإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة بالتطبيق على شركة الالبسة الجاهزة المساهمة المختلطة** ،مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 18 ،العدد 69 ، جامعة بغداد 2012 ، ص 337 .

[2]- جميل حسن النجار ، **أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملائمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية** ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد ،9 العدد 3 ، 2013 ، ص 469 .

[3]- الدهمش نعيم ، عفاف أبو زر ، **موثوقية وملائمة استخدام القيمة العادلة وإمكانية تطبيقها** ، بحث مقدم إلى مؤتمر العلمي المهني الدولي السابع جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين ، عمان ، الأردن 13 ، 14 سبتمبر 2006 ، ص 21 .

[4]- إبراهيم عبد موس السعيري ، زيد عائد مردان ، **القيمة العادلة وتأثير استعمالها في جودة التقارير المالية** ،مجلة دراسات محاسبية ومالية ،المجلد الثامن ،العدد 25 ، 2013 ، ص 219 .

- إن تطبيق محاسبة القيمة العادلة يساعد في اتخاذ القرارات الاستثمارية والتجارية رشيدة متعلقة ببيع أو شراء الاستثمارات الاختيار بين البدائل وقرارات الاندماج التي تتم بين الوحدات أو قرارات الشراء لوحدة ما ، بحيث تكون مبنة على معلومات مالية ذات ملائمة عالية[1]

و على الرغم من المزايا السابق ذكرها لاستخدام القيمة العادلة إلا أن اعتماد القيمة العادلة في القياس لم يقدم برنامجا متكاملا للاعتراف والقياس والإفصاح المالي ومن ثم لا زالت القيمة العادلة نواجه ابتقادات على أساس عدم ملائمتها ومن أهم الانتقادات :

2 - انتقادات تطبيق القيمة العادلة :

- إن تحديد القيمة العادلة والاعتراف بها ينطويان على قدر كبير من عنصر التحيز الشخصي وإتباع أسس متباينة[2]؛
- تعدد طرق ونماذج القياس المحاسبي المعتمد على القيمة العادلة الأمر الذي يجعل البيانات المالية أكثر تقلبا مما هو في الحقيقة خاصة في ظل عدم وجود سوق مالي نشط ، فيتطلب الأمر وضع تقديرات ذاتية للقيمة العادلة تفتقر إلى حيادية القياس [3]؛
- القيمة العادلة هي خطوة غير عادية تخرج عن المفاهيم المحاسبية؛
- إن الإيرادات تتحقق من استمرارية الوحدة الاقتصادية عبر الزمن وليس من تقلبات أسعار قصيرة الأجل؛
- إن تطبيق القيمة العادلة فيما يتعلق بالاستثمارات تعد معقدة وذات طرائق قياس مختلفة منها ما يتعلق برغبة المؤسسة في الاحتفاظ بالاستثمارات ومنها ما يتعلق بموضوع تقدير القيمة العادلة نفسها فضلا على ان ذلك يتعارض مع مبدا الثبات في المحاسبة وعدم الاتساق في المعاجة المحاسبية [4]؛
- إن مفهوم القيمة العادلة يتعارض مع مبادئ وأسس محاسبية كالحيطة والحذر والتكلفة التاريخية ؛
- تعقيد بعض المعالجات المحاسبية الخاصة بالقيمة العادلة وصعوبة فهمها ؛
- ارتفاع التكلفة وخصوصا إذا ما تم اللجوء إلى مقيمين أو مستشارين او خبراء خارجين التقدير القيمة العادلة ؛

---

[1] - خضير مجيد علاوي ، **القياس والإفصاح المحاسبي لصافي الأصول المحاسبية باستعمال مبدأ القيمة العادلة بالتطبيق على شركة بغداد لإنتاج المواد الإنشائية** ، مجلة جامعة بابل ، العلوم الأساسية ، المجلد 22 ، العدد 6 ، 2014 ، ص 1649 .

[2] - جميل حسن النجار ، مرجع سبق ذكره ، ص 469 .

[3] - أحمد حلمي جمعة ، مؤيد راضي خنفر ، **المدفق الخارجي وتقديرات القيمة العادلة دراسة إستطلاعية في مكاتب التدقيق الأردنية الكبرى** ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية ، عمان المجلد الثالث ، العدد الرابع ، 2007 ، ص 420 .

[4] - يونس خالد، عبد الرحمان جمعة، **أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم دراسة تحليلية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، فلسطين، 2011، ص 28

- إن القيمة العادلة لم تقدم برنامجا متكاملا للاعتراف والقياس والإفصاح المالي [1]؛
- قد تزيد التكاليف للتقدير عن المنافع المرجوة منها ؛
- هناك الكثير من الاستثمارات ليس لها أسعار سوقية ويعتمد على تقييمها بالتكلفة التاريخية [2].

المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية لإتباع محاسبة القيمة العادلة

يترتب على إتباع القيمة العادلة في القياس و الإفصاح المحاسبي العديد من الآثار أهمها :

- **تحقق الأرباح وتأثيره في الدخل القومي :**

يعتبر الربح من أهم بنود القوائم المالية والتي يعتمد عليها المستثمر عند بناء قراره الإستثماري وقد كانت الأرباح تعتمد أن الإيرادات من الأصول المالية والاستثمارات العقارية تتحقق عند بيعها ، أما في ظل القيمة العادلة فإن الأرباح تتحقق عند حدوثها ، ويوثر ذلك على الدخل القومي حيث أن التغير في القيمة العادلة للأصول الجاهزة للبيع يؤدي إلى الزيادة أو انخفاض قيمة الدخل القومي حيث أن الارتفاع في أسعار الأسواق المالية ينعكس في نتائج أعمال المؤسسات وثم يؤثر على الأرباح وتقدير قيمة الدخل القومي

- **التأثير على الأسواق المالية :**

يتطلع المستثمرون دائما إلى المعلومات المالية التي تحقق لهم منفعة وتساعدهم على تقدير استثماراتهم وتوقعاتهم المستقبلية واستخدام القيمة العادلة يعمل على حماية المستثمرين وتحقيق الشفافية الكاملة لهم وجذب المزيد من الاستثمارات ، مما يعتبر أداة هامة لنمو السوق واستقراره .

- **التحقق من المخاطر الاقتصادية :**

تعد القيمة العادلة أداة لتقييم المخاطر وإدارتها حيث لا تعكس محاسبة القيمة العادلة فقط تسجيل وتبويب للمعلومات بل تهتم أيضا بالمخاطر المحيطة باتخاذ القرارات والعوامل المؤثرة فيه مثل تغيرات أسعار الفائدة والتضخم وتقلبات القيمة السوقية ومدى سيولة الشركة .

- **تحقيق الشفافية :**

تعتبر المعلومات المالية للمؤسسات هي الدعامة التي تبنى عليها قرارات الأطراف المستفيدة داخل وخارج المؤسسة ويفرض تطبيق محاسبة القيمة العادلة متطلبات هامة للإفصاح والعرض لهذه المعلومات ، كما تركز القيمة العادلة على أهمية إطلاع هذه الأطراف على القدر المناسب من المعلومات وهو ما يعتبر تدعيما لمفهوم الشفافية [3].

---

[1] – السعافين، هيثم ، **مشاكل تطبيق محاسبة القيمة العادلة الدولية ونظرة هيئات الرقابة الحكومية**، المؤتمر العلمي المهني السابع لجمعية المحاسبيين القانونيين الأردنيين ا،لأردن ،آيلول 2006 ، ص 9 .

[2] – هيثم ادريس محمد المبيضن واخرون ، **دور الاعتماد المزدوج للتكلفة التاريخية والقيمة العادلة في تحقيق ملائمة وموثوقية البيانات المالية** ، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، جامعة بغداد ، العراق ، المجلد 6 ، العدد 14 ، 2011 ، ص 142 .

[3] – هشام حسن عواد المليجي ، دنيا عبد العليم كريمة **قياس الدقة التنبؤية للقيمة العادلة في البنوك التجارية (دراسة تطبيقية)** ،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، مصر، العدد 2، 2012، ص 883 .

المبحث الثالث : موقع القيمة العادلة من المعايير المحاسبية الدولية

قد اهتمت المعايير الدولية بمفهوم القيمة العادلة وكيف يمكن الاستفادة منها لاعادة تقييم الاصول الملموسة وغير الملموسة والاستثمارات وغيرها من البنود المحاسبية حتى ولو لم يكن هناك مقدرة على تحديد القيمة العادلة لاي بند ليتم الاعتراف به في القوائم المالية كمعالجة مباشرة او كمعالجة بديلة مسموح بها او الافصاح عنها في الايضاحات المرفقة كي تضفي على المعلومات المحاسبية خاصية الملائمة لمواكبة التطورات الاقتصادية الحاصلة في النشاط الاقتصادي .

تناولت العديد معايير المحاسبة الدولية قياس القيمة العادلة نعرض منها في هذا المبحث.

المطلب الاول: القياس الاجباري بالقيمة العادلة فيIAS / IFRS

ان القياس المحاسبي الاجباري لعناصر الذمم المالية بالقيمة العادلة يظهر في المعايير المحاسبية التالي

1- المعيار المحاسبي الدوليIAS 36 (تدني قيمة الأصول):

الهدف:

يهدف المعيار إلى وصف الإجراءات التي تتبعها المؤسسة لدراسة تدني القيمة المحاسبية لأصولها كما يصف مختلف المعالجة المحاسبية لهذا التدني وبالتالي ضمان أن لا تختلف القيمة المحاسبية المعترف بها في القوائم المالية عن القيمة القابلة للاسترداد لمجمل أصول المؤسسة.[1].

تاريخ دخول المعيار حيز التنفيذ:

اعتمد مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار المحاسبة الدولي IAS36 في مارس 2004، بأثر رجعي من بداية الفترة السنوية الأولى التي تبدأ في أو بعد 31مارس 2004[2].

تاريخ الدخول يبدأ من الفترات المفتوحة من أو بعد 31مارس 2004[3].

مجال تطبيق المعيار:

يهتم هذا المعيار ببيان ضرورة تثبيت الانخفاض في قيمة الاصول طويلة الاجل كمصروف في قائمة الدخل فضلا عن ضرورة توافر مؤشرات تشير الى احتمال وجود انخفاض في قيمة الاصول طويلة الاجل مشابهة للمؤشرات المنصوص عليها في بيان المحاسبية المالية الامريكي رقم 144 والذي سيرد ذكره لاحقا وقد ورد في معيار 36 على انه يجب على الادارة ان تقييم في تاريخ كل ميزانية عمومية هل هناك اي دليل على ان اصلا ثابتا من الممكن ان يكون قد انخفضت قيمته ، وحسب معيار 36 فانه يجب الاعتراف بالخسارة المتحققة من انخفاض القيمة في قائمة الدخل عندما يتجاوز المبلغ المحمل للاصل والذي عرفه المعيار 36 بانه المبلغ الذي يعترف به للاصل في الميزانية العمومية بعد خصم اي استهلاك متراكم وخسائر انخفاض القيمة المتراكمة ، كما اشار المعيار

---

[1] لخضر علاوي، معايير المحاسبة الدولية، دار النشر Pages Bleues، طبعة 2012، الجزائر، ص146.

[2] http://www.focusifrs.com/tools/print.asp/comrendre le nouveau monde de l'information financière IFRS/ Compilation des norms IAS/IFRS et des interpretations SIC/IFRIC 2006.P88

[3] غانم شطاط، **المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS**، دار نوميديا للطباعة والنشر والتوزيع، طبعة 2009 ،ص271.

الى قياس خسارة انخفاض القيمة على اساس المبلغ القابل للاسترداد اي الفرق بين القيمة الدفترية للاصل والمبلغ القابل للاسترداد والمبلغ القابل للاسترداد يمثل سعر البيع الصافي للاصل او القيمة الاستعمالية ايهما اعلى ، وان القيمة الاستعمالية تمثل التدفقات النقدية المستقبلية التي سيتم الحصول عليها من الاصل والمخصومة الى القيمة الحالية باستخدام المعدل المحدد في السوق وذلك قبل الضريبة ، والتي تعكس التقييم الجاري للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر الخاصة بالاصل [1].

2- المعيار المحاسبي الدولي39 IAS (الادوات المالية):

هدف المعيار:

يهدف معيار المحاسبة الدولي التاسع والثلاثون إلى وضع أسس التسجيل المحاسبي والتقييم المتعلقة بالأصول المالية، والخصوم المالية، ويبين المعيار كيفية تصنيف الأصول والخصوم ومتى يتم إلغاء الاعتراف بها، والمعالجة المحاسبية لانخفاض القيمة ومحاسبة التحوط :[2]

وفيما يتعلق بمتطلبات عرض المعلومات الخاصة بالأدوات المالية فقد وردت في معيار المحاسبة الدولي رقم (32)، أما متطلبات الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأدوات المالية فقد وردت ضمن معيار الإبلاغ المالي الدولي (7) الذي يحمل عنوان الإفصاحات[3].

تاريخ صدور المعيار

تم إصدار هذا المعيار عام 2000 واعتبر نافذ المفعول للبيانات المالية التي تغطي السنوات المالية التي تبدأ في الأول من جانفي عام 2001 أو بعد هذا التاريخ، ولقد طرأت على هذا المعيار عدة تعديلات أهمها تلك التي حدثت عام 2004 والسارية المفعول اعتبارا من 2005/01/01 وقد جاءت التعديلات الأخيرة لتخفيض درجة التعقيد في المعيار من خلال توضيح متطلبات المعيار وزيادة الإرشادات التطبيقية المرفقة به، إضافة إلى التعديلات التي تمت خلال الربع الأخير من عام 2005[4] والمتعلقة بتعديل متطلبات إعادة تصنيف الأصول المالية استجابة للآثار الناجمة عن الأزمة المالية العالمية[5].

---

[1] الريشاني ،سمير ،**انخفاض قيمة الاصول طويلة الاجل واهمية تطبيقا في سوريا** ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 23 ، العدد2،2007،ص،ص،173،172.

[2] محمد أبو نصار، جمعة حميدات ،**معايير المحاسبة والإبلاغ المالية الدولية (الجوانب النظرية العملية**، دار وائل للنشر، الأردن، 2010، ص586.

[3] محمد أبو نصار ، مرجع سبق ذكره ، ص648.

[4] Pascal Barneto , Pierre Gruson, **instrument financiere et ifrs**. Dunod, Paris, 2007, P11.

[5] نفس المرجع السابق، ص648.

مجال تطبيق المعيار:

يجب تطبيق هذا المعيار من قبل كافة المؤسسات على كافة أنواع الأدوات المالية باستثناء ما يلي:

- الاستثمارات في الشركات التابعة والزميلة والمشاريع المشتركة والتي يتم المحاسبة عنها بموجب معايير المحاسبة الدولية (27) و(28) و(31) ؛

- الحقوق والالتزامات الناجمة عن عقود الإيجار والتي تخضع لمعيار المحاسبة الدولي رقم (17) ؛

- حقوق والتزامات أصحاب العمل في ظل خطط منافع الموظفين والتي تخضع لمعيار المحاسبة الدولي (19) ؛

- الأدوات المالية الصادرة من قبل المؤسسة والتي تستوفي تعريف أداة حق الملكية الوارد في معيار المحاسبة الدولي (32). في حين يتوجب على حامل أداة حق الملكية تطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي (39) ؛

- الحقوق والالتزامات الناجمة عن عقود التأمين كما عرفها معيار الإبلاغ المالي الدولي (4) عدا تلك الأصول والخصوم التي تخضع لمتطلبات هذا المعيار والمحددة بشكل واضح في المعيار(39) أو معيار الإبلاغ المالي الدولي (4) ؛

- عقود الضمانات الطارئة في اندماج الأعمال والخاضعة لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (3) المتعلق باندماج الأعمال، وهذا الإعفاء ينطبق فقط على الدامج (المشتري) ؛

- العقود بين الدامج (المشتري) والمورد في عمليات اندماج الأعمال لشراء أو بيع المؤسسة المراد دمجها (شراؤها) في تاريخ مستقبلي.

- تصنيف الأصول المالية:

يتطلب المعيار من المؤسسات تصنيف الأصول المالية ضمن أي من الفئات الأربعة التالية وذلك لأغراض التقييم اللاحق لهذه الأصول-عند إعداد القوائم المالية- وبعد التسجيل المبدئي لتلك الأصول[1].

- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر (جدول حسابات النتائج) ؛

- أصول مالية معدة للبيع؛

- استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق: هي أصول مالية غير مشتقة ذات مدفوعات محددة ولها موعد استحقاق ثابت وللمؤسسة النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى الاستحقاق، مثل سندات ذات فائدة ثابتة وموعد سدادها محدد؛

- القروض والمدينون: هي الأصول المالية غير المشتقة والمحددة قيمة تسديدها بشكل مسبق وبمقدار ثابت وهي غير مخصصة للمتاجرة بها، ولم تعتبرها المؤسسة عند التسجيل الأولي لها كأصول بالقيمة العادلة أو كأصول متوفرة للبيع.

[1] محمد أبو نصار-جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص653.

التقييم اللاحق للأصول المالية:

بعد التسجيل المبدئي للأصول المالية يتم بتاريخ إعداد القوائم المالية إعادة تقييم تلك الأصول بما فيها المشتقات المالية بالقيمة العادلة أو بالتكلفة وفق نوعها كما يلي:

ويشار هنا إلى أنه في حالة وجود أصول مالية معدة للبيع ومن فئة الأصول المالية النقدية وقيمتها محددة بالعملة الأجنبية بالدولار مثلا، يتم إظهار التغيرات في القيمة المسجلة لها والمتعلقة بتغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية ضمن جدول حسابات النتائج بموجب معيار المحاسبة الدولي [1].

القياس اللاحق للأدوات المالية:

جدول رقم (03) : القياس اللاحق للأصول المالية ومعالجة فروق إعادة التقييم

الأصل المالي	القياس اللاحق	معالجة التغيرات في القيمة
1/ محتفظ به لغرض المتاجرة	القيمة العادلة	تدرج بجدول حسابات نتائج
2/ متاحة للبيع	القيمة العادلة	تدرج بجدول تغيرات الاموال الخاصة
3/محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	التكلفة المطفأة	تدرج بجدول حسابات نتائج
4/ قروض وذمم مدينة	التكلفة المطفأة	تدرج بجدول حسابات نتائج

المصدر: من إعداد الباحث بناء على المعيار الدولي IAS39 بتصرف.

التقييم اللاحق للخصوم المالية:

تصنف الخصوم المالية إلى فئتين بهدف تحديد كيفية تسجيل وتقييم تلك الخصوم في القوائم المالية[2]:

- خصوم مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ؛

- خصوم محتفظ بها للمتاجرة: ومن أمثلتها الالتزامات الناتجة عن السندات المقترضة في عمليات البيع قصيرة الأجل التي يتوجب ردها في المستقبل؛

- الخصوم المالية الأخرى المقيمة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.

[1] **Odile Barbe.Laurent Didelot Maitriser Les IFRS.** Revue Fiduciaire (Groupe),**Tirage 2010.P97.**

[2] محمد أبو نصار–جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص658.

جدول رقم (04) : القياس اللاحق للالتزامات المالية ومعالجة فروق إعادة التقييم

الالتزام المالي	القياس اللاحق	معالجة التغيرات في القيمة
1/ التزام بغرض المتاجرة	القيمة العادلة	تدرج بجدول حسابات نتائج
2/ التزامات أخرى تخضع للقيمة العادلة	القيمة العادلة	تدرج بجدول حسابات نتائج
3/ التزامات أخرى غير تجارية	التكلفة المطفأة	تدرج بجدول حسابات نتائج

المصدر: من إعداد الباحث بناء على المعيار الدولي IAS39 بتصرف.

القياس بالقيمة العادلة:

تبين سابقا ان هناك ثلاث فئات رئيسية من الأصول والخصوم المالية تقاس بالقيمة العادلة في الميزانية وهي[1]:

- الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر؛
- الأصول المالية المعدة للبيع ؛
- الخصوم المالية بالقيمة العادلة من خلال جدول حسابات النتائج؛

ويستثنى المعيار الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية، مثل الأسهم غير المسعرة في سوق مالي نشط والتي لا يمكن قياس قيمتها بموثوقية، ويتم قياس هذه الأدوات المالية بسعر التكلفة بدلا من القيمة العادلة.

كيفية تحديد القيمة العادلة:

يتم الحصول على القيمة العادلة من المصادر التالية:

- الأسعار المنشورة في سوق نشط هي أفضل دليل على القيمة العادلة، وتعتبر القيمة العادلة مأخوذة من سوق نشط إذا كانت الأسعار المعلنة متاحة بسهولة وبشكل منتظم من خلال سوق الأوراق المالية (البورصة) أو جهة منظمة (مثل الجهات الحكومية) ؛

- إذا كانت الأداة المالية غير متداولة في السوق المالي عند إعداد القوائم، يتم اعتبار السعر الذي تم في آخر عملية قبل تاريخ إعداد القوائم المالية هو القيمة العادلة؛

- أما الأصول والخصوم المالية التي ليس لها قيمة عادلة في سوق نشط، يتم عندئذ تحديد القيمة العادلة من خلال إحدى وسائل التقييم، مثل نموذج تسعير الخيارات ونموذج خصم التدفقات النقدية مع الأخذ بعين الاعتبار كافة العوامل المؤثرة على تحديد القيمة العادلة.

[1] نفس المرجع السابق، ص670.

محاسبة التحوط:

التحوط هو وسيلة لإدارة المخاطر يتم من خلال استخدام مشتقة مالية واحدة أو أكثر من ذلك أو أدوات تحوط أخرى لمواجهة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأصل أو التزام مالي أو لأي عملية مستقبلية، عند الحديث عن موضوع التحوط لابد من التمييز بين أداة التحوط والبند المتحوط له[1]:

-أداة التحوط: تتمثل في المشتقات المالية ويجب أن تكون المشتقة المالية التي تعتبر أداة التحوط قد تمت مع طرف خارجي وليس أحد أقسام المؤسسة.

-البند المتحوط له: هو أصل أو التزام أو تعاقد مؤكد يعرض المؤسسة إلى مخاطر التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بها.

أنواع التحوط: يتناول المعيار ثلاثة أنواع من التحوط هي

- تحوط القيمة العادلة؛
- تحوط التدفقات النقدية؛
- تحوط صافي الاستثمار في العمليات الأجنبية.

عدم الاستمرارية بتطبيق محاسبة التحوط:

يجب على المؤسسة التوقف عن استخدام محاسبة التحوط في المستقبل في أي من الحالات التالية:

- انتهاء صلاحية أداة التحوط، أو تم بيعها، أو تم ممارستها (ممارسة حق الخيار أو العقد الأجل مثلا) ؛
- المعاملة المتنبأ بحدوثها والتي تم التحوط لها غير متوقعة الحدوث؛
- عقد التحوط لا يتوافق مع شروط محاسبة التحوط مثل توقف سيرانه ؛

جدول رقم (05) : القياس اللاحق لأدوات التحوط عند التسوية ومعالجة فروق إعادة التقييم

أداة التحوط (المشتقة)	القياس اللاحق عند التسوية	معالجة التغيرات في القيمة
أدوات تحوط القيمة العادلة	القيمة العادلة	أرباح وخسائر التحوط وأداة التحوط بقائمة الدخل
أدوات التحوط التدفق النقدي	القيمة العادلة	-الأرباح والخسائر الناجمة عن تغير قيمة أداة التحوط من خلال قائمة تغيرات في حقوق الملكية -عند وجود مصاريف تتعلق بالعنصر المتحوط به مثل مصروف الإطفاء يتم تحويل المبلغ إلى قائمة الدخل
أدوات التحوط لصافي الاستثمار في كيان أجنبي	القيمة العادلة	-التحوط صافي الاستثمار يتم إظهار التغيرات في القيمة العادلة فيه منفصل في حقوق الملكية -عند التخلص من صافي الاستثمار يتم نقل التغيرات في القيمة العادلة ضمن قائمة الدخل

المصدر: من إعداد الباحث بناء على المعيار الدولي IAS39 بتصرف.

[1] محمد أبو نصار-جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص680.

الإفصاح المحاسبي عن الاستثمارات المالية وفق المعيار IAS39:

تتمثل المعلومات الواجب الإفصاح عنها وفقا للمعيار IAS39 فيما يلي:

- الأرباح أو الخسائر غير المحققة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع، والتي يتم الاعتراف بها في حقوق الملكية؛
- الأرباح أو الخسائر غير المحققة للأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والتي يتم الاعتراف بها في قائمة الدخل ؛
- الإفصاح عن الأساليب والافتراضات الهامة المستخدمة في تقدير القيمة العادلة في حالة عدم توافر السوق النشط وذلك في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية؛
- الأسباب التي أدت لتحويل أو بيع الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق[1].

3- معيار التقرير المالي الدولي IFRS 09 (الأدوات المالية):

هدف المعيار :

صدر هذا المعبر ليحل محل المعيار المحاسبي 39 بصورة مبسطة وسهلة الفهم لمعدي التقارير المالية والمستخدمين ،وهذا ما يساعد في تطبيق المعيار بصولرة سليمة ،وقد بين قواعد واسس قياس الموجودات والالتزامات بالقيمة العادلة عند القياس المبدئي ، اما في حالة التقيم اللاحق للاصول المالية فقد تم تقسيمها الى اصول تقاس بالقيمة العادلة واصول تقاس بالتكلفة وذلك بناءا على مستوى التغير في قيم هذه الموجودات والالتزامات.[2]

تاريخ صدور المعيار :

صدر معيار التقرير المالي الدولي رقم 9 تحت عنوان الادوات المالية كبديل للمعيار المحاسبي الدولي رقم 39 بسبب التعقيدات الصادرة فيه فيما يتعلق بالاعتراف و القياس للادوات المالية و محاسبة التحوط و اصدر هذا المعيار على ثلاث مراحل[3]:

المرحلة الاولى: تصنيف و قياس الادوات المالية (نوفمبر 2009م).

المرحلة الثانية: المحاسبة عن الاضمحلال في القيمة و الغاء الاعتراف بالادوات المالية (اكتوبر 2010).

المرحلة الثالثة: محاسبة التحوط (جوان 2011م).

---

[1] عمرو حسن إبراهيم ، **دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية ، دراسة نظرية اختبارية**، رسالة ماجستير، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 2011، ص65.

[2] -جميل حسين النجار،**اثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملائمة معلومات القوائم المالية الصادرة عم الشركات المساهمة العامة** الفلسطينية ،المجلة الاردنية في ادارة الاعمال ،عمان ، الاردن، المجلد التاسع ،العدد الثالث ، 2013 ، ص 471.

[3] محمد محمد عبد الغني، **المحاسبة عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية للبنوك التجارية، مجلة الدراسات و البحوث التجارية**،جامعة الزقازيق القاهرة،مصر،العدد الثاني2004.

مجال التطبيق :

قد اعتمد المعيار على قياس القيمة العادلة كالاتي:

القياس المبدئي: يتم القياس طبقا للقيمة العادلة زائد او ناقص تكاليف المعاملات.

القياس الاحق: يتم القياس الاحق للادوات المالية اما بالتكلفة المستهدفة (الصافي بعد الخصم الاضمحلال في القيمة)، او بالقيمة العادلة و ذلك حسب نوع الادوات المالية كما يلي:

أ- ادوات الدين كالسندات و يتم القياس الاحق لها ان كانت تستوفي شروط الاختبارين التاليين:

الاختبار الاول: نموذج الاعمال و هو يعني صدق الاحتفاظ بالادوات المالية و الاصول المالية يرجع الى التدفقات النقدية التعاقدية.

الاختبار الثاني: خصائص التدفقات النقدية و هو يعني شروط التعاقد للاصول المالية التي تحقق للمنشأة توليد تدفقات نقدية في تواريخ محددة كسداد الاصول الدين و الفائدة المستحقة عليه.

اذا لم تحقق الادارة استيفاء شروط الاختبارين تقاس ادوات الدين بالقيمة العادلة و الاعتراف بتغيرات القيمة في الارباح و الخسائر.

ب- ادوات حقوق الملكية (كالاسهم العادية): يتم القياس الاحق لها بالقيمة العادلة مع الاعتراف بتغيرات القيمة العادلة في الدخل الشامل او الالرباح و الخسائر على ان يتم تثبيت ذلك فيما بعد.

ج- المشتقات المالية (ادوات التحوط): يتم القياس الاحق بها بالقيمة العادلة مع الاعتراف بتغيرات القيمة العادلة في الارباح و الخسائر باستثناء المشتقات المالية التي تمثل اداة تغطية مخصصة و فعالة او عقد ضمان مالي ما جاء في المعيار الدولي لاقم(39).

4- المعيار المحاسبي الدولي رقم IAS 41 (الزراعة)

هدف المعيار

هدف المعيار المحاسبي الدولي رقم (41) الى بيان المعالجة المحاسبية و عرض البيانات المالية المتعلقة بالنشاط الزراعي و الافصاح المتعلق به،.

تاريخ دخول المعيار حيز التنفيذ:

صدر في عام 2000، و طبق ابتداءا من عام 2003[1]

مجال تطبيق المعيار

يتم تطبيق المعيار على الاصول البيولوجية الحيوانية و النباتية، و لا يطبق على الاراضي و الموجودات غير الملموسة المتعلقة بالنشاط الزراعي[2].

[1] www.iasb-ias41.com consulte le 25/08/2016

[2] احمد حلمي جمعة ، **محاسبة الاصول البيولوجية** ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ،الاردن، الطبعة الاولى 2013 ، ص 18.

القياس و الاعتراف

وهو المعيار المهتم بقياس الاصول البيولوجية في النشاط الزراعي إذ يقاس الاصل الحيوي والمنتجات الزراعية الناتجة عنه عند نقطة الحصاد في تاريخ الاعتراف الاولي وفي تاريخ اعداد القوائم المالية في نهاية كل فترة مالية لاحقة بالقيمة العادلة مخصوما منها التكاليف المقدرة عند نقطة البيع ويعتبر هذا القياس معبرا عن التكلفة للمنتجات الزراعية ، وبالنسبة للافصاح فقد اكد المعيار 41 على انه يجب الافصاح عن الارباح والخسارة الكلية الناجمة خلال الفترة الجارية عن الاعتراف الاولي بالاصول الحيوية والمنتجات الزراعية الناتجة عنها عند نقطة الحصاد بالقيمة العادلة وعند التغير في القيمة العادلة مخصوما منها تكاليف البيع المقدرة ، وكذلك يجب الافصاح عن الطرق والافتراضات الهامة المطبقة عند تحديد القيمة العادلة لكل مجموعة من مجموعات الاصول البيولوجية[1]

المطلب الثاني : القياس الاختياري بالقيمة العادلة في IFRS

في بعض الحالات ترك مجلس نعايير المحاسبة الدولية للمؤسسة الخيار للقياس سواء بالتكلفة او القيمة العادلة ولم يفرض اي طريقة على المؤسسة بشرط توضيح الطريقة المستعملة في الملاحق ، ويظهر في المعايير التالية :

1- المعيار الدولي رقم IAS 16 (الاصول الثابتة)

هدف المعيار :

يهدف الى هذا المعيار الى وصف المعالجة المحاسبية للاصول الثابتة ويشمل ذلك مسئلة توقيت الاعتراف بالاصول وتسجيلها بالدفاتر مع تحديد القيمة الدفترية المعدلة للاصل باستخدام نموذج اعادة التقييم مع تحديد قيمة الاارات والخسارة الناجمة من استهلاك الاصل ومع الافصاح عن تلك المعلومات بشكل واضح [2]

مجال تطبيق المعيار :

نطاق عمل المعيار يطبق في المحاسبة عن الاصول الثابتة الا اذا تطلب او سمح معيار محاسبي دولي اخر بمعالجة محاسبية مختلفة الا ان المعيار استثنى بعض الحالات لا يطبق عليها المعيار وهي[3] .

- الاصول غير المتداولة المصنفة على ان الهدف منها اعادة البيع؛
- الاصول البيولوجية المتعلقة بالنشاط الزراعي؛
- الموارد غير المتجددة المماثلة.

وقد اشار في المعيار رقم 16 العديد من المصطلحات الممكن ان تستخدم في عملية التقييم للاصول الثابتة وهي القيمة العادلة ، المبلغ المرحل ، الكلفة ، القيمة القابلة للاستهلاك ، الاندثار (الاستهلاك) ، خسائر انخفاض القيمة

[1] www.ias41.org , consulte le 27/06/2016

[2] جريونج هيني فان،**معايير التقارير المالية دليل التطبيق** ، ترجمة طارق حماد ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر،2006 ،ص201

[3] حماد طارق ،**موسوعة معايير المحاسبة الدولية** ،**عرض القوائم المالية** ،الجزء الاول ،الدار الجامعية ،مصر ،2006،ص654.

نلاحظ قد اعتبر المعيار الدولي رقم 16 ان احدى ادوات اعادة التقييم الاصول الثابتة هي القيمة العادلة والذي عرفها المعيار على انها (المبلغ الذي يمكن ان تتم مبادلة الاصل به بين اطراف مطلعة وراغبة في التعامل على اساس تبادل تجاري بحت) ، وطبقا لهذا المعيار فيحق للشركة ان تختار ما بين اسلوب الكلفة التاريخية او اعادة التقييم كسياسة محاسبية يمكن تطبيقها على كل بنود الاصول الثابتة[1] وتعكس قيم اعادة التقييم بالقيمة العادلة للصل في تاريخ المادة التقييم مطروحا منها مخصص الاندثار المتراكم واية خسارة مجمعة ناتجة عن هبوط في القيمة على ان يتم اعادة التقييم على فترات منتظمة وكافية للتاكد من عدم وجود اختلاف جوهري بين الكلفة التاريخية المثبتة في الدفاتر والقيمة العادلة في اعداد القوائم المالية[2]

وقد حدد هذا المعيار ان القيمة العادلة لبنود الاصول الثابتة تعبر عن القيمة السوقية والتي تقدر عادة بمعرفة الخبراء المتخصصين في التقييم والتثمين ، وفي حالة عدم وجود دليل على القيمة السوقية بسبب الطبيعة المتخصصة للاصل او بسبب ندرة تداوله الا كجزء من نشاط مستمر ، يتم التقييم على اساس العائد او الكلفة الاستبدالية بعد خصم مخصص الاندثار المتراكم ، وان تكرار اعادة التقييم تعتمد على حدوث تغير في القيمة العادلة لبنود الاصول الثابتة المعاد تقيمها بحيث يصبح الاختلاف بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة جوهريا ، وبالتالي فانه يتم اعادة التقييم سنويا للاصول التي تتسم بحدوث تغيرات هامة وسريعة في قيمتها سنويا ، اما باقي الاصول الثابتة الاخرى فقد يكون من الضروري اعادة تقيمها مرة واحدة كل ثلاث او خمس سنوات وانه اذا تم اعادة تقييم احد البنود في مجموعة الاصول الثابتة فانه يجب اعادة تقييم كل البنود المجموعة التي ينتمي اليها الاصل

ويمكن تحديد القيمة المعادلة لهذه الاصول من خلال الاتي

- القيمة السوقية التي عادة ما يتم تحديدها بمعرفة مقيمين مؤهلين مهنيا للقيام بهذه المهمة ؛
- القيمة الاستبدالية بعد الاندثار : عندما لا يكون هناك دليل على القيمة السوقية بسبب الطبيعة المتخصصة لهذه الاصول لانها نادرا ما تباع ؛

وبالنسبة لنتيجة اعادة التقييم فقد حدد المعيار الدولي 16 انه يجب اضافة الزيادة في القيمة الناجمة عن اعادة التقييم الى حقوق المساهمين تحت بند مسمى فائض اعادة التقييم.

الافصاح عن القيمة العادلة :

بالنسبة للافصاح عن القيمة العادلة المستخدمة في التقييم الاصول طويلة الاجل فقد الزم هذا المعيار الشركة في حال اختيارها لهذا الاساس ان تفصح عم المعلومات التي تساعد مستخدم القوائم المالية على نفسيرها والاستفادة منها لكل مجموعة من الاصول مثل الافصاح عن كشف تسوية يوصح القيمة الدفترية في بداية ونهاية موضحا الزيادات والتخفيضات الناتجة عن اعادة التقييم ، مع الافصاح عن تاريخ سريان اعادة التقييم وما اذا كان قد تم الاستعانة بخبير مستقل لاعادة التقييم والطرق والافتراضات او سياسة المستخدمة لتقدير القيمة العادلة

[1].International Accounting Standerds Board Committee foundation (IASCF), IAS16**, property , plant and equipment** ,international financial reporting standards ,www.iasb.org. 2009,para 29,p16

[2] العبادي، مصطفى راشد ، **مدى حاجة معايير المحاسبة والمراجعة السعودية لتبني القيمة العادلة كأساس للقياس والافصاح والمراجعة بالقوائم المالية**، بحث مقدم الى الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية ،كلية ادارة الاعمال ،جامعة الملك سعود ،2010 ،ص8

ومدى الاعتماد وعلى اسعار السوق المرتبطة بمعاملات حديثة حرة او اساليب التقييم الاخرى المتبعة عند تقدير القيمة العادلة

اما في حالة اختيار الشركة لاساس التكلفة فيجب عليها ان تفصح عن القيمة العادلة للاصول الثابتة التي تختلف اختلافا جوهريا عن القيمة الدفترية لهذه الاصول ، وان التخلص من اصل معاد تقيمه وله فائض اعادة التقييم ظاهر في بنود قائمة الدخل فان المعالجة المحاسبية وحسب المعيار الدولي 16 تقضي باغلاق هذا الفائض في الارباح المدورة ولا يتم اظهاره ضمن ارباح الفترة في قائمة الدخل[1] (عتمة ، 2009.4).

2- المعيار المحاسبي الدولي IAS38 (الأصول المعنوية):

يعرف المعيار "IAS38" الأصول المعنوية كما يلي:

هو أصل قابل للتحديد، غير نقدي وبدون جوهر ماد، ويمكن تحديده وفصله عن باقي عناصر الذمة المالية للمؤسسة، بحيث يمكن بيعه، تحويله، ترخيصه، تأجيره، مبادلته، ويظهر نتيجة لحقوق تعاقدية أو قانونية، بغض النظر عن إمكانية أن تكون هذه الحقوق قابلة للتحويل أو منفصلة عن المؤسسة، أو عن أي حقوق والتزامات أخرى، حيث قد تتحصل المؤسسة على الأصل المعنوي بإحدى الطرق التالية[2]:

- الشراء المنفصل،الاقتناء كجزء من اندماج الأعمال،الاقتناء بموجب منحة حكومية،الاقتناء بالمبادلة مع تثبيتات أخرى،البناء الذاتي (التوليد الداخلي)[3] .

- **هدف المعيار:**

الهدف من المعيار المحاسبي الدولي رقم 38 هو تحديد معايير الاعتراف بالأصول المعنوية، وهي تحدد أيضا المعالجة المحاسبية للأصول المعنوية التي لم تتناولها المعايير الأخرى[4].

ويتطلب هذا المعيار أن يعترف الكيان بالأصول إذا تم تلبية مقاييس معينة، كما يحدد هذا المعيار كيفية قياس المبلغ المسجل للأصول المعنوية ويتطلب إفصاحات معينة بشأن الأصول المعنوية[5].

تاريخ دخول المعيار حيز التنفيذ:

- عملية الاستحواذ، الأصول المعنوية المشتراة في دمج الأعمال والتي تاريخ الاتفاق هو في أو بعد 31مارس 2004؛

- جميع الأصول المعنوية الأخرى بأثر رجعي عن الفترة السنوية الأولى التي تبدأ في أو بعد 31مارس 2004[6].

---

[1] www.iacpa.org consulte le 28/05/2016

[2] محمد أبو نصار ، جمعة حميدات، **معايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولية (الجوانب النظرية العملية)**، دار وائل للنشر ، الأردن، طبعة 2010، ص624

[3] عكوش محمد أمين، **أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر3، 2011/2010، ص76.

[4] Maitriser Les IFRS (Odile Barbe-Laurent Didelot) Tirage 2010.P121.

[5] غانم شطاط، **المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS** دار نوميديا للطباعة والنشر والتوزيع طبعة 2009 ص315.

[6] http://www.focusifrs.com/tools/print.asp/comrendre le nouveau monde de l'information financière IFRS/Compilation des norms IAS/IFRS et des interpretations SIC/IFRIC 2006.P98.

مجال تطبيق المعيار:

يجب على المؤسسات تطبيق هذا المعيار في محاسبة الأصول المعنوية باستثناء:

- الأصول المعنوية ضمن نطاق معيار دولي آخر؛
- الأصول المالية كما هي محددة في المعيار المحاسبي الدولي 32 (الأدوات المالية: العرض والإفصاح) ؛
- الاعتراف بأصول الاستكشاف وتقييمها (أنظر IFRS6 استكشاف وتقييم الموارد المعدنية) ؛
- النفقات المتعلقة بحقوق التطوير واستخراج المعادن والنفط والغاز والموارد الطبيعية غير المتجددة المماثلة[1].

ملاحظة: إذا تناول معيار محاسبي دولي أخر نوعا معينا من الأصول المعنوية، فإنه يجب على المؤسسة تطبيق ذلك المعيار بدلا من العيار الدولي 38[2].

المعالجة المحاسبية للأصول المعنوية:

ويهتم هذا المعيار في قياس الافصاح عن الاصول غير الملموسة فقد سمح المعيار 38 للشركات ان تختار نموذج التكلفة او نموذج اعادة التقييم (القيمة العادلة) كسياسة محاسبية للقياس والافصاح عن الاصول غير الملموسة وان القيمة العادلة اما ان تحدد بناءا على السوق نشط او تحدد بناءا على نموذج اعادة التقييم لبنود الاصول غير الملموسة التي قد لا يتوافر لها سوق نشط ، وقد حدد هذا المعيار متطلبات الافصاح عن القيمة العادلة للاصول غير الملموسة بذات الطريقة المعتمدة في المعيار الدولي 16 مثل الافصاح عن القيمة الدفترية للاصول المعاد تقييمها وكذلك الطرق والافتراضات الهامة المستخدمة في تقدير القيمة العادلة للاصول غير الملموسة وغيرها [3]

3- المعيار المحاسبي الدولي 40: الممتلكات الاستثمارية

تاريخ دخول المعيار حيز التنفيذ:

صدر المعيار في جانفي 2001.[4]

هدف المعيار

اصدر المعيار المحاسبي الدولي رقم (40) الى وصف المعالجة المحاسبية للاستثمارات العقارية من حيث الاعتراف و القياس الاحق لها بعد الاعتراف الاولي و متطلبات الافصاح الخاصة بها[5].

---

[1] Groupe revue fiduciaire Code IFRS norms et interpretations 2011.P421.

[2] لخضر علاوي، معايير المحاسبة الدولية، دار النشر Pages Bleues، طبعة 2012، الجزائر، ص119.

[3] www.ias38.org , paragraphe 118-124 consulte le 14/06/2016

[4] www.ias40.org consulte le 14/06/2016

[5] روحي وجدي عبد الفتاح، **محاسبة القيمة العادلة وأثرها على الأزمة المالية العالمية**،رسالة ماجيستير،جامعة الشرق الاوسط ،الاردن ،2010 ص ص 11.

مجال تطبيق المعيار

يتمثل نطاق تطبيق المعيار في[1]:

- الاعتراف بالاستثمارات العقارية وقياسها و الافصاح عنها؛
- الاستثمارات العقارية المحتفظ بها بموجب عقد ايجار تمويلي بالنسبة للمستأجر و على قياس الاستثمارات العقارية المؤجرة بموجب عقد ايجار تشغيلي بالنسبة للمؤجر.

قياس الممتلكات الاستثمارية

يقاس الاستثمار العقاري مبدئيا بالتكلفة، ويتم ادراج تكاليف المعاملات في القياس المبدئي، اما في القياس اللاحق، على المنشأة ان تختار بين نموذج القيمة العادلة او نموذج التكلفة ليكون سياستها المحاسبية، و عليها ان تطبق هذه السياسة على كل استثماراتها العقارية، كما ينص على ضرورة ان تقوم كل المنشآت بتقرير القيمة العادلة للاستثمار العقاري من اجل غرض القياس (نموذج القيمة العادلة) او الافصاح (نموذج التكلفة)، و يفضل ان تقرر المنشأة القيمة العادلة و لكنها غير ملزمة للاستثمارات العقارية على اساس عملية تثمين يقوم بها مثمن مستقل يحمل مؤهلات مهنية معترف بها و مناسبة و يتمتع بخبرة حديثة بالاستثمار العقاري موضع التثمين[2].

متطلبات الافصاح عن القيمة العادلة

تتمثل متطلبات الافصاح عن الممتلكات العقارية في[3] :

- ما اذا كانت المنشأة تطبق اساس القيمة العادلة او التكلفة؛
- القواعد المطبقة من المنشأة في التفرقة بين الاستثمالر العقاري و العقارات الاخرى؛
- الطرق و الافتراضات الهامة المستخدمة في تحديد القيمة العادلة للاستثمار العقاري؛
- مدى الاعتماد على مقيم مستقل في تقدير القيمة العادلة؛
- صافي الارباح او الخسائر الناتجة عن تسويات القيمة الادلة؛
- تفسير اسباب عدم امكانية قياس القيمة العادلة بصورة يعتمد عليها بالاضافة الى حدود التقديرات المحتملة للقيمة العادلة ان امكن،و ذلك في حالة الاعتماد على اساس التكلفة.

يرى الباحث ان سماح المعيار للادارة الاختيار بين ان تتبع القيمة العادلة او نموذج التكلفة في القياس اللاحق للاعتراف المبدئي يؤدي الى تباين المعلومات المحاسبية بين المنشآت المثيلة، و بالتالي لا يمكن مقارنة هذه المعلومات و هذا يقلل من جودة المعلومات المحاسبية.

---

[1] محمد اسحاق عبد الله، **الافصاح المحاسبي و اثره على توظيف الاموال في الاستثمارات ذات المخاطر** العالية ،(الخرطوم: جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة،2013) ص 203.

[2] طارق عبد العال حماد،**موسوعة معايير المحاسبة،الجزء الرابع–قياس بنود الميزانية و قائمة الدخل(1)**،(الاسكندرية: الدار الجامعة،2008)،ص ص 196-197.

[3] International Accounting Standards Board Committee Foundation, **IAS 40,investment proprety**, london, UK, 2009, p 78.

المطلب الثالث : القياس بالايضاحات بالقيمة العادلة في IAS /IFRS

يظهر في بعض الاحيان القياس بالقيمة العادلة في الملاحق المتممة وهذا لاكمال القياس السابق بالتكلفة في عناصر الذمم المالية ، ويظهر هذا في المعايير التالية :

1- المعيار المحاسبي الدولي IAS 32 (الادوات المالية العرض و الافصاح)

تاريخ دخول المعيار حيز التنفيذ:

صدر هذا المعيار في العام 1995تحت عنوان الادوات المالية و العرض و الافصاح،[1]

مجال تطبيق المعيار

تضمن بعض اسس قياس القيمة العادلة كالآتي[2]:

ا- اذا كانت الاداة المالية المتداولة في سوق نشطة وذات سيولة فان سعر السوق المعروض للادارة هو افضل بديل على القيمة العادلة ؛

ب- اذا كانت الاداة المالية متداولة في سوق نشط او غير منظم بشكل جيد ، او كان حجم التداول قليل نسبة الى عدد الوحدات من الادوات المالية المراد تقييمها ،او في حالة عدم وجود سعر سوق معروض فيمكن اللجوء الى وسائل تقدير لتحديد القيمة العادلة بموثوقية كافية،ومن هذه الوسائل:

- القيمة السوقية الجارية لاداة مالية مشابهة جوهريا للاداة المراد تقييمها؛
- تحديد خصم تدفقات النقدية باستخدام سعر خصم مساو لمعدل الفائدة السائد في سوق لادوات مالية لها نفس الشروط والخصائص؛
- استخدام نماذج تسعير الخيارات .

ت- اذا كانت الداة غير متداولة في سوق مالي منظم ،فانه يفضل عدم تحديد مبلغ معين لقياس القيمة العادلة ،وانما تحديد مدى معين يعتقد وبشكل معقول ان تقع القيمة العادلة ضمنه؛

د- عند عدم القدرة على تحديد القيمة العادلة بموثوقية كافية لاي سبب ، فانه يتم تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات حول الخصائص الاساسية للادوات المالية المراد تقييمها ، بما في ذلك الشروط والاحكام ذات الاهمية التي قد تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية ودرجة التاكد منها ،وذلك لمساعدتهم على عمل تقديراتهم الخاصة بتحديد القيمة العادلة؛

[1] www.ias32.com consulte le 05/07/2016

[2] رضا ابراهيم صاح، **اثر توجه المحاسبة عن القيمة العادلة على خصائص النوعية للمعلومات المحاسبية**،مجلة كلية تجارة للبحوث العلمية،الاسكندرية مصر،العدد الثاني،2009،ص 26.

2- معيار الابلاغ المالي الدولي7 IFRS (الادوات المالية – الافصاح) :

هدف المعيار:

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB هذا المعيار لتحسين مستوى الإفصاح في المعيار IAS32 من خلال إزالة الإفصاحات المتكررة وتبسيط الإفصاح عن المخاطر للأدوات المالية. (مخاطر الائتمان أو السيولة أو السوق)

جرى تحديث معيار الابلاغ المالي الدولي IFRS 7 ليعالج خلل المعايير السابقة تعزيزا للشفافية في الافصاح و يضع تفاصيل لسد الثغرات التي ينفذ منها المتلاعبون و المحتالون للعبث بالقوائم و التقارير المالية وكذلك توسيع نطاق تطبيقه على كافة الوحدات الاقتصادية و كانت التعديلات وفقا للاتي:

تاريخ صدور المعيار:

صدر معيار التقرير المالي IFRS7: تحت عنوان الأدوات المالية لإفصاح في 2005/08 ليصبح نافذ المفعول على البيانات الصادرة في أو بعد 2007/1[1]

الافصاحات الواردة في المعيار :

سوف نقتصر على الافصاحات حول القيمة العادلة التي حددها معيار الابلاغ المالي الدولي رقم07 كونه يعكس التقديرات في سوق مفتوح و منافس يمثل الحقائق الاقتصادية السائدة و هي تعزز الوضوح و الشفافية في مضامين الافصاح للحد من التلاعب و الاحتيال في القوائم و التقارير المالية و هو في حالتين[2]:

اولا: في حالة وجود سوق نشط للاداة المالية:

- القيمة العادلة لكل فئة من فئات الاصول المالية و المطلوبات المالية من خلال الربح او الخسارة :

- الاصول المالية : يتم الافصاح بالقيم العادلة بشكل منفصل (الاصول-المحددة- بالقيمة العادلة عند الاعتراف الاولي ،و الاصول المحتفظ بها) ؛

- الالتزامات المالية: يتم الافصاح بالقيم العادلة بشكل منفصل (المطلوبات- المحددة-بالقيمة العادلة عند الاعتراف الاولي،و المطلوبات المحتفظ بها للمتاجرة) ؛

- ما اذا تم تحديد القيمة العادلة جزئيا او كليا بالرجوع الى سعر معلن معروض في سوق نشطة.

[1] -علي حسين الدوغجي ،عباس فاضل لاالعكيلي ،**الابلاغ المالي عن المشتقات المالية بوصفها ادوات التحوط من المخاطر السوقية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية** ،مجلة دراسات محاسبية ومالية ،بغداد ،العراق،المجلد الثامن،العدد الخمس والعشرون ،2013 ،ص 60

[2] Benoit LEBRUN**. la juste valeur des instroments financiers dans le contexte de la crise financiere Actuelle**. revue français de comptabilite N°407 fevrier 2008.P03.-[2]

الشكل رقم(07) :الافصاح حول القيمة العادلة في حالة وجود سوق نشط وفقا وفقا (IFRS 7)

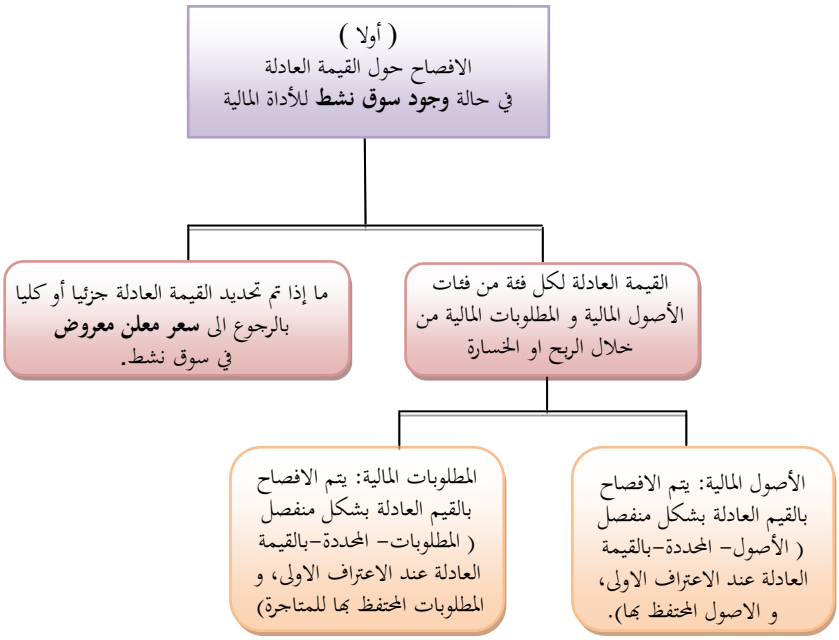

المصدر :طلال محمود علي الجحاوي ،محمد ال فتح الله ،**الشفافية في الافصاح عن المعلومات المحاسبية** ،دار الايام ،الاردن ،2017 ،ص 173

ثانيا: الافصاح في حالة عدم وجود سوق نشط للاداة المالية

يكون الافصاح على النحو الآتي:

الشكل رقم (08) :الافصاح حول القيمة العادلة في حالة عدم وجود سوق نشط وفقا (IFRS 7)

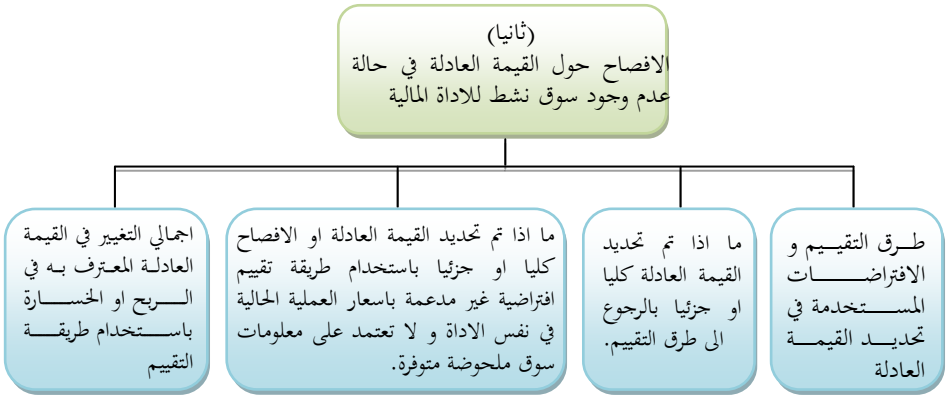

المصدر :طلال محمود علي الجحاوي ،محمد ال فتح الله ،**الشفافية في الافصاح عن المعلومات المحاسبية** ،دار الايام ،الاردن ،2017 ،ص 174

قياس القيمة العادلة وفقا لمعيار الابلاغ المالي الدولي رقم (IFRS 7):

- الاسعار المعروضة في سوق نشط هي افضل دليل على القيمة العادلة؛
- يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام طرق التقييم اذا كانت اسواق الادوات المالية غير نشطة؛
- طرق التقييم تشتمل على الاتي:
  - الاستفادة من اسعار العمليات الاخيرة التي تمت في السوق بموجب شروط تجارية بحته بين طرفين لديهما المعرفة و الرغبة؛
  - بالرجوع الى القيمة العادلة لاداة مالية اخرى متشابهة الى حد كبير؛
  - نماذج تسعير الخيارات ؛
  - تحليل خصم التدفقات النقدية.

مخطط برنامج تحديد القيمة العادلة :

يلاحظ من مخطط (تدفق البرنامج) في الشكل اعلاه كيف يمكن ان تتابع العمليات المنطقية للقيمة العادلة في حالة وجود سوق نشط او الاحتمال الثاني في حالة عدم وجود سوق نشط التي يؤديها الحاسوب و امكانية تغذيته بالمعطيات لنحصل على نتائج منطقية اكثر تكاد تكون خالية من التحيز و بعيدة عن الذاتية او اقرب من الموضوعية ، و من هنا يتبين ان التقنيات الالكترونية يمكن ان تساعد على تحقيق الشفافية في الافصاح بشكل اسرع و اسهل و بتكلفة اقل.

الشكل رقم (09): مخطط تدفق لبرنامج القيمة العادلة

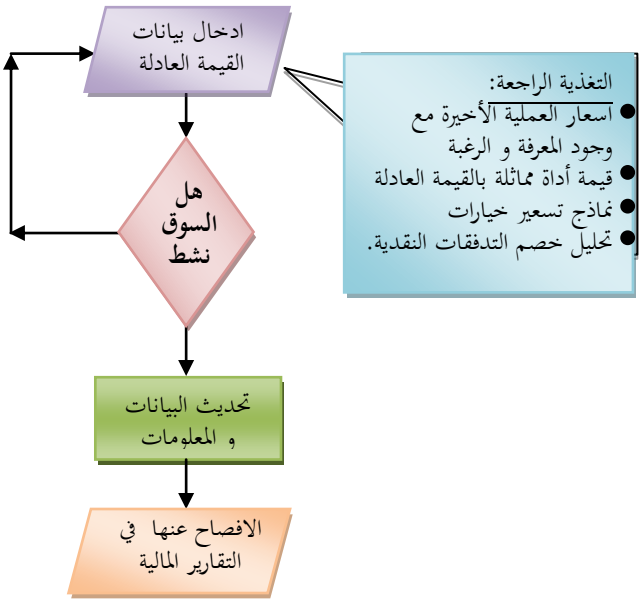

المصدر :طلال محمود علي الجحاوي ،محمد ال فتح الله ،**الشفافية في الافصاح عن المعلومات المحاسبية** ،دار الايام ،الاردن ،2017 ،ص 176

ومن هنا يلاحظ ان مفهوم القيمة العادلة قد نقل نظرية المحاسبة التقليدية الى آفاق جديدة تعزيزا للشفافية و قد احدثت تغيرا شاملا في بنية القوائم المالية و مدلولاتها لاجل طويل و لكن هذا لا يمنع من ان هناك بعض المخاطريوضحها الشكل الموالي

الشكل رقم (10): المخاطر التي تؤثر على قياس القيمة العادلة

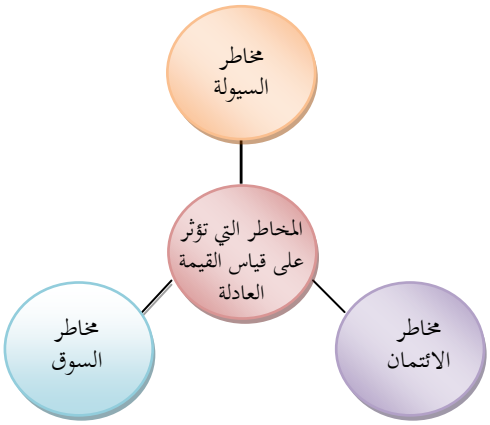

المصدر :ابراهيم نبيل عبد الرؤوف ،**دلالة العلاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة** ،اكاديمية الشروق ،المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات ،الاردن ،2009،ص 20.

يجب على المؤسسة الإفصاح عن المعلومات التي من شأنها مساعدة مستخدمي القوائم المالية على تقييم مدى المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية ويتطلب المعيار الإفصاح عن:

- أي معلومات نوعية تتعلق بأهداف وأساليب الإدارة في إدارة تلك المخاطر ؛
- أي معلومات كمية تتعلق بمدى تعرض المؤسسة للمخاطر والحد الأدنى المقبول لها. ويمكن تقييم المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية كما يلي:

أ/ مخاطر السوق: المخاطر الناجمة عن تغير القيمة العادلة والتدفقات النقدية المتقلبة بين تغيرات أسعار السوق وتشمل :

– مخاطر العملة: مخاطر ناجمة عن تغير القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بين تغير سعر الصرف الأجنبي.

– مخاطر سعر الفائدة: مخاطر ناجمة عن تغير القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بين تغير سعر الفائدة في السوق.

– مخاطر الأسعار الأخرى: مخاطر ناجمة عن تغير القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار السوق (باستثناء تلك الناجمة عن مخاطر سعر الفائدة أو مخاطر العملة.

ب/ مخاطر الائتمان: هي مخاطر أن أحد أطراف الأداة المالية سيتسبب في خسارة مالية للطرف الأخر نتيجة لعدم قيامه بتنفيذ الالتزام

ج/ مخاطر السيولة: (يطلق عليها مخاطر التمويل) هي المخاطر الناجمة عن صعوبة تنفيذ الالتزامات المرتبطة بالالتزامات المالية والتي قد تواجه المؤسسة. وقد تنتج مخاطر السيولة عن عدم القدرة على بيع أصل مالي بسرعة وبقيمة تقترب من قيمته العادلة[1]

المبحث الرابع : دراسة تحليلية للمعيار الدولي للتقرير المالي IFRS 13 قياسات القيمة العادلة

المطلب الاول: ماهية المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS 13

1- تاريخ تطبيق المعيار :

يتم تطبيق معيار التقرير المالي الدولي (**IFRS 13**) بعنوان قياس القيمة العادلة إبتداءا من 1 جانفي 2013 ، أو بعد ذلك مع السماح بالتطبيق المبكر أما في حالة ما طبقت المؤسسة هذا المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية لفترة مبكرة فيتعين عليها الافصاح الحقيقة [(2)] .

2- أهداف المعيار IFRS 13 :

- تخفيض التعقيد وتحسين التناسق في تطبيق قياسات القيمة العادلة من خلال وضع متطلبات واحدة لجميع قياسات القيمة العادلة ؛
- توصيل هدف القياس بشكل أكثر وضوحا من خلال توضيح تعريف القيمة العادلة ؛
- تحسين الشفافية من خلال تعزيز الإفصاح عن قياسات لقيمة العادلة وزيادة التقارب بين معايير التقارير المالية الدولية والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما [(3)]

3- تعريف القيمة العادلة :

حسب النص المعيار يتم تعريف القيمة العادلة بأنها : السعر الذي يتم الحصول عليه لبيع أصل أو الذي يتم دفعه لنقل (تحويل) إلتزام في عملية منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس [(4)] .

لا يختلف التعريف السابق عن التعريفات السابقة في معايير التقارير المالية الدولية إلا أن هذا التعريف يوضح ما يلي : [(5)] .

– أن القيمة العادلة تمثل سعر الخروج الحالي وليس سعر الدخول ؛

---

[1] عمرو حسن إبراهيم ، **دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية ، دراسة نظرية اختبارية**، رسالة ماجستير، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 2011، ص69-70.

[2]– المجمع العربي الدولي للمحاسبيين القانونين، المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية 2013Kص 530 .

[3] - Spector,.S, **international Financial Reporting Standard (IFRS 13) Fair valve Measurement** (Part 1), Professional Developement Network, CGA ,CANADA ,2011, P 2 .

[1]IFRS 13, paragraphe 9

[2] Ernst et young," **IFRS 13 Fair Value Measurement Important Facts about the new Requirement" the Global Ernst et Young Organization ,**EYGM linited ,November 2012, P 15 **.**

– أن سعر الخروج الأصل أو الالتزام يختلف عن سعر الدخول على الرغم من أن أسعار الدخول والخروج قد تكون متطابقة في الكثير من الآحيان ؛

– يرتكز قياس القيمة العادلة على بيع أصل أو نقل (تسوية) التزام وليس عملية لتعويض المخاطر المرتبطة بالأصل والالتزام ؛

– قياس القيمة العادلة هو قياس قائم على آليات السوق وليس خاص بالمؤسسة ، لذلك يتم تحديدها على إقتراضات المشاركون في السوق؛

– عملية بيع الأصل أو تحويل الالتزام هي عملية افتراضية ؛

ليكن توضيح تعريف القيمة العادلة من خلال أربعة عناصر :

الأصل أو الالتزام :

يعتبر قياس القيمة العادلة لآصل أو التزام محدد وتبعا لذلك ليقيه عن المؤسسة عن قياس القيمة العادلة أن تأخذ بعين الاعتبار خصائص الأصل أو الألتزام وتشمل هذه الخصائص .

– حالة الأصل وموقعه ؛

– القيود المعروضة على البيع الأصل أو استخدامه إن وجدت [1].

العملية

يفترض قياس القيمة العادلة إن الأصل أو الألتزام يتم تبادله في عملية منتظمة بين المشاركين في السوق لبيع الأصل أو نقل (تحويل) إلتزام في تاريخ القياس وفقا لظروف السوق الحالية .

يفترض قياس القيمة العادلة أن معاملة بين أصل أو نقل إلتزام تتم :

– في السوق الأصلى للأصل أو الالتزام ؛

– في غياب السوق الأصلي يكون في السوق الأكثر مزايا للأصل أو الالتزام [2] .

يعرف السوق الأصلي يكون في السوق الأكثر مزايا للأصل أو الإلتزام بينما يعرف السوق الأكثر مزايا بأنه السوق الذي يزيد القيمة التي سيتم الحصول عليها من بيع الأصل أو يقلل من القيمة التي دفعها لنقل إلتزام بعد لأخذ بعين الاعتبار تكاليف البيع والنقل.

المشاركون في السوق :

تقوم المؤسسة بقياس القيمة العادلة للأصل أو الإلتزام باستخدام الإفترضات التي يستخدمها المشاركون في السوق عند بعيد الأصل أو الإلتزام الذين يتصرفون بما فيه مصالحهم الاقتصادية .

ويقصد بالمشاركون في السوق المشرون والبائعون في السوق الأصلي للأصل والإلتزام والذي يوفر لديهم كافة الخصائص التالية .

– الاستقلالية عن بعضهم البعض أي أنهم ليسوا من الأطراف ذو العلاقة ؛

[1] – المجمع الدولي العربي للمحاميين القانونيين ، مرجع سبق ذكره ، ص 491

[2] - IFRS 13, para 15,16 .

– المعرفة والفهم الجيد بدرجة كافية عن الأصل والإلتزام باستخدام كافة المعلومات المتاحة والتي تم الحصول عليها من خلال بذل لعناية الواجبة ؛

– القدرة على إبرام العملية للأصل والإلتزام ؛

– الرعية على إبرام العملية للأصل والإلتزام .[1]

السعر :

القيمة العادلة هو السعر الذي يتم استلامه لبيع أصل أو نقل إلتزام في معاملة منظمة في السوق الأصلي في تاريخ القياس وفقا لظروف السوق الحالية (أي سعر الخروج) بغض النظر عما إذا كان السعر ملحوضا بشكل مباشر أو مقدرا باستخدام أسلوب تقييم آخر[2] .

الخطوات المتعلقة بإطار قياس القيمة العادلة :

3–1 القيمة العادلة الاصول غير المالية :

إن قياس القيمة العادلة الأصل غير المالي يأخذ في عين الاعتبار قدره المشارك في السوق على توليذ المنافع الاقتصادية من خلال استخدام الأصل بأفضل وأحسن استخدام أو بيعه لمشارك آخر يستخدم الأصل بأفضل وأحسن استخدام[3].

ويتم توضيح العوامل الواجب أن تؤخذ في الاعتبار التحديد أفضل وأحسن استخدام للأصل غير المالي من خلال الشكل التالي

[1] – علي محمود مصطفى خليل ،منى مغربي محمد إبراهيم ، **تقييم مدى ملائمة معلومات التلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة طبقا لمعيار التقرير المالي الدولي 13 في ضوء قواعد حوكمة الشركات** ، مجلة التجارة والتمويل ، جامعة طنطا ،مصر، العدد 3 ،سنة 2013 ،ص 486 .

[2] – المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونين مرجع سبق ذكره ص 486 .

[3] -IFRS 13 para, 27,28.

الكل رقم (11): العوامل التي تؤخذ في الاعتبار لتحديد أفضل وأحسن استخدام للأصل الغير المالي .

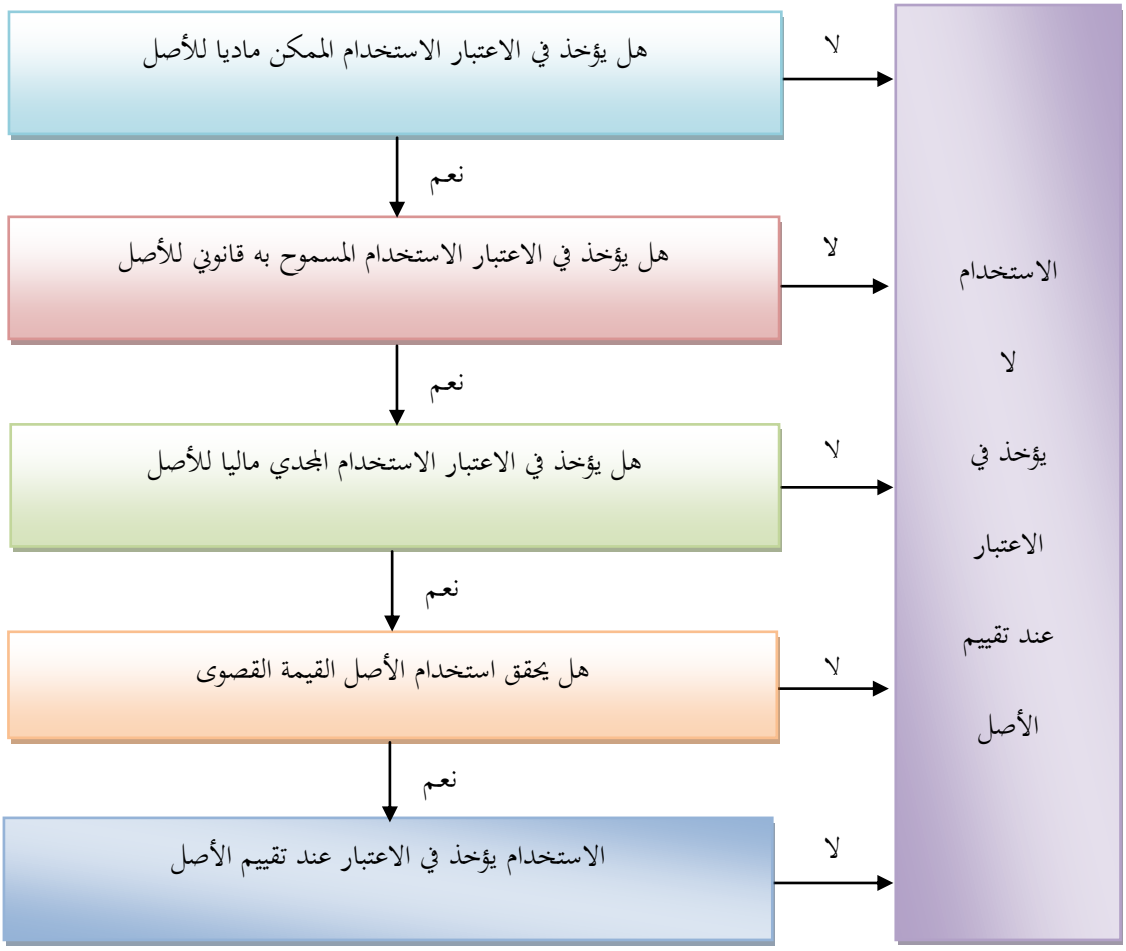

المصـدر : علي محمود مصطفى خليل ، مرجع سبق ذكره ، ص 477 .

3-2 القيمة العادلة للإلتزامات وحقوق الملكية :

يفترض قياس القيمة العادلة أنه يتم نقل (تحويل) الالتزام المالي وغير المالي أو أداء حقوق الملكية للمؤسسة إلى المشارك في السوق في تاريخ القياس كما يفترض ما يلي [1] .

- يبقى الالتزام غير مسدد ويجب على المشارك في السوق المنقول إليه الإلتزام الوفاء به ، ولا يتم تسوية الإلتزام مع الطرف المقابل أو إطفاؤه في تاريخ القياس؛
- تبقى أداة حقوق الملكية للمؤسسة غير مسددة ويأخذ المشارك في السوق المنقول إليه الأداة الحقوق والمسؤوليات المرتبطة بها ، ولا يتم إلغاء الأداة أو إطفاؤها في تاريخ لقياس .

وعندما لا يتوفر سعر معلن لعملية نقل إلتزام مطابق أو مماثل أو أداة حقوق ملكية مماثلة أو مطابقة ويكون البند المطابق محتفظ به من قبل طرف آخر على أنه أصل يجب على المؤسسة أن تقوم بقياس لقيمة العادلة للالتزام أو أداة حقوق الملكية من وجهة نظر مشارك السوق الذي يحتفظ بالبند المطابق على أنه أصل في تاريخ القياس والشكل التالي يوضح قياس القيمة العادلة للالتزام أو أداة حقوق ملكية المؤسسة

[1] - IFRS 13 para 34-37

الشكل رقم (12): قياس القيمة العادلة للإلتزام أو أداة حقوق الملكية للمؤسسة

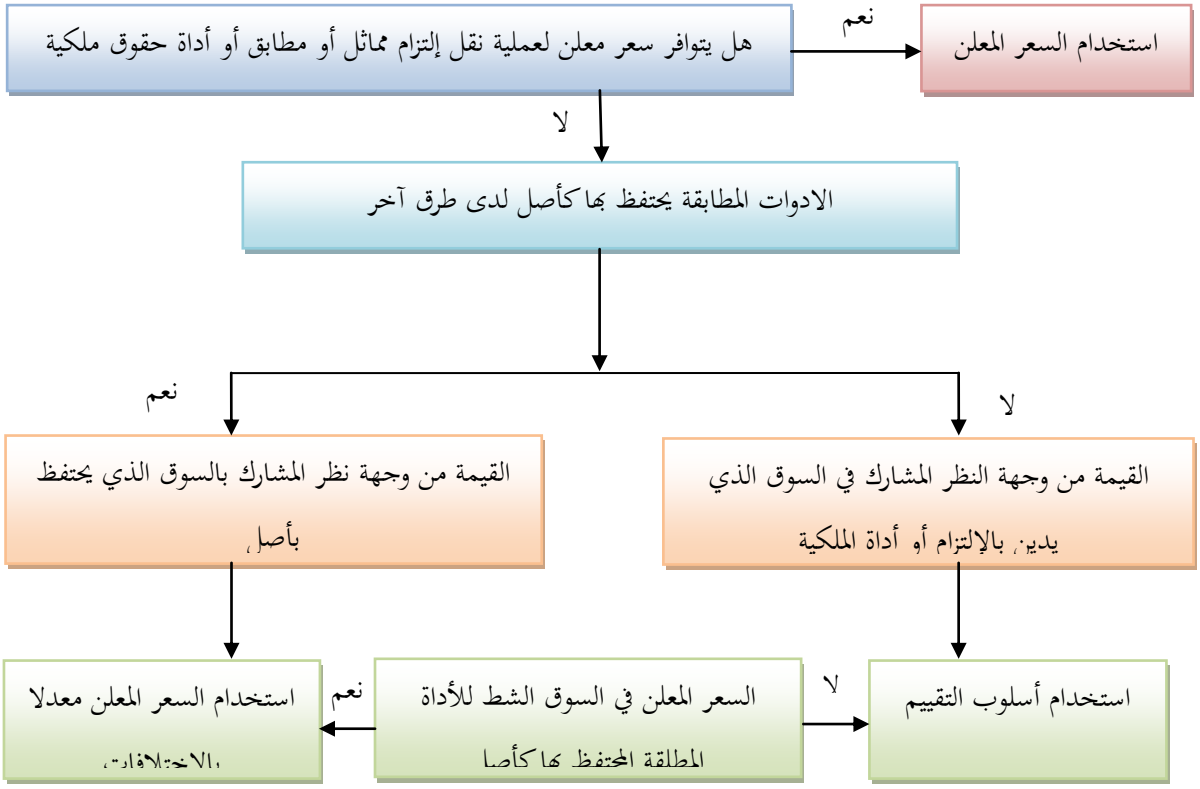

المصدر: www.iasb.org.consulte le 24/06/2018 a 22.20:

المطلب الثاني: أساليب تقييم القيمة العادلة

يجب على المؤسسة استخدام أساليب التقييم التي تعتبر ملائمة للظروف وتوفر لها معلومات كافية لقياس القيمة العادلة به لعملية المنظمة لبيع أصل أو نقل التزام بين المشاركين في السوق في تاريخ لقياس وفقا لظروف السوق الحالية [1] .

والمعيار **IFRS 13** يتناول بصفة أساسية ثلاث مستويات لأساليب التقييم وهي :

مدخل السوق :

يعتمد هنا المدخل على على الأسعار والمعلومات الأخرى الملائمة الناتجة عن عمليات السوق للأصول والإلتزامات أو مجموعة من الاصول والإلتزامات المماثلة أو المطابقة ويساعد على المدخل على استخدام مصفوفة التغير والتي تعتبر أساسا لتقيم بعض أنواع الأدوات المالية مثل الإستثمارات المالية في السندات وذلك دون

[1] -Erwin Bakker,et auther,**Interpretation and Application of ,IFRS Standards**,WILEY,2017 ,United State,p,760

الاعتماد فقط على الاسعار الرسمية الأوراق المالية المحددة ، ولكن عن طريق علاقة هذه الاستثمارات بأسعار الاستثمارات المالية القياسية في السوق [1] .

مدخل التكلفة :

يعتمد على المدخل على تحديد التكلفة الجارية لاستبدال الأصل بعد تسويتها بين عوامل التقادم حيث يتم قياس الأصل بتكلفة اقتناء أصل بديل ببطاقة مشابهة للأصل الموجودة بالمؤسسة بتاريخ لقياس [2] .

مدخل الدخل :

يستخدم هذا المدخل على تحويل المبالغ المستقبلية (مثل التدفقات النقدية الأرباح) إلى قيمة حالية واحدة مخصومة على ضوء هذا المبدأ فإن قياس القيمة يعكس توقعات السوق الحالية على هذا القيم المستقبلية .

ومن أمثلتها :

- أساليب القيمة الحالية ؛
- نماذج تغير الخيرات؛
- طريقة فائض الربح لعدة فترات : وتستخدم هذه الطريقة لقياس بعض الأصول غير الملموسة مثل تكاليف البحث والتطوير [3] .

المطلب الثالث : التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

لزيادة الاستاف وقابلية المفارقة بين قياسات القيمة العادلة والإفصاحات ذات العلاقة حدد كمعيار الدولي **13 IFRS** تسلسل القيمة العادلة الذي صنف مدخلات أساليب التقييم المستخدمة لقياس القيمة العادلة ضمن ثلاث مستويات حيث يعطى الأولوية القصوى للأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة الأصول والإلتزامات المطبقة (مدخلات المستوى الأول والإولوية الدنيا للمدخلات غير المرئية) (مدخلات المستوى الثالث [4] وذلك كما يلي :

مدخلات المستوى الأول :

مدخلات المستوى عبارة عن أسعار معلنة (غير معدلة) في السوق النشط للأصول أو الإلتزامات المطابقة والتي يمكن للمؤسسة الحصول عليها في تاريخ لقياس وتساعد مدخلات المستوى الأول إلى تخفيض عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين والأدوات [5] .

والسعر المعلن في السوق النظر يوفر دليل أكثر موثوقية للقيمة العادلة ويجب استخدامه دون تعديل لقياس لقيمة العادلة كلما أمكن بإستثناء :

---

[1] - Palev, et Maino R ," **Fair Valve Measurement for Private Equities a Plus or Minus for Stakeholders"** working poper Centre for Applied Research infinance Milan, April, 2012, P 5 .

[3] FASB N° 157, Paragraphe, 18 , 20 .

[3] – المجمع الدولي العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 517 .

[4]. Erwin Bakker,et auther,**Interpretation and Application of ,IFRS Standards**,WILEY,2017 ,United State,p,764

[5] – Palen et Maino,odil, p3

- عندما تمتلك المؤسسة حصة كبيرة من الأصول والإلتزامات المماثلة محل القياس مما يتح لإدارة المؤسسة التأثير أو ليطره على السعر لمعدات ومن ثم فإن السعر لا يخضع لظروف العرض والطلب داخل السوق حيث يكون موجها من طرق الإدارة ويفضل في هذه الحالة قيام لمؤسسة باستخدام أسلوب تعبير بديل لا يعتمد فقط على الأسعار المعلنة مثل مصفوفة التسعير غير أن قياس القيمة العادلة باستخدام أسلوب التعبير يؤدي إلى الانتقال أي الانتقال إلى المستوى الأدنى من شكل القيمة العادلة [1]؛
- عندما لا يمثل السعر المعلن في السوق النشط القيمة العادلة في تاريخ القياس ويمكن أن تكون ويمكن أن تكون هذه هي الحالة عند وقوع بعض الأحداث هامة بعد إغلاق السوق وقبل تاريخ القياس يتعين على المؤسسة وضع وتطبيق سياسة لتحديد تلك الأحداث التي قد تؤثر على قياسات لقيمة العادلة ولكن في حال تم تعديل السعر المعلن للمعلومات الجديدة فإن التعديل يؤدي إلى قياس القيمة العادلة ضمن المستوى الأدنى من تسلسل القيمة العادلة [2]؛
- عند قياس القيمة العادلة للإلتزام أو أداة حقوق الملكية الخاصة بالمؤسسة باستخدام السعر المعلن للسند المطابق المتداول على أنه أصل في السوق النشط وهذا السعر يحتاج لتعديل عن طريق العوامل الخاصة بالسند أو الأصل [3]

مدخلات المستوى الثاني :

هي مدخلات بخلاف الأسعار المعلنة والمدرجة ضمن المستوى الأول والتي يمكن ملاحظتها للأصل أو الإلتزام إما بشكل مباشر أو غير مباشر وتتضمن مدخلات المستوى الثاني :

- الأسعار المعلنة للأصول أو الإلتزامات مماثلة أو متشابهة في الأسواق نشطة ؛
- الأسعار المعلنة للأصول أو الإلتزامات مماثلة أو متشابهة في الأسواق غير نشطة؛
- المدخلات التي يمكن ملاحظتها للأصل أو الإلتزام بخلاف الأسعار المعلنة مثل معدلات الفائدة ومنحنيات العائد التي يمكن ملاحظتها على فترات معلنة ومعروفة؛
- التقلبات الضمنية ؛
- هوامش الأئتمان؛
- إذا تم إجراء تعديلات على مدخلات المستوى الثاني وكانت التعديلات جوهرية لقياس القيمة العادلة وكان التعديل يقدم مدخلات غير مرتبة هامة فإنه يتم تضبط القياس إلى المستوى الثالث للتسلسل الهرمي للقيمة العادلة [4] .

---

[1] - IFRS 13 Para 79 .

[2] - المجمع الدولي العربي ، مرجع سبق ذكره ص 504 .

[3] Erwin Bakker,et auther,**Interpretation and Application of ,IFRS Standards**,WILEY,2017 ,United State,p,765.

[4] - iFRS 13 Pora 82 – 85 .

مدخلات المستوى الثالث :

هي مدخلات غير مرئية للأصل أو الإلتزام ويجب استخدام المدخلات المرئية في قياس القيمة العادلة عندما تكون المدخلات المرئية غير متاحة .

- ولهذا يتم استخدامها في الحالات التي يكون فيها نشاط السوق أقل للأصل أو الإلتزام في تاريخ القياس ولكن يبقى هدف قياس القيمة العادلة هو سعر الخروج في تاريخ القياس من وجهة نظر المشارك في السوق الذي ظلاك الأصل ويدين بالالتزام ، وعليه يجب أن تعكس المدخلات غير المرئية الافتراضات التي يستخدمها المشاركون في السوق عند تغير الأصل أو الإلتزام بما في ذلك الافتراضات عن المخاطر والتي تشمل المخاطر الملائمة (المتاصلة) في أسلوب تقييم[1]؛
- محدد يستخدم في قياس القيمة العادلة والمخاطر الملازمة في مدخلات أسلوب تقييم يتعين على المؤسسة تطوير المدخلات غير المرئية باستخدام أفضل المعلومات المتاحة في ظل الظروف والتي قد تتضمن البيانات الخاصة بالمؤسسة ولتطوير المدخلات غير المرئية قد تبدأ المؤسسة بياناتها الخاصة ولكن يجب عليها أن تعدل هذه البيانات إذا كانت لمعلومات المتاحة بشكل معقول بين المشاركين في السوق يستخدمون بيانات مختلفة أو أن هناك شيئا خاصا للمؤسسة غير متاح للمشاركين الآخرين في السوق ولا تحتاج المؤسسة إلى بذل جهود مكثفة للحصول على معلومات متعلقة بافتراضات المشاركين في السوق والتي تتوفر بشكل معقول [2]

[1]. Erwin Bakker,et auther,**Interpretation and Application of ,IFRS Standards**,WILEY,2017 ,United State,p,766

[2]- المجمع الدولي العربي مرجع سبق ذكره ، ص 506 .

جدول رقم (06) : بعض متطلبات الإفصاح عن مستويات قياس القيمة العادلة وفق IFRS 13

متطلبات الإفصاح	الأصول والإلتزامات المقاسة بالقيمة العادلة بشكل دوري	الأصول والإلتزامات المقاسة بالقيمة العادلة بشكل غير دوري	اصول والتزامات لا يتم قياسها بالقيمة العادلة في قائمة المركز المالي لكن مطلوب الإفصاح عن قيمتها العادلة
القيمة العادلة في نهاية فترة إعداد التقارير	+	+	+
أسباب القياس	−	+	+
مستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة	+	+	+
مبالغ التحويلات بين المستوى الأول والثاني وأسباب التحويل وسياسة المؤسسة في تحديد متى تحدث التحويلات	+	−	−
إذا كان الاستخدام الأفضل والأحسن للأصل غير المالي يختلف عن استخدامه الحالي، الافصاح عن تلك الحقيقة وبين استخدامه بطريقة مختلفة	+	+	+
للمستوى الثاني والثالث وصف لأساليب التقييم والمدخلات المستخدمة	+	+	+
للمستوى الثاني والثالث اي تغيرات في أساليب التقييم وأسباب التغير	+	+	+
المستوى الثالث :المعلومات الكمية عن المدخلات غير المرئية المؤثرة	+	+	−
المستوى الثالث : وصف عمليات التقييم	+	+	−

المصدر : المجمع الدولي العربي ، ص 506 ، 507 بتصرف .

المطلب الرابع : العرض والإفصاح عن القيمة العادلة

يتعين على المؤسسة الإفصاح عن المعلومات التي تساعد مستخدمي البيانات المالية على تقييم

- أساليب التقييم والمدخلات المستخدمة في تطوير كل من القياسات المتكررة وغير المتكررة للأصول والإلتزامات المدرجة بالقيمة العادلة بعد الاعتراف الأولى ؛
- قياسات القيمة العادلة المتكررة باستخدام المدخلات غير المرئية المؤثرة (المستوى الثالث) وأثر القياسات على الربح أو الخسارة أو الدخل الشامل الآخر خلال الفترة؛
- الإفصاح المرتبط بالأصول والإلتزامات المقانة بالقيمة العادلة بشكل متكرر أو غير متكرر أو لا يتم قياسها بالقيمة العادلة في قائمة المركز المالي ولكن مطلوب الإفصاح عن قيمتها العادلة .

إن الاهتمام المعيار بمتطلبات الإفصاح عن قياسات القيمة العادلة يساعد المستثمرين في فهم أفضل القياسات القيمة العادلة كما أنه يساعد على تحسين الاستاق في تطبيق القيمة العادلة وعلى الرغم من ذلك فإن التوسع في الإفصاح يؤدي إلى زيادة التكاليف من وجهة نظر معمي المقارير المالية لتوفير الإفصاحات الأكثر تحولا

ومن هذه التكاليف مثلا الوقت الإضافي اللازم لإعداد الإفصاحات كما أنه من وجهة نظر مستخدمي التقارير المالية يؤدي إلى تكاليف إضافية وذلك لإدراج متطلبات الإفصاح الجديدة في تحليلاتهم ، ومن ثم يجب للتوازن بين التكلفة والعائد لمتطلبات الإفصاح سواء من وجهة نظر المعدين والمستخدمين .

- كما قام المعيار **IFRS 13** على الإفصاحات المتعلقة بقياسات القيمة العادلة ضمن المستوى الثالث وذلك لمحاولة التقلب على مشكلة الإعتماد على التقدير الشخصي والتحيز من جانب الإدارة، حيث أن مدخلات هذا المستوى تكون غير مرئية ولا يمكن التحفظ عنها.

خلاصة الفصل الثاني:

توصلنا في هذا الفصل الى انه تم التحول إلى مفهوم القيمة العادلة الذي أصبح أساساً ومقياساً هاماً للاعتراف وللقياس وللإفصاح عند المعالجة المحاسبية للعمليات المالية .وظهر ذلك التحول بصورة واضحة في معظم معايير المحاسبة الدولية والتي أطلق عليها بعد ذلك معايير إعداد التقارير المالية الدولية (IFRS) .

حيث أصدر مجلس معايير لمحاسبة الدولية IASB المعيار IFRS 13 كأول معيار محاسبي تناول مداخل و الأساليب القياس ومتطلبات العرض و الافصاح عن القيمة العادلة لأي من بنود الأصول والإلتزامات لقائمة المركز المالي ويطبق على أي معيار محاسبي آخر يسمح بالقياس والإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة.

كما لاحظنا ان المعيار IFRS 13 لم يتناول الآليات التي سوف تستخدمها المؤسسة لتحديد الأسعار الجارية في أسواق نشطة أو الأسواق الاكثر فائدة طبقا للمستويين الأول والثاني في القياس، فالمعيار لم يحدد آلية تحديد التسعير السوقي بوضوح.

الفصل الثالث

أهمية الافصاح المستند الى القيمة العادلة في جودة المعلومات المحاسبية وأثره على إتخاذ قرارات الاستثمار

تمهيد :

دفع التضخم في معظم الاقتصاديات العالمية من العقود الثلاثة الماضية في القرن العشرين وحتى الآن العديد من المنظمات المهنية للمحاسبة وكذلك مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB إلى إعادة النظر في استخدام فكر مدرسة التكلفة التاريخية في القياس والإفصاح عن القيم المتعلقة ببنود الأصول والإلتزامات في القوائم المالية إلى الدخول نحو فكر مدرسة القيمة العادلة ،حيث يتم والإفصاح لتلك البنود طبقا لقيمتها العادلة ، وذلك يهدف العرض والإفصاح عن البيانات في التقارير والقوائم بصورة أكثر ملائمة لمتخذي القرارات والمستفدين منها ، وتقديم صورة صادقة للقيمة الحقيقية أو الاقتصادية لها في الأصول المؤسسة التزاما بخصائص المعلومات المحاسبية وأهمها الملائمة والموثوقية .

ويتفق الكثير من الباحثين في مجال المحاسبة والتدقيق في أن هناك علاقة بين جودة المعلومات المحاسبية وأثرها المباشر ،سواء من جانب تأثيرها على المستثمرين الحاليين او المتوقعين من المستثمرين باعتبارهم اهم فئة من فئات مستخدمي المعلومات المحاسبية عن طريق تزويدهم بالمعلومات المالية التي تساعدهم في تقويم الاتجاهات المستقبلية للشركات في التنبؤ بربحية ومخاطرة الاستثمار والمفاضلة بين الفرص الاستثمارية المختلفة في اتخاذ القرارات الاستثمارية الملائمة ،مثل قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية أو قرار التخلص منها أو الدخول في استثمارات جديدة ،ومن جانب آخر تأثيرها على أسعار الأصول المالية بصفة خاصة أو على جميع الأصول بصفة عامة ،وعليه سنجيب على هذا من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول: جودة المعلومات المحاسبية في ظل القيمة العادلة .

المبحث الثاني: الطبيعة الاولية لاتخاذ القرارات.

المبحث الثالث: القرار الاستثماري .

المبحث الرابع: اهمية المعلومات المحاسبية في ظل القيمة العادلة على اتخاذ قرارات الاستثمار .

المبحث الأول: جودة المعلومات المحاسبية في ظل القيمة العادلة

تظهر أهمية المحاسبة من خلال مدى قدرتها على إصدار تقارير دورية تتضمن معلومات ذات كفاءة تعمل على تلبية إحتياجات المستخدمين.

المطلب الاول: مفهوم المعلومات المحاسبية

1- تعريف المعلومات المحاسبية

تعريف(01):" المعلومة المحاسبية هي تلك البيانات التي تم معالجتها للحصول على مؤشرات ذات معنى تستخدم كأساس في عملية إتخاذ القرارات و التنبؤ بالمستقبل"[1].

تعريف(02):" يستخدم مصطلح المعلومات للدلالة على بيانات تم تجهيزها لتصبح ذات منفعة لطرف يحتاج إليها ،و من ثم فإن البيانات تحتاج إلى تصنيع لتتحول إلى منتج نهائي (معلومات) تستخدم لإشباع حاجة قائمة، فالمعلومات عامل من عوامل الإنتاج و مصدر أساسي لإتخاذ القرارات مما تمنحه من إمكانية المفاضلة بين عدة بدائل ممنوحة ،و هذا لا يمكن تحقيقه إلا بصحة تلك المعلومات و موثوقيتها و مصداقية مصدرها".

- من التعاريف السابقة يمكن حصر أربع إستخدامات أساسية للمعلومات هي:[2]

- المعلومات أداة دعم لمسارات التسيير: حيث يمكن إعتبار المؤسسة مجموعة من المسارات الحيوية و التي يتم تشغيلها بواسطة المعلومات، حيث بقاء المؤسسة يكون رهن آداء هذه المسارات و سرعة دوران المعلومات ضمنها و توقيت إمدادها بها؛

- المعلومات أداة إتصال: تسمح المعلومات بتحسين عملية التنسيق بين مختلف الأطراف الفاعلة داخل المؤسسة نتيجة عملية التبادل للمعلومات؛

- المعلومات أداة دعم للخبرات الفردية داخل المؤسسة: تساهم المعلومات في تحسين القدرة المعرفية للأفراد داخل المؤسسة و محاولة تفعيل و الإستفادة من الخبرات؛

- المعلومات أداة للربط مع المحيط: وهذا بهدف تحسين العلاقة مع المحيط مع الإستفادة من الفرص التي يمنحها و محاولة إستبعاد التهديدات التي يفرضها.

1- عائشة سلمى كيحلي و راضية كروش ،"**أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة المعلومة المحاسبية و الإفصاح المحاسبي**"،الملتقى العلمي الدولي: آليات حوكمة المؤسسات و متطلبات تحقيق التنمية المستدامة، جامعة ورقلة، 26/25 نوفمبر 2013 ، ص6.

2- مداني بن بلغيث – أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية – المرجع السابق – ص 46.

2- انواع المعلومات المحاسبية

فضلا عن ذلك ان المعلومات التي سيفصح عنها تعتمد على طبيعة الاحتياجات الخاصة سواء كانت احتياجات فعلية او مفترضة بكل فئة او مجموعة من الفئات المستخدمة للمعلومات و قد تختلف المعلومات المطلوبة داخل فئة معينة من المستخدمين او قد تكون احتياجات بعض الفئات من المعلومات مكملة لبعضها البعض.

كذلك نجد ان لكل نوع من أنواع المعلومات المحاسبية اهميته و تأثيره في عملية اتخاذ القرار، فالمعلومات التاريخية و الحالية هي الاساس للتوصل الى المعلومات المستقبلية اما المعلومات الداخلية فهي معلومات خاصة بالشركة ولا يسمح بنشر البعض منها الا في حدود ضيقة و عليه فان المعلومات سواء المالية منها او غير المالية تلعب دورا اساسيا في بناء التوقعات المستقبلية.

الشكل رقم (13): انواع المعلومات المحاسبية

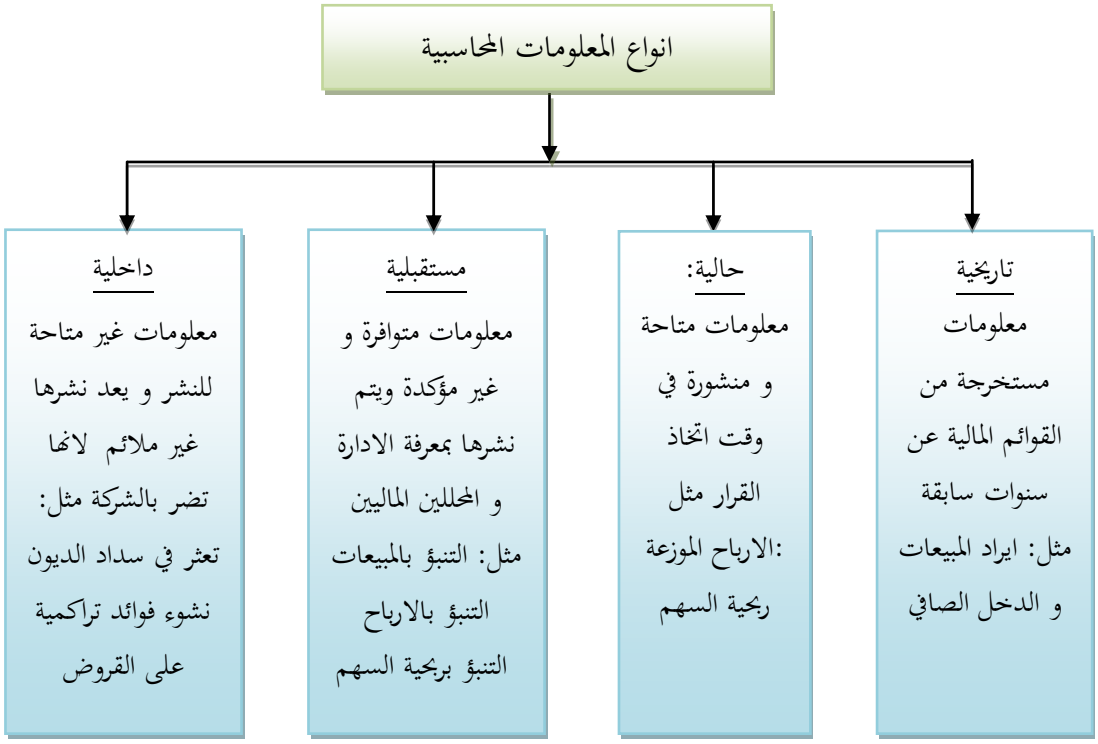

المصدر : طلال محمد علي الجحاوي ،رافد كاظم نصيف العبيدي ،**قياس جودة المعلومات الحاسبية من وجهة نظر معديها ومستخدميها** ،دار الايام للنشر والتوزيع ،الطبعة الاولى ،2017،ص21.

3-دورة المعلومات المحاسبية :

ان دورة المعلومات المحاسبية تبدا بالانشطة الاقتصادية التي تمثل المعاملات المالية التي تحدث في المؤسسة ويترتب على هذه الانشطة ادلة موضوعية تمثل المستندات التي يتم معالجتها من خلال العمليات المحاسبية لانتاج المعلومات التيتمثل مخرجات النظام المحاسبي والتي يتم توصيلها الى متخذي القرارات لمساعدتهم في ترشيد او اتخاذ القرارات ويمثل الشكل الموالي دورة المعلومات المحاسبية

الشكل رقم(14) : دورة المعلومات المحاسبية

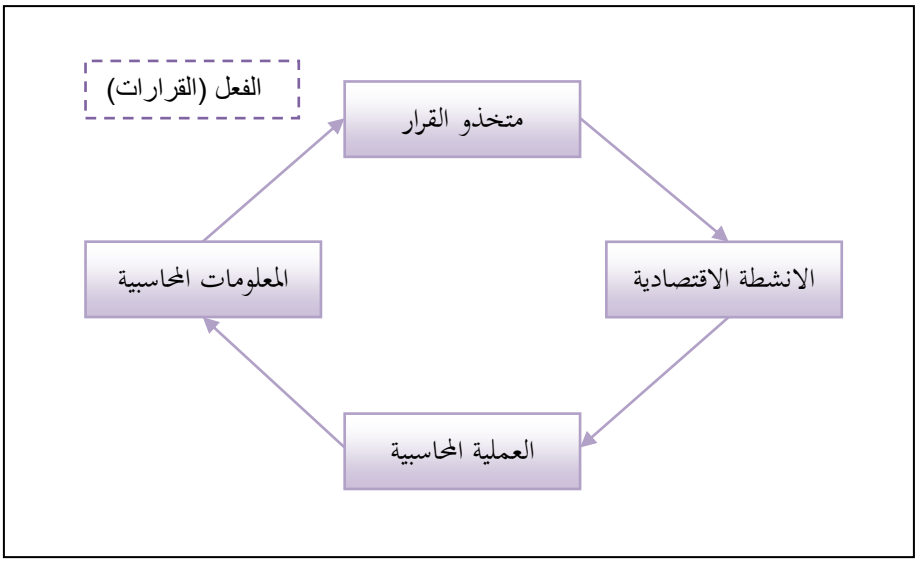

المصدر :عبد خلف عبد الجنابي ،مقداد احمد نوري النعيمي، **دور الجانب الاخلاقي للمحاسب الاداري في جودة المعلومات المحاسبية**، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، العراق المجلد العشرون، العدد 79 2014، ،ص 412

كما يبين الشكل الموالي خطوات اختبار خصائص المعلومات المحاسبية

الشكل رقم (15): خطوات اختبار خصائص المعلومات المحاسبية

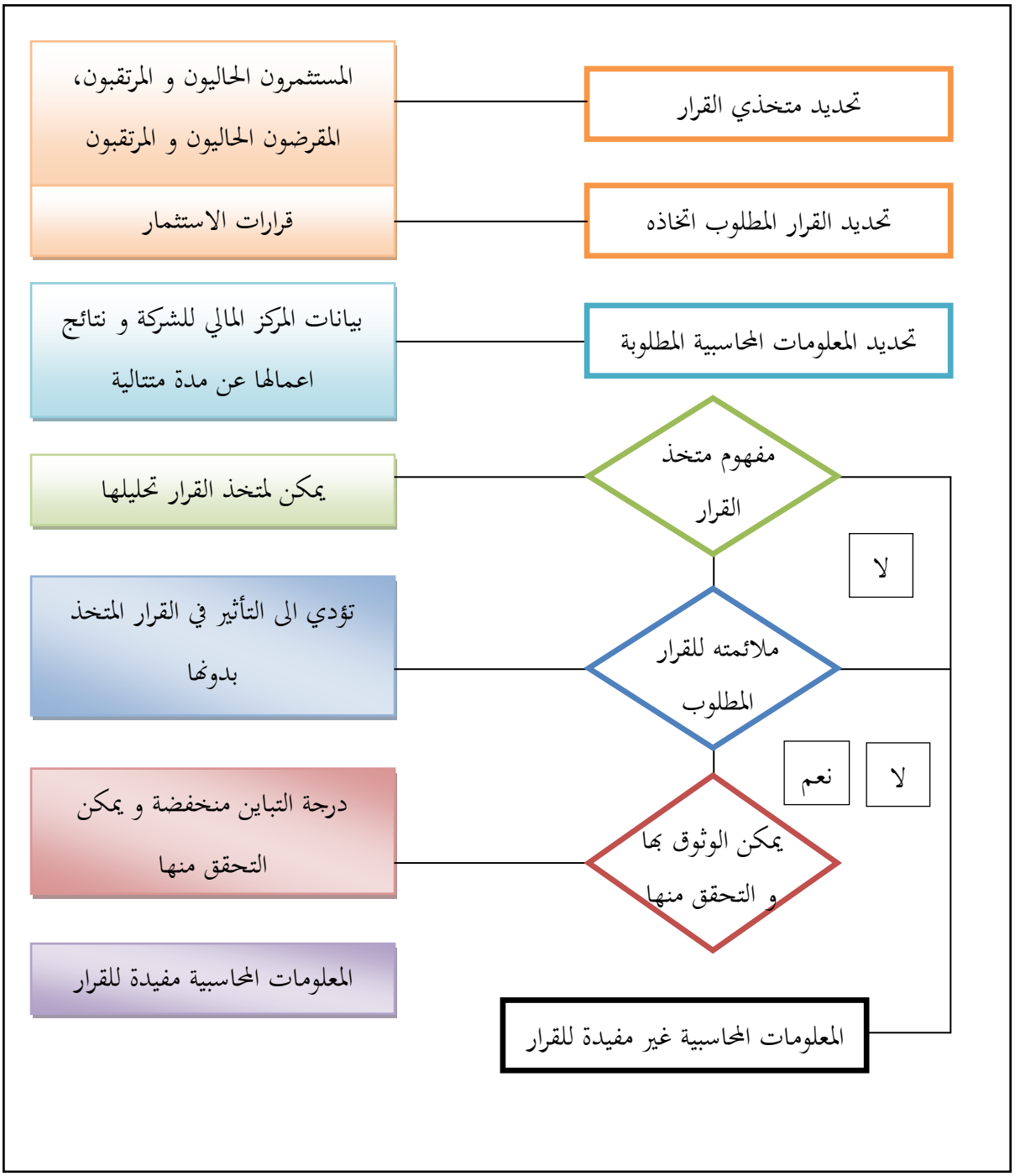

المصدر: سمير رياض هلال، **تقويم بدائل القياس المحاسبي في ضوء خصائص جودة المعلومات**، (القاهرة: جامعة طنطا، كلية التجارة، المجلة المصرية للدراسات التجارية، العدد الثالث، 1987م)، ص 227

المطلب الثاني : جودة المعلومات المحاسبية في اطار الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

1-جودة المعلومات المحاسبية:

كي يمكن رفع كفاءة القرارات الاستثمارية المتخذة من قبل المستثمرين ينبغي ان تتصف المعلومات المحاسبية المقدمة لهم بالجودة و عليه سنتناول في هذا المبحث مفهوم جودة المعلومات المحاسبية و المعايير المقترحة لتحقق جودة المعلومات المحاسبية في اطار الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و الخصائص السلوكية لمعدي و مستخدمي المعلومات المحاسبية و مقاييس (معايير) جودة المعلومات المحاسبية و العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المحاسبية و المعايير المحاسبية و جودة المعلومات المحاسبية و تقييم المستثمرين لجودة المعلومات المحاسبية و انعكاسه على القرارات الاستثمارية في الاوراق المالية[1].

1-1 تعريف جودة المعلومات المحاسبية:

من خلال الدراسات التي اختصت بجودة المعلومات المحاسبية اتضح ان خصائص جودة المعلومات المحاسبية تعكس فقط احد جوانب جودة هذه المعلومات و هو ما اطلق عليه (المعايير الفنية لجودة المعلومات المحاسبية) ، اذن ماهي المعايير الاخرى غير الفنية لجودة المعلومات المحاسبية و ان توافر هذه المعايير يحقق مفهوم الجودة للمستخدم او يحقق المفهوم الشامل للجودة

ان احدى الدراسات اشارت بان اساس الجودة في التقارير المالية هو توافر معايير محاسبية يتم على اساسها اعداد تلك التقارير و تمكن المستخدمين من اتخاذ القرارات الرشيدة.

كما تشير دراسة اخرى بان هناك علاقة ارتباط قوية بين وجود لجان للمراجعة للوحدات الاقتصادية و بين مستوى الجودة في التقارير المالية لهذه الوحدات.

كما ان هناك معايير اخرى للحكم على جودة المعلومات المحاسبية بخلاف الخصائص الفنية، لذا فان جودة المعلومات المحاسبية لا يجب ان تقتصر على الخصائص الفنية التي تعتبر عن خصائص هذه المعلومات بل تتسع لتتضمن معايير اخرى تعكس كل الجوانب القانونية و الرقابية و المهنية و تجعل من المعلومات المحاسبية اداة نافعة و مفيدة بالنسبة لمختلف مستخدميها.

نستنتج بان توافر الخصائص النوعية في المعلومة المحاسبية لا يعني تحقق الجودة و انما هناك خصائص اضافية يجب توافرها اضافة لذلك لتصبح المعلومة المحاسبية ذات جودة و مفيدة في اتخاذ القرار.

كما يمكن تعريف جودة المعلومات المحاسبية بانها: تعني ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية و ما تحققه من منفعة للمستخدمين و ان تخلو من التحريف و التضليل و ان تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية و الرقابية و المهنية و الفنية بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها.

[1] -طلال محمد علي الجحاوي ،رافد كاظم نصيف العبيدي ،**قياس جودة المعلومات الحاسبية من وجهة نظر معديها ومستخدميها** ،دار الايام للنشر والتوزيع ،الطبعة الاولى ،2017،ص71.

و عليه يمكن تعريف جودة المعلومات المحاسبية بانها المعلومات المحاسبية و المعدة وفقا لمعايير جودة المعلومات و هي (الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، الافصاح المحاسبي و الدور الرقابي، المعايير المحاسبية، الخصائص السلوكية) بحيث تحقق الفائدة لمستخدمي المعلومات و تمكنهم من اتخاذ القرارات الرشيدة.[1]

2-1 معايير تحقيق جودة المعلومات المحاسبية:

- معايير قانونية: تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير لجودة التقارير المالية و تامعلومات التي تتضمنها. من خلال التنسيق و ايجاد قاعدة مشتركة للانطلاق منها لوضع المعايير المحاسبية الدولية بقواعد و اسس تضبط الاعمال و التصرفات و الاجراءات المحاسبية و تضع دليلا لكيفية تنفيذ المعالجات المحاسبية و لبيان الحد الادنى من المعلومات المحاسبية التي يجب الافصاح عنها؛
- معايير رقابية: ينظر الى الرقابة بانها احد مكونات العلمية الادارية التي يرتكز عليها كل من مجلس الادارة و المستثمرين و يتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة مالية فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة و اجهزة الرقابة المالية و الادالاية في تنظيم المعالجة المالية؛
- معايير مهنية: لان المحاسبة تؤثر بصفة مستمرة في بيئتها و تتاثر بها فان هناك اهتمام كبير بصياغة المعايير المحاسبية و بالممارسة المحاسبية و قد تبنت مهنة المحاسبة مجموعة عامة من المعايير و الاجراءات المحاسبية و التدقيقية التي تتضمن حقوق جميع الاطراف ذات المصالح المتعارضة مما يؤدي بالادارة الى اصدار تقارير مالية ذات جودة؛
- معايير فنية: ان توافر معايير فنية يؤدي الى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما ينعكس بدوه على جودة المعلومات المحاسبية و يزيد ثقة المساهمين و المستثمين و اصحاب المصالح بالشركة و يؤدي الى رفع و زيادة الاستثمار.والشكل الموالي رقم 16 يبين معايير جودة المعلومات المحاسبية

[1] – طلال محمد علي الجحاوي، **قياس جودة المعلومات الحاسبية من وجهة نظر معديها ومستخدميها** ،مرجع سبق ذكره ،ص 72

الشكل رقم (16) : معايير جودة المعلومات المحاسبية

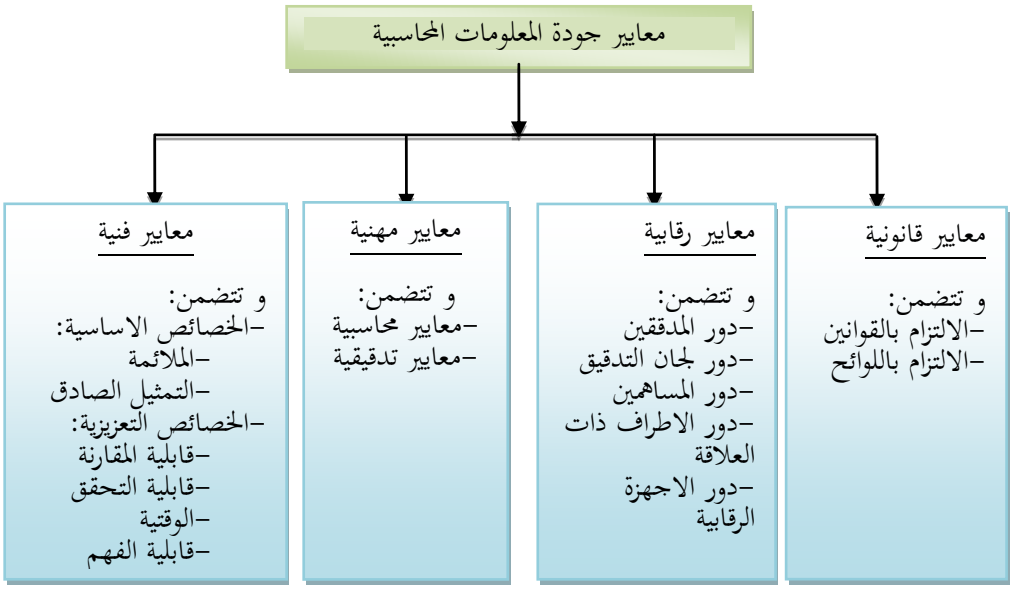

المصدر : طلال محمد علي الجحاوي ،رافد كاظم نصيف العبيدي ،**قياس جودة المعلومات الحاسبية من وجهة نظر معديها ومستخدميها** ،دار الايام للنشر والتوزيع ،الطبعة الاولى ،2017،ص76.

و لكي تكون المعلومات ذات فائدة لمتخذ القرار في صنع قراره الحالي او للاستخدام المستقبلي لابد ان تكون على مستوى من الجودة، و على الرغم من انه لا يوجد تعريف محدد لجودة المعلومات المحاسبية و ذلك لاختلافه تبعا لاختلاف وجهات النظر و اهداف معيي المعلومات الا انه يمكن تحديد معايير عامة لقياس جودة المعلومات على النحو التالي[1]:

ا- الدقة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

يمكن التعبير عن جودة المعلومات بدرجة الدقة التي تتصف به المعلومات اي بدرجة تمثيل المعلومات لكل من الماضي و الحاضر و لا شك انه كلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها و زادت قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية او عن التوقعات المستقبلية. و بالرغم من اهمية هذا المقياس في التعبير عن جودة المعلومات فانه لا يمكن تحقيقه و ذلك لكون المعلومات التي يبني عليها القرار تنطوي على المستقبل و بالتالي فهي على درجة من عدم التيقن و عدم التاكد لذا غالبا ما يتم التضحية بالدقة عند توفر المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات.

ب- المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

و تتمثل المنفعة في عنصرين هما صحة المعلومات و سهولة استخدامها و يمكن ان تاخذ المنفعة احد الصور التالية:

- المنفعة الشكلية: و تعني انه كلما تطابق شكل و محتوى المعلومات مع متطلبات متخذ القرار كلما كانت قيمة هذه المعلومات عالية؛
- المنفعة الزمنية : و تعني ارتفاع قيمة المعلومات كلما توافرت لدى متخذ القرار في الوقت الذي يحتاج اليها؛

[1] -الفضل محمد ،عبد الناصر ابراهيم ،**المحاسبة الادارية** ،دار الميسرة للنشر والطباعة ،الطبعة الاولى ،عمان ،الاردن ،2007 ،ص،ص 413،414

- المنفعة التقييمية و التصحيحية: و تعني قدرة المعلومات على تقييم نتائج تنفيذ القرارات و كذلك قدرتها على تصحيح انحرافات هذه النتائج.

ج- الفاعلية كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

تعبر الفاعلية عن مدى تحقيق المنشأة لاهدافها من خلال موارد محدودة و علد ذلك فانه يمكن تعريف جودة المعلومات المحاسبية من زاوية الفاعلية بانها مدى تحقيق المعلومات لأهداف المنشأة و متخذ القرار من خلال استخدام موارد محدودة و من ثم فان فاعلية المعلومات هي مقياس لجودة المعلومات كما ان الفاعلية هي مدى النجاح في تحقيق الأهداف و هذا يعني ان درجة الفاعلية انما تقاس بمدى تحقق الاهداف المحددة و التي وجدت اصلا للتحقق[1].

د- التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

يقصد بالتنبؤ الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي و الحاضر في توقع احداث و نتائج المستقبل و ان هذه التوقعات تستخدم في التخطيط و اتخاذ القرارات.

كما ان جودة المعلومات المحاسبية انما تتمثل في مقدرتها بالتنبؤ و تخفيض الاتأكد و ذلك عند استخدامها بوصفها مدخلات لنماذج التنبؤ، مثل التنبؤ بالمركز المالي، المبيعات.... او مدخلات لنماذج الاختيار من البدائل المتاحة لمتخذ القرار.

هـ -الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

يقصد بالكفاءة تحقيق اهداف المنشأة بأقل استخدام ممكن للموارد فالكفاءة تقاس بمدى توافر الموارد المادية و البشرية مقارنة بالمخرجات او النتائج التي يتم تحقيقها.

- هناك بعض الخصائص التي تعكس مرحلة القياس المحاسبي للمعلومات المحاسبية مثل القابلية للتحقق، القابلية للقياس، الموضوعية.

- هناك مجموعة ثالثة من الخصائص تعبر عن مرحلة استخدام المعلومات المحاسبية و قدرتها على المنفعة لمستخدميها مثل الملائمة و القابلية للفهم و القيمة التنبؤية؛

- لذا فان هذه الخصائص تمثل المعايير الفنية لجودة المعلومات المحاسبية لانها تشمل المراحل المختلفة التي تمر بها هذه المعلومات من قياس و افصاح و استخدام[2].

الشكل رقم (17) : المراحل التي تمر بها المعلومات

المصدر :من اعداد الباحث بناءا على معلومات سابقة

[1] – طلال محمد علي الجحاوي، **قياس جودة المعلومات الحاسبية من وجهة نظر معديها ومستخدميها** ،مرجع سبق ذكره ،ص 78

[2] - محمد مطر ،مبادى المحاسبة المالية ،الدورة المحاسبية ومشاكل الاعتراف والقياس والافصاح ،دار وائل للنشر والتوزيع ،الطبعة الرابعة ، عمان ، الاردن ،2007، ص 23.

و عليه يمكن القول بأن جودة المعايير المحاسبية مقرونة بعملية التحديث و التطوير التي يجب ان تستمر ،.يمكن تحديد معايير مقترحة لجودة المعلومات المحاسبية كما في الشكل التالي:

الشكل رقم (18) : المعايير المقترحة لجودة المعلومات المحاسبية

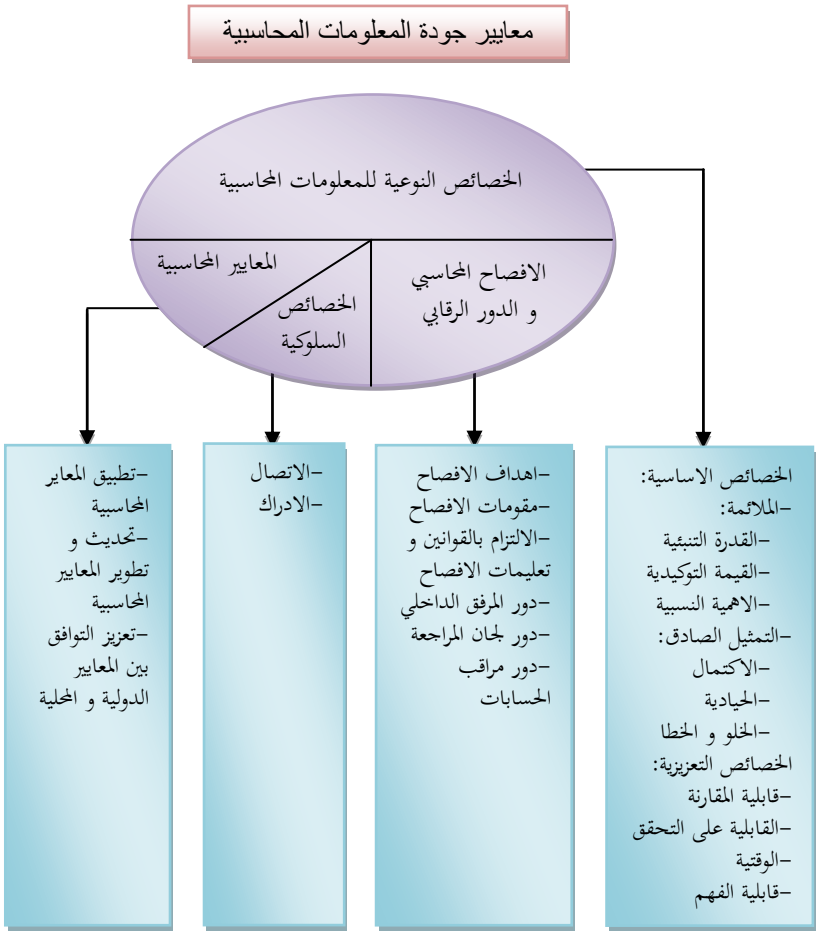

المصدر : طلال محمد علي الجحاوي ،رافد كاظم نصيف العبيدي ،**قياس جودة المعلومات الحاسبية من وجهة نظر معديها ومستخدميها** ،دار الايام للنشر والتوزيع ،الطبعة الاولى ،2017،97.

2- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بين معديها و مستخدميها:

2-1 مُعدو و مُستخدمو المعلومات و البيئة المحيطة:

منذ ظهرت الحاجة الى الشفافية في الإفصاح لو يعُد المستهدف بمُخرجات النظام المحاسبي (عند إعداد التقارير المالية باعتبارها المنتوج النهائي و الأساسي للمحاسبة) الادارة او المستثمرين أو المقرضين و الدائنين فحسب، بل تعدى ذلك الى الاهتمام من قبل المنظمات الدولية و منظمات مجتمع مدني بل و عامة الجمهور لتحقيق رقابة مجتمعية لما لها من أثر في بيئة المجتمع.

في الشكل التالي يتوضح التأثير المتبادل بين معدي التقارير المالية (الادارة، الرقابة الداخلية و المحاسبين) و مستخدميها (من متخذي القرارات داخل الوحدة الاقتصادية و خارجها بمختلف اصنافهم) و المطلعين عليها و التأثير المتبادل مع بيئة المحاسبة و تصور المجتمع عن تلك الوحدة المحاسبية[1].

الشكل رقم (19) : التأثير المتبادل بين معدي التقارير المالية و مستخدميها مع البيئة المحاسبة

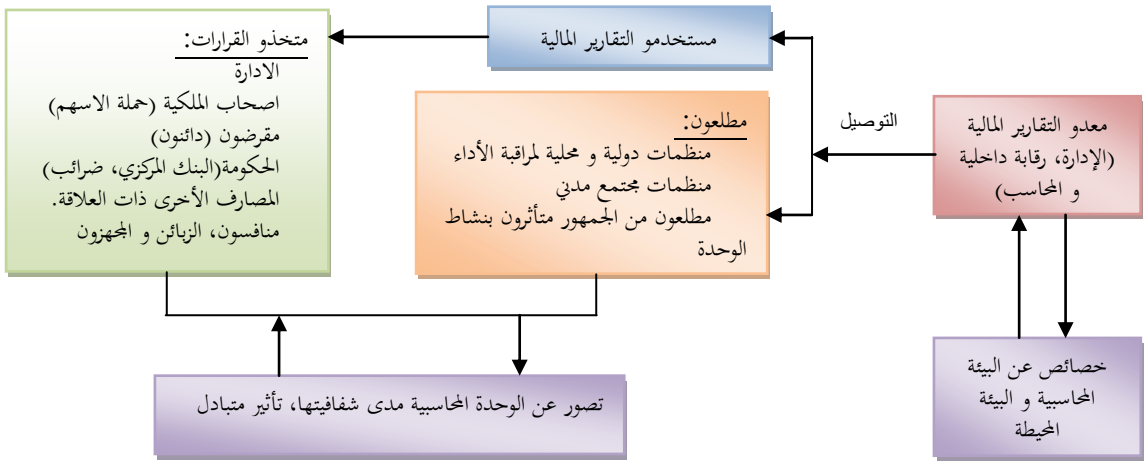

المصدر :طلال محمود علي الجحاوي،الشفافية في الافصاح عن المعلومات المحاسبية ،دارالايام للنشر والتوزيع ،الطبعة الاولى ،عمان ، الاردن ،2017،ص101

إن المعنيين بالمعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها يمكن تصنيفهم عدة تصنيفات تؤشر التفاوت فيما بينهم بالقدرة على الإستفادة منها من حيث (الموقع، المؤهلات، الخبرات، الدراية و الثقافة)، عليه قد تكون نفس المعلومات هي ملائمة لقسم دون الآخر للتفاوت فيما بينهم. أما بالنسبة إلى مُعديها تكون المعلومات متيسرة لديهم، لهم كل الامتيازات و اليقين بها كونها تحت ايديهم دون الرجوع إلى مدى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، كذلك بالنسبة إلى معلومات السنوات السابقة عند التغذية العكسية التي تكون كمُدخلات للسنة الحالية لا يحتاجون إلى التحقق من تمثيلها الصادق و ملاءمتها فهي سبق و أن أُفصح عنها كمُخرجات من نفس الوحدة الاقتصادية.

و الشفافية في الإفصاح التي نعنيها هي ان تكون المعلومات المفصح عنها من قبل الوحدة الإقتصادية واضحة غير مضللة و لا مختزلة ، صادقة و تقدم في الوقت المناسب للجميع بغض النظر عن التفاوت بالموقع، المؤهلات، الخبرات، الدراية و الثقافة و بشكل طوعي لتعطي انطباع ان المحاسبين و الإدارة في الشركة على درجة عالية من النزاهة، المصداقية، القدرة التنظيمية و المهنية في الأداء فينعكس ذلك ايجابيا على قيمة الاسهم في السوق، " هذه

[1] - طلال محمودعلي الجحاوي، **الشفافية في الافصاح عن المعلومات المحاسبية**، دار الايام للنشر والتوزيع ،عمان، الاردن، الطبعة الاولى، 2017، ص 100

المعلومات قد تكون مطلوبة على اساس نشرات رسمية ملزمة أو قواعد تنظيمية أو الى العرف السائد أو أن الادارة ترغب في الكشف عنها اختيارياً[1].

2-2 حلقة الربط بين مُستخدمي المعلومات و قراراتهم:

يختلف متخذو القرار بدرجة كبيرة في انواع القرارات التي يتخذونها و أساليب اتخاذ القرارات التي يستخدمونها و في المعلومات المتاحة لهم او التي يمكنهم الحصول عليها من مصادر اخرى و في قدرتهم على تشغيل هذه المعلومات و حتى تكون المعلومات مفيدة فانه يلزم ايجاد حلقة ربط بين هؤلاء المستخدمين و القرارات التي يتخذونها و تتمثل هذه الحلقة في القابلية للفهم و هي احدى خصائص المعلومات التي تسمح للمستخدمين الذين لهم قدرة معقولة من الدراية المحاسبية بادراك مغزى تلك المعلومات، ان قابلية الفهم بالنسبة للمعد والمستخدم تعتمد على مهارتهما و خبرتهما، اذن ما هي الخصائص التي تتعلق بمستخدمس المعلومات المحاسبية؟ ان القابلية للفهم تعتمد على الخصائص المتعلقة بمستخدمي المعلومات المحاسبية هي:

- الادراك (القدرة على فهم محتوى المعلومات) ؛
- القدرة على الاستخدام الصحيح للمعلومات في القرارات المناسبة و الملائمة التي اعدت من اجلها تلك المعلومات؛
- الخبرة النوعية و الزمنية المتعلقة بالتعامل مع انواع المعلومات المحاسبية خلال فترة زمنية سابقة".

2-3 تصنيف مُستخدمي المعلومات المحاسبية و حاجتهم للشفافية في الافصاح:

يمكن تصنيف مستخدمي المعلومات المحاسبية المفصح عنها الى عدة تصنيفات حسب موقعهم، المؤهلات ،الخبرات،الدراية و الثقافة و حاجتهمالى الشفافية في الافصاح:

2-3-1 حسب الموقع: لعله من أكثر التصنيفات شيوعا هم الجهات أو المستفيدين الداخلين و الخارجين:

أ- المستخدمون الداخليون: هؤلاء غالبيتهم يهتمون بالشركة اكثر من اهتمامهم بمصالحهم الا القليل منهم، من أمثلة المستخدمين الداخليين، الادارة، العاملين، الرقابة الداخلية، المحاسبين و المستشارين فان مخرجات النظام من معلومات التي تحتاجها الادارة غالبا ما تكون خاصة و روتينية تركز على المستقبل (التخطيط و اتخاذ القرارات) و غالبا ماتحتاج الى بيانات و معلومات آنية فالمتغيرات الاقتصادية و المنافسة الشديدة تجعل الادارة في حاجة دائمة لمعلومات لا تكون هي نفسها الذي يحتاجها المستثمرين و المطلعين، عند احتياج المديرين للمعلومات لغرض اتخاذ القرارات تكون السرعة في ايصال المعلومات اكثر اهمية من الدقة و كلما تسلم المديرون المعلومات بسرعة كلما امكنهم التوجه لاتخاذ القرار المناسب و حل المشاكل بسرعة " ان المديرين يعطون وزنا اكبر للمعلومة ذات الدقة العالية منها للمعلومة ذات الدقة الاقل في عملية القرار. و بشكل عام اذا كانت المعلومة مهمة و لكنها اقل دقة، فالمدير يجب ان يتجه للاهمية في مقابل الدقة"، و العاملون داخل المصرف يتمتعون بقدرة الحصول على البيانات و

[1]- Kieso, Donald.E, Weygandt, and Warfield, Terry. D, **Intermediate Accounting**, volume 2,IFRS , John Wiley and sons Inc, Middle East 2012.p 4

المعلومات حتى قبل الافصاح عنها و بالكمية التي يرغبون بها و لا يهتمون لمطابقتها مع الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (الرئيسية منها و الثانوية)، لغرض الاطلاع او اتخاذ القرار او لتسريبها بقصد المضاربة او الحصول على الامتيازات، ، لذا الشفافية في الافصاح تفقدهم هذا الامتياز عن المستخدم الخارجي. [1]

ب- المستخدمون الخارجيون: هؤلاء يهتمون بمصالحهم اكثر من الاهتمام بالمصرف و هم اكثر حاجة للمعلومات المحاسبية المفصح عنها و الغير المفصح عنها يواجهون الصعوبات و قد يدفعون الاموال للحصول عليها لذا الشفافية في الافصاح توفر لهم الكثير و تعطي مؤشر على صدق التمثيل و الملائمة و كذلك نزاهة الكادر العامل في المصرف، و ان الجهات الخارجية اكثر تنوع و من امثلتها (حملة الاسهم، الدائنون الحاليون و المحتملون، المقرضون الحاليون و المحتملون، المستثمرون الحاليون و المحتملون، الضرائب، المراقبون، المحللون، دوائر ذات العلاقة و البنك المركزي)، وهم على نوعين رئيسيين مُتخذي قرارات و مُطلعين، "لعل السبب الرئيسي الذي يدعو الى التميز فيما بين الجهات المستفيدة الداخلية و الخارجية ، هو عدم تجانس المنافع من هذه الافصاحات و الذي يأتي بسبب اختلاف الاهداف لكل طرف من الاطراف، فقد يستفيد طرف من البيانات المفصلة بينما الطرف الآخر لا تعنيه التفاصيل الكثيرة بل يكتفي بالعموميات أو النتائج النهائية.

2-3-2 حسب الملائمة: ان مستخدمي المعلومات ليس بالضرورة جميعهم من متخذي القرارات قد تكون ملائمة لبعضهم و غير ملائمة لآخرين من المطلعين فهم اذن على نوعين:

أ- متخذو القرارات: هم الاكثر استفادة من المعلومات المحاسبية المعلنة و يفضلونها ملائمة (من الخصائص النوعية الاساسية في المعلومات) و مفيدة و حتى تكون كذلك يجب ان تكون ذات قيمة تنبئية و توكيدية و ذات اهمية و مؤثرة في اتخاذ القرار و تؤكد صحة قراراتهم " تعد المعلومات ذات علاقة وثيقة بالغرض الذي تُعد من اجله اذا كانت لها القدرة على التأثير في متخذ القرار و تساعده في تقييم الأحداث الماضية و الحاضرة و المستقبلية و الاختيار بين البدائل المتاحة على ان تتصف هذه المعلومات بسمات ثانوية و هي القيمة التنبؤية و القيمة التوكيدية و الاهمية النسبية". و كلما كانت هناك شفافية في المعلومات المفصح عنها كلما كانت اكثر ملائمة[2].

ب- المطلعون: ليس كل مستخدمي المعلومات هم من متخذي القرارات و هؤلاء لا يهتمون بمدى ملائمتها و تاثيرها بالقرار، فهناك من الجهات من يهمه الاطلاع لعدة اغراض رقابية (تحديد مدى التجاوب مع القوانين و التعليمات، تقييم الاداء،تقييم المخاطر و عدم التأكد)، تنافسية،ضريبية، مهنية (محللون)، اكادميون (لغرض البحث العلمي و التعليم)، او رقابة مجتمعية مثل الجمهور و منظمات المجتمع المدني (لاغراض لتقييم المساهمات المقدمة للمجتمع)، حتى تصبح متاحة لهؤلاء يكون من الواجب الاخلاقي و المهني ان تتحلى بمضمون شفاف عند الافصاح عنها لتكونمفيدة و تعطي انطباع جيد عن مصداقيتها و نزاهة معديها.

---

[1] -طلال محمودعلي الجحاوي، **الشفافية في الافصاح عن المعلومات المحاسبية** ،مرجع سبق ذكره ، ص 104.

[2] – العبيدي ،نسرين فاضل حسين ، **تاثير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تقليل عدم تماثل المعلومات لاغراض اتخاذ القرارات الاستثمارية** ،بحث محاسب قانوني، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين ،بغداد ،2011،ص40

2-3-3 حسب الدراية و الثقافة: يتباين مستخدمو المعلومات من حيث التأهيل و الدراية و الاطلاع فهم متفاوتون في ادراكهم و القدرة على الاستخدام الصحيح للمعلومات.

أ- مستخدم مطلع و مؤهل: بالتاكيد ان المطلع و المؤهل اكاديميا له مقدرة افضل على فهم المعلومات و يستفيد منها بشكل جيد عند اتخاذ القرار،"ان المستخدم يحتاج لقدر ملائم من المعرفة بجوانب الاعمال التجارية و المحاسبة المالية حتى يتمكن من فهم المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية و هؤلاء اما اكادميون او يعملون في نفس مكان انتاج المعلومة، او مهنيون مختصون لكن هذا لا يعني ان تكون المعلومات على درجة من التعقيد و عدم الوضوح و يتم اعدادها الى النخب ذات التاهيل و الاطلاع،

ب- غير المطلع غير المؤهل: قد تكون المعلومات ملائمة لغير المطلع او قليل الاطلاع على عكس الذي سبق و ان اطلع عليها من قبل فهي ، فالمعلومات التي افصحوا عنها هي صنيعتهم و ملائمة لغيرهم بما فيهم المؤهلين و لكن بدرجة اقل من المطلعين عليها مسبقا، الشفافية في الافصاح و ان كانت تجعلها متاحة للجميع بنفس الدرجة من العدالة و الصدق بالتمثيل و التوقيت لكل المستخدمين الخارجيين الا ان المستخدم الداخلي المطلع يكون له السبق من حيث التوقيت المناسب قبل ان تفقد قدرتها على التاثير في القرار و يكون له متسع من الوقت للاختيار بين البدائل و على العكس يكون غير المطلع من المستخدمين الخارجيين يكون لديه تفاصيل اقل وقت اقصر في اتخاذ القرار.

2-3-4 المستخدم الخبير و المستخدم المبتدأ: بالتاكيد هناك تفاوت في قدرة المستخدم الخبير المطلع أفضل على فهم المعلومات و اتخاذ القرار من المستخدم المبتدأ:

أ- المستخدم الخبير: مما لا شك فيه ان تراكم المعلومات و تكرارها مع مرور الزمن تجعل الخبير (خاصة الذي يمتلك مؤهلا اكاديميا) لديه قدرة على الفهم لتلك المعلومات المفصح عنها "فالمستخدم المطلع قد يجد بعض المعلومات غير ملائمة لان لديه معرفة بها من قبل بينما يجدها المستخدم قليل الاطلاع ملائمة و يختلف المستخدم الخبير عن المبتدئ فالمستخدم الخبير قد يرى المعلومات المحاسبية المعقدة اكثر ملائمة من المستخدم المبتدئ لذلك فان طبيعة المستخدم هي المفتاح الذي يحدد بموجبه اي معلومات ينبغي على الشركة توفيرها او نشرها"[1].

ب- المستخدم غير الخبير: ان بعض المبتدئين من مستخدمي المعلومات المحاسبية الذين تنقصهم الخبرة و القابلية للفهم، بامكانهم الاستعانة بافراد متمرسين او مستشارين او خبراء ليتمكنوا من اتخاذ القرار او المفاضلة بين القرارات يستعينون بهم على فهم المعلومات المحاسبيةالتي قد تكون مفيدة و لكنها عالية الكلفة بحيث لا تبرر كلفة الحصول عليها، و هذا يتقاطع مع محدد (الكلفة/المنفعة) و قد تفوق تكلفة الحصول على المنفعة المتوقعة من تلك المعلومات (على الرغم من ان تكاليف اعداد المعلومات المحاسبية تقع ابتداءا على عاتق معديها، بينما يحصل على المنفعة كل من مستخدمي المعلومات و معديها معا).

[1] -خليل ،نعوم ريان ،**الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بين النظرية والتطبيق** ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،العدد 30،2012،ص 283

3- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

حاولت عدت جهات محاسبية متخصصة تحديد ماهية خصائص وجودة المعلومات، ومن أفضل النتائج التي تم التوصل إليها كانت من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية. والشكل الموالي رقم 20 يوضح الخصائص التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية

الشكل رقم (20):الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

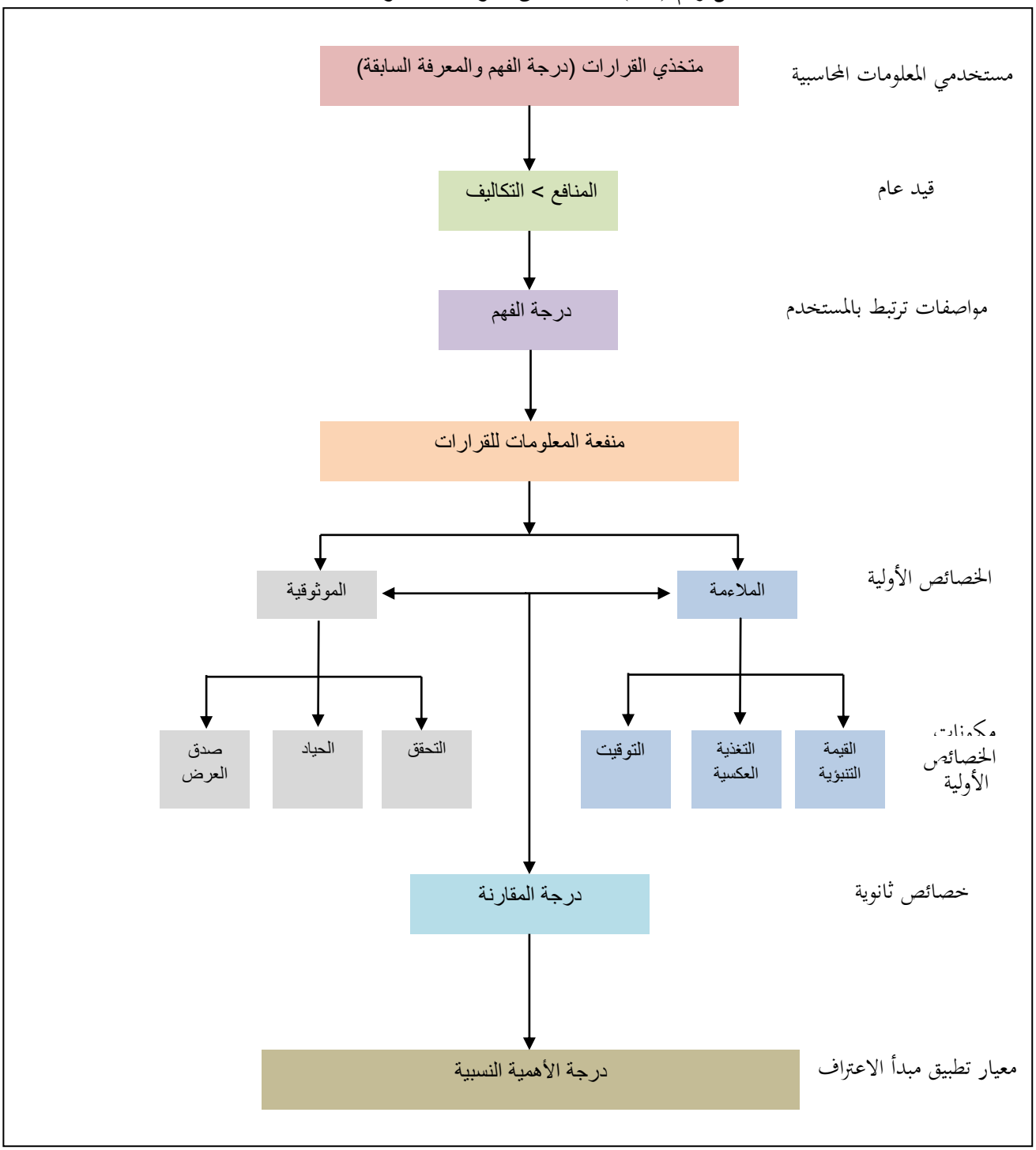

Source: Kieso, Donald.E, Weygandt, and Warfield, Terry. D, (2007), Intermediate Accounting, (12th ed) John Wiley and sons Inc, New York USA.p 32

نجد أن خاصية فائدة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات تأتي على قمة الخصائص وتمثل هذه الخاصية القاعدة العامة التي تعتمد على خاصية الملاءمة وخاصية الموثوقية. ولكي تكون المعلومات ملائمة يلزم توافر مجموعة من الخصائص الفرعية:

3-1- الملاءمة

لقد وضع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) خاصيتين نوعيتين أساسيتين للمعلومات المحاسبية هما الملاءمة والموثوقية وكتميز أولي جرى تعريف الملاءمة بعدة تعاريف فالمعلومات الملاءمة هي تلك المعلومات التي تحمل على الأقل ثلاثة أبعاد وهي التأثير في الأهداف وتسمى الملائمة بالأهداف والتأثير في الفهم وتسمى بالملاءمة الدلالية والتأثير في اتخاذ القرارات وتسمى الملاءمة للقراءات، فالملاءمة للهدف تعني بأن المعلومات المحاسبية تكون ملائمة عندما تمكن المستخدمين من إدراك أهدافهم وهذا أمر يصعب الوصول إليه ذلك لأن أهداف المستخدمين مختلفة فكل مستخدم له أهداف قد تختلف عن المستخدمين الآخرين لذلك تعتبر هذه الخاصية ذاتية لأنها تتعلق بالمستخدمين وأهدافهم المتباينة، أما التأثير في الفهم فيطلق عليه الملائمة التحذيرية ويمكن الوصول إليها عندما يفهم المستخدم للمعلومات المحاسبية المعنى المقصود بها والذي تريد الإدارة توصيله إليه لذلك تعتبر هذه الخاصية ذاتية وغير موضوعية لأنها تتعلق بالشخص المستخدم ودرجة فهمه للمعلومات المحاسبية أما الملائمة لاتخاذ القرارات فيمكن الوصول إليها عندما تسهل المعلومات المحاسبية عملية اتخاذ القرارات[1] غياب تلك المعلومات يؤدي عادة الى اتخاذ قرارات خاطئة ومن هنا نجد أن التعريف السليم للملاءمة هو قدرة المعلومات على إحداث تغيير في اتجاه قرار مستخدم معين[2].

فالمعلومات المحاسبية الملائمة تمكن مستخدميها من:

- تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب على الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية؛
- تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير في هذه التوقعات. وهذا يعني أن المعلومات الملائمة تؤدي إلى تغيير درجة التأكد بالنسبة للقرار محل الدراسة؛
- تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل وتعزيز أو تصحيح التوقعات السابقة والحالية؛
- تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه المعلومات.

تتميز التضحية بشيء من الدقة الحسابية ودرجة من عدم التأكد لصالح التوقيت المناسب. إذ أن عملية اتخاذ القرارات دائما محددة بفترة زمنية معينة، لذلك فإن المعلومات الملائمة هي تلك التي تتوفر في التوقيت المناسب حتى لو كان ذلك على حساب الدقة في عملية القياس أو مدى التأكد من صحة المقاييس الناتجة.

1- سعيداني محمد السعيد، رزيقات بوبكر ، **مدى ارتباط المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بالإفصاح والشفافية وانعكاساتها على تطوير التقارير المالية.مجلة البديل الاقتصادي ،العدد 03، جامعة الجلفة، الجزائر، 2015 ،ص 110**

2 – رضوان حلوة حنان ، **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص200.

مما تقدم يمكن أن نستنتج بأن مفهوم خاصية الملاءمة تتكون من الخصائص الثانوية أو الفرعية التالية:

3-1-1- التوقيت الملائم: أي وصول المعلومات المعدة إلى مستخدميها في الوقت المناسب. إذ أنه كلما زادت سرعة توصيل المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها كان الاحتمال كبيرا في التأثير على قرارتهم المتنوعة، وكلما زاد التأخير في توصيل المعلومات كانت الثقة أكبر بأن المعلومات لا تعتبر ملائمة، ويمكن التضحية بشيء من الدقة لصالح التوقيت المناسب لأن عملية اتخاذ القرار أو القرار نفسه تكون دائما محددة بفترة معينة. لذلك فإن المعلومات الملائمة، هي تلك التي تتوفر في الوقت المناسب، ولو كان ذلك على حساب الثقة في عملية القياس، أو مدى التأكد من صحة المعلومات الناتجة.

3-1-2- القدرة على التنبؤ: وتعني احتواء المعلومات على قدرة تنبؤية وبالتالي تمكين مستخدمي المعلومات من استشراف أو تقدير المستقبل وتكوين صورة احتمالية (تقديرية) عنه. فالمعلومة الجيدة هي التي تمكن المستخدم من تكوين التوقعات عن النتائج المستقبلية وتحسين إمكاناته وقدراته في هذا المجال.

3-1-3- القدرة على إعادة التقييم: ويقصد بذلك احتواء المعلومات على خاصية تمكن مستخدميها من التقييم الارتدادي أو التغذية العكسية أو المرتدة من خلال المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات والتي تساهم في تحسين وتطوير نوعية مخرجات (معلومات) النظام وقدرته على التكيف في الظروف البيئية المتغيرة باستمرار. لذا يمكن القول أن المعلومات الملائمة هي التي تمكن متخذ القرار من تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير فيها وتقييم نتائج القرارات السابقة[1].

وتكمن أهمية خاصية الملاءمة، في اتخاذ القرار الذي ينوي مستخدم المعلومات المحاسبية اتخاذه له أهميته وخطورته سواء كان هذا المستخدم مستثمرا أو مقرضا فنقطة البدء باتخاذ القرار هي مدى صحة وملاءمة المعلومات التي توفرت له بالنسبة للقرار تحت الدراسة.

ولكن تعدد مستخدمي التقارير المالية، واختلاف أهدافهم يجعل مهمة المحاسب المتضمنة إنتاج وتأمين معلومات ملائمة ليس بالأمر السهل واليسير. ومع ذلك فإن المحاسب يلعب دورا كبيرا في توفير المعلومات المحاسبية مسترشدا بالمفاهيم الاخلاقية.

3-2- الموثوقية

تتعلق خاصية الموثوقية بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها. من البديهي أن الحسابات (المعلومات المحاسبية) المدققة يعتمد عليها أكثر من الحسابات غير مدققة حتى وإن كانت الأخيرة متطابقة شكلا ومضمونا مع الحسابات المدققة. إن درجة الوثوق بالمعلومات المحاسبية تعد انعكاسا واضحا للأدلة الموضوعية أو الطرق أو الاسس السليمة التي بنيت عليها تلك المعلومات. ولكي تتصف المعلومات المحاسبية بالموثوقية ينبغي إرساء اسس محاسبية ثابتة فيما يتعلق بالمبادئ والاعراف المحاسبية التي تحكم العمل المحاسبي، وكذلك تطوير أسس قياس موحدة ومقبولة وعلمية.

[1] – سعيداني محمد السعيد.رزيقات بوبكر، مرجع سبق ذكره ص 111

ولكي يمكن الاعتماد على المعلومات والوثوق بها يجب توافر ثلاثة خصائص فرعية هي(الصدق في التمثيل، إمكانية التثبت من المعلومات، حيادية المعلومات).

3-2-1- الصدق في التمثيل: ويعني وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات والظواهر المراد التقرير عنها. بعبارة أخرى، إعداد المعلومات بحيث تعبر بصدق عن الظواهر (صدق تمثيل الظواهر والأحداث) فالعبرة هنا بصدق تمثيل الجوهر وليس الشكل. ولكي تكون المعلومات معبرا عنها بصدق ينبغي مراعاة تجنب نوعين من أنواع التحيز وهما:

- تحيز في عملية القياس (أي طريق القياس سواء كانت توصل إلى نتائج موضوعية أم لا).
- تحيز القائم بعملية القياس وهذا النوع يقسم إلى التحيز المقصود والتحيز غير مقصود، إن التحرر من التحيز بنوعيه يتطلب أن تكون المعلومات على أكبر قدر ممكن من الاكتمال. أي التأكد من أنه لم يسقط من الاعتبار أي من الظواهر الهامة عند إعداد التقارير المالية من ناحية، وهناك اعتبارات الأهمية النسبية وما تستلزمه من وجوب دراسة جدوى المعلومة قبل قياسها والإفصاح عنها من ناحية أخرى.

3-2-2- إمكانية التحقق والتثبت من المعلومات: وتعني في المفهوم المحاسبي توفر شرط الموضوعية في أي قياس علمي. وهذه الخاصية تعني أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس والإفصاح يستطيع أن يتوصل اليها اخر باستخدام نفس الأساليب. أما إمكانية التثبت من المعلومات فهي خاصية تحقق لنا تجنب ذلك النوع من التحيز. أي ينبغي التفرقة بين القدرة على التثبت من المقاييس ذاتها وبين القدرة على التثبت من صحة التطبيق لطريق القياس.

3-2-3- حيادية المعلومات: وتعني تقديم حقائق صادقة دون حذف، أو انتقاء للمعلومات لمصلحة فئة أو قرار معين، وتعتبر هذه الخاصية ذات أهمية على مستويين:

- مستوى الاجهزة المسؤولة عن وضع السياسة المحاسبية؛
- مستوى المسؤولين عن إعداد التقارير المالية.

وحيادية المعلومات يقصد بها تجنب النوع المقصود من التحيز الذي قد يمارسه القائم بإعداد وعرض المعلومات المحاسبية، ويهدف التوصل إلى نتائج مسبقة، أو بهدف التأثير على سلوك مستخدم هذه المعلومات في اتجاه معين. إذن فالمعلومات المتحيزة لا يمكن اعتبارها معلومة أمينة ولا يمكن الوثوق بها أو الاعتماد عليها كأساس لعملية اتخاذ القرارات.[1]

4- المشاكل والمحددات لاستخدام الخصائص النوعية:

- احتمالات التعارض بين الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية أي الملاءمة والموثوقية (إذ لا يوجد توافق بين ملاءمة المعلومات ودرجة الوثوق بها)، فمثلا قد ترفض معلومة معينة أو تقبل إذا كانت ملائمة ولكنها غير موثوق بها، أو أنها موثوق بها ولكنها غير ملائمة. فأرقام التكلفة التاريخية تتمتع بدرجة عالية من الثقة لخلوها من التحيز إلا أن الأرقام التاريخية تتمتع بدرجة منخفضة من الملاءمة لأن تلك الأرقام أقل ارتباطا أو تمثيلا للواقع الفعلي؛

[1] - رضوان حلوة حنان، مرجع سبق ذكره ص 202

– احتمالات التعارض بين الخصائص الفرعية كالتعارض بين التوقيت الملائم والقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية فقد تصل المعلومة في الوقت المناسب ولكنها لا تملك قدرة تنبؤية عالية، كما هو حالة أرقام التكلفة التاريخية؛ كذلك فإن السرعة في إعداد المعلومات غالبا ما تكون على حساب درجة الدقة والاكتمال وعدم التأكد؛

– ليست كل المعلومات الملائمة والموثوق بها تعتبر معلومات مفيدة، لأنها قد لا تكون ذات أهمية نسبية تذكر (اختبار مستوى الأهمية) إن البند يعد مفيدا وذا أهمية نسبية إذا أدى حذفه أو الإفصاح عنه بطريقة محرفة إلى التأثير على متخذ القرار[1]؛

– كذلك قد تكون تكلفة الحصول على المعلومات أكبر من العائد المتوقع منها (اختبار التكلفة/ العائد). فالمعلومات التي لا ترتبط ارتباطا وثيقا بأهداف مستخدمي القوائم المالية لا تعتبر معلومات مهمة وليس هناك ما يدعو إلى الإفصاح عنها. إن القاعدة العامة فيما يتعلق باختبار محدد التكلفة والعائد هي أن المعلومات المحاسبية يجب عدم إنتاجها وتوزيعها إلا إذا زادت منفعتها عن كلفتها وإلا فإن الشركة تتكبد خسارة عند الإفصاح عن تلك المعلومة، وذلك بسبب الإفصاح عن معلومات كلفنها تفوق منفعتها؛

– قد تكون المعلومات المحاسبية ملائمة وموثوق بها إلا أنه تواجه مستخدميها صعوبة فهمها وتحليلها واستخدامها في نموذج القرار الذي يواجهه. على الرغم من أن المعلومات ينبغي أن تكون مفهومة وصفة الفهم هذه تعكس خصائص السهولة والوضوح التي تتميز بها المعلومات المنشورة, ولكن هناك عدد كبير من المستخدمين يمتلكون مستويات استيعاب وتعليم مختلفة وكذلك أهداف مختلفة ومتعددة مما يجعل من هذه المهمة صعبة للغاية بالنسبة للمحاسب. لذلك يقع على عاتق المحاسب باعتباره الجهة التي تعد التقارير المالية مهمة التوفيق بين الرغبات والصفات المتعددة والمتباينة لمستخدمي المعلومات المحاسبية التي تحتويها تلك التقارير؛

– بالرغم من أهمية المقارنة في عملية اتخاذ القرار فإن ما يهتم به مستخدمو المعلومات المحاسبية مقارنة المعلومات الخاصة بالشركة معينة مع شركات مشابهة أو منافسة أو مع القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه هذه الشركة. إلا أن عملية المقارنة سواء المكانية والزمانية قد لا تكون ذات جدوى عندما لا تلتزم الشركات بسياسة التماثل أو الاتساق وعدم تغيير الطرق المحاسبية بمجرد الرغبة في التغيير وعند تغيير تلك الطرق فإنه من الضروري الإفصاح عن هذا التغيير والآثار المترتبة نتيجة هذا التغيير على الوضع المالي ونتيجة النشاط للشركة ذات لعلاقة[1].

المطلب الثالث : جودة التقارير المالية

1– مفهوم التقارير المالية

إن الغرض الأساسي الذي تدور حوله المحاسبة هو توفير المعلومات الملائمة للفئات التي تستخدم البيانات المحاسبية في إتخاذ قرارات إقتصادية،

– يهتم نشاط الإبلاغ (الإفصاح)بنقل و نشر المعلومات إلى مختلف المستخدمين، حيث إن الإفصاح يشتمل على:[1]

[1] – سعيداني محمد السعيد.رزيقات بوبكر مرجع سبق ذكره ص ص 112-113

- القوائم المالية (الميزانية- جدول حسابات النتائج – جدول تغيرات حقوق الملكية – تدفقات الخزينة) ؛
- الملاحظات و الإيضاحات الهامشية و الجداول الملحقة و المعلومات الوصفية الأخرى؛
- التقارير القطاعية (القطاع الجغرافي- المنتوجات – الأسواق - ...)؛
- التقارير المالية المرحلية والتقارير المتعلقة بالأطراف ذوي العلاقة.

1- تعريف جودة التقارير المالية:

تعد التقارير المالية وسيلة فاعلة في تحديد وظيفة الاتصال في المحاسبة فعن طريقها يمكن اشباع حاجات المستفيد منها، و تعتبر نظام للانذار الذي يسعى للتنبيه في الشركة لفشلها او نجاحها، فجودة التقارير المالية ليست غاية في حد ذاتها و لكن تقدم معلومات تفيد في اتخاذ القرار.

1.1 مفهوم جودة التقارير المالية:

هناك من اعتبر جودة التقارير المالية وسيلة اساسية في توصيل المعلومات للاطراف الخارجية و تقدم تاريخا مستمرا و معبرا عنه بوحدات نقدية، و لكن بعض المعلومات المالية يكون من الافضل تقديمها عن طريق وسائل التقديرات المالية الاخرى[2].

كما عرفت جودة التقارير المالية بانها قوائم للوحدة او الشركة او القطاع يوضح مخرجاته و تتم مقارنته بالتقارير الاخرى من نفس الشركة او القطاع على اسس محاسبية متعارف عليها دوليا و قوميا كما لو انها في أي منظمة او مشروع او وحدة تعمل بتقارير مالية محاسبية وفقا لاصول محاسبية[3].

كما تعتبر جودة التقارير المالية مخرجات ينبع الطلب عليها من حاجة صانعي القرارات الاقتصادية المختلفة و تتضمن هذه المخرجات معلومات عن المركز المالي و نتائج العمليات التشغيلية للوحدات التي تقع في اهتماماتهم[4].

كما تم تعريف جودة التقارير الماليةبانها،الوسيلة التي تستخدم لابلاغ الاطراف الخارجية بالمعلومات التي يتم اعدادها و تجميعها في الحسابات المالية بصورة منتظمة[5].كما يقصد بجودة التقارير المالية،الوسيلة الملخصة او التفصيلية لنقل البيانات و المعلومات المتعلقةبنشاط الوحدة الاقتصادية الى الجهات العليا لمساعدتها في اللرقابة و اتخاذ القرار،و هي وسيلة اتصال الى الجهات العليا لمساعدتها في الرقابة و اتخاذ القرار، و هي وسيلة اتصال الى الجهات الاخرى تساعد في تحقيق التنسيق داخل المنشأة كما انها نتاج نظام المعلومات في المنشأة حيث تمثل نقطة التواصل بين مستخدمي النظام و نظام المعلومات الى صيغ يمكن فهمها بسهولة من قبل المتلقي[6].

1- إيناس عبد الله حسن –"**الفجوة بين الإفصاح في المحاسبة و الإفصاح في التدقيق في ظل القواعد المحاسبية و أدلة التدقيق الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية و الرقابية العراقي**" – مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين – العدد 07 – 2002 م – ص ص 30/23.

2 طارق عبد العال حماد،**التقارير المالية: اسس الافصاح و العرض**، (الاسكندرية :الدار الجامعية،2003 م) ،ص37.

3 دونالدكيسو ،**المحاسبة المتوسطة**،تعريب: احمد حامد حجاج،(الرياض:دار المريخ،2007 م)،ص22.

4 حكمت احمد الراوي،**المحاسبة الدولية**،(عمان:دار حنين،1995 م)،ص191.

5 محمد سامي راضي،**المحاسبة المتوسطة**،(الاسكندرية:الدار الجامعية،2004 م)،ص155.

6 طارق عبد العال حماد،**شرح معايير المحاسبة فقط الدولية**، (الاسكندرية :الدار الجامعية،2002 م) ،ص325.

و تم تعريف جودة التقارير المالية باعتبارها، أداة لتوصيل المعلومات المحاسبية الى الاطراف المستخدمة لهذه المعلومات و المعنية باعمال الشركة و نشاطها[1].

كما عرفت معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي رقم (13) جودة التقارير المالية بانها ،تقرير مالي يحتوي على مجموعة من البيانات المالية او حسب ما جاء في المعيار رقم (34) فان الفترة تكون اقل من سنة مالية و عرفت بانها فترة تعني انسياب المعلومات من الشركة الى الاطراف المهتمة بها لفترة عادة ربع سنوية.

كما يمكن اطلاق كلمة تقارير مرحلية بدلا من تقارير دورية تلبية لحاجات المستخدمين الى معلومات ملائمة و سميت تقارير مؤقتة و تغطي فترات تقل عن سنة و رغم المشاكل التي تواجه حاجات المشروع الى فترات دورية تتطلب الاعتبارات العملية و احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية و الاستمرار في فرض الدورية[2].

كما عرف التقرير المالي بانه ،وثيقة فيها مجموعة من الحقائق و المجموعات لشخص معين او مجموعة محددة من الاشخاص للوصول الى هدف او اهداف ذات اهمية خاصة للمنشأة[3].

يستخلص الباحث مما سبق الاتي:

- القوائم المالية جزء رئيسي من جودة التقارير المالية الناتجة عن المحاسبة المالية؛.
- يخضع اعدادها لمبادئ و معايير محاسبية متعالاف عليها تحدد المعلومات التي يفترض ان تشملها هذه القوائم؛
- تحكم عمليات تنظيمها و قياسها و تجميعها و تعديلها و عرضها بما يساعد على توحيد الفهم من كافة المستخدمين.

مما سبق يعرف الباحث جودة التقارير المالية بانها، اعداد تقارير محاسبية ذات هدف عام تصلح للمستخدمين المختلفين للتقارير المحاسبية.

خصائص جودة التقارير المالية :

يتطلب مواكبة التغيرات في بيئة تكنولوجيا المعلومات من جانب التقارير المالية المحاسبية القدرة و المرونة و الاستجابة السريعة لملاحقة التطور الذي يحدث على الصعيد العالمي في نظم المعلومات

من الاستجابة للعرض والافصاح من جانب ومدى جودتها من جانب اخر لاغراض دقة القياس والتناغم مع احتياجات متخذي القرار والمستثمرين عند عرض القوائم المالية والتي من بنودها صافي الربح المحاسبي .

اهتم الكثير من فقهاء في علم المحاسبة بدراسة العلاقة بين خصائص جودة التقارير المالية واثرها المباسر سواءا من جانب تاثيرها على المستثمرين الحاليين ةوالمرتقبين في اتخاذ القرارات الاستثمارية الاملائمة .مصل قرار

---

[1] محمود حسن قاقيش، **العوامل المحددة لفترة اصدار التقرير المالي السنوي للشركات المساهمة العامة الاردنية المدرجة في بورصة عمان للاوراق المالية**،(عمان:المجلة العربية للمحاسبة،العدد الاول،2009 م)،ص20.

[2] رضوان حلوة حنان، **المحاسبة الادارية**،(عمان:دار الثقافة،2000 م)،ص 357.

[3] وصفي عبد الفتاح ابو العطاس، **دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية**،(الاسكندرية:دار الجامعة،2009 م)،ص 783.

الاحتفاظ بالاوراف المالية او قرار التخلص منها او الدخول في استثمارات جديدة او من جانب تاثيرها على على اسعار الاصول المالية خاصة وعلى جميع الاصول عامة[1]

ولما كان دور التقارير المالية يتنثل اثرها المباشر على الاصول المالية فهذا الدور يتوقف على مستوى تلك المعلومات التي تحتويها التقارير المالية بالاضافة الى اعتمادها على مستوى الكفاءة التي يتمتع بها السوق ونوعية تلك الكفاءة .هل هي كفاءة تبادلية ام كفاءة تشغيلية ام كفاءة هيكلية ام جميعها معا [2]

مما لاشك فيه ان للتقارير المالية خصائص لابد ان تكون متوفرة لتحقيق اغراض الجودة ولتحقيق المصداقية في الدخل المحاسبي .الامر الذي يتطلب معه البحث دائما عن خصائص التقارير المالية لعرض نتيجة الاعمال بصورة تشجع متخذي القرار في الاعتماد عليها خاصة وان قياس الدخل المحاسبي اصبح في ظل تطورات معايير المحاسبة يعتبر على قياس القيمة العادلة بدلا من التكلفة التاريخية للافصاح عن القيم الواقعية للاصول في ظل ظروف التذبذب في الاسواق ونماذج التسعير المطورة مرة بالتدفقات النقدية ومرة بالتدفقات النقدية المخصومة [3]

قام البعض بعرض العلاقة بين خصائص جودة التقارير المالية عند قياس الدخل المحاسبي والعلاقات المتبادلة عند قياس القيمة العادلة وسوق المنافسة الكاملة من خلال الشكل الموالي رقم 21

الشكل رقم(21): العلاقة بين خصائص جودة التقارير المالية وبين قياس الربح المحاسبي في ظل محاسبة القيمة العادلة

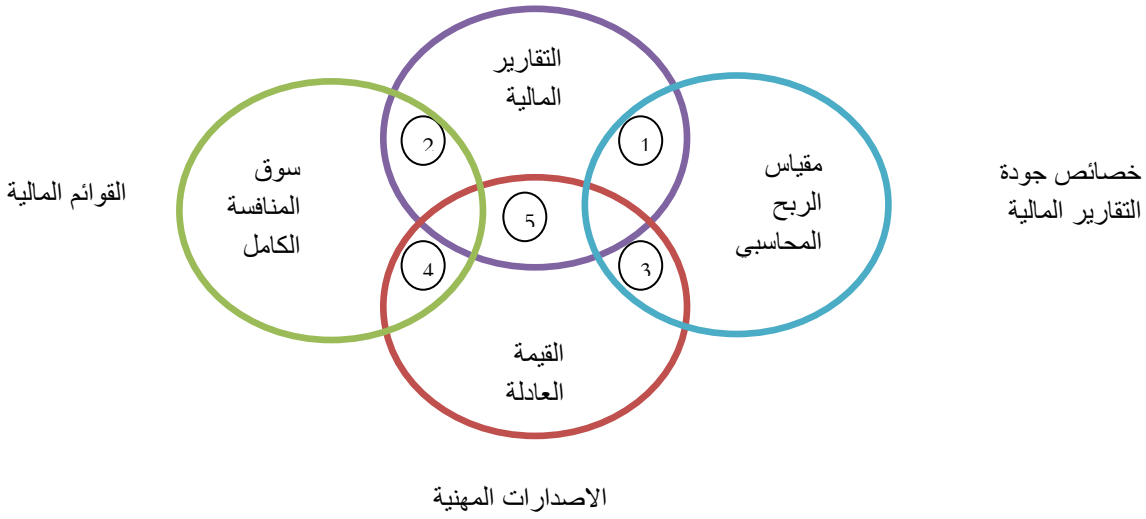

المصدر :من اعداد الباحث بناءا على المعلومات السابقة

[1] –احمد حلم جمعة .عطا الله خليل .**معايير التدقيق وتكنولوجيا المعلومات .التطورات الحالية** .مجلة افاق جديدة المنوفية مصر العدد الثاني 2002 ص 321.

[2] –محمد اشرف عبد البديع .**دور الافصاح الدفتري عن معلومات وتقارير الفحص المحدود عليها في تنشيط سوق الاوراق المالية المصرية** .المجلة العلمية اسيوط مصر العدد 30.2001 ص 514.

[3] –عطا الله خليل **دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للاوراق المالية** المؤتمر العلمي الرابع استراتيجية الاعمال في مواجهة تحديات العولمة الريادة والابداع جامعة الزيتونة 15-17 فيفري 2005 ص 17 .

يرى الباحث ان الشكل السابق يبرز العلاقة بين خصائص جودة التقارير المالية وبين قياس الربح المحاسبي في ظل محاسبة القيمة العادلة

تتمثل المنطقة المتقاطعة رقم 1 في الدور المتابدل بين كل من جودة التقارير المالية واثرها على قياس الربح المحاسبي في الوقت الذي يؤثر فيه سوق المنافسة الكاملة وانعكاسه على خصائص التقارير المالية من خلال المعلومات المحاسبية المنشورة بالقوائم المالية من خلال ما توضحه المنطقة المتقاطعة 2 المنطقة المتقاطعة 3 فتشير الى العلاقة بين العوامل المؤثرة على قياس القيمة العادلة عند قياس الربح المحاسبي بينما تشير المنطقة المتقاطعة 4 الى العلاقة القوية بين الاصدارات المهنية الرامية الى توحيد قياس القيمة العادلة للاصول المعروضة في القوائم المالية في ظل سوق المنافسة الكاملة من خلال حركة تداول الاصول سواءا كانت مالية او اصول اخرى.اما المنطقة المتقاطعة 5 فهي نقطة التقاء وترابط العناصر الاربعة والتي تمثل الآثار المباشرة لمدى دلالة جودة التقارير المالية والتي تؤدي الى القياس العادل لقيم الاصول متمثلا في مدى تاثير جودة التقارير المالية على الاداء وتوازن مصالح الوحدات الاقتصادية.

– المحتوى الإعلامي للتقارير المالية

إن المحتوى الإعلامي للتقرير المالي هو قيمة ما تحتويه تلك التقارير المالية من معلومات إقتصادية من وجهة نظر المستخدمين للتقرير المالي لإتخاذ قرارات إقتصادية ذات علاقة و التي منها قرارات الإستثمار، الإنسحاب،الإقراض ،فالمحتوى الإعلامي للتقرير المالي يقوم على: [1]

– مقدار المنفعة المحققة لصالح المستخدم للتقرير المالي و التي تزداد كلما كانت المعلومات المحتواة في التقرير تناسب إحتياجات المستخدم ،حيث يمكن إجراء القياس المالي للمنفعة المتحققة من خلال الفرق (التغير) في القرار قبل و بعد الحصول على المعلومة؛

– إن مقدار محددا من المعلومات قد يكون لها أكثر من مستخدم في أكثر من بيئة؛

– إن قيمة المحتوى الإعلامي للتقرير المالي هو دالة متناقصة لإحتمال حدوث الحدث الإقتصادي الذي يتضمنه التقرير فكلما تأكد وقوع الحدث قبل إستلام التقرير كلما نقص المحتوى الإعلامي للتقرير المالي.

3– أهداف التقارير المالية

تتعدد أهداف القوائم المالية بتعدد الأطراف المستفيدة منها ،حيث تم تعداد أهداف التقارير المالية في إثنا عشر هدفا حسب تقرير لجنة تروبلود الصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين عام 1973م ،حيث يمكن ذكر أهم أهداف التقارير المالية في:[2]

– إتخاذ القرارات على إختلاف أنواعها؛

1– هواري سويسي و بدر الزمان خمقاني– "**مدى قدرة المؤسسة الوطنية لأشغال الآبار ENTP على تقديم معلومات عالية الجودة في ظل قواعد الإفصاح المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي**" – الملتقى الدولي: النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS والمعايير الدولية للمراجعة ISA – جامعة البليدة – 14/13ديسمبر 2011م– ص 3.

2– شارف خوجه الطيب – مداخلة بعنوان" **مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الإقتصادية**"– مرجع سبق ذكره – ص 10.

– تقييم أداء الشركة عن طريق القدرة الربحية وكيفية تسيير الأنشطة المتعلقة بتسيير الموارد و الإنتاج؛

– توفير المعلومات الواقعية و المفسرة للأحداث الإقتصادية و التي تتطلب تحديد الخصائص النوعية لها؛

– أثر أنشطة المؤسسة على محيطها البيئي وكذلك على إلتزامها بضمان حماية المحيط (أحد الأهداف الحديثة).

المطلب الرابع :تاثير الافصاح المستند الى القيمة العادلة على تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

أوصى مجلس معايير املحاسبة الدولية بأنه عند الإعتماد على القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي يتطلب إختيار أثرها على أربع خصائص أساسية من شأنها جعل المعلومة المحاسبية مفيدة للمستخدمين و هي الملائمة الموثوقية ، الثبات و القابلية للمقارنة.

1- الملائمة:

و حول أثر إستخدام القيمة العادلة في إعداد البيانات المالية على ملائمة المعلومات المحاسبية ، فقد نصت الفقرة رقم 78 من المعيار المحاسبي الدولي رقم 32 الصادر عن IASB [1]، على أنه تطبق معلومات القيمة العادلة بشكل أوسع في الإغراض التجارية لتحديد الوضع المالي العام للمشروع و في إتخاذ قرارات حول أدوات مالية منفردة ، كما أنها ملائمة للعديد من القرارات المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية ، فهي تعكس تقدير الأسواق المالية للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة لهذه الأدوات.

و في الآونة الأخيرة إكتسبت القيمة العادلة في المحاسبة دعماً من المسؤولين الحكوميين و المهنيين التجاريين ، و واضعي المعايير المحاسبية ، بإعتبارها تعكس الوضع الإقتصادي للمؤسسة بشكل أفضل ، كما أنها تزود مستخدمي القرارات بالقيم السوقية السائدة ، و القدرة التنبئية بالنتائج المحتملة ، إذا ما قورنت بالتكلفة التاريخية .

و أكد ذلك رئيس مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي بقوله :" أظن أنه من الصعب الجدل بخصوص المزايا المفاهيمية للقيمة العادلة على أنها الخاصية الأكثر ملاءمة للقياس كما أنها تعكس بشكل أفصل الجوهر الإقتصادي الحقيقي للمؤسسة"[2].

و في الوقت الحاضر إزدادت حاجة متخذي القرارات الإقتصادية إلى الحصول على المعلومات في الوقت المناسب لإرتباط فائدة المعلومة بالزمن فهي تفقد الكثير من قيمتها بمرور الزمن لذا أصبح التوجه أكثر إلى مدى ملائمة المعلومات التي توفرها المحاسبة أكثر منه إلى مدى موثوقيتها و من ثم التوجه إلى محاسبة القيمة العادلة بدلاً من التكلفة التاريخية.

كما أشار البعض إلى محدودية درجة ملائمة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية في ظل التضخم إذا كانت معدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية ، مؤكداً على عدم صلاحية تطبيق هذا المبدأ في إعداد البيانات المالية في

[1]-www.ias32.com.paragraphe 78

[2] - Choy Amy , K **, fair Value as a Relevant Metric: A theoretical Investigation** , Accounting Research , 2005 p 42-51

ظل التضخم و ضرورة التوجه نحو إستخدام طرق تتضمن تعديلاً يعكس أثار التضخم و تأخذ في الحسابان التغير في المستوى العام للأسعار[1].

2- الموثوقية :

و بمطابقة خصائص الموثوقية على المعلومات التي توفرها محاسبة القيمة العادلة ، يلاحظ انها تتحقق بشرط توافر مقومات الأسواق النشطة لكافة العناصر المحاسبية ، إلا أن الواقع يخالف ذلك خاصة في بيئة الأعمال العربية ، لأن هناك الكثير من عناصر الأصول والخصوم ليس لها سوق نشط ، الأمر الذي تصبح فيه تقديرات القيمة العادلة ذاتية أو معرضة للقابلية لتحيز القياس مما يزيد من عدم دقة القوائم المالية ، فتفقد معها الموثوقية بأركانها الثلاث ، فهي تقديرات متحيزة يصعب التحقق منها لإعتمادها على الإجتهادات الشخصية و من ثم تفتقر إلى الأمانة في العرض و الصدق في التقدير.

3- الثبات :

و بتطبيق خاصة الثبات على محاسبة القيمة العادلة يلاحظ تعدد نماذج أو مداخل تقدير القيمة العادلة الأصول و الخصوم ، فمن تكلفة الإحلال إلى ما يسمى صا في القيمة البيعية ثم القيمة السوقية و صافي القيمة الحالية و صا في التدفقات النقدية المستقبلية إلى غير ذلك من مرادفات لها نفس المفهوم العام و لكنها تختلف في طريقة القياس الأمر الذي يجعل البيانات المالية أكثر تقلباً ، كما تكمن المشكلة الأساسية في تقديرات محاسبة القيمة العادلة إعتماداً على نموذج قياس مختلط يتمثل في قياس بعض الأصول المالية بالقيمة العادلة ، بينما يقاس البعض الآخر إلى جانب معظم الخصوم المالية بالتكلفة ، و هذا ما يتعارض مع مبدأ الثبات في المحاسبة ، بالإضافة إلى إفتقار محاسبة القيمة العادلة إلى الكثير من الموثوقية لإعتمادها في حالات عديدة على الإجتهادات الشخصية للإدارة ، ما يجعل معلوماتها تفتقد كثيراً للثبات[2].

4- المقارنة :

إن خاصيتي الثبات و القابلية للمقارنة و جهان لعملة واحدة فهما متلازمتان وجود أي منهما يتوقف على وجود الطرف الآخر.

و لما كانت المعلومات المحاسبية في محاسبة القيمة العادلة تفتقر إلى الثبات فإنها بدورها لا تقبل المقارنة.

من خلال ما سبق يخلص الباحث إلى مجموعة من الملاحظات بشأن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة من أهمها :

- تعد معلومات التكلفة التاريخية أكثر ملائمة من معلومات القيمة العادلة في ظل ثبات الأسعار و عند القياس الأولي لعناصر الأصول و الخصوم ؛

[1]- عبد الحميد مانع الصبح ،**أثر التضخم على ملائمة و موثوقية المعلومات المحاسبية الواردة في البيانات المالية ، دراسة ميدانية على الشركات الصناعية اليمنية** ، المجلة العربية للمحاسبة ، جامعة البحرين ، المجلد الثامن ، العدد الأول ، 2005 ، ص ص 49-71

[2] - Kieso Donald , E , Jerry , J , Weygandt and Terry D , International Accounting Edition , 11 USA , 2005 , P 846.

- تعد معلومات القيمة العادلة أكثر ملائمة من معلومات التكلفة التاريخية في ظل تغير الأسعار و فترات التضخم؛
- تعد معلومات التكلفة التاريخية أكثر موثوقية من معلومات القيمة العادلة لإعتماد مقاييس القيمة العادلة في أغلب حالاتها على الإفتراضات و التقديرات الشخصية للإدارة ،مما يفقدها الكثير من مكوناتها كالحياد ، القابلية للتحقق و الصدق في العرض ، مما يؤدي إلى زيادة المخاطر في الإعتماد عليها في إتخاذ القرارات؛
- تفقد معلومات القيمة العادلة الكثير من خصائص الثبات و القابلية للمقارنة بسبب تعدد نماذج تقديرات القيمة العادلة لعناصر الأصول و الخصوم المالية ، نتيجة تعدد العوامل المؤثرة في القيمة العادلة للأدوات المالية و خاصة عند إستخدام أساليب التقييم.

المبحث الثاني :الطبيعة الاولية لاتخاذ القرارات

المطلب الاول: مفهوم اتخاذ القرارات

2- مفهوم القرار :

إن عملية اتخاذ القرار إنما هي عبارة عن اختيار طريق معين من بين الكثير من البدائل المتوفرة ، وهناك الكثير من العوامل التي تؤثر في اتخاذ القرار بعد حصر البدائل الممكنة ، ومن هذه العوامل ما يلي :

- التنبؤ بالعوائد أو النتائج المتوقعة من كل بديل من البجائل ؛
- الاحتمالات التي يمكن ربطها بهذه العوائد (النتائج) ؛
- معيار القيمة لدى الشخص الذي يزن هذه البدائل ويقارنها مع بعض البعض ؛
- أهداف المؤسسة التي ترمي إلى تحقيقها؛
- القيود والمحددات التي يمكن في ضوئها تنفيذ البديل أو الطريق الطي يتم اختياره، وذلك كتوفر أو عدم توفر المال اللازم لتنفيذ قرار ما، والمشاكل المتعلقة بالعنصر البشري ، وكذلك مشاكل عنصر الزمن.

من الواضح أن عملية اتخاذ القرارات ضرورية وجوهرية في مجال التخطيط ، سواء من حيث إقرار الأهداف أو اختيار إجراء العمل ، ففيما يتعلق بالأهداف فإنه من الضروري إقرار وتحديد هذه الأهداف ، أي تحديد ما نرغب فيه، ما هي الأسواق التي لا نرغب دخولها ، ما هي الخدمات التي لا نرغب في الارتباط بها ، وما هي الحدود التي لا تتجاوزها ، حيث يتم على ضوء إقرار هذه الأهداف توجيه المزيد من القرارات الأخرى من خلال المزيد من البحث عن الإجراءات البديلة وتوفير المعايير للتقييم.[1]

[1] عجيلة محمد ، **دوار الإبداع المحاسبي والمحاسبين في التسيير واتخاذ القرار ، دراسة ميدانية حالة الجزائر** ، أطروحة دكتوراه ، جامعة البليدة ، الجزائر ، 2008 ، ص ص 210-211

يحظى اتخاذ القرار بأهمية بالغة ، لذلك يجب أن يستند على ركائز ضرورية نذكر منها [1]:

– مدخلات القرار والتي تمثل المتغيرات والمعلومات التي يجب أن يأخذها المسير في الحسبان عند إقدامه على اتخاذ القرار، الأمر الذي يُبرز أهمية وجود نظام للمعلومات بالمؤسسة، يمكن الاعتماد في توفير ما يلزم من معلومات صالحة في الوقت المناسب، وبالدقة المطلوبة وبالتكلفة المعقولة؛

– مخرجات القرار: والتي تمثل القرار المتوصل إليه من طرف المسير من خلال المفاضلة بين مختلف البدائل المتاحة قاعدة أو قواعد القرار : ويقصد بها الأساس التي يتم به الربط بين مدخلات ومخرجات القرار، حيث تتمثل في معيار أو مجموعة المعايير المعتمدة لاختيار البديل أو البدائل الأفضل بعد تزويد متخذ القرار (المسير) بالمعلومات الصالحة المتأتية (مدخلات القرار) من نظام المعلومات؛

كذلك يمكن تعريف عملية اتخاذ القرارات بانها عبارة عن عملية اختيار حل معين من بين حلين او اكثر من الحلول المتاحة في بيئة العمل،اي انها تنتهي الى تفضيل حل او بديل مناسب من بين عدد من البدائل المتاحة، و يتم ذلك بعد ان يقوم المدير متخذ القرار بتحديد المشكلة و تحديد بدائلها و حلها.

و عليه فانه يمكن النظر الى عملية اتخاذ القرارات على انها وظيفة او سلوك يتمركز على الاختيار بين البدائل المتاحة و تقييمها وفقا للمعلومات و البيانات في بيئة العمل و المتعلقة بالمشكلة بحثا عن البديل المناسب الذي يحقق الهدف المرغوب.

و تجدر الاشارة الى ان مصطلحا اتخاذ القرارات و صنع القرارات يستخدمان كثيرا كمصطلحان مترادفان يشيران الى نفس المعنى، و القرارات ينبغي الا تتخذ لمجرد ارضاء الناس اذ انها تتعلق بالمستقبل المجهول الذي يتضمن المخاطرة[2].

العوامل المؤثرة في اتخاذ القرارات:

على الرغم من تعدد القرارات التي قد يتخذها المدير في اليوم الواحد فان العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرارات تزيد من صعوبة و كلفة هذه العملية، و اذ ما تداخلت هذه العوامل بقوة فانها تقود احيانا الى قرارات خاطئة. ولهذا فان اتخاذ اي قرار مهما كان بسيطا و ذات اثر و مدى محدودين، فانه يستلزم من الادارة التفكير في عدد من العوامل مختلفة التاثير على القرار، بعضها داخل التنظيم و بعضها من خارج التظيم، و بعضها سلوكي او انساني،بالاضافة الى عوامل كمية اخرى ترتبط بالتكلفة و العوائد المتوقعة...الخ.

[1] هواري سويسي ، **تقييم المؤسسة ودوره في اتخاذ القرار في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر** ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، 2007 ، ص 190

[2]– سليم بطرس جلدة، **اساليب اتخاذ القرارات الادارية**،دار الراية للنشر و التوزيع،2009م ،ص 14.

و فيما يلي عرضا لمختلف العوامل التي تؤثر في عملية اتخاذ القرار:

1. عوامل البيئة الخارجية:

و تتمثل هذه العوامل في الضغوط الخارجية القادمة من البيئة المحيطة التي تعمل في وسطها المنظمة و التي لا تخضع لسيطرة المنظمة بل ان ادارة المنظمة تخضع لضغوطها، و تتمثل هذه العوامل بما يأتي:

أ- الضروف الاقتصادية و السياسية و المالية السائدة في المجتمع؛

ب- التطورات التقنية و التكنولوجية و القاعدة التحتية التي تقوم عليها الانشطة الاقتصادية؛

ج- الظروف الانتاجية القطاعية مثل المنافسين و الموردين و المستهلكين؛

د- العوامل التنظيمية الاجتماعية و الاقتصادية مثل النقابات و التشريعات و القوانين الحكومية و الرأي العام و السياسة العامة للدولة و شروط الانتاج ؛

ه- درجة المنافسة التي تواجه المنظمة في السوق.

و هذه العوامل ترتب على ادارة المنظمة اتخاذ قرارات لا ترغب فيها او ليست في مصلحتها دائما، فمثلا اذا كان القرار المتخذ قد تم اتخاذه تحت ظروف سياسية او ذات طابع اجتماعي فمن الصعب استخدام المنطق الحر الفعال في اتخاذ القرارات الحكومية المبنية على معيار اقتصادي. الا ان ذلك لا يعني ان لا يقوم صانعو القرارات الاداريين و غيرهم بدراسة عميقة للمسائل و المشكلات و استخدام اجراءات منظمة و احكام فعالة تمكنهم من الوصول الى استنتاجهم، و لكنه يعني ان اجراءات القرارات لا يمكن اعتمادهم دون وضع عوامل الواقع الذي تعمل فيه المنظمة بالحسبان.

2. عوامل البيئة الداخلية:

و تتمثل بالعوامل التنظيمية و خصائص المنظمة، و من اهم هذه العوامل:

أ- عدم و جود نظام للمعلومات داخل المنظمة يفيد متخذ القرار بشكل جيد؛

ب-عدم وضوح درجة العلاقات التنظيمية بين الافراد و الادارات و الاقسام؛

ج- درجة المركزية،و حجم المنظمة و مدى انتشارها الجغرافي؛

د- درجة وضوح الاهداف الاساسية للمنظمة ؛

ه- مدى توافر الموارد المالية و البشرية للمنظمة؛

و- القرارات التي تصدر عن مستويات ادارية اخرى.

3. عوامل شخصية و نفسية:

وهذه العوامل تشمل كل من له علاقة باتخاذ القرار ابتداءا بلاداري متخذ القرار ومستشاريه ومساعديه الذين يشاركونه في صنع القرار ،وهذه العوامل تنقسم الى قسمين [1]

[1] – سليم بطرس جلدة،مرجع سبق ذكره ، ص،ص22،23.

ا– عوامل نفسية :

وهذه العوامل تتعدد فمنها ما يتعلق ببواعث داخلية للشخص ،ومنها ما يتعلق بالمحيط النفساني المتصل به واثره في عملية اتخاذ القرار ،وخاصة في مرحلة اختيار الابدائل من بين مجموعة من البدائل المتاحة.

ب– عوامل شخصية :

وهذه العوامل تتعلق بشخصية متخذ القرار وقدراته، وهناك الكثير منها يؤثر في عملية اتخاذ القرارات ، فالقرار يعتمد على الكثير من المميزات الفردية والشخصية للفرد التي تطورت معه قبل وصوله للتنظيم ، وعليه تشكل عمليات اختيار الافراد وتدريبهم عوامل مهمة في نوعية القرارات المتخذة في التنظيم.

ان السلوك الشخصي يؤثر تاثيرا مباشرا مباشرا في كفاية صناعة القرار ،فكل مدير له اسلوبه حتى لو تساوت الكفاءات والمهارات

مفهوم عملية اتخاذ القرارات

ان القرار الاداري هو عصب الادارة و قلبها النابض، و عملية اتخاذ القرارات هي من الوظائف الاساسية للمديرين، و هي عملية مستمرة و متغلغلة في الوظائف الاساسية للادالاة من تخطيط و تنظيم و توجيه ... و غيرها[1].

ومن هذا المنطلق يرى "هيربرت سايمون" ان العملية الادارية هي الركيزة الاساسية في العمل الاداري و لا تخرج عن كونها عملية اتخاذ قرارات، حيث يرى ان الاعمال التي في اي تنظيم يمكن تحليلها الى مجموعة من القرارات المتداخلة و المتشابكة. و في الحقيقة، فانه يرى ان نظرية الادارة يجب ان تركز اهتماماتها على عمليات اتخاذ القرارات كما تركز على عمليات الادارة. ومن هذا المنظور يرى سايمون انه لا مفر من ان اتخاذ القرارات جزءا لا يتجزأ من أعمال المديرين اليومية، القدرة على اتخاذ قرارات فعالة يعتبر اساسا لجميع وظائف المديرين. وقد شارك "سايمون" عددا من علماء الادارة في هذه النظرة لاتخاذ القرارات.

نستنتج من ذلك ان اتخاذ القرارات هي التي تنقل وظيفة التخطيط الى الواقع العملي في المنظمة، و اتخاذ القرارات ليس فقط عنصرا مهما لوظيفة التخطيط فقط، بل هو التحريك الفعلي لوظائف المدير الاخرى من تنظيم و توجيه و رقابة .. و غيرها . فالمدير عند قيامه بهذه الظائف فانه يؤديها في شكل اتخاذ قرارات ادارية. فهو عند قيامه بادارة الافراد، مثلا، يتخذ قرارات معينة من اجل ادارتهم و كذلك تتم وظيفة التنظيم.و الرقابة. و غيرها في شكل قرارات ادارية معينة.

و مما يجدر ذكره هنا ان اتخاذ قرارا معين لا يتم الا بوجود مشكلة قائمة او يتوقع حدوثها و يراد ان يتخذ قرار بشأنها من اجل حلها، و لذلك يسمى البعض اتخاذ القرارات بحل المشكلات و متخذ القرار بحلال المشكلات. و يمكن تعريف عملية اتخاذ القرارات بانها عبارة عن عملية اختيار حل معين من بين حلين او اكثر من الحلول المتاحة في بيئة العمل، اي انها تنتهي الى تفضيل حل(او بديل) مناسب من بين عدد من البدائل المتاحة، و عادةما يتم ذلك بعد ان يقوم المدير متخذ القرار بتحديد المشكلة و تحديد بدائل لحلها.و عليه،فانه

[1] – محمد عبد الفتاح ياغي، **اتخاذ القرارات التنظيمية** ،.دار وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة الثالثة ،عمان ،الاردن، 2013 ،ص 17.

يمكن النظر الى عملية اتخاذ القرارات–كوظيفة او كسلوك– بانها تتمركز على الاختيار بين البدائل التي يحددها السلوك الاداري لنفسه بعد تحديد المشكلة و تحديد البدائل و تقييمها وفقا للمعلومات و البيانات في بيئة العمل و المتعلقة بالمشكلة بحثا عن البديل المناسب الذي يحقق الهدف المنشود[1].

ان كل عملية اتخاذ القرار تتحكم فيها مجموعة من المحددات تتمثل في النقاط التالية :

–حصر وضبط الامكانيات المادية والبشرية المتاحة ،ومدى قدرة الادارةعلى استخدام تلك الامكانيات؛

– مستوى الضغوط المختلفة ،مصادرها ،اتجاهاتها نوالحسابات التي توضع لمواجهتها ، من ثم تقدير درجة الاستجابة المنتظرة من الطرف الذي يعنيه القرار ؛

– السلوك البشري ،ودرجة التاييد او المعارضة من قبل المنفذين ،ومدى اقتناعهم بامشاركة في اتخاذ القرار؛

بناءا على هذه المحددات نقول انه لا يمكن اتخاذ قرار عقلاني ، وراشد الا اذا توفرت تلك المقومات ،مع ضرورة توفير الشروط اللازمة كالعلم ،والاهتمام بالامر ،والاستطاعة،لذا فالفرق واضح بين عملية صنع القرار نوعملية اتخاذ القرار ،فالعملية الاولى تشترك فيها جميع عناصر التنظيم ،اما العملية الثانية فانها تصدر من طرف واحد وهو الرئيس الاداري للمؤسسة ،والذي يتحمل المسؤولية ونتائج القرار .[2]

العوامل المؤثرة على اتخاذ القرارات

تمر عملية اتخاذ القرارات بعوامل نذكر منها :[3]

المعلومات : معلومات وافية ومتاحة لصانع القرار ؛

التحيز :تتاثر بشدة قرار كل الافراد من خلال المواقف والمعتقدات؛

العادات الشخصية : بعض الاشخاص يتمسكون بقرارهم حتى ولو كان خاطئا؛

ضيق الوقت : يتم التعرف على المشكلة وايجاد حل في غضون فترة زمنية محددة ؛

المخاطرة : ترتيط المخاطرة بعوامل مختلة وموقف المدير بالمخاطرة تعتمد على الخصائص الشخصية والثقافة التنظيمية .

يستنتج الباحث بان العوامل المؤثرة في اتخاذ القرارات تتمثل في :

- التحليل المنطقي للمشكلة بعيدا عن المؤثرات العاطفية؛
- تحيد الهدف المطلوب الوصول اليه؛
- التمعن في اصدار القرار قبل اتخاذه وعدم التسرع؛
- عدم التخوف من اصدار القرار؛
- ضمان تعاون والمشاركة مع الافراد في تنفيذ القرار؛

[1] – محمد عبد الفتاح ياغي، **اتخاذ القرارات التنظيمية** ،مرجع سبق ذكره ،ص 18.

[2] – رابح سرير عبدالله ، **القرار الاداري** ،دار حامد للنشر والتوزيع ،الطبعة الاولى ،عمان ، الاردن ،2012،، ص،ص،28،27.

[3]-V.G. Kondalkar, **Organizational Beheviour,** (New Delhi, New Age International Ltd, Publishers by New Age International Ltd, Publishers, India, 2007, pp 121,122.

– متابعة النتائج حتى لا تنحرف عن المسار المطلوب .

المطلب الثاني : ظروف إتخاذ القرارات

يعتمد اتخاذ القرار بشكل عام على المعرفة والعلم بمحيط لقرار وبيئته، ومن ثم تحليل هذا المحيط والتمعن بعوامله لكي تزيد القدرة على توقع المستقبل الذي يتوقف عليه هذا القرار، لذلك فإن العلاقة بين اتخاذ القرار وبين تحليل بيئته هي علاقة مترابطة ومتجانسة، والتجانس بين قرار الاستثمار وبين أدوات االتحليل يتمثل في كل من التحليل الأساسي والتحليل الفني للوصول إلى قرار استثماري مدروس.[1]

– التأكد التام؛

– المخاطرة؛

– عدم التأكد.

1- **التأكد التام** : و هي الظروف التي يفترض أن تكون فيها كافة البيانات و المعلومات المتعلقة بالمستقبل محددة و معلومة على وجه الدقة ، و إن متخذ القرار على علم تام بالظروف التي سوف تتحقق في المستقبل ، و لا يوجد أي إحتمالات للأحداث المتوقعة سواءاً كانت إحتمالات ذاتية أو إحتمالات موضوعية بل هناك تأكد تام الوقوع لحدوثها ، وباتالي فان اثار القرار ونتائجه تكون معروفة بصورة مسبقة.[2]

2- **المخاطرة** : هي تلك الظروف التي تتعدد فيها حالات الطبيعة و الأحداث التي يمكن أن تتحقق مستقبلاً و لا يعرف متخذ القرار مقدماً أي من تلك الأحداث سيتحقق مستقبلاً غير أن لديه فكرة كاملة عن إحتمالات حدوث تلك الظروف المستقبلية غير أنه يشترط أن تكون الإحتمالات موضوعية أي بناءاً على توزيعات تكرارية[3].

3- **عدم التأكد** : هي الظروف التي تكون فيها المعلومات عن حالات الطبيعة معلومات إحتمالية و ليست مؤكدة أو بتعبير آخر فإن متخذ القرار لا يعلم بتأكد أي الأحداث الممكنة التي سوف تحدث فعلاً ، و لكنه يستطيع أن ينشئ توزيعها إحتمالياً مبنياً على دليل موضوعي مستمد من الماضي ، أي على تكرارات نسبة إذا كان متخذ القرار يعتقد أن نفس القوى ا مؤثرة في المشكلة مستقرة في إنتاج آثارها في المستقبل كما تبنى التوزيعات الإحتمالية لحالات الطبيعة على التقديرات الذاتية لمتخذ القرار و الإحتمالات الناتجة توصف بأنها إحتمالات تتأثر بخبرات و معلومات متخذ القرار.

و الجدول التالي يلخص معايير التفرقة بين ظروف إتخاذ القرار[4].

---

[1]- أبو لطيف ناهض الخير، **أثر استخدام التحليل المالي الفني على قرار المستثمرين في بورصة فلسطين**، رسالة ماجستير غير منشور، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين، 2011. ص 146

[2] – كاسيد نصر المنصور ،**نظرية القرارات الادارية** ، دار حامد للنشر والتوزيع ،عمان ، الاردن ، 2000،ص 50

[3]– حسين بلعجوز ،**المدخل لنظرية القرار**، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، 2010 ، ص ص، 100، 111.

[4]– حسين بلعجوز ، مرجع سبق ذكره ، ص 113.

جدول رقم (07) : معايير التفرقة بين ظروف إتخاذ القرار

المعيار	التأكد التام	المخاطرة	عدم التأكد
المعلومات عن الأحداث المستقبلية	معرفة تامة	معرفة جزئية	عدم المعرفة بالمستقل
الإحتمالات	100% معرفة	إحتمالات حالات الطبيعة معروفة	100% غير معروفة
حالات الطبيعة	واحدة	أكثر من واحدة و معروفة	أكثر من واحدة و غير معروفة
طبيعة المخرجات	محددة	إحتمالية ، يمكن تعيينها لكل حالة من حالات الطبيعة	غير مؤكدة و لا يمكن تعيينها لحالات الطبيعة
نوع الإحتمالات	إحتمالية موضوعية	موضوعية	ذاتية
الإختيار الأمثل	الذي يحقق أعلى منفعة	يتم التعرف عليه بإستخدام القيمة المتوقعة ، خصم المخاطرة	يتم التعرف عليه بإستخدام العديد من المعايير - Min –Max - Max-Min - Lost pportunity

المصدر :حسين بلعجوز ،**المدخل لنظرية القرار**، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، 2010 ، ص ، 11

المطلب الثالث :مبادئ اتخاذ القرارات

يجب على متخذ القرار الاستثماري أن يأخذ في عين الاعتبار عددا من المبادئ والمعايير كأساس لاتخاذ القرار من أهمها ما لي:

1- **مبدأ الخيارات (البدائل الاستثمارية)**: حتى يكون المستثمر في وضع فيه على إجراء المفاضلة بين البدائل واختيار البديل الأفضل الذي يتناسب مع الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه، وكلما كانت البدائل كثيرة ومتعددة فإنها تعطي متخذ القرار مرونة اكبر وتمكنه من اتخاذ القرار الصائب.

2- **مبدأ الخبرة والتأهيل**: وهذا يعني أن قرار الاستثمار بما يتضمنه من حيثيات وما يستلزمه من إمكانيات فنية وعلمية قد لا تتوافر لدى العديد من المستثمرين، الأمر الذي يتطلب الاستعانة بمخصصين في هذا المجال.

3- **مبدأ الملائمة**: أي اختيار المجال الاستثماري المناسب، وكذلك الأداة المناسبة في ذلك المجال بما ينسجم وظروف المستثمر سواء كان فردا أو مؤسسة.

مبدأ التنويع أو توزيع المخاطر الاستثمارية: أي اختيار عدد من الأدوات الاستثمارية بهدف تخفيض أثر المخاطر وخاصة المخاطر النظامية.[1]

[1]. كداوي طلال، **تقييم القرارات الاستثمارية**، دار البازوزي العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008.ص17

المطلب الرابع : مراحل اتخاذ القرارات

" يمكن تعريف مراحل إتخاذ القرارات بأنها عملية المفاضلة بين البدائل المتاحة لحل مشكلة محددة طبقاً للأهداف المراد تحقيقها و كذلك يمكن تعريفها بأنها إختيار البديل الأمثل من بين البدائل المتاحة على أسس عملية و حقائق عملية المفاضلة "[1]

كما يمكن تعريف عملية اتخاذ القرار بانها تتعلق بحل مشكلة معينة وازالة المعوقات التي تحول بين تحقيق الاهداف التنظيمية ،كما انها عملية عقلانية فبالتالي هي عملية معقدة تتمثل بالعديد من الخطوات [2]

- تحديد المشكلة: التعرف على جميع جوانب المشكلة او الموضوع الذي يتخذ القرار فيه؛
- تطوير البدائل:اكتشاف البديل بعناية كبيرة؛
- تقييم البدائل: عزل المتغيرات التي يمكن عزلها عدديا والعوامل التي لا يمكن وصفها بصورة عددية؛
- اختيار البدائل :تعتمد الادارة على ثلاث اتجاهات لاتخاذ القرارات هي الخبرة ،التجربة،البحثوالتحليل ؛
- متابعة القرار وتقييمه:يبين مدى تاثير القرار والشكل الموالي رقم22 يوضح خطوات اتخاذ القرارات .

شكل رقم (22) : خطوات إتخاذ القرارات

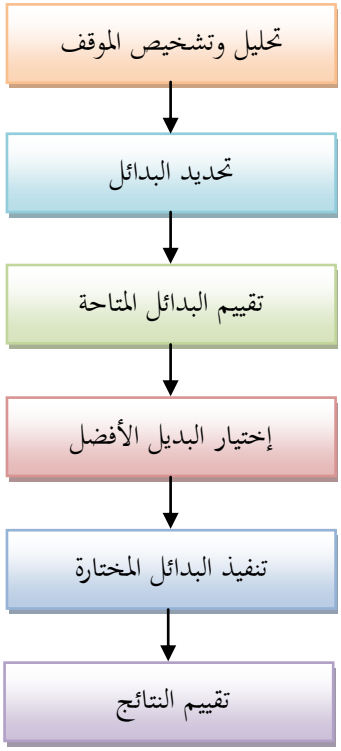

المصدر : محمد فريد الصحن واخرون ، **مبادى الادارة المالية** ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 2002 ، ص 126.

[1] – العيسي ، ياسين أحمد ، **أصول المحاسبة الحديثة** ، الشروق للنشر و التوزيع ، الجزء الأول ، عمان ، الأردن ، 2003 ، ص 23.

2 – محمد فريد الصحن واخرون ، **مبادى الادارة العلمية** ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 2002 ، ص 125.

المبحث الثالث : ماهية القرار الاستثماري

المطلب الاول : مفهوم القرار الاستثماري

إن نجاح المشروع الاستثماري يتوقف إلى حد كبير على مدى سلامة القرارات الاستثمارية التي تم اتخاذها في بدء حياة المشروع ويعود هذا إلى أن القرارات الاستثمارية تتميز عن القرارات التشغيلية بمجموعة من الحقائق تجعلها أكثر خطورة فهي قرارات يترتب عليها مجموعة من الأعباء والتكاليف الثابتة ليس من السهل تعديلها أو الرجوع عنها إذا ما تبين عدم سلامة هذه القرارات لذلك يعد القرار الاستثماري من القرارات الهامة بل ربما لا يكون هناك قرار في قطاع الأعمال أهم ولا أخطر منه. ومن تلك الرؤية لأهمية القرار الاستثماري يعرف بانه : " عملية تقييم المشاريع الاستثمارية المقامة واختيار المشاريع الرابحة وتحديد حجم الموازنة الرأسمالية المثلى[1].

بينما يرى آخرون أن القرار الاستثماري هو المشروع كفكرة تخضع للدراسة والتقييم، الأمر الذي يعني القبول أو الرفض لهذه الفكرة في ضوء تعظيم وخلق القيمة عندما تكون قيمة الاستثمار اعلى من كلفته في السوق. ان هذا التحديد الدقيق لمصطلح المشروع على قدر كبير من الاهمية لانه يعطي الاساس التحليلي العميق الفهم عملية تقييم القرارات الاستثمارية ، فتقييم القرارات الاستثمارية انما هي دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع.[2]

المطلب الثاني :أنواع القرارات الاستثمارية:

تصنف القرارات الاستثمارية بموجب التصنيف الشائع:

أ. قرارات الإحلال (الإستبدال):تعد هذه القرارات من القرارات البسيطة التي يمكن اتخاذها فالمنشآت لديها فكرة جيدة عن التكاليف في حالة الاستبدال او في حالة عدم الاستبدال ، وبالتالي فالمنشاة يمكن ان تتنبا بنتائج معظم قرارات الاستبدال بدرجة عالية من الثقة؛

ب. قرارات التوسع: تتضمن هذه القرارات شراء موجودات إضافية وفق نوع الموجودات المستخدمة في المنشآة فهي قرارات تتضمن درجة عالية من الثقة؛

ج. قرارات التحديث :هي قرارات يتم بناءها على تقديرات افتراضية لا تتوفر للمنشاة اي بيانات تقريبية عنها و بالتالي تنضوي على درجة كبيرة من المخاطرة.

---

[1] العامري محمد علي **الادارة المالية**. دار المناهج للنشر والتوزيع .الطبعة الاولى. الاردن.2007.ص355

[2] كداوي طلال .**تقييم القرارات الاستثمارية**. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.الاردن.2008.ص20

المطلب الثالث : مبادى اتخاذ القرارات الاستثمارية

حتى يكون قرار الاستثمار رشيد يتوجب على متخذ القرار ان يوظف اولا المنهج العلمي في اتخاذ القرار ،ثم الاعتماد على عدد من المبادى والمعايير اهمها :[1]

ا- مبدأ تعدد الخيارات الاستثمارية :اي اختيار القرار المناسب من بين عدد من االبدائل ،قد تكون مشاريع مختلفة ضمن القطاع الواحد ،او تتعدد حسب القطاعات او المناطق الجغرافية ، وكلما تعددت البدائل فانها تعطي متخذ القرار مرونة اكبر وتمكنه من اتخاذ القرار المناسب ؛

ب- مبدأ الملائمة:ي ان تتلائم هذه الاستثمارات المختارة مع طبيعة المشروع وكفاءته لتسهيل مهمة ادارة هذه الاستثمارات ؛

ت-مبدأالخبرة والكفاءة:يفضل ان يحمل المستثمر قدرا كبيرا من الخبرة والكفاءة ،او الاستعانة بالمستشارين ممن لديهم الخبرة والكفاءة القادرة على الاختيار من بين البدائل ؛

ث-مبدأ تنويع او توزيع المخاطر الاستثمارية :ان تنويع الادوات الاستثمارية بشكل محسوب يؤدي الى تخفيض الخطر ،وفي ضوء العلاقة بين العائد والمخاطرة نختار الادوات الاستثمارية الملائمة؛

ج-مراعاة العلاقة بين العائد والمخاطرة :يرتبط اتخاذ القرار بمتغيرين اساسيين هما:العائد المتوقع من الاستثمار،ودرجة المخاطرةالمرافقة للاداة الاستثمارية ،لذا على المستثمر ان يعرف كلا من العائد المتوقع ودرجة المخاطرة؛

د- القرار الاستثماري المستوى الجزئي و الكلي: يجب على المستثمر الإحاطة بالسياسات الضريبية و سياسة الدعم و الأسعار الجبرية التي قد تنتهجها الحكومة و ما يصاحب هذه السياسات من تغيرات متوقعة تؤثر في تصميم المشروع الاستثماري و صناعة القرارات الاستثمارية.

يجب على المستثمر ادراك العلاقة بين المشروع و الاقتصاد الذي يعمل فيه اذان تأثير الظواهر الاقتصادية الجزئية او الكلية يزداد كلما ازداد حجم المشروع و نما حجم السلع و الخدمات التي يستخدها المشروع او يقدمه للاقتصاد ككل وكلما ارتفعت درجة التأثير الإيجابي للمشروع نحو تحقيق الأهداف المحددة من قبل السلطات سواء عاى المستوى القطاعي او المستوى الوطني كلما حظي المشروع على التشجيع و الدعم الحكومي[2]

[1] – كداوي طلال، مرجع سبق ذكره ،ص 17.

[2] عدنان محمد الشدود **كفاءة القرار الاستثماري في العراق محافظة ذي قار دراسة حالة** مجلة جامعة ذي قار المجلد 8 العدد 04 2013 ص 3

المطلب الرابع: دورة حياة القرار الاستثماري:

تمر المشاريع الاقتصادية بعدد المراحل عادة مايشير اليها بدورة حياة القرار الاستثماري و التي يمكن تصويرها بالشكل (23)[1].

ان المشروع هو خلية في جسد المجتمع الذي يعمل فيه وليس كيان منعزل الأمر الذي يستلزم تقييم المشروع من وجهة نظر المجتمع وذللك عير الأخذ بكل الآثار المبتشرة المترتبة عليه ،وكذلك الآثار غير المباشرة و هذا هو جوهر التقييم الاجتماعي للمشروعات[2].

ونظرا لاهمية هذا النمط من الدراسة المشروعات فان الاطار العام و التقييم الموضوعي و العلمي للمشروعات و بخاصة الحكومية يجب ان يمر بخمس خطوات هي :

1. تحلبل المشروع المطلوب إنشاءه؛
2. تشخيص جميع الآثار المترتبة على المشروع سواء المرغوب فيها و غير المرغوبة الحاضرة او المستقبلية على المجتمع ككل؛
3. تحديد القيم المالية لجميع هذه الآثار اذ تسجل التأثيرات المرغوبة كعائدات و التأثيرات غير المرغوبة كتكاليف؛
4. تقدير القيم المالية للعوائد و التكاليف و احتساب العائد الصافي (العائد الكلي–التكاليف الكلية) ؛
5. اتخاذ القرار.

ان الهدف الاساس لأي مشروع استثماري هو المساهمة في دفع عجلة التنمية الى الامام وذلك من خلال نسبة مساهمه في زيادة الدخل القومي او زيادة القيمة المضافة الصافية ، و بالتالي المساهمة في رفع مستوى الرفاه الاجتماعي و الاقتصادي للمجتمع ككل. و بذلك يمكن الإشارة إلى اهم المعايير الاجتماعية لاختيار المشروعات:

1. معيار تعظيم الرفاهية الإجتماعية؛
2. على معيار رفع مستوى التشغيل؛
3. معيار تعظيم التنمية المكانية؛
4. معيار توفير النقد الأجنبي.

[1] كداوي طلال ،مرجع سبق ذكره ص 41.

[2] كداوي طلال، مرجع سبق ذكره ،ص 159.

الشكل رقم(23): دورة حياة القرار الاستثماري

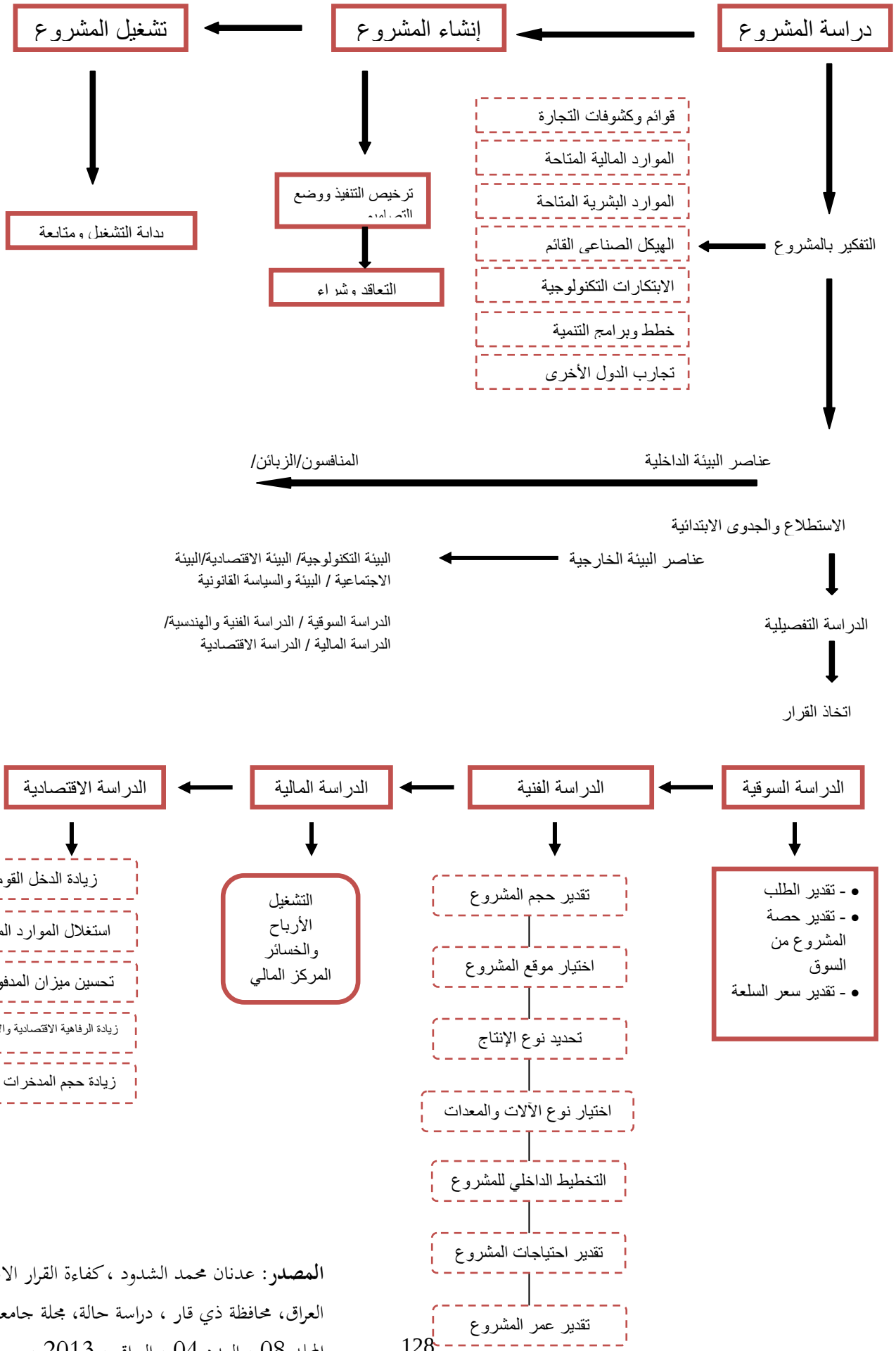

المصدر: عدنان محمد الشدود ، كفاءة القرار الاستثماري في العراق، محافظة ذي قار ، دراسة حالة، مجلة جامعة ذي قار ، المجلد 08 ، العدد 04 ، العراق ، 2013 ، ص ص 13-14

المبحث الرابع : اهمية المعلومات المحاسبية في ظل القيمة العادلة على اتخاذ قرارات الاستثمار

تعتبر المعلومات المحاسبية المدخل الأساسي فى عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية لذلك يفضل المستثمرين الأجانب الاستثمار فى الأسواق التى توفر معلومات عالية الجودة حتي يتمكنوا من تقييم استثماراتهم بأقل تكلفة[1] ، لذلك تسعي العديد من الهيئات والمنظمات الدولية مثل (IASB) إلى توفيق معايير المحاسبة العالمية وتعتبر جهود مجلس معايير المحاسبة الدولي هي الأبرز على المستوي الدولي فى هذا المجال لأنه المعني بوضع مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية عالية الجودة والمفهومة والقابلة للتنفيذ بهدف زيادة جودة وشفافية المعلومات المحاسبية وجعلها قابلة للمقارنة مما يقلل من عدم تماثل المعلومات ويزيد من حجم الاستثمارات[2] ، ويفضل المستثمرين الاستثمار فى أسواق الأسهم المحلية بالمقارنة بالاستثمار فى أسواق الأسهم الأجنبية وذلك للتغلب على مشاكل الحصول على وفهم المعلومات المحاسبية الخاصة بالاستثمارات الأجنبية ، لذلك تدعم العديد من المنظمات جهود IASB لإزالة الحواجز أمام تدفق الاستثمارات بين الدول المختلفة وتعزيز البنية المالية الدولية

المطلب الاول : احتياجات المستثمرين للمعلومات المحاسبية

إن المشكلة التي تواجه متخذي القرارات الاستثمارية بصفة عامة هي : ما هو الهدف الاستثماري ، وهل يريد المستثمر عائدا أكبر مع درجة مخاطرة أعلى أم العكس .

للإجابة على ذلك فإنه يتطلب من المستثمر دراسة أنواع الاستثمارات المتاحة وحصائص كل منها والعائد والمخاطرة المتوقعة ، وذلك من خلال دراسة ومعرفة وتحليل المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية لكونها تعد الركيزة الأساسية التي يعتمدها المستثمرون والمحللون الماليون عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية وعلى اعتبار أن هناك اختلافات في تفضيلات المستثمرين فقد يرغب البعض أن يستثمر أمواله في استثمارات حقيقية مادية (أراضي، مباني ....) . وقد يفضل البعض الآخر الاستثمارات المالية في الأسهم والسندات ومنهم من يفضل أن يستثمر أمواله في أنواع مختلفة من الاستثمارات (عقارات ، أسهم ، عملات ، معادن) وعندها يعامل هذه الاستثمارات معاملة محفظة الأوراق المالية أما فيما يتعلق بحاجة المستثمرين إلى فتتجلى من خلال العلاقة المباشرة بين المستثمرين من جهة والشركة المستثمر فيها من جهة أخرى ففي سوق المال تشكل المعلومات روح هذه السوق ولكي تؤدي السوق المالية دورها بفاعلية وكفاية يتوجب أن يتوفر فيها المعلومات المالية وغير المالية المتعلقة بالشركات التي يتم تداول أدواتها المالية فيها ، من ناحية أخرى فإن الإفصاح الذي تتضمنه التقارير المالية المنشورة ، يمكن أن تؤدي إلى تعديل سلوك المستثمرين في السوق ، فالمستثمرون ذوو المعلومات الأقل غالبا ما يفضلون الاستثمار في الشركات المعروفة فقط نتيجة نقص معلوماتهم عن الشركات الأخرى.

[1]- Cai, L., Rahman, A., & Courtenay, S. (2014). The effect of IFRS adoption conditional upon the level of pre-adoption divergence. The International Journal of Accounting, 49(2), 147178.

[2]- Lasmin, R. (2012). The unwanted effects of International Financial Reporting Standards (IFRS) adoption on international trade and investments in developing countries. Journal of Economics and Economic Education Research, 13(1).

كما أن زيادة درجة شفافية الإفصاح من شأنه تخفيض مخاطر المعلومات التي يتعرض لها المستثمرون وهو الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على قوة العلاقة بين المعلومات المحاسبية وأسعار أسهم الشركات المستثمر فيها ، ومما لا شك فيه أن اختلاف المستثمرين وتحليل المعلومات التي يتضمنها القوائم المالية ومن ثم اختلاف تأثير تلك المعلومات على معتقدات وسلوك المستثمرين وتوقعاتهم بشأن الأرباح المتوقعة مستقبلا ، يمكن أن يؤجي إلى زيادة درجة تقلب أو تذبذب أسعار الأسهم[1].

ان كفاءة عملية الاستثمار تتوقف على عامين أساسين : الأول هو قدرة الشركات على توفير الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات الجديدة (كفاء التمويل) ، أما العامل الثاني فهو القدرة على المفاضلة بين الفرص الاستثمارية المتاحة[2].

ومن هنا فإن الإفصاح المحاسبي الذي تتضمنه التقارير المالية المنشورة يمكن أن يسهم في زيادة معرفة المستثمرين ، وهو ما يترتب عليه زيادة في عدد المبادلات التي يقومون بها في السوق ، لكن يرى كل من أن زيادة عدد المبادلات التي يقوم بها المستثمرون ذوو المعلومات الأقل وإن ترتب عليه زيادة عدد المبادلات في السوق بصفة عامةإلا أنه عادة ما يصاحبها انخفاض عدد المبادلات من قبل المستثمرين ذوو المعلومات الأكثر الذين يعتمدون على المعلومات الخاصة[3].

وفي واقع الأمر فإن القصور في متطلبات الإفصاح يجعل القوائم المالية مضللة ، وهذا بدوره ينعكس على قرارات المستثمرين وغيرهم من مسنخدمي هذه القوائم وتشير العديد من البحوث والدراسات إلى أن السبب الرئيسي وراء انهيار بعض الأسواق المالية العالمية ، وما سببته من ازمات اقتصادية كبيرة إنما يرجع بالدرجة الأولى إلى ضعف الإفصاح العام في القوائم المالية وعدم وجود معايير محاسبية تحكم متطلبات هذا الجانب الهام .

عليه يرى الباحث أن العامل الأساسي والهام في حسم تلك الخلافات هو التوسع في الإفصاح من قبل القائمين على إدارة المشروعات والتي تقع عليهم مسؤولية إعداد ونشر القوائم المالية والمعلومات المحاسبية الواردة فيها بالكم والوقت والجودة المناسبة وعلى أن تعكس هذه القوائم بصدق وبعدالة وبدون تحيز مستوى الأداء المالي والاقتصادي للمشروعات وذلك بإضافة أي معلومات جديدة مرغوبا فيها حتى يتم حماية المستثمرين العاديين الذين عادة ما يقفون موقف المستجيب لتغيرات السوق المالية ، ولابد من الإشارة هنا إلى أن التوسع في الإفصاح مع وجود حدود أو سقف له يؤدي إلى زيادة في التكاليف التي قد تكون فوق طاقة الشركة ، فالمعلومات أصبحت

[1] – محمود إبراهيم ،عبد الستار الظاهر ،**أثر الإفصاح المحاسبي على إتجاهات وسلوك المستثمرين ، دراسة ميدانية في الجمهورية العربية السورية** .تنمية الرافدين، العدد 104 ،مجلد 33، 2011 ،. ص ص120-121

[2]-Verdi,R,**Financial reporting quality and investment efficiency**, working paper , university of Pennsylvania, 2006 p116.-

[3]- Brown , S, and Hillegiest , S, **How disclosure quality affects the level of information asymmetry**, review of accounting studies , vol 12 ,2007, p 443.

سلعة اقتصادية شأنها شأن السلع الأخرى وبالتالي يجب أن يكون هناك توافق بين تكاليف الحصول عليها وانتاجها وتحليلها والمنافع المتوقعة منها [1]

المطلب الثاني: دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار:

إن المحاسبة باعتبارها تلك الأنشطة التي تختص بتحديد المعلومات و قياسها و توصيلها إلى متخذي القرارات لغرض تسهيل مهمتهم في اتخاذ القرارات و ترشيدها، سواء أكان هذا القرار إداريا أو اقتصاديا أو اجتماعيا، إذ إن التشابك بين هذه النواحي أصبح من الأمور الطبيعية و المؤكدة ذات التأثير الواضح على الوحدة الاقتصادية و المجتمع و الأفراد.

وبالتالي يقع على عاتق المحاسبة أساسا مهمة إمداد الأطراف المعنية المتعددة بالمعلومات اللازمة بغرض ترشيد عمليات الاستخدام الأمثل للمواد المتاحة.

و بناء على ذلك فإن المحاسبة أصبحت تأخذ الأبعاد التالية:[2]

1- المحاسبة نشاط خدمي: إن إنتاج المعلومات و توصيلها من المصادر المحاسبية لا يعتبر هدفا بحد ذاته، و إنما وسيلة أو خطوة تستمد أهميتها و فعاليتها و ضرورتها من مدى فعالية تلك المعلومات و مدى إسهامها في عمليات اتخاذ القرارات من الأطراف التي بحاجة إلى تلك المعلومات لتسهيل اتخاذ قراراتها و ترشيدها.

2- المحاسبة علم اجتماعي: إن العلوم الاجتماعية تعتمد غلى منهج تحليل المشاهدات الأولية ووضع عدد الفروض في ضوء الخبرات العلمية السابقة مع العمل على اختبار الفروض بالاستدلال المنطقي و التجربة. و عليه تصبح الفروض التي تتأكد صحتها علميا بمثابة قوانين علمية. أما الفروض التي لا تقبل تحقيق العلمي أو تثبت مخالفتها للحقائق الملموسة فإنها تفقد قيمتها العلمية. و المحاسبة تشترك مع العديد من فروع المعرفة الأخرى في كونها مجالا فكريا لتطبيق الطريقة العلمية في تناول مشكلات هذا المجال، و إخضاعها للتحليل و البحث و هذا البعد من أبعاد المحاسبة يمثل اتجاها معاصرا لكي تؤسس المحاسبة على اطار فكري يضم العديد من الفروض و المبادئ و المفاهيم تكون دليلا يسترشد بع معالجة كل مشكلات التطبيق. وبهذا يمكن القول إن المحاسبة تمثل بصورة رئيسية أنشطة خدمية تسعى إلى تقديم مقاييس من صنع المحاسب و ليس من صنع الطبيعة.

3- المحاسبة قوة مؤثرة في المجتمع: تعد المحاسبة ذات تأثير مباشر و غير مباشر على الأنظمة الاقتصادية المختلفة، لأنها المختصة بتوفير المعلومات وتهيئتها لمتخذي القرارات و بالتالي فهي ميدان من الميادين المهمة للمعرفة يتطور بخطى سريعة و يتأثر بالمتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية بوتائر حسب المكان و الزمان . وقد تطورت الوظائف المحاسبية و واكبت التطور في الحاجات الاجتماعية و استجابة للعديد من المتغيرات البيئية على مر الأزمنة، فقد كان للمحاسبة دور ملحوظ و رائد في مجال تطوير الضرائب تشريعا و تنفيذا، و كذلك التطور في مجال الإفصاح عن الأعباء الاجتماعية و المنافع الاجتماعية حيث ظهر ما يسمى بالمحاسبة الاجتماعية التي ازدادت أهميتها و دورها في الواقع من ناحية و في مجال التأصيل من ناحية أخرى.

---

[1] – محمود إبراهيم ،عبد الستار الظاهر مرجع سبق ذكره ص 121.

[2] الحسني صادق، **التحليل المالي والمحاسبي**، دار مجدلاوي للنشر، عمان الأردن، 1998، ص 16-19.

4- المحاسبة نظام معلومات: تعتبر المحاسبة نظام معلومات و بالتالي فإن النظام المحاسبي هو نظام معلومات للقياس و التسجيل و التقرير في صيغ نقدية لتدفقات الموارد، و كذلك إعداد التقارير المالية التي تعد ركنا مهما في اتخاذ القرارات و تأسيسا على ما تقدم بمكن القول إن النظام المحاسبي يعتبر مؤشرا رئيسيا للحكم على كفاءة التشغيل.

و يتمثل دور التقارير المالية في الاقتصاد في تقديم المعلمات المفيدة في اتخاذ قرارات الأعمال و القرارات الاقتصادية، ولكنها لا تحدد ما يجب أن تكون عليه تلك القرارات، فعلى سبيل المثال فإن الادخار و الاستثمار في المواد الإنتاجية (مكونات رأس المال) تعتبر مستلزما من أجل رفع مستوى المعيشة و التقارير المالية تقدم المعلومات التي تحدد الاستخدام الأمثل للموارد و المساعدات التي تقييم العوائد و المخاطر المتعلقة بالاستثمار و الفرص البديلة، و تساعد كذلك في الارتقاء بالأداء الكفء لرأس المال و الأسواق الأخرى كما تساعد التقارير المالية في خلق بيئة مناسبة لقرارات تكوين رأس المال.

و على أية حال، فإن المستثمرين و الدائنين و غيرهم يقومون باتخاذ القرارات و ليس من وظيفة التقارير المالية محاولة تحديد أو التأثير على نتائج القرارات، إن دور التقارير المالية يتطلب تقديم معلومات عادلة و محايدة أو غير متحيزة، لذلك فإن المعلومات المضللة و التي تشير إلى الاستخدام الأمثل للموارد على خلاف الحقيقة أو التي تشير إلى مخاطرة أقل مما هو موجود بالفعل أو المعلومات التي تكون موجهة نحو هدف معين مثل تشجيع إعادة توزيع المواد لصالح شريحة معينة في الاقتصاد، من المتوقع أن تفشل في خدمة الأهداف واسعة النطاق التي تهدف إليها التقارير المالية.

و بالتالي فإن التقارير المالية يجب أن تقدم المعلومات التالية.[1]

المطلب الثالث: اهمية المعلومات المحاسبية للمستثمرين

ان جودة المعلومات المحاسبية تظهر من خلال القيمة الاعلامية لهذه المعلومات من وجهة نظر متخذيها .

وعليه بات من الضروري على معدي التقارير المالية اختيار السياسات والبدائل المحاسبية المتاحة والتي ترفع من هذه القيمة ، ومعنى هذا ان يكون اعذاذ التقارير دائما في علاقة وثيقة باتخاذ القرارات الاستثمارية ، وتعتبر تحديد اهداف التقارير المالية هو نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين وبالاخص المستثمرين ، اي ان المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الاكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات وخاصة الاستثمارية[2].

[1]. الشاهد سمير محمد، **قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وفقا لمعايير المحاسبة الدولية**، اتحاد المصارف العربية، 2001، ص 28-33.

[2] – الخطيب حازم ، ظاهر قشي ، **توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة والدخل الاقتصادي واثر ذلك على الاقتصاد** ، مجلة الزيتونة للبحوث العلمية ، المجلد 2 ، العدد2 ، 2004

ونلاحظ ان الظروف الاقتصادية تتسم بالحركة الديناميكية المتغيرة والمتقلبة بشكل دائم وتتغير القوة الشرائية لوحدة النقد بتغير هذه الظروف[1]، ما يتطلب البحث بين بدائل القياس المحاسبي لاختيار طريقة القياس الاكثر اسهاما في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

ويعيد منهج القيمة العادلة في الافصاح والقياس هو الاكثر اعزاءا للمهنيين وواصف المعايير بصفته يعكس الوضع الاقتصادي الحقيقي للمؤسسة ويعد المقياس الاكثر ملائمة لاتخاذ القرارات وخاصة الاستثمارية منها ، بينما يستند منهج الكلفة التاريخية في التقرير عن البيانات المالية الى معلومات تاريخية تكون موثوقة في البداية لكنها تصبح اقل موثوقية مع مرور الزمن ولا تتوفر فيها خاصة الملائمة لاتخاذ القرارات وبالاخص الاستثمارية بعد فترة من وقوع الحدث ، لانها تكتفي بالابلاغ عن السجل التاريخي للاصول والخصوم ، دون ان تقدم معلومات حديثة عن قيمتها الحاضرة ؛

-ان استخدام القيمة العادلة في التقرير عن كل العمليات والاحداث الحاضرة واتباع مدخل تقييمي واحد في كل الاوقات يحسن من خاصية القابلية للمقارنة والثبات في اتباع الطرق ؛

-ان توفر الخصائص النوعية السابقة الذكر في القوائم المالية تسمح لمتخذ القرار الاستثماري والتي تسهم تطبيق القيمة العادلة في توفيرها للمعلومات المحاسبية الاعتماد على القوائم المالية والتي يجب ان تكون مدققة من طرف خارجي مستقل يشهد بان الادارة قامت بالتقيد بجميع معايير المحاسبية عند القياس والاعتراف بالعمليات الجارية[2].

المطلب الرابع: تقييم المستثمر لجودة المعلومات المحاسبية و انعكاسه على القرارات الاستثمارية

تؤدي المعلومات المحاسبية دورا مهما في خدمة و تطوير سوق الأوراق المالية و يعد توافر معلومات تتصف بالقابلية للفهم و الملائمة و التمثيل الصادق و امكانية المقارنة متطلب اساسي لاتخاذ القرارات الاستثمارية الصائبة و على المستثمرين دراسة و تحليل المعلومات لزيادة قيمتها، فضلا عن التشريعات و القوانين التي تسهل عملية التداول و تحمي المتداولين في السوق، ان الهدف الاساسي للتقارير المالية السنوية و المرحلية الصادرة عن الشركات هو مساعدة المستثمرين علد اتخاذ قراراتهم الاستثمارية و التي يحصلون عليها من الشركة.

و الى جانب تلك المعلومات فان المستثمرين يحصلون على مصادر اخرى للمعلومات و يعدونها مصادر خارجية مثل نصائح الوسطاء و الاصدقاء و الاشاعات و غيرها و التي تؤثر بشكل كبير في قراراتهم الاستثمارية.

و تقسم المعلومات المحاسبية حسب درجة الاستفادة منها في اتخاذ القرارات على ما يأتي:

- معلومات تاريخية:

وهي معلومات مستخرجة من القوائم المالية عن سنوات سابقة و تتعلق بقياس الاحداث التي تمت في الماضي كالايرادات و ذلك بغرض تقييم كفاءة الشركة في تحقيق اهدافها، حيث تفيد هذه المعلومات المستثمرين في تقييم الوضع الحالي للشركة من خلال مقارنته مع تلك المعلومات و التوصل الى القرار الاستثماري الصائب.

[1] - حواس صلاح ، **التوجه الجديد نحو معايير الابلاغ المالي الدولية** ، اطروحة دكتوراه ، الجزائر 2008، ص10

[2] -الخطيب ، القشي ، مرجع سبق ذكره ، ص6

– المعلومات الحالية:

هي معلومات متاحة و منشورة في وقت اتخاذ القرار و يتم تقديمها بصورة دورية و منتظمة و فورية و هي ذات طابع تحليلي و تتعلق بالنشاط الجاري و التي من خلالها يستطيع المستثمر تقيم الارباح الموزعة و العائد على الاسهم.

– المعلومات المستقبلية:

و هي معلومات غير مؤكدة يتم إعدادها لأغراض التخطيط و التنبؤ بالمستقبل و يتم نشرها بمعرفة الإدارة و المحليين الماليين إذ تصبح هذه المعلومات معيارا أساسيا للحكم على الأداء مستقبلا.

– المعلومات الداخلية:

و هي معلومات ليست متاحة للنشر لان نشرها قد يضر بالشركة و قد يسمح بنشر بعضها بحدود ضيقة و توفر للحاصلين عليها إمكانية تحقيق ارباح غير عادية و هذا يمثل ضررا لباقي الأطراف.

و على الرغم من أن المعلومات المحاسبية لا تأخذ بنظر الاعتبار الظروف المحيطة لمتخذ القرار إلا ان ذلك قد يكون حافزا لمستخدمي المعلومات المحاسبية إلى زيادة الاهتمام بالمعلومات المحاسبية و جودتها، أي كلما زاد شعور المستخدم بالمخاطر كلما زاد اعتماده على المعلومات المحاسبية، إذ سيكون لديه المعلومات التي تساعده في التنبؤ بالظروف المستقبلية.

و يستخدم المستثمرون جميع المعلومات المالية المتاحة للمساعدة في شراء أو بيع الأدوات المالية بمحافظهم الاستثمارية بما يتماشى مع تفضيلاتهم بشأن المخاطرة و العائد المتوقع من استثمالراتهم و يطلق على عملية القرارا التي يستخدمها المستثمر الفرد مصطلح التحليل الأساسي، و هي عبارة عن محاولة تحديد الأوراق المالية المسعرة بصورة غير صحيحة من خلال مراجعة جميع المعلومات المالية المتوفرة، بعد ذلك تستخدم هذه البيانات لتقييم مقدار و توقيت التدفقات النقدية المستقبلية التي توفرها الفرص الاستثمارية المختلفة و درجة المخاطر المصاحبة لها في التحليل للوصول إلى سعر متوقع للسهم بعد ذلك تتم مقارنة هذا السعر المخصوم للسهم مع سعر السوق له مما يسمح للمستثمر باتخاذ قراره.

و ان القرارات التي يتخذها المستثمرون في الأوراق المالية تكون على ثلاثة أنواع هي[1]:

– **قرار الشراء:** يتخذ المستثمر هذا القرار عندما يشعر بان قيمة الأداة الاستثمارية ممثلة بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة منها محسوبة في إطار العائد و البمخاطرة تزيد على سعرها السوقي، مما يولد لديه حافز لشراء تلك الأداة سعيا وراء تحقيق مكاسب من توقع ارتفاع سعرها السوقي مستقبلا.

يتولد مما سبق تولد ضغوط شرائية في السوق على تلك الأداة مما يؤدي إلى رفع سعرها السوقي في الإتجاه الذي يخفض الفارق بين السعر و القيمة.

– **قرار الاحتفاظ (عدم التداول):** يترتب على الحالة السابقة ان يستمر السعر في الرتفلع إلى ان يتساوى فيها السعر السوقي س مع القيمة ق من وجهة نظر المستثمر. و بهذه الحالة لا يوجد قرار بيع و لا قرار شراء و يكون

[1] – مصيبيح احمد ،الاستثمار المالي مع دراسة حالة الجزائر ،رسالة ماجيستير ،المدرسة العليا للتجارة ،الجزائر ،2002 ،ص42

القرار الاستثماري هو عدم التداول إذ أن (س= ق) لان المستثمر عند هذه النقطة تنتفي لديه الآمال لتحقيق مكاسب مستقبلية، و في الوقت نفسه تنفي لديه أيضا المخاطر من انخفاض السعر في المستقبل القريب إلا إذا تغيرت الظروف السائدة.

- **قرار البيع**[1]: بعد حالة التوازن التي تمر في السوق عندما يتساوى السعر مع القيمة تعمل ديناميكية السوق فتخلق رغبات إضافية لشراء تلك الأداة من قبل مستثمر جديد، ان اي مستثمر يرى (س) في تلك اللحظة مازال اقل من (ق) يمكن إن يعرض سعر يزيد على (ق) لذا يرتفع السعر عن القيمة اي يصبح (س>ق) و بالتالي يولد حافزا لدى غيره للبيع فيكون قرار المستثمر حينئذ هو قرار البيع.

و بذلك يخلق ظرفا جديدا ينعكس على آلية السوق ليصل إلى نقطة يصبح فيها العرض أكثر من الطلب فيتجه السعر السوقي للأداة للهبوط مرة أخرى و هكذا تدور الدورة.

من خلال ما ذكر يمكن ان نستنتج الشكل التالي و الذي يبين علاقة المستثمر بجودة المعلومات المحاسبة و انعكاسه على حركة سوق الأوراق المالية.

الشكل رقم(24) : تقييم المستثمرين لجودة المعلومات المحاسبية وانعكاسه على سوق الاوراق المالية

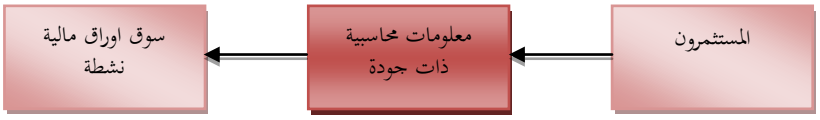

المصدر: طلال محمد علي الجحاوي،رافد كاظم العبيدي ،**قياس جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر معديها ومستخدميها** ،دار الايام للنشر والتوزيع ،الاردن ،الطبعة الاولى 2017،ص102

[1] –طلال محمد علي الجحاوي،رافد كاظم العبيدي ،قياس جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر معديها ومستخدميها ،دار الايام للنشر والتوزيع ،الاردن ،الطبعة الاولى 2017،ص101

خلاصة الفصل الثالث :

توصلنا من خلال هذا الفصل الى ان هناك اهتمام بموضوع الشفافية والإفصاح في التقارير المالية من قبل الجهات ذات المصلحة لما له من دور في توفير المعلومات اللازمة من أجل اتخاذ قراراتهم الاستثمارية ، لذا يعتبر إعداد التقارير المالية المعدة من قبل المؤسسات وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) يزيد من جودتها وبالتالي مزيد من التطور والاستثمار.

وبناء على ما سبق تبين ان المستثمرين يدركون اهمية المعلومات المحاسبية في ظل محاسبة القيمة العادلة في عملية اتخاذ القرار الاستثماري وخاصة حسابات النتيجة وقائمة المركز المالي ، كما وانهم يدركون ان المعلومات الاخرى غير المالية ذات تأثير كبير في قراراتهم الاستثمارية خاصة نصائح الوسطاء ونشرات السوق، كذلك فان المستثمرين يستخدمون المعلومات المحاسبية بشكل كبير، والتي تؤثر تأثير كبير في قرارات التداول بأسهم الشركات .

الفصل الرابع

واقع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية إتجاه تطبيق محاسبة القيمة العادلة والدراسة الميدانية

تمهيد :

تناول النظام المحاسبي المالي (scf) محاسبة القيمة العادلة من حيث استخدامها في التقييم واعادة التقييم لاصول الخصوم تحت تسمية القيمة الحقيقية وهذا في اللجنة العربية للجريدة الرسمية بينما ظهرت باسم lajuste valeur في اللجنة الفرنسية واعطي لها تعريف مشابه لتعريف مجلس المعايير المحاسبية الدولية (iasb)

بالرغم من أهمية المراحل السابقة في إعداد و إجراء البحث من تحديد الإشكال بناء الفروض تحديد المتغيرات القياس و جمع البيانات و تفريغها ، إلا أنها تفقد قيمتها ودلالتها بدون استخدام منهجية علمية لتحليل البيانات من خلال الأساليب الإحصائية المناسبة بغية الوصول للنتائج والأهداف المرجوة .

حيث ارتأينا في الختام و في هذا الفصل استغلال واستخدام إحدى فروع التحليل تم اختبار الفرضيات الدراسة المرتبطة بالمعلومات التي تم جمعها من خلال الاستبيان الذي اعد خصيصا لهذا الغرض، وسنحاول الاجابة عن هذا من خلال المباحث التالية

المبحث الاول : موقع القيمة العادلة من النظام المحاسبي المالي .

المبحث الثاني : منهجية الدراسة الميدانية و ادواتها

المبحث الثالث : ثبات و صدق الاستبيان

المبحث الرابع : التحليل الاحصائي ونتائج اختبار الفرضيات

المبحث الاول : موقع القيمة العادلة من النظام المحاسبي المالي .

سعيا منها لمواكبة التطورات الاقتصادية العالمية قامت الجزائر بداية من سنة 2010 بالتحول من العمل بالمخطط الوطني المحاسبي إلى النظام المحاسبي المالي في خطوة نحو توفيق البيئة المحاسبية الجزائرية مع البيئة المحاسبية الدولية، سنتناول في هذا المبحث اهم ما جاء به النظام المحاسبي المالي فيما يتعلق بالقياس على اساس القيمة العادلة.

المطلب الاول : تقديم عام للنظام المحاسبي المالي .

إن تبني النظام المحاسبي المالي في الجزائر يشكل تغيرا جذريا في الممارسة المحاسبية مقارنة بما كان عليه في المخطط المحاسبي الوطني، سواء بما تعلق بالإطار التصوري " المفاهيمي" أو على مستوى مدونة الحسابات أو القوائم المالية

المطلب الأول: أهداف وخصوصيات النظام المحاسبي المالي

1-تعريف النظام المحاسبي المالي:

لقد جاء نص المادة "03" من القانون المتضمن النظام المحاسبي المالي' المحاسبة المالية'كما يلي[1]: "المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخرين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية".

2- مجال التطبيق:

لقد حدد قانون النظام المحاسبي وفقا للمواد 02، 04، 05 مجالات تطبيق المحاسبة، حيث نصت على أن كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، والمعنيون بمسك المالية هم[2]:

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
- التعاونيات؛
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون، نشاطات إقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛

[1] - الجريدة الرسمية، **القانون رقم 07-11 المتضمن المحاسبي المالي**، المادة 03، مرجع سبق ذكره، ص:.03

[2] - نفس المرجع السابق، المواد :02، 04، 05، ص:03.

3- أهداف النظام المحاسبي المالي

يهدف النظام المحاسبي المالي إلى عدة أهداف نذكر منها ما يلي:[1]

- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليتوافق والأنظمة المحاسبية الدولية؛

- الإستفادة من تجربة الدول المتطورة في تطبيق هذه الأنظمة؛

- تسهيل العمل المحاسبي للمستثمر الأجنبي أملا في جلبه إلى الجزائر من خلال تجنيبه مشاكل إختلاف الطرق المحاسبية؛

- العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات؛

- محاولة جعل القوائم المالية وثائق تتناسب مع مختلف المؤسسات الأجنبية؛

- تعزيز مكانة وثقة الجزائر لدى المنظمات المالية والتجارة العالمية؛

- العمل على ترسيخ أسس حوكمة المؤسسات؛

- إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء وتغيرات الوضعية المالية للمؤسسة؛

- التمكّن من القابلية للمقارنة للمؤسسة نفسها عبر الزمن وبين المؤسسات على المستويين الوطني والدولي؛

- تسمح بمراقة الحسابات بكل ضمان للمسيرين والمساهمين والمستعملين الآخرين حول مصداقيتها وشرعيتها وشفافيتها؛

- نشر معلومات كافية وصحيحة، وموثوق بها وشفافة تشجع المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم.

4- الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي

يشكل الإطار التصوري وسيلة وأداة للإجابة على بعض القضايا غير المطروحة على، ويتضمن هذا الإطار مبادئ محاسبية أساسية تعتبر ركيزة لكل مرجع محاسبي والتي يمكن تقسيمها إلى الفرضيات والمبادئ وخصائص المعلومة والقوائم المالية ومستخدميها.

4-1 الفرضيات المحاسبية:

هناك فرضيتين أساسيتين التي جاء بهما النظام المحاسبي المالي:

[1]- كتوش عاشور، **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد IAS/IFRS في الجزائر**، مجلة إقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، العدد السادس 2009، ص ص: 292-293.

4-1-1 محاسبة التعهد

وفق هذا المبدأ يفرض على المؤسسة مسك محاسبة على أساس الاستحقاق، وهذا يعني أنه يجب تسجيل المعاملات عند الالتزام بها، وعندما ينشا الحق أو الدين، وهو عكس ذلك تماما في المحاسبة المالية المبسطة أو ما يعرف بمحاسبة الخزينة التي تطبق على المؤسسات الصغيرة، حيث لا يتم تسجيل المعاملات إلا عند حدوث التدفق النقدي، أي أنه يتم إثباتها بالدفاتر المحاسبية والإبلاغ عنها في القوائم المالية التي تخصها.

ولكي تحقق القوائم المالية أهدافها فإنها تعد طبقا لأساس الاستحقاق (الالتزام)، وطبقا لهذا الأساس فانه يتم الاعتراف بآثار العمليات والأحداث الأخرى عند حدوثها، كما يتم إثباتها بالدفاتر المحاسبية سواء تلك التي حدثت في الماضي أو تلك التي سوف تحدث في المستقبل.

4-1-2 استمرارية الاستغلال

يتم إعداد القوائم المالية بافتراض أن المؤسسة مستمرة في نشاطها وستبقى كذلك في المستقبل المنظور، وعليه يفترض أنه ليس لدى المؤسسة النية أو الحاجة للتصفية أو تقليص حجم عملياتها بشكل هام، ولكن إن وجدت هذه النية أو الحاجة، فإن القوائم المالية يجب أن تعد على أساس مختلف وفي مثل هذه الحالة المؤسسة مجبرة بالإفصاح عن ذلك، وعموما يفترض المحاسبون دائما بأن المؤسسة ستظل تباشر أعمالها بصفة مستمرة دون أن يكون هناك أجل محدد لذلك.

4-2 المبادئ المحاسبية:

يعتبر المبدأ المحاسبي عبارة عن قاعدة أو قانون عام يجب الالتزام به في التطبيق العملي وفيما يلي لمجموعة مبادئ المحاسبة المفروضة لإعداد القوائم المالية:

4-2-1 مبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني:

ويقصد به أن جميع المعاملات الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار الواقع الاقتصادي في تسجيلها ضمن ذمة المؤسسة، أو ما يمكن أن تدره هذه التعاملات من منافع اقتصادية مستقبلية للمؤسسة بدلا من شكلها القانوني، وأحسن مثال على ذلك التأجير التمويلي، والممتلكات ذات امتياز التي تدرج ضمن ممتلكات المؤسسة بالرغم من عدم توفر شرط الملكية[1].

[1]- Ould Amer Smail, **La Normalisation Comptable en Algerie: Presentation du nouveau système comptable financier**, revue des sciences Economiques et de Gestion, N°10, Université Ferhat Abbes, Setif, 2010, p 32.

2.2 مبدأ الحيطة والحذر

ويقصد به الالتزام بدرجة من الحذر في إعداد التقديرات في ظل عدم التأكد، بحيث لا تؤدي هذه التقديرات إلى تضخيم والإفراط في قيمة الأصول والإيرادات والتقليل من قيمة الخصوم والتكاليف.

4-2-3 مبدأ الأهمية النسبية

يجب أن تبرز القوائم المالية كل معلومة مهمة، وأن المعايير المحاسبية يمكن أن لا تطبق على العناصر الأقل أهمية[1].

4-2-4 مبدأ استقلالية الدورات

حسب هذا المبدأ فإنه يتم اعتبار نتيجة كل دورة محاسبية مستقلة عن الدورات السابقة لها واللاحقة لها، فكل دورة تحمل بمصاريف وإيرادات الأحداث الخاصة بها[2].

4-2-5 مبدأ عدم المساس بالميزانية الافتتاحية

يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية للسنة المالية مطابقة للميزانية الختامية للدورة السابقة لها وهذا يتوافق مع فرضية الاستمرارية[3].

4-2-6 مبدأ التكلفة التاريخية

تسجل في المحاسبة عناصر الأصول والخصوم والإيرادات والأعباء وتعرض في القوائم المالية بتكلفتها التاريخية على أساس قيمتها عند معاينتها، دون الأخذ في الحسبان أثر التغيرات في الأسعار[4].

4-2-7 مبدأ الصورة الصادقة

القوائم المالية يجب أن تعطي صورة صادقة للوضعية المالية للمؤسسة، والصورة الصادقة تتضمن احترام القواعد المحاسبية وإعداد القوائم المالية بإعطاء المعلومات الملائمة عن الوضعية المالية والأداء المالي وسيولة الخزينة.

4-2-8 مبدأ ثبات الوحدة النقدية

يعتبر المحاسبون أن النقود وحدة قياس نمطية ملائمة لتحديد وتقرير العمليات المختلفة وأن كان لا يمكن التعبير عن المعلومات بصفة نقدية، إلا أن ما يصدر في الميزانية والقوائم الأخرى لابد من أن يكون قابلا للقياس النقدي.

---

[1]- عبد الرحمان عطية، **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي**، دار النشر جيطلي، الجزائر، 2009، ص 09.

[2]- حنيفة بن ربيع، **الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية IAS/IFRS**، دار هومة، الجزائر، 2010، ص 35.

[3]- حنيفة بن ربيع، مرجع سبق ذكره، ص 36.

[4]- Ratiba Aoudjit, **Le Système Comptable Financier**, ENAG édition, Algérie, 2012,P 57.

4-2-9 مبدأ عدم المقاصة

ينبغي عدم المقاصة بين عناصر الأصول والخصوم وعناصر الأعباء والإيرادات التي يتضمنها كل من الميزانية وحساب النتيجة باستثناء بعض الحالات[1].

4-2-10 مبدأ الدورة المحاسبية

عادة ما تكون الدورة المحاسبية سنة واحدة حيث تبدأ في 01/01/ن وتنتهي في 12/31/ن، غير أنه يمكن للمؤسسة وضع تاريخ لإقفال دورتها المالية مخالف عن تاريخ 12/31/ن إذا كان نشاطها استثنائي مقيد بدورة استغلال مخالفة للسنة الميلادية، أي أنه في الحالات الاستثنائية يمكن أن تكون الدورة المحاسبية أقل أو أكثر من 12 شهرا[2].

4-2-11 مبدأ الوحدة الاقتصادية

أن المؤسسة وحدة اقتصادية نعني به خلق شخصية معنوية مستقلة عن مالكي المؤسسة، وهي المالكة لموجوداتها والمسؤولة عن التزاماتها اتجاه الآخرين[3].

4-2-12 مبدأ إستمرارية الطرق

يقصد به تطبيق نفس الطرق المحاسبية المطبقة في الدورات السابقة حاليا ومستقبلا، ذلك لأن انسجام المعلومات المحاسبية وقابليتها للمقارنة خلال الفترات المتعاقبة يتطلب بدوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعلومات.

إن تغيير الطرق المحاسبية يكون بسبب تغير الظروف التي تم على أساسها التقدير أو بناءا على تجربة أفضل أو معلومة جديدة هذا من جهة، وبهدف تقديم معلومة ذات أكثر موثوقية وتحسين نوعية القوائم المالية من جهة أخرى.

5- القوائم المالية

تعرف القوائم المالية على أنها عبارة عن ملخص لتلك البيانات والمعلومات المالية التي يتم الوصول إليها عن طريق قياس الأحداث الاقتصادية للمؤسسات، كما تمثل هذه القوائم الجزء المحوري للتقارير المالية وتمثل أيضا

---

[1]- Ratiba Aoudjit, IBID, P 57.

[2]- علي عزوز، متناوي محمد، **متطلبات تكييف القواعد الجبائية مع النظام المحاسبي المالي**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية، تجارب، تطبيقات وأفاق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، جانفي، 2010، ص 03.

[3]- عبد الرحمان عطية، **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي**، مرجع سبق ذكره، ص 08.

الوسيلة الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية لمختلف مستخدميها[1]، لذا يجب على المؤسسات التي تدخل في مجال تطبيق هذا القانون أن تعد قوائم مالية سنويا على الأقل وتتمثل هذه القوائم فيما يلي:

5-1 الميزانية

تحدد بصفة منفصلة عناصر الأصول والخصوم مع الفصل بين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية (سواء في الأصول أو في الخصوم)[2].

5- 2حساب النتيجة

يلخص مختلف الأعباء والإيرادات المحققة من طرف المؤسسة خلال السنة المالية، ولا يأخذ بعين الاعتبار تاريخ التحصيل أو الدفع ويظهر النتيجة الصافية للسنة المالية بإجراء عملية الطرح[3].

5- 3جدول تدفقات الخزينة

يهدف إلى تقديم قاعدة لمستعملي القوائم المالية لتقييم قدرة المؤسسة على توليد سيولة خزينة وما يعادلها، وكذا معلومات حول استعمال هذه السيولة[4].

5-4 جدول تغير الأموال الخاصة

يشكل تحليلا للحركات التي أثرت في العناصر المشكلة لرؤوس الأموال الخاصة بالمؤسسة خلال السنة المالية.

5-5 ملحق القوائم المالية

يتضمن معلومات وتوضيحات تساعد في فهم العمليات الواردة في القوائم المالية حيث أنها وضعت بطريقة منظمة تستعمل إحالات إلى المعلومة الواردة في الميزانية وحساب النتائج وجدول تدفقات الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة[5].

وسيتم إدراج ضمن الملاحق نماذج عن كل قائمة من القوائم المالية سالفة الذكر

---

[1]- طارق حماد عبد العال، **التقارير المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 207.

[2]- قانون رقم 07-11، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[3]- سعيداني محمد السعيد ،**النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،الواقع والافاق** ،دار الضحى للنشر والتوزيع ،الطبعة الاولى ، الجلفة ،الجزائر ، 2015 ،ص60

[4] - شعيب شنوف ،**المحاسبة المالية وفقا للمعايير الدولية للابلاغ مالي و النظام المحاسبي المالي** ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2016،ص 21.

[5]- قانون رقم 07-11- نفس المرجع السابق، ص 27.

6- شروط ومزايا تطبيق النظام المحاسبي المالي.

سيؤدي الانتقال من المخطط الوطني المحاسبي إلى النظام المحاسبي المالي إلى إتباع إجراء تعديلات هامة في قوانين الدولة التي لها علاقة مع المحاسبة المالية غير أن مزايا التي ستعود بالفائدة على النظام المحاسبي المالي سيجعل من الجزائر تواكب التطورات الاقتصادية في المجال المالي والمحاسبي.

6-1 شروط تطبيق النظام المحاسبي المالي:

من أجل تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لتبني هذا النظام، على الدولة القيام بمجموعة من الإصلاحات والتي نراها من وجهة نظرنا ضرورية لنجاح اعتماد النظام المحاسبي الجديد والتي نخصها فيما يلي:[1]

- المرور بمرحلة انتقالية تسمح بالسحب الجزئي للمخطط المحاسبي الوطني والإدخال التدريجي للنظام المحاسبي المالي، هذه المراحل تقوم بتحديدها الجهات المعنية بذلك؛
- توضيح معالم هذا النظام من كل جوانبه من خلال العديد منا المنتديات والملتقيات؛
- تحديد مختلف التشريعات والتنظيمات التي تتعلق بهذا النظام في القانون الذي يتضمنه، وإصلاح تنظيمات مختلف الهيئات المتعاملة معه لاسيما مصلحة الضرائب؛
- تكوين ورسكلة الإطارات والمختصين والأكاديميين لهذا النظام الجديد، ولانطلاق في تكوين وتأطير الطلبة الباحثين والمتربصين حول المعايير الجديدة، وحث السلطات العمومية على تنظيم دوري الامتحانات مهنية؛
- الانخراط في برنامج المحاسبين للاتحاد الدولي، وتشجَع التعاون بين المهنيين الجزائريين والدوليين؛
- تطوير التبادلات مع المعاهد والمنظمات الأجنبية، والتي تشمل تطبيق النظام المحاسبي المالي في الميدان.

6-2 مزايا تطبيق النظام المحاسبي المالي:

للنظام المحاسبي المالي الجديد مجموعة من المزايا يمكن شرحها فيما يلي:[2]

- يقترح حلولا تقنية للتسجيل المحاسبي للعمليات أو المعاملات التي لم يعالجها المخطط المحاسبي الوطني؛
- يقدم الشفافية وثقة أكبر في الحسابات والمعلومات المالية التي تعرضها المؤسسات، الأمر الذي يسمح بتقوية مصداقيتها؛
- يمثل فرصة للمؤسسات من أجل تحسين تنظيمها الداخلي وجودة اتصالاتها بين الأطراف المعنيين بالمعلومات المالية؛
- يشجع الاستثمار من حيث أنه يضمن مقروئية أفضل للحسابات من طرف المحللين الماليين المعنيين بالقوائم المالية؛

1- **Projet de système comptable financier, conseil de comptabilité**, ministère des finances, fév 2005, p-p: 4-5.

2- كتوش عاشور، « **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي** »مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، 2009، ص: 29.

- يحفز بروز السوق المالية مع ضمان سيولة رؤوس الأموال؛
- يحسن المحفظة المالية للبنوك من خلال إنتاج المؤسسة لحالات مالية أكثر مصداقية وشفافية؛
- يسهل رقابة الحسابات التي تستند من الآن فصاعدا على مفاهيم وقواعد محددة بوضوح؛
- يفرض على المؤسسات تطبيق معايير محاسبية دولية معترف بها، تستوجب شفافية الحسابات، هذه الشفافية التي تعتبر تدبيرا أمنيا ماليا في استرجاع الثقة؛
- الدخول إلى أسواق المال (البورصات) العالمية والعربية ؛
- تحسين جودة المعلومات التي ينتجها (SCF) وفق معايير دولية، الأمر الذي يرفع من كفاءة الإدارة بالوصول إلى معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات المناسبة.

7- مكونات النظام المحاسبي المالي:

يتكون النظام المحاسبي المالي من المكونات الستة المحددة في الشكل التالي:

الشكل رقم(25): مكونات النظام المحاسبي المالي SCF

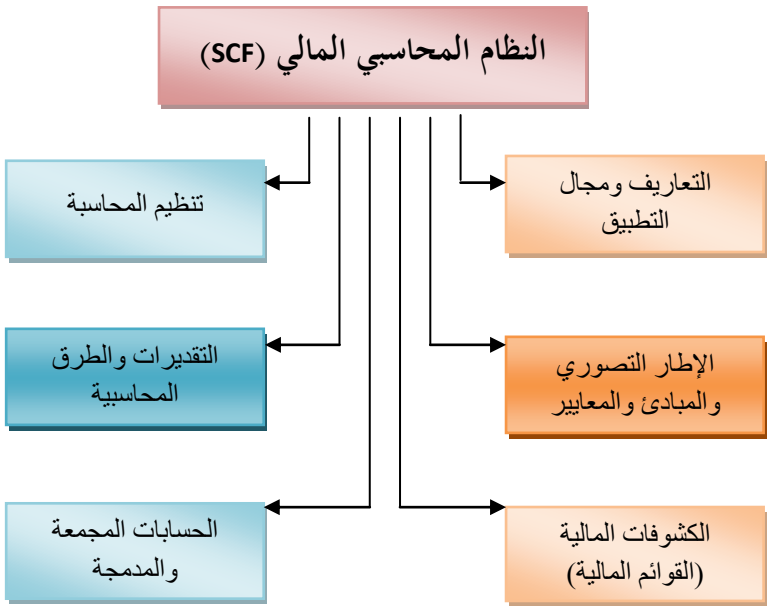

المصدر: من إعداد الطالب بناء على القانون رقم 07-11

من الشكل السابق يلاحظ أن النظام المحاسبي المالي (SCF) يرتكز على الأركان الستة المشار إليها، وهذا ما لم يلاحظ في المخطط الوطني المحاسبي (PCN).

المطلب الثاني:القيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي

تطرق النظام المحاسبي المالي SCF لمفهوم القيمة العادلة من خلال تسميتها بالقيمة الحقيقية فقد عرفها النظام المحاسبي المالي على أنها «المبلغ الذي يمكن أن يتم من أجله تبادل الأصل أو خصوم منتهية بين أطراف على دراية كافية ومرافقة وعاملة ضمن شروط المنافسة الاعتيادية »[1] وهذا ما ذهبت إليه مجلة معايير المحاسبة الدولية في تعريفها للقيمة العادلة .

ويشير هذا التعريف إلى الثمن أو المبلغ الذي تتم به عملية التبادل الأصول أو الخصوم المنتهية بين أطراف يمثلون عادة البائع أو المشتري تكون لهم المعرفة الكافية بمحتوى وظروف الصفقة التي تكون وفق شروط المنافسة الاعتيادية

أشار النظام المحاسبي المالي إلى أحد المعوقات التي يرتكز عليها مفهوم القيمة الحقيقية وهي السوق النشطة والتي يجب توافر الشروط الآتية فيها [2] .

- تجانس العناصر المتفاوض عليها في السوق ؛
- يمكن أن يوجد بها عادة في كل وقت مشترون وباعة متفقون ؛
- تكون الأسعار موضوعة في متناول الجمهور ؛
- ترتكز طريقة تقييم العناصر المقيدة في الحسابات كقاعدة عامة على أساس التكلفة التاريخية (تكلفة الشراء تكلفة الاقتناء ،تكلفة الانجاز) [3] .

في حين يعتمد وحسب بعض الشروط التي مراجعة التقييم بالاستثناء إلى أنواع التقييم التالية [4] .

- **القيمة الجارية** :و هي تمثل الثمن النقدي او ما يعادله و الذي يمكن دفعه حاليا للحصول على نفس الاصل او اصل مماثل، و هي تمثل الثمن النقدي غير المخصوم او ما يعادله و الذي يجب دفعه حاليا لتسوية الخصم[5].

[1] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق 26 جويلية 2008 لحيد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوفات المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها الجريدة الرسمية العدد 19، 25 مارس 2009 ، ص 87 .

[2] – المرجع نفسه ، ص 87 .

[3] – شعيب شوف **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبة الدولية** ، الجزء الأول ، مكتبة الجزائرية بودواو 2008 ، ص 81 .

[4] – الجريدة الرسمية ، مرجع سبق ذكره ، ص 6 .

[5] هني محمد فؤاد، **طرق التقييم المحاسبي لعناصر القوائم المالية دراسة مقارنة بين المعايير الدولية للمحاسبة و النظام المحاسبي المالي الجزائري مذكرة ماجستير، محاسبة و مالية**، الشلف،الجزائر2013،ص 34.

- **صافي القيمة القابلة للتحصيل** :هي سعر البيع التقديري خلال دورة النشاط العادي بعد طرح التكاليف التقديرية اللازمة لتهيئة المخزون و اتمام عملية البيع، الفرق بينها و بين القيمة العادلة ان الاولى تمثل المبلغ الذي تتوقع المؤسسة الحصول عليه فهي خاصة بالمؤسسة، في حين الثانية تمثل المبلغ الذي يتم به مبادلة الاصل بين طرفين في السوق فهي ليست قيمة خاصة بالمؤسسة بل تتحد وفق معطيات السوق.
- **القيمة النفعية** :هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع ان تنشأ عن الاستخدام المستمر للاصل و التنازل عنه في نهاية عمره الانتاجي
- **القيمة الحالية المخصومة** : تتمثل في قيمة التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة المستقبلية مخصومة بمعدل للخصم الى قيمتها الحالية[1]

لقد رخص النظام المحاسبي المالي لمجموعة من الأصناف المحاسبة بمعالجتها وفق إعادة التقييم بالقيمة العادلة وسنحاول في الجدول التالي إبراز مقارنة الظرف التقييم بالقيمة العادلة بين النظام والمحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية المقابلة .

[1] هني محمد فؤاد، **مرجع سبق ذكره**، ص 35

المطلب الثالث: وجهة المشرع الجزائري اتجاه القيمة العادلة من حيث قياس عناصر القوائم المالية

1- الاصول الثابتة العينية :

الجدول رقم (08) :مقارنة الاصول الثابتة العينية وفق SCFو IAS 16

البيان	اوجه الاختلاف		اوجه التشابه
	IAS16	SCF	
التسجيل المحاسبي واسس الاعتراف			يتم الاعتراف بالاصل وادراجه في الحسابات كاصل اذا كان من المحتمل ان تكون له منافع اقتصادية للمؤسسة ،ويمكن قياس تكلفته بموثوقية
مبادلة اصل باخر	تم التطرق الى مبادلة اصل ثابت مقابل اخر وطريقة تقييمه	SCF لم يتطرق الى مبادلة اصل باخر وطريقة تقييمه	
التقييم الاولي			تدرج الاصول المادية في الحسابات بتكلفتهاوتندرج ضمنها تكاليف الشراء المباشرة كما تضاف لها تكلفة ازالة الاصل وتهيئة الموقع في نهاية مدة منفعة الاصل
التقييم اللاحق			**نموذج التكلفة** :حيث تقيم الصول بتكلفتها مطروحا منها الاهتلاك المتراكم **نموذج اعادة التقييم** :حيث تدرج الاصول بمبالغ اعادة التقييم والمتمثلة بقيمتها العادلة بتاريخ اعادة التقييم مطروحا منها اي اهتلاك متراكم لاحق
مراجعة العمر الانتاجي			يجب ان يخضع العمر الانتاجي للمراجعة الدورية واذا تبين ان التوقعات تختلف عن التقديرات السابقة فيجب تعديل عبء الاهتلاك للفترة الحالية والفترات المستقبلية
اعادة التقييم			تتمثل القيمة العادلة للاراضي والمباني عادة في القيمة السوقية والتي تحدد من

			قبل خبراء مؤهلين اما القيمة العادلة للعناصر الاخرى فهي القيمة السوقية واذا لم تتوفر قرينة لتحديدها تقيم بالقيمة الاستبدالية بعد الاهتلاك مبلغ الاهتلاك المتراكم للاصل المعاد تقييمه فيتوجب تعديله بما يتناسب والتغير الحاصل عند زيادة القيمة المدرجةلعنصر من الاصول نتيجة لاعادة التقييم يجب تسجيل هذه الزيادة في حقوق الملكية كفرق اعادة التقييم واذا حدث نقص فيها يجب الاعتراف به كمصروف

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على:

القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها ،الجريدة الرسمية ،العدد 19 ،مارس 2009،ص8-12

www.ifrs.org.ias 16

2- الاصول الثابتة المعنوية :

الجدول رقم (09) :مقارنة الاصول الثابتة المعنوية وفق SCFو IAS 38

البيان	اوجه الاختلاف		اوجه التشابه
	IAS38	SCF	
التسجيل المحاسبي واسس الاعتراف			يتم الاعتراف بالاصل وادراجه في الحسابات كاصل اذا كان من المحتمل ان تكون له منافع اقتصادية للمؤسسة ،ويمكن قياس تكلفته بموثوقية
التقييم الاولي واعادة التقييم			يندرج الاصل في الحسابات بتكلفته ويمكن اعادة تقيمه اذا كان هناك سوق نشطة خاصة بالقيم المعنوية تمكن من معرفة الثيمة العادلة
تدني القيمة			على المؤسسة اختبار تدني القيمة للاصول المعنوية سنويا
التنازل عن الاصول المعنوية			يتم استبعاده من الدفاتر المحاسبية عند خروجه من المؤسسة كالبيع او عند انتهاء مدة نفعيته

المصدر:رحيش سعيدة،مدى توافق القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي مع معايير الابلاغ المالي الدولية،المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي ،جامعة بومرداس ،الجزائر ، العدد الثالث ،ديسمبر 2015،ص211

3- عقارات التوظيف :

الجدول رقم (10) :مقارنة عقارات التوظيف SCFو IAS 40

البيان	اوجه الاختلاف		اوجه التشابه
	IAS40	SCF	
التعاريف	-	-	-تضمن النظام المحاسبي المالي والمعيار نفس التعريف
الاصول الداخلة ضمن عقارات التوظيف	- تطرق لها المعيار بالتفصيل	- لم يتطرق لها	-
التسجيل المحاسبي	-	-	- يتم تسجيلها محاسبيا اذا توفرت شروط الاعتراف بها كاصول
تقييم عقارات التوظيف	-	-	تقيم عند التسجيل الاولي بتكلفتها اما التقييم اللاحق فيكون اما بالقيمة العادلة او التكلفة إذا أعقدت المؤسسة في تقييم عقاراتها الموظفة بالقيمة العادلة فإنه يشترط أن تظهر هذه الأصول بقيمتها العادلة في نهاية الدورة.
التنازل عن عقارات التوظيف	يتم تحديد - الربح او الخسارة عند بيع العقارات بين الناتج الصافي لعملية التنازل والقيمة المحاسبية ويتم تسجيل النتيجة في حسابات النتائج	لم يتطرق لها	-

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على:

القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها ،الجريدة الرسمية ،العدد 19 ،مارس 2009،ص10

www.ifrs.org.ias 40

4- الاصول الثابتة المالية :

الجدول رقم (11) : مقارنة الاصول الثابتة المالية وفق SCF و IAS32 و IAS39

البيان	اوجه الاختلاف		اوجه التشابه
	IAS39 و 32 IAS	SCF	
التعاريف والتصنيف	تضمن المعياران عدة مفاهيم منها الادوات المالية،الديون والحقوق،الاصول والخصوم.	لم يعط النظام المحاسبي المالي تعريفامحددا للاصول المالية ماعدا انه ادرجها في اربع فئات	-
التقييم الاولي	-	-	- تقيم بتكلفتها الحقيقية
التقييم اللاحق	نموذج التكلفة ونموذج اعادة التقييم	نموذج اعادة االتقييم	-
القياس اللاحق للاصول المتاحة للبيع المسعرة	لم يتطرق المعياران لها	يشترط SCF استخدام السعر المتوسط في الشهر الاخير من السنة المالية عند القياس اللاحق للاصول المتاحةللبيع المسعرة.	-
انخفاض القيمة	اورد متطلبات خاصة بها كما ان هذه	ينطبق عليها نفس المتطلبات الخاصة	-

	المتطلبات تختلف فيما بين اصناف الاصول المالية	بانخفاض قيمة الاصول ككل ضمن قواعد التقييم العامة	
المحاسبة في تاريخ التسوية	تطرق المعيار الى المحاسبة في تاريخ التسوية وتاريخ المعاملة وتاثيرها على معالجة التغير في القيمة العادلة	لم يتطرق لها	-

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على

القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها ،الجريدة الرسمية ،العدد 19 ،مارس 2009،ص11

www.ifrs.org.ias 32/39

لم يتطرق النظام المحاسبي المالي الى الاصول المالية بشكل مفصل،حيث انه اهمل العديد من الجوانب وذلك لمحدودية التعامل في بورصة الجزائر ، حيث ان العديد من المؤسسات ترفض الانضمام اليها

5- شهرة المحل (فارق الاقتناء) :

الجدول رقم (12) : مقارنة شهرة المحل وفق SCF و IFRS 03

البيان	اوجه الاختلاف		اوجه التشابه
	IFRS 03	SCF	
نشاة شهرة المحل	-	-	تنتج عن تجميع مؤسسات في اطار عملية اقتناء (شراء) او اندماج
التسجيل المحاسبي	يتم الاعتراف به كاصل ملموس	ادرج له حساب خاص ويسجل فيه سواء كان ايجابيا او سلبيا .	-
الشهرة السالبة	تعالج في حسابات النتائج	تسجل في الميزانية	-
خسائر القيمة	**-**	**-**	تخضع لاختبارات التدني كل سنة وخسائر القيمة الخاصة بها لايمكن استرجاعها

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على:

القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها ،الجريدة الرسمية ،العدد 19 ،مارس 2009،ص57

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان شهرة المحل تختلف في النظام المحاسبي المالي عما هي عليه في المعايير حيث تعالج بطريقة مختلفة حيث تسجل حسب النظام المحاسبي المالي في الميزانية سواء كانت موجبة او سالبة ،اما المعيار الدولي 03 فيدرجها في الميزانية اذا كانت موجبة وفي جدول حسابات النتائج اذا كانت سالبة

6- انخفاض قيمة الاصول:

الجدول رقم(13) :مقارنة انخفاض قيمة الاصول وفق SCF و IAS36

البيان	اوجه الاختلاف		اوجه التشابه
	IAS36	SCF	
تحديد انخفاض قيمة الاصول			تنخفض قيمة الاصل اذا كانت قيمته المحاسبية اكبر من القيمة القابلة للتحقيق
مؤشات التدني	ذكر المعيار بعض المؤشرات	اشار الى وجودها ولم يذكرها	
تحديد القيمة القابلة للتتحقيق			هي اعلى قيمة بين ثمن البيع الصافي والقيمة النفعية واذا كان من الصعب تقدير ثمن البيع الصافي بموثوقية فان القيمة القابلة للتحقيق هي القيمة النفعية
التسجيل الحاسبي			تثبت خسارة القيمة لاي اصل في الحسابات كعبء
الاهتلاك بعد تدني القيمة			بعد تسجيل تدني القيمة يتم تعديل مخصصات الاهتلاك المرتبطة بالاصل للفترات المستقبلية
استرجاع تدني قيمة الاصول			تستطيع المؤسسة عند كل اقفال للحسابات اذا كانت مؤشرات التدني موجودة او انخفضت وتقدر القيمة القابلة للتحصيل ،واذا ثبت ان التدني لم يعد موجودا فتقوم المؤسسة بزيادة القيمة المحاسبية للاصل في حدود قيمته القابلة للتحقيق دون تجاوز القيمة المحاسبية الصافية التي تم تحديدها في حالة ما لم تكن هناك خسارة قيمة،ويتم استرجاع التدني مباشرة في حساب النتيجة

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على:

القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها ،الجريدة الرسمية ،العدد 19 ،مارس 2009،ص7-8

www.ifrs.org.ias 36

7- المخزون:

الجدول رقم(14) :مقارنة المخزون وفق SCF و IAS02

البيان	اوجه الاختلاف		اوجه التشابه
	IAS02	SCF	
ادراج الاصل كمخزون			مصير الاصل او استعماله هو الاساس في تصنيف الاصل كمخزون
تقييم المخزون			يقيم بتكلفة الشراء او الانتاج ثم تقيم لاحقا بتكلفتها او بقيمة الانجاز الصافية ايهما اقل
تكلفة المخزون			تتضمن جميع تكاليف الشراء ،التحويل وباقي التكاليف التي تتحملها الى غاية وصوله الى المكان والحالة التي يوجد عليها
اساليب تقييم التكلفة	طريقة التكاليف المعيارية وطريقة اسعار التجزئة	تحسب على اساس التكاليف الحقيقية او التكاليف الموحدة القياسية	
طرق تحديد تكلفة المخزون المستهلك			طريقة الوارد اولا الصادر اولا،طريقة التكلفة الوسطية المرجحة.
تدني قيمة المخزون			تدرج في الحسابات كعبء عندما تكون تكلفة المخزون اكبر من القيمة الصافية له

المصدر:رحيش سعيدة،مرجع سبق ذكره ،ص 213

8- الخصوم :

الجدول رقم(15) :مقارنة الخصوم وفق SCF و IAS37

البيان	اوجه الاختلاف		اوجه التشابه
	IAS37	SCF	
التسجيل المحاسبي			تندرج في الحسابات عندما يكون للمؤسسة التزام راهن ناتج عن حدث مضى والذي يؤدي الى خروج موارد ويمكن قياس هذا الالتزام بموثوقية
مبلغ المؤونة			هو افضل تقدير للنفقات الواجب تحملها حتى تلاشي الالتزام المعني
مراجعة المؤونة			تراجع مؤونات الاخطار والخسائر عند نهاية كل دورة مالية ولا يمكن استعمال المؤونة في غير الهدف الذي انشئت من اجله
مؤونات الاعباء الواجب توزيعها على عدة سنوات	لا يسمح بتقسيم او توزيع مؤونة الاعباء الكبرى	يمكن توزيعها على عدة دورات حتى لا تؤثر على نتيجة الدورة	
مؤونات اعادة الهيكلة	يمكن تكوينها وفق شروط محددة لان الاعباء المتعلقة بها تحمل مباشرة لعملية اعادة الهيكلة	لا يمكن تكوين مؤونة اعادة الهيكلة	

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على:

القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها ،الجريدة الرسمية ،العدد 19 ،مارس 2009،ص14

www.ifrs.org.ias 37

9- الضرائب المؤجلة:

الجدول رقم (16): مقارنة الضرائب المؤجلة وفق SCF و IAS12

البيان	اوجه الاختلاف		اوجه التشابه
	IAS12	SCF	
التسجيل المحاسبي للاصول والخصوم الضريبية المؤجلة			تسجل الضرائب المؤجلة في الحسابات بالنسبة الى كل الفوارق الزمنية اذا كانت هذه الاخيرة يحتمل ان يترتب عليها مستقبلا عبء او ايراد ضريبي.
الفروق المؤقتة	تطرق لها بالتفصيل (الفروق المؤقتة في الخضوع للضريبة و في اقتطاع الضريبة)	تطرق لها بشكل سطحي.	
مراجعة الضرائب المؤجلة			في نهاية كل سنة مالية و عند اعداد الميزانية يجب مراجعة الضرائب المؤجلة.

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على:

القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها ،الجريدة الرسمية ،العدد 19 ،مارس 2009،ص17

www.ifrs.org.ias 37

10-الايجار التمويلي:

الجدول رقم (17):مقارنة عقد الايجار التمويلي وفق SCF و IAS17

البيان	اوجه الاختلاف		اوجه التشابه
	IAS17	SCF	
الاعتراف و التقييم عند المستأجر			يدرج الاصل في حسابات الاصول و الخصوم بالقيمة الحقيقية او بالقيمة المحينة للمدفوعات الدنيا بمقتضى الايجار اذا كانت هذه القيمة الاخيرة اقل ثمنا كما يسجل مبلغ الاهتلاك كعبء في حساب النتيجة.
الاعتراف و التقييم عند المؤجر			يتم الاعتراف بالاصل المؤجر كحق بمقدار مبلغ مساو لصافي الاستثمار في عقد الايجار. المؤجر غير الصانع او غير الموزع: تعتبر التكاليف المباشرة الاولية جزء من قيمة الدين المتعلق بعقد الايجار و تخفض من الايراد. المؤجر الصانع او الموزع للاصل: تستثنى مصاريف التفاوض و العقد من المصاريف الاولية المباشرة و يتم الاعتراف بها ضمن حساب النتيجة عند الاعتراف بالربح المحقق من عملية البيع.
التكاليف الاولية المباشرة المرتبطة بالعقد	يشترط المعيار اضافة اي تكاليف اولية مباشرة مرتبطة بالعقد الى المبلغ المعترف به كأصل مستأجر.	لم يذكر ذلك في النضام المحاسبي المالي.	

قيمة الدفعات المحينة في بداية العقد	تضمنت مختلف المفاهيم.	لا يوجد توضيح بخصوص الدفعات المحينة في بداية عقد الايجار سواء من وجهة نظر المؤجر او المستأجر و كذا الاستثمار الصافي،مبلغ الاستثمار المبين في العقد، المعدل الضمني للعقد و غيرها.	

المصدر:رحيش سعيدة،مرجع سبق ذكره ،ص،ص،215، 216 .

الجدول رقم (18) : معايير المحاسبة الدولية ومعايير الابلاغ المالي الدولية التي تبنتها الجزائر

رقم المعيار	اسم المعيار	درجة التبني
IAS1	اعداد و عرض القوائم المالية	كليا
IAS2	المخزونات	جزئيا
IAS7	قائمة التدفقات النقدية	كليا
IAS12	الضرائب المؤجلة	كليا
IAS16	الممتلكات ،المباني و المعدات	جزئيا
IAS17	عقود الايجار التمويلية	جزئيا
IAS32	الادوات المالية :العرض	جزئيا
IAS36	تدني قيمة الاصول	جزئيا
IAS37	المخصصات، الالتزامات و الاصول المحتملة	جزئيا
IAS38	الاصول غير الملموسة	جزئيا
IAS39	الادوات المالية :الافصاح والقياس	جزئيا
IAS40	الاستثمارات العقارية	جزئيا
IFRS1	تبني معايير الابلاغ المالي الدولية لاول مرة	كليا
IFRS3	اندماج الاعمال	جزئيا

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على:

القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها ،الجريدة الرسمية ،العدد 19 ،مارس 2009،ص ص 8-21.

المطلب الرابع : معوقات تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البيئة الجزائرية

- التعود على الممارسة المحاسبية في ظل المخطط المحاسبي الوطني صعوبة تغير العادات والأعراف المحاسبية في ظل المخطط المحاسبي الوطني ولذي دام التعامل به من 35 سنة والتي قد تحتاج لوقت طويل لذلك ونظرا للزخم الكبير من التغيرات التي تحدث على مستوى المبادئ المحاسبية وطرق التقييم ولمعالجات المحاسبية وهو ما يتطلب إلى مدة تحضيرية طويلة وتكوين شامل وعلى كل المستويات ؛

- عدم مراعاة المعايير الدولية الخصوصيات الدول النامية تهيمن الدول المتقدمة على مجلة المعايير الدولية المحاسبة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا حيث تلعبان دورا كبيرا في تحديد سياسات المجلس من خلال تقارب معايير لمجلس مع المعايير البريطانية والأمريكية المتحدة من النموذج لتغلوساكسوني ، وهو ما يظهر التأثير البارز لهذين البلدين على معايير لمجلس ، ويجعل من هذا الأخير في غالب الأحيان يصدر معايير محاسبية وفق البيئة الاقتصادية لهما ، وبالتالي فالمجلس لا يأخذ بعين الاعتبار خصوصية اقتصاديات الدول النامية ومن بينها الجزائر عند إصداره للمعايير المحاسبية ؛

- عدم توفر سوق مالي : صممت المعايير الدولية والمحاسبية والمعلومات الحالية أساس للتطبيق على المؤسسات الاقتصادية والمالية الكبيرة والتي تنشط في البورصة والحاضرة في الأسواق المالية العالمية بينها الجزائر لا توجد سوق مالية فعالية وأغلب المؤسسات فيها صغيرة ومتوسطة ؛

- تحفظ المؤسسات الاقتصادية في تقديم المعلومات : تتطلب المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية مستوى عالي من الإيضاح والشافافية في نشر المعلومات بحيث أن أي معلومة ضرورية لاتخاذ قرار الاستثمار يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية ،بينما غالبية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية اعتادت على السرية والتحفظ والحساسية في نشر المعلومات [1] .

[1] – معراج هواري ، حديدي آدم ، **دور القياس والإفصاح بالقيمة العادلة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية ومعوقات تطبيقها في البيئة المحاسبة الجزائر بالإشارة إلى بنوك التجارية الجزائرية** .مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية العدد الاقتصادي 18،الجلفة، الجزائر 2014 ، ص .ص 259 . 260 .

المبحث الثاني : منهجية الدراسة الميدانية وادواتها

يتناول هذا المبحث الإطار المنهجي لتصميم الدراسة الميدانية ، الذي يتضمن كلا من أهداف الدراسة الميدانية ، إشكالية و فرضيات الدراسة ، تصميم الاستبيان ، تصميم خطة معاينة ، إجراءات العمل الميداني ، توزيع حجم العينة حسب خصائصها . ثم عرض النتائج المحصل عليها من خلال الاستقصاء المنفذ وفق محاور الدراسة .

المطلب الاول : اداة الدراسة الميدانية (تحضير الاستبيان)

قمنا بالتعرض إلى مختلف مراحل إعداد الاستبيان و الظروف التي تمت صياغته فيها ، بدءا من مرحلة إعداد الاستمارة ، و كيفية تصميم قائمة الأسئلة ،مرورا بكيفية نشر و توزيعه الاستمارات وصولا إلى معالجة الاستمارة .

1- تصميم الاستمارة :

تم إعداد الأسئلة في هذه المرحلة بصفة بسيطة و واضحة الابتعاد عن التعقيد حتى تكون قابلة للفهم من قبل الأفراد المستجوبين ، كما كانت الأسئلة متدرجة يقوم الإفراد باختيار البديل المتاح.

و قد استعنا في ذلك بآراء بعض الأساتذة ، و كذا بالبحوث و الدراسات السابقة في هذا المجال ، و قد حاولنا قدر الإمكان خلال فترة الإعداد الابتعاد عن التعمق في طرح الأسئلة ،و العمل بالمقابل عند التسلسل و الترابط في طرح الأسئلة لجلب اهتمام الأفراد المستجوبين ، والحصول على اكبر قدر من الإجابات الجادة

و الموضوعية .

هذا فضلا عن المقدمة التي تتصدر إستمارة الإستبيان ، و التي تضمنت عنوان الموضوع محل الدراسة مع تقديم وجيز للشهادة المراد الحصول عليها و ذلك لتبرير القيام بهذه الإستبانة ، و إحاطتهم بأن المعلومات المدلى بها سوف لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي .

و ختمت الاستمارة بشكر و تقدير أفراد العينة على تعاونهم .

2- هيكل إستمارة الإستبيان :

تضمنت إستمارة الإستبيان "54" سؤالا موزعة على أربعة اقسام أساسية من أجل الوصول إلى الإجابة الواضحة و الدقيقة للمستجوبين ، فقد اعتمدنا على عدة أنواع من الأسئلة :

– أسئلة مغلقة تحمل إجابة محددة حتى يتسنى لنا تحديد آراء العينة حول أهم المواضيع التي تناولها الاستبيان .

– أسئلة مفتوحة للوقوف على وجهات نظر أفراد العينة و بذلك خرجت الاستبانة في صورتها النهائية ،وقد تم تقسيم الاستبانة الى مجموعتين كاتالي:

المجموعة الاولى : تتضمن أسئلة مرتبطة بالخصائص العامة لمجتمع وعينة الدراسة ويتكون من أربع فقرات

المجموعة الثانية:تناقش اهمية الافصاح المحاسبي المستند على القيمة العادلة في تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ،وتم تقسيمه الى أربعة محاور كما يلي :

المحور الأول : تضمنت أسئلة هذا القسم معرفة رأي أفراد العينة حول كون مشاكل القياس وفق مبدأالتكلفة التاريخية في البيئة الاقتصادية الحالية تمهد الطريق نحو ضرورة التوجه نحو محاسبة القيمة العادلة و يضم الأسئلة من "1-12"

المحور الثاني : يبحث هذا القسم مدى مساهمة تطبيق محاسبة القيمة العادلة في زيادة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ويضم الأسئلة من"13-26"

المحور الثالث : يبحث هذا القسم مدى اسهام تطبيق محاسبة القيمة العادلة في توفير معلومات ذات فائدة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية ويضم الأسئلة من "27-39"

المحور الرابع : يبحث هذا القسم في المشاكل و الصعوبات التي تواجه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند تطبيقها لمحاسبة القيمة العادلة ويضم الأسئلة من "40-54"

3- نشر و توزيع الاستمارة :

بعد الانتهاء من إعداد الاستبيان بشكل نهائي كما هو موضح في الملحق رقم (05) ، جاءت مرحلة توزيعه على العينة المذكورة سابقا

، اعتمدنا في توزيعه و نشره على عدة قنوات تمثلت فيما يلي :

- الاتصال المباشر بأفراد العينة و تسليمهم استمارة الاستبيان باليد ؛
- زيارة الممارسين المهنيين (خبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات) في مكاتبهم ؛
- الاستعانة ببعض الزملاء في توزيع الاستمارات ؛

وتراوحت مدة الحصول على الإجابة ما بين أيام،ساعات إلى دقائق في بعض الأحيان وأحيانا أخرى أسابيع، و عموما يمكن حصر عملية استرجاع الاستمارات في الآتي :

- الحصول على الإجابة بشكل مباشر من الفرد؛
- الاتصال بالمكاتب التي تمت زيارتها و استرجاع الاستمارات؛
- الاتصال بالزملاء الذين استعنا بهم سابقا لاستلام الاستمارات .

4- المشاكل و الصعوبات :

بالرغم من حصولنا و استلامنا لحجم معين من الاستمارات 192 استمارة، سمحت لنا باعتمادها في الدراسة وفق الأساليب الإحصائية الملائمة ، إلا أن ذلك لم يمنع من وجود بعض المشاكل و الصعوبات التي اعترضتنا خلال مرحلة استلام إجابات أفراد العينة و التي يمكن تلخيصها فيما يلي.

- التجاوب السلبي لبعض أفراد العينة برفضهم استلام لاستمارة الاستبيان على الإطلاق ؛
- وجود بعض أفراد العينة في مناطق جغرافية بعيدة عن موقع الطالب؛
- تماطل بعض أفراد العينة في الإجابة على الاستبيان رغم زياراتنا المتكررة من اجل استرجاع الاستمارة؛
- صعوبة الدخول إلى بعض المؤسسات الاقتصادية و الوصول إلى العاملين في مصالحها المحاسبية

و المالية قصد تسليمهم استمارة الاستبيان و الحصول على آرائهم و إجاباتهم و ذلك كون المؤسسات هي المعني الأول بتطبيق محاسبة القيمة العادلة .

المطلب الثاني :مجتمع وعينة الدراسة

1- مجتمع الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من اربع فئات ،

- المحاسبون الماليون في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية باعتبارهم معدي القوائم المالية.
- مدققوا الحسابات الخرجيون في مكاتب المحاسبة وذلك باعتبارهم الفئة التي تقوم بتدقيق القوائم المالية ومدى التزامها بتطبيق المعايير المحاسبية.
- مستخدموا التقارير المالية المنشورة (المستثمرون) باعتبارهم الفئة المستفيدة من تحسين ملائمة المعلومات وفق القيمة العادلة، سواء مستثمر فردي أو مستثمر مؤسساتي.

تم استخدام طريقة العينة العشوائية لاختيار افراد الدراسة و لديهم علاقة بمشكلة الدراسة من محاسبين ماليين ،ومدققوا الحسابات ،مستثمرون للاجابة على اسئلة الاستبانة وقد تم اختيار عينة عشوائية مكونة من 192 فرد من مجتمع الدراسة

2- حساب حجم العينة :

تم اللجوء إلى الطريقة الحيادية التي تعتمد على افتراض تساوي الخاصية المطلوب دراستها في المجتمع مع نسبة عدم توافر الخاصية، أي 50%، إذن هذا الحل يقوم على الفرضية أن $q=p=1/2$ ويدعى بالحل الحيادي لأنه لا يرجح أي نسبة على الأخرى.

وبالتالي نستخدم العلاقة:

$$n = \frac{t_\alpha^2}{4d_0^2}$$

حيث:

t_α: هي قيمة نظرية تقرأ من الجدول الطبيعي المعياري بدلالة درجة المخاطرة α يحددها الباحث

P: نسبة توافر الخاصية المطلوب دراستها في المجتمع؛

q: نسبة الأفراد الذين لا تتوافر فيهم الخاصية المدروسة في المجتمع؛

n: حجم العينة.

_نختار درجة الثقة 95 % وبالتالي تكون درجة المخاطرة 5 %

_نقرأ من الجدول الطبيعي $t_\alpha = 1,96$

_نحدد مستويات مختلفة لخطأ المعاينة d_0 ونحسب على أساسه حجم العينة المناسب حسب العلاقة كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (19) :العلاقة بين خطا المعاينة وحجم العينة

خطأ المعاينة	حجم العينة
% 2	2401
% 3	1067
% 3.5	784
% 4	600
% 5	384
% 9.7	192

المصدر :اعداد الطالب

د / القرار النهائي : في حدود الوقت والإمكانات المتاحة والمعلومات المراد جمعها، نحدد حجم العينة في هذه الدراسة في حدود خطأ معاينة 9.7 % وعليه يكون حجم عينتنا هو 192 فرد و هذا بعد التعويض في العلاقة رقم 1 كما هو موضح بالجدول أعلاه وهو الحجم النهائي المعتمد في الدراسة. وفي حقيقة الامر تم الانطلاق في بداية العمل الميداني بهدف استهداف عينة بحجم 384 فرد و خطأ معاينة 5 % الا أنه بسبب الصعوبات الميدانية بمختلف اشكالها تم الاكتفاء والقبول العينة المحصلة .

لقد اعتمدنا في غالب الأحيان طريقة التسليم و الاستلام المباشر ، و أحيانا الاستعانة ببعض الزملاء ،وبعد تجميع اكبر قدر ممكن من الاستمارات الموزعة قمنا بعملية الفرز و تنظيم الاستمارات الصالحة للدراسة قررنا الإبقاء على 192 استمارة صالحة لتمثل عينة الدراسة وهذا بعد استبعاد 46 إستمارة إستبيان بسبب عدم تمتع أفراد العينة بالمواصفات اللازمة أو بسبب نقص المعلومات الواردة فيها أو لتضارب الإجابات التي تحتويها و الجدول التالي يلخص ذلك :

الجدول رقم (20) : عدد الاستمارات الموزعة و المعتمدة

البيان	العدد	النسبة %
الاستمارات الموزعة	278	100
الاستمارات المفقودة أو الضائعة	24	08.7
الاستمارات الملغاة	62	32.3
الاستمارات المعتمدة	192	69

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على استمارات الاستبيان .

من خلال الجدول السابق بلغت نسبة الاستمارات المعتمدة 69 % و هي نسبة مقبولة بالنسبة إلى المجموع الموزع من الاستمارات و التي تستخدم في دراسة و تحليل نتائج الاستبيان من خلال المطلب الموالي :

3- حدود الدراسة :

ترتكز الدراسة الميدانية على اختيار العلاقة بين الإفصاح المحلي على أساس القيمة العادلة واتخاذ قرارات الاستثمار ، ومن ثم يخرج عن نطاق الدراسة العلاقة بين الإفصاح المحلي المستند للقيمة العادلة والقرارات الأخرى

3-1 الحدود الزمنية :

مضمون و نتائج الدراسة مرتبطان بالزمن الذي أجريت فيه ، حيث استغرقت هذه الدراسة الميدانية حدود ستة اشهر (سبتمبر 2017-مارس2018).

3-2الحدود المكانية :

اشتملت الدراسة الاستبيانية على عينة من المؤسسات الاقتصادية في مختلف المناطق الجغرافية للجزائر

المطلب الثالث : خصائص ومميزات افراد عينة الدراسة

إن الهدف من استخدام هذه الخصائص، هو إبراز بعض التداخلات بينها وبين مختلف الأسئلة المكونة لمحاور الاستبيان. و ما توفره من معلومات حول الظاهرة المدروسة عبر مختلف فئات المجتمع . سنكتفي بعرض البيانات في هذا الفصل ليترك تحليلها بمختلف الطرق و المناقشة للفصل الموالي .

الوظيفة :

جدول رقم(21) : توزيع مفردات العينة على فئات الدراسة

فئات الدراسة	العدد	النسبة %
المحاسبون الماليون	88	45.8
المدققون الخارجيون(خبراء محاسبة،محافظي الحسابات)	64	33.4
المستثمرون	40	20.8
المجمـــوع	**192**	**100**

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS 24(الملحق رقم 8-1)

الشكل رقم (26) :توزيع مفردات العينة على فئات الدراسة

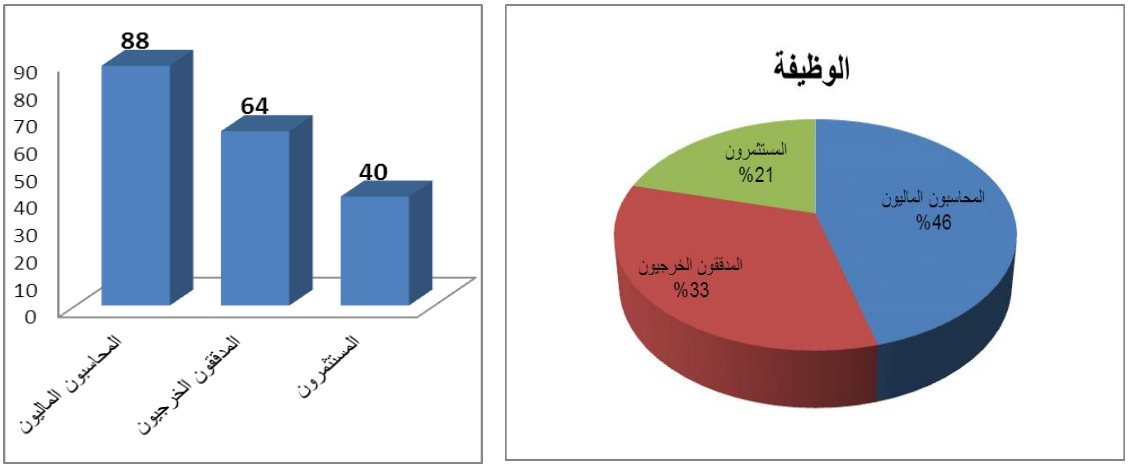

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Microsoft Exel 2007

يلاحظ من الجدول 21 السابق ان غالبية افراد العينة من فئة المحاسبين الماليين بنسبة **45.8%** ثم تاتي فئة المدققون الخارجيون بنسبة **33.4 %** من عينة الدراسة ، لتاتي في الاخير فئة المستثمرون بنسبة **20.8%**من افراد العينة،مما يدل بوضوح على التنوع في المسميات الوظيفية لافراد العينة ،الامر الذي يعني شمول العينة على اكثر من طرف والتعدد في وجهات النظر حول موضوع الدراسة ،وعدم الاكتفاء من وجهة نظر واحدة

وان معظم من قام بتعبئة الاستبانة هم من ذوي المواقع الوظيفية المتقدمة ، وهذا مايؤكد على توافر المعرفة المتخصصة لافراد العينة بمفاهيم القياس والافصاح المحاسبي والتكلفة التاريخية والقيمة العادلة ومعايير المحاسبة الدولية ، مما يعزز الثقة في المعلومات المجمعة بواسطة الاستبانة .

2- **المؤهل العلمي:**

الجدول (22) :توزيع مفردات العينة حسب المؤهل العلمي

العينة	المحاسبون الماليون	المدققون الخارجيون(خبراءالمحاسبة ،محافظي الحسابات)	المستثمرون	التكرار	النسبة%
دكتوراه	3	3	-	6	3.1
ماجستير	10	7	-	17	8.9
ليسانس	51	54	31	136	70.8
شهادة أخرى	24	-	9	33	17.2
المجموع	**88**	**64**	**40**	**192**	**100**

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS 24(الملحق رقم 8-1)

الشكل (27): توزيع مفردات العينة حسب المؤهل العلمي

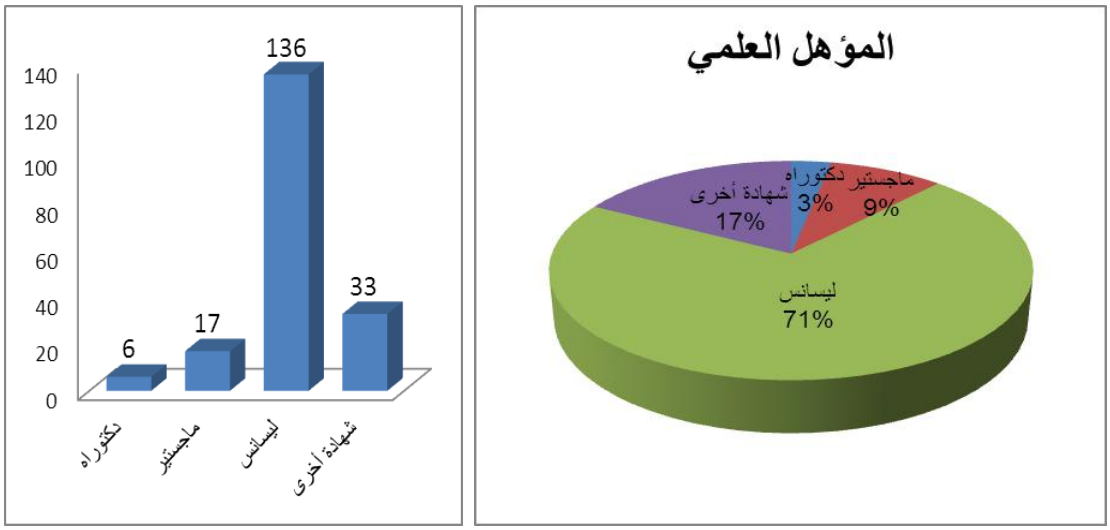

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Microsoft Exel 2007

يلاحظ من الجدول 22 السابق ان معظم افراد العينة من حملة الليسانس بنسبة **70.8 %** ،وهي نسبة عالية يليها اصحاب الشهادات الاخرى بنسبة **17.2%** ثم حملة الماجيستير بنسبة **8.9 %**وواصحاب شهادة الدكتوراه بنسبة **3.1 %** ،وهذا يعني ان افراد العينة مؤهلين تأهيلا علميا مناسبا ،وهذا ما يطمئن الباحث على قدرة المبحوثين على تفهم اسئلة الاستبانة والاجابة عليها وتزويدها بالمعلومات اللازمة،كما ان المؤهل العلمي مؤشر ايجابي على قدرات وكفاءة المبحوثين ،مما يعزز الثقة بالنتائج التي تم الحصول عليها

3 الخبرة المهنية:

الجدول (23) :توزيع مفردات العينة حسب الخبرة المهنية

العينة	المحاسبون الماليون	المدققون الخارجيون(خبراءالمحاسبة ،محافظي الحسابات)	المستشمرون	التكرار	النسبة %
أقل من 5 سنوات	11	4	5	20	10.4
من 5 – 10 سنوات	40	31	19	90	46.9
من 10 – 15 سنة	28	19	11	58	30.2
15 سنة فأكثر	9	10	5	24	12.5
المجموع	**88**	**64**	**40**	**192**	**100**

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS 24(الملحق رقم 8–1)

الشكل (28): توزيع مفردات العينة حسب الخبرة المهنية

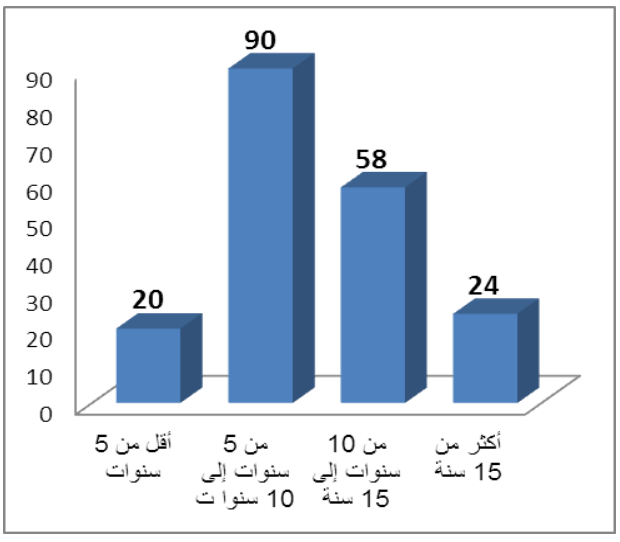

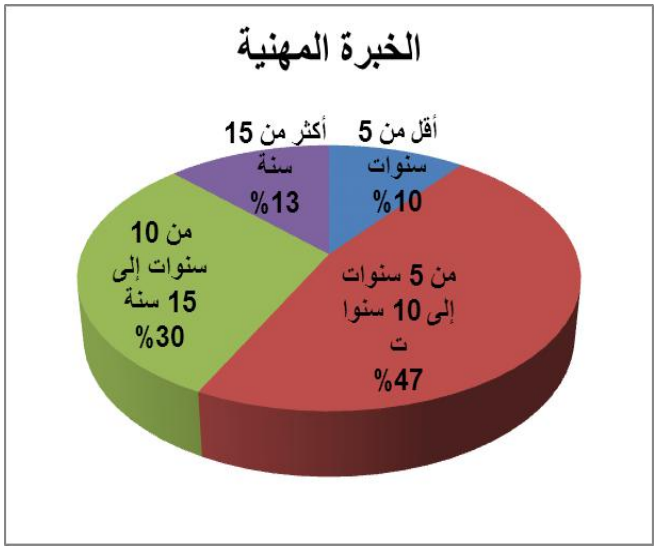

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Microsoft Exel 2007

يلاحظ من الجدول 23 السابق ان معظم افراد العينة من ذوي الخبرة الجيدة ،حيث ان النسبة الاعلى لاصحاب الخبرة من 5–10 سنوات بنسبة **46.9%** ،يليها اصحاب الخبرة من 10–15 سنة بنسبة **30.2 %**،ثم اصحاب الخبرة 15 سنة فما فوق بنسبة **12.5%** من افراد العينة ،وفي الاخير فئة اقل من 5 سنوات بنسبة **10.4%** من عينة الدراسة ، وهذا دليل على الخبرة العملية الجيدة في مجال عملهم ،وهذا ماينعكس ايجابيا على مصداقية اراء عينة الدراسة ،كما يعزز من قدرتهم على التعامل مع الاستبانة وتعبئتها بشكل موضوعي.

4 الدورات التدريبية :

الجدول (24) :توزيع مفردات العينة حسب المشاركة في الدورات التدريبية

العينة	المحاسبون الماليون	المدققون الخارجيون(خبراءالمحاسبة ،محافظي الحسابات)	المستشمرون	التكرار	النسبة %
معايير الإبلاغ المالي	41	19	7	67	34.9
معايير المحاسبة الدولية	31	30	5	66	34.4
إدارة المخاطر	1	4	11	16	8.3
إدارة الإستثمار	15	11	17	43	22.4
المجموع	**88**	**64**	**40**	**192**	**100**

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS 24(الملحق رقم 8-1)

الشكل رقم (29) :توزيع مفردات العينة حسب المشاركة في الدورات التدريبية :

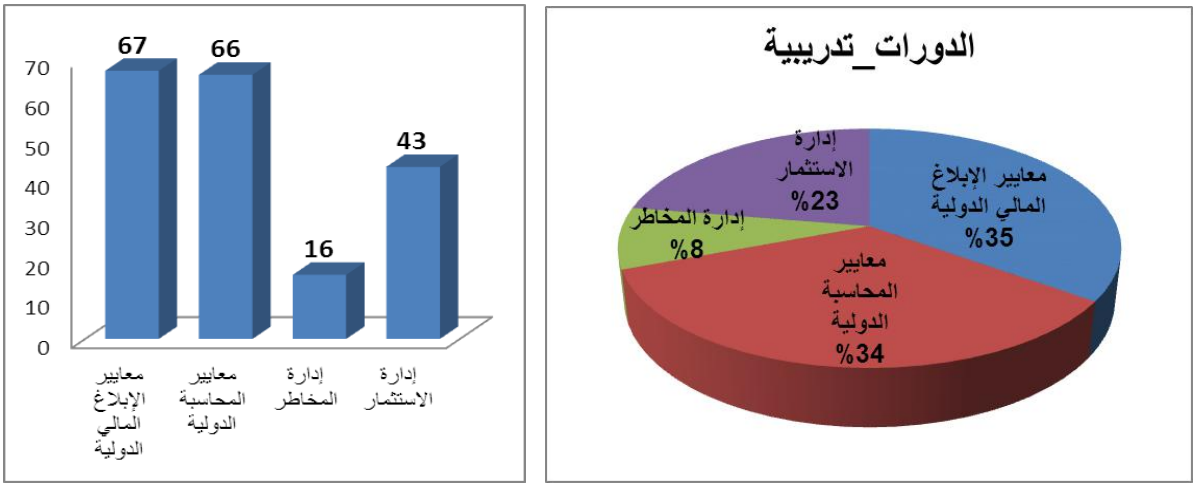

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Microsoft Exel 2007

يلاحظ من الجدول 24 السابق ان معظم افراد العينة شاركوا في دورات تدريبية تتعلق بمعايير الابلاغ المالي الدولية بنسبة **34.9 %**،يليها الذين شاركوا في دورات تدريبية تتعلق بمعايير المحاسبة الدولية بنسبة **34.4 %** ثم تاتي الفئة التي استفادت بدورات تدريبية تخص ادارة الاستثمار بنسبة **22.4%**، وفي الاخير الفئة التي خاضت دورات تدريبية في ادارة المخاطر بنسبة **8.3 %** ،ما يعزز الثقة بالنتائج المحصل عليها .

يستنتج الباحث من الإحصاء الوصفي للمتغيرات الديموغرافية لعينة الدراسة إلى إمكانيته لإعتماد على ردود مفردات العينة وذلك لاشتمالها على فئات متعددة بين أطراف مجتمع الدراسة بالاضافة إلى أن عينة الدراسة تتميز بالخبرة المعقولة في الممارسة العملية وتنوع مؤهلاتها العلمية والمهنية. الأمر الذي يتوقع منه الباحث إلى إمكانية الحصول على إجابات موضوعية مبنية على قدر معقول من الخبرة في مجال الممارسة العملية مما يساعد على إمكانية تعميم النتائج.

المطلب الرابع : الادوات الاحصائية المستخدمة

1- الاساليب الاحصائية :

تم إستخدام برنامج الحزم الإحصائية الجاهزة SPSS 24 وبرنامج EXCEL2007 من اجل تمثيل البيانات التي تم الحصول عليها سابقا بيانيا بواسطة دوائر نسبية ،وذلك تماشيا مع النتائج المراد الحصول عليها.
لتحليل متغيرات الدراسة ، و من هذه الأساليب :

- الأساليب الإحصائية الوصفية التي تمثلت في التكرارات و النسبة المئوية للتعرض على خصائص عينة الدراسة من حيث المؤهل العلمي و التخصص و عدد سنوات الخبرة ، كما تم إستخدام الوسط الحسابي و الإنحراف بمعياري المعرفة و إستطلاع إتجاهات عينة الدراسة إتجاه العبارات التي وردت في قائمة الإستقصاء.
- إختيار درجة مصداقية لحساب معامل الإرتباط الفا كرونباخ في الحكم على صدق و ثبات أداة القياس المستخدمة في الدراسة و قد بلغت نسبة 81.2% حيث أنها تزيد عن النسبة المقبولة 60% فإن ذلك يعني إمكانية الإعتماد على نتائج الإستبيان و الإطمئنان إلى مصداقيته في تحقيق أهداف البحث
- الأساليب الإحصائية التحليلية و التي تمثلت في إختبار Test لإختبار فرضيات الدراسة و إستطلاع آراء العينة لكل فرضية.

2- فروض الدراسة

- **الفرضية الأولى:** لا تؤدي مشاكل القياس المحاسبي القائمة على التكلفة التاريخية في البيئة الاقتصادية الحالية إلى تمهيد الطريق إلى ضرورة التوجه نحو طريقة القيمة العادلة في القياس المحاسبي

- **الفرضية الثانية:** لا يساهم تطبيق محاسبة القيمة العادلة في زيادة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية
- **الفرضية الثالثة:** لا يساهم تطبيق محاسبة القيمة العادلة في توفير معلومات ذات فائدة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية
- **الفرضية الرابعة:** لا توجد مشاكل و صعوبات تواجه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند تطبيقها لمحاسبة القيمة العادلة

3- مقياس الدراسة :

لتحقيق اهداف البحث واختبار الفرضيات ،تم استخدام مقياس "ليكارت الخماسي" للاجابة على اسئلة الاستبيان حيث تم اعطاء كل فئة من اجابات الاستبيان المستخدم في عينة البحث قيمة متزايدة تصاعديا وفقا لدرجة موافقة الفرد مع الاخذ بعين الاعتبار البنود الايجابية والبنود السلبية في الاستبيان .والجدول الموالي يبين الدرجات الترتيبية لمقياس ليكارت الخماسي :

جدول رقم (25) :مقياس ليكارت الخماسي والدرجات الترتيبية للمتوسط الحسابي المرجح

الأهمية	غيرموافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المجموع
الدرجة	1	2	3	4	5	15
عـــــــــدد المتغيـــــــــرات						5
المتوسط الحسابي	5/15					**3**
المتوسط المرجح	1.79-1.00	2.59-1.8	3.39-2.6	4.19-3.4	5-4.2	
الراي	غيرموافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
الدرجة	منخفضـــــــة		متوسطة	عاليـــــــة		

المصدر : من اعداد الباحث

سنقوم بعرض نتائج الدراسة التي توصلنا إليها من خلال تطبيق أدوات الدراسة بحيث تم إعتماد مقياس ليكرت الخماسي, وإرتأينا دراسة إتجاه آراء عينة الدراسة فيما يخص الفرضيات المعدة وفقا لهذا المقياس ،كما ان المتوسط الحسابي يساوي 3 (درجات)، وهو ما سيتم الاعتماد عليه في الدراسة الاحصائية لاجوبة افراد عينة الدراسة في المبحث الموالي .

المبحث الثالث :صدق وثبات الاستبانة

تم القيام باجراءات تقنين فقرات الاستبانة وذلك للتاكد من صحتها وثباتها كالتالي :

المطلب الاول : صدق الاستبانة :

تم التاكد من صدق فقرات الاستبانة بطريقتين

1- الصدق الظاهري للاداة :

قام الباحث بعرض اداة الدراسة في صورتها الاولية على مجموعة من المحكمين تالفت من (5) اعضاء من اعضاء الهيئة التدريسية متخصصين في المحاسبة والاحصاء

ويوضح الملحق رقم (9) اسماء المحكمين الذين قاموا بتحكيم اداة الدراسة ،وقد طلب الباحث من المحكمين ابداء ارائهم حول مدى ملائمة الفقرات لقياس ما وضعت لاجله ، ومدى وضوح صياغة العبارات ،ومدى مناسبة كل عبارة للمحور الذي ينتمي اليه ،ومدى كفاية العبارات لتغطية كل محور من محاور متغيرات الدراسة، هذا بالاضافة الى اقتراح ما يرونه ضروريا من تعديل صياغة العبارات او حذفها ،او اضافة عبارات جديدة لاداة الدراسة .

واستنادا الى الملاحظات والتوجيهات التي ابداها المحكمون قام الباحث باجراء بعض التعديلات التي اتفق عليها معظم المحكمون حيث تم تعديل صياغة العبارات وحذف او اضافة البعض الاخر منها بالاتفاق مع المشرف على ذلك . ليتم عرضه للتجريب .

2- تجريب الاستبيان :

تم تجريب الاستبيان على عينة مكونة من 30 فردا ، للتعرف على درجة وضوح الأسئلة وفهمها من قبل المستجوبين، هذا لتفادي تأويلات خاطئة حول الأسئلة المطروحة، و اسفرت هذا التجريب عن إعادة صياغة بعض الفقرات لتكون أكثر وضوحا، ثم تم اعتماد الاستبيان وتوزيعه على العينة النهائية.

3- صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة :

3-1 صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة :

تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة على العينة والبالغة 192 مفردة ،وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمجال التابع له.

الجدول رقم (26): صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الاول

الرقم	الفقرات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig)
01	تعد المعلومات التي يوفرها مبدا التكلفة التاريخية احداثا من الماضي .	0.632	0.000
02	ان القياس المحاسبي وفقا لمبدا التكلفة التاريخية يكون صالحا وقت الحدث.	0.566	0.000
03	لا يعد مبدا التكلفة التاريخية ملائما للإعداد المعلومات الضرورية واتخاذ القرارات	0.648	0.000
04	هناك محدودية في استخدام القوائم والتقارير المالية الناتجة عن مبدا التكلفة التاريخية خاصة في حالات التضخم.	0.712	0.000
05	لا تمثل القوائم المالية المركز المالي الحقيقي للوحدات الاقتصادية في ظل مبدا التكلفة التاريخية	0.704	0.000
06	هناك صعوبة في المقارنة بين المراكز المالية خلال فترات محاسبية متتالية بسبب تغير الظروف الاقتصادية	0.732	0.000
07	دفعت التغيرات الاقتصادية وكبر حجم المعلومات المالية وضرورة اتخاذ قرارات مناسبة الى ظهور مفهوم القيمة العادلة	0.511	0.000
08	يعد مبدا القيمة العادلة البديل الانسب لمبدا التكلفة التاريخية	0.678	0.000
09	يتميز القياس وفق مبدا القيمة العادلة بالموثوقية والحيطة والحذر.	0.563	0.000
10	يأخذ القياس المحاسبي وفقا للقيمة العادلة تغير القدرة الشرائية لوحدة النقد و كذلك تغيرات الأسعار .	0.425	0.000
11	ينظر الى معلومات القيمة العادلة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية كونها اكثر موثوقية وملائمة لاتخاذ القرارات في ضوء الظروف الاقتصادية السائدة	0.758	0.000
12	يجب التحول نحو العرض والإفصاح المحاسبي الشامل لجميع الأصول والالتزامات بالقيمة العادلة	0.741	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على مخرجات SPSS24(الملحق رقم 8-2)

يبين لنا الجدول رقم 26 ان معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الاول ومتوسط عبارات المحور الاول (ضرورة التحول من القياس المحاسبي باتكلفة التاريخية الى محاسبة القيمة العادلة) ،حيث نلاحظ ان معاملات الارتباط كلها ذات معنوية احصائية حيث ان القيمة الاحتمالية sig اقل او تساوي مستوى الدلالة α اي :($sig = 0.000 \leq 0.05$)وباتالي يمكننا اعتبار ان عبارات المحور الاول صادقة في قياس ما وضعت لقياسه

الجدول رقم (27): صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني

الرقم	الفقرات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig)
01	تساعد المعلومات المحاسبية المعدة وفق للقيمة العادلة على إصدار التقارير المالية بالتوقيت الملائم.	0.846	0.000
02	تمتاز المعلومات المحاسبية المعدة وفق للقيمة العادلة بالقدرة التنبئية لمتخذ القرار لتوقع نتائج مستقبلية.	0.763	0.000
03	تساعد المعلومات المحاسبية المعدة وفق القيمة العادلة على التنبؤ بالتدفقات المستقبلية للمؤسسة.	0.698	0.000
04	تمتاز المعلومات المحاسبية المعدة وفق للقيمة العادلة بقيمة ارتدادية تفيد في تقييم التوقعات او تعديلها او تصحيحها	0.714	0.000
05	توفر المعلومات المحاسبية المعدة وفق القيمة العادلة معلومات ملائمة عن اداء المؤسسة.	0.578	0.000
06	تمتاز المعلومات المحاسبية المعدة وفق للقيمة العادلة بقابلية المقارنة مع مؤسسات اخرى عن فترة مالية واحدة.	0.465	0.000
07	تمتاز المعلومات المحاسبية المعدة وفق للقيمة العادلة بقابلية للمقارنة لعدة فترات مالية للمؤسسة.	0.502	0.000
08	توفر المعلومات المحاسبية المعدة وفق القيمة العادلة معلومات ذات موثوقية.	0.815	0.000
09	تمتاز المعلومات المحاسبية المعدة وفق القيمة العادلة بقابلية للفهم من قبل مستخدميها .	0.734	0.000
10	تمتاز المعلومات المحاسبية المعدة وفق القيمة العادلة حيادية و تستند لأدلة إثبات	0.625	0.000
11	تزداد ثقة المستخدمين في المعلومات المحاسبية المعدة بالقيمة العادلة.	0.718	0.000
12	إظهار بنود القوائم المالية بالقيمة العادلة أكثر فائدة لمستخدمي البيانات المالية من التكلفة التاريخية.	0.697	0.000
13	يفضل إظهار الأرباح والخسائر الناتجة عن التقييم بالقيمة العادلة ضمن الإيضاحات المتممة بدلا من إظهارها في صلب القوائم المالية .	0.728	0.000
14	يؤدي إعداد للقوائم المالية باستخدام القيمة العادلة إلى تحقيق العدالة في التعبير عن المركز المالي للمؤسسة .	0.586	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على مخرجات SPSS24(الملحق رقم 8-2)

يبين لنا الجدول رقم 27 ان معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الثاني ومتوسط عبارات المحور الثاني (الافصاح المحاسبي وفق القيمة العادلة يزيد من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية) ،حيث نلاحظ ان معاملات الارتباط كلها ذات معنوية احصائية حيث ان القيمة الاحتمالية sig اقل او تساوي مستوى الدلالة α اي :($sig = 0.000 \leq 0.05$)وباتالي يمكننا اعتبار ان عبارات المحور الثاني صادقة في قياس ما وضعت لقياسه

الجدول رقم (28): صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثالث

الرقم	الفقرات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig)
01	للإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة أثر إيجابي على جودة المعلومات المحاسبية	0.654	0.000
02	تساعد المعلومات المحاسبية المعدة على أساس القيمة العادلة على تقدير مصالح جميع المساهمين في المؤسسة	0.706	0.000
03	تسمح المعلومات المحاسبية المعدة وفق القيمة العادلة تعزز ثقة متخذي القرارات الاستثمارية .	0.784	0.000
04	تساعد المعلومات المحاسبية المعدة على أساس القيمة العادلة المستثمرين على تعزز قدرة المستثمرين على اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة .	0.599	0.000
05	تعتبر المعلومات المعدة وفق القيمة العادلة اكثر ملائمة للمفاضلة بين افضل البدائل المتاحة لاتخاذ القرارات الاستثمارية .	0.761	0.000
06	تؤدي المعلومات المحاسبية المعدة على أساس القيمة العادلة على تغيير موقف متخذي القرارات الاستثمارية عند الحصول عليها	0.814	0.000
07	يؤدي تطبيق القيمة العادلة في قياس عناصر القوائم المالية إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي.	0.635	0.000
08	تساعد المعلومات المحاسبية المعدة على أساس القيمة العادلة على تقييم المساهمات المالية والمادية للمساهمين.	0.748	0.000
09	يمكن الاستفادة من المعلومات المحاسبية المستندة للقيمة العادلة في تكوين توقعات استثمارية جديدة .	0.783	0.000
10	القيمة العادلة للأدوات المالية اكثر ملائمة لاحتياجات مستخدمي البيانات المالية وخاصة المستثمرين مع مراعاة التكلفة والعائد عند الافصاح	0.745	0.000
11	تعد المعلومات المحاسبية المستندة للقيمة العادلة عاملا جوهريا في نوعية القرارات الاستثمارية .	0.812	0.000
12	يؤدي استخدام المعلومات المحاسبية المعدة وفق القيمة العادلة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية الى تخفيض درجة المخاطرة فيها	0.703	0.000
13	يوفر استخدام المؤسسة للمعلومات المحاسبية المعدة وفق القيمة العادلة عند اتخاذ القرار الاستثماري مجموعة من الاجراءات الرقابية لضمان سلامة القرارات المتخذة وكشف الاخطاء في حالة حدوثها	0.597	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على مخرجات SPSS24(الملحق رقم 8-2)

يبين لنا الجدول رقم 28 ان معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الثالث ومتوسط عبارات المحور الثالث (تساعد المعلومات المحاسبية المعدة وفقا للقيمة العادلة على اتخاذ القرارات الاستثمارية) ،حيث نلاحظ ان معاملات الارتباط كلها ذات معنوية احصائية حيث ان القيمة الاحتمالية sig اقل او تساوي مستوى الدلالة α اي :($sig = 0.000 \leq 0.05$)وباتالي يمكننا اعتبار ان العبارات صادقة في قياس ما وضعت لقياسه

الجدول رقم (29): صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الرابع

الرقم	الفقرات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig)
01	ترجع صعوبة تطبيق محاسبة القيمة العادلة في اغلب الحالات لغموضها وعدم فهمها.	0.714	0.000
02	يفضل الممارسين للمحاسبة في الجزائر استخدام التكلفة التاريخية في تقييم الأصول والقياس المحاسبي .	0.632	0.000
03	لا يوجد فهم واضح لمفهوم القيمة العادلة لدى الممارسين للمحاسبة في الجزائر.	0.846	0.000
04	يساهم ضعف والمام ووعي المحاسبين الجزائريين بأسس تطبيق محاسبه القيمة العادلة من إجراءات تطبيقها .	0.658	0.000
05	عدم تبني الهيئات المحاسبية الجزائرية لاطار واضح لمعايير محاسبة القيمة العادلة يصعب من تطبيقها.	0.829	0.000
06	ان عدم وجود أسواق مالية نشطة لتداول بعض الأصول يعيق من تطبيق محاسبة القيمة العادلة .	0.799	0.000
07	بيئة العمل الاقتصادية في الجزائر غير مهيأة تماما لتطبيق محاسبة القيمة العادلة.	0.694	0.000
08	صعوبة الافصاح عن معلومات القيمة العادلة في ظل استمرار معدلات التضخم.	0.588	0.000
09	تحيز القياس في اعداد تقديرات القيمة العادلة. بسبب الاعتماد على الاحكام الشخصية لإدارة المؤسسة من ناحية وعدم توفر ادلة اثبات موضوعية تؤكد صحة التقديرات من ناحية اخرى	0.709	0.000
10	تقييم الأصول والخصوم بالقيمة العادلة لا يتناسب و متطلبات مستخدمي التقارير المالية في الجزائر	0.487	0.000
11	زيادة التكاليف لمعرفة القيمة العادلة في بعض الأدوات المالية التي تتطلب بذل جهود غير عادية وتكبد مصاريف إضافية مما يتسبب في زيادة التكلفة عن المنفعة	0.382	0.000
12	يتطلب إعداد وعرض البيانات المالية وفق معيار القيمة العادلة فترات زمنية مما يترتب عليه تأخير وصول المعلومات إلى مستخدمي البيانات المالية .	0.537	0.000
13	ان عدم وجود الزام في التشريعات الجزائرية وبالأخص القانون الضريبي لتطبيق محاسبة القيمة العادلة يصعب من تطبيقها.	0.598	0.000
14	عدم وجود دورات لتدريب وتعريف المحاسبين بمتطلبات بخصوص كيفية تطبيق طريقة القيمة العادلة في التقييم	0.854	0.000
15	يمثل التعليم الجامعي لطلبة قسم المحاسبة دورا كبيرا في ازالة المعوقات التي تمنع تطبيق القيمة العادلة	0.356	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على مخرجات SPSS24(الملحق رقم 8-2)

يبين لنا الجدول رقم 29 ان معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات المحور الرابع ومتوسط عبارات المحور الرابع (وجود مشاكل ومعوقات تحول دون تطبيق محاسبة القيمة العادلة في بيئة الاعمال الجزائرية) ،حيث نلاحظ ان معاملات الارتباط كلها ذات معنوية احصائية حيث ان القيمة الاحتمالية sig اقل او تساوي مستوى الدلالة α اي :($sig = 0.000 \leq 0.05$)وباتالي يمكننا اعتبار ان عبارات المحور الرابع صادقة في قياس ما وضعت لقياسه

3-2الصدق البنائي لمحاور الاستبانة :

يبين الجدول رقم30 مدى ارتباط كل محور من محاور الاستبانة مع متوسط كل عبارات الاستبيان (متوسط المحاور) ،ويبين ان محتوى كل محور من محاور الاستبيان له علاقة قوية بهدف الدراسة عند مستوى معنوية (0.05)

الجدول رقم (30): صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة

الرقم	الفقرات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig)
01	المحور الاول	0.714	0.000
02	المحور الثاني	0.698	0.000
03	المحور الثالث	0.746	0.000
04	المحور الرابع	0.719	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على مخرجات SPSS24(الملحق رقم 8-3)

يبين لنا الجدول رقم 30 ان معاملات الارتباط بين متوسط كل محور من محاور الدراسة ومتوسط المتوسطات للمحاور كلها ذات معنوية احصائية حيث ان القيمة الاحتمالية sigا قل او تساوي مستوى الدلالة α اي :($sig = 0.000 \leq 0.05$)وباتالي يمكننا اعتبار ان عبارات المحاور صادقة في قياس ما وضعت لقياسه

المطلب الثاني :اختبار ثبات الاستبانة

تم اجراء خطوات الثبات على العينة نفسها بطريقتين هما معامل الفا كرونباخ و طريقة التجزئة النصفية

1- طريقة الفاكرونباخ : Alpha Cranbach

استخدم الباحث طريقة الفاكرونباخ Alpha Cranbach من خلال برنامج **SPSS 24** لقياس ثبات الاستبانة وهو أسلوب مستخدم للتأكد من مصداقية مفردات العينة في الاجابة على أسئلة قائمة الاستقصاء وكذلك لقياس ثبات المحتوى لمتغيرات الدراسة، وقد بلغت قيمة معامل الثبات 0.894 ومعامل الصدق وهو الجذر التربيعي لمعامل الثبات 0.945 ، ويمكن اعتبارها نسبة عالية لأنها تزيد عن النسبة المقبولة إحصائيا والبالغة 0.60 ، مما يدل على أن المبحوثين يفهمون أسئلة الأداة بالطريقة نفسها وكما يقصد بها الباحث وعلى وجود علاقة تناسق وترابط بين عبارات الاستبيان،ما يدل على ثبات أداة الدراسة ووجود درجة كبيرة من الاتساق الداخلي بين عبارات قائمة الاستقصاء مما يعزز استخدامه في هذه الدراسة،والجدول الموالي يوضح اختبار معامل الفا كرونباخ لثبات الاستبيان :

جدول رقم (31):معامل الثبات الفا كرونباخ

عدد الفقرات	اختبار الفا كرونباخ
54	0.894

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على مخرجات SPSS24(الملحق رقم 8-4)

جدول رقم (32):معاملات الثبات لمحاور الدراسة(طريقة الفا كرونباخ)

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	معامل الصدق*
الاول	مشاكل القياس وفق مبدا التكلفة التاريخية في البيئة الاقتصادية الحالية تمهد الطريق نحو ضرورة التوجه نحو محاسبة القيمة العادلة	12	0.534	0.730
الثاني	مدى مساهمة تطبيق محاسبة القيمة العادلة في زيادة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	14	0.632	0.794
الثالث	مدى اسهام تطبيق محاسبة القيمة العادلة في توفير معلومات ذات فائدة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية	13	0.576	0.758
الرابع	المشاكل و الصعوبات التي تواجه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند تطبيقها لمحاسبة القيمة العادلة	15	0.698	0.835
جميع الفقرات		54	0.894	0.945

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على مخرجات SPSS24(الملحق رقم 8-5)

*معامل الصدق هو الجذر التربيعي لمعامل الفاكرونباخ (الثبات)

2- طريقة التجزئة النصفية : split-half coefficient

تقوم هذه الطريقة بتجزئة عبارات الاستبيان الى جزئين متساويين حيث الجزء الاول يحتوي على العبارات ذات الترتيب الفردي بينما يحتوي الجزء الثاني على العبارات ذات الترتيب الفردي ،ومن ثم نقوم بقياس معامل الارتباط نتائج النصفين ،ومن المعروف انه بكلما نقص عدد العبارات كلما نقص الثبات وعليه ولكي يتم تعويض الخسارة في مقياس الثبات الناتج عن تجزئة الاستبيان الى نصفين فاننا نعتمد على المعامل المصحح وهو معامل سبيرمان براون

حسب المعادلة التالية:

$$\text{معامل الثبات} = \frac{2ر}{1+ر}$$

حيث ر معامل الارتباط ويبين الجدول الموالي ان هناك معامل ثبات كبير نسبيا لفقرات الاستبانة

جدول رقم (33):معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)

الجزء	الفقرات	العدد	معامل ألفا كرونباخ	معامل الارتباط النصفي	معامل الارتباط المصحح	معامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية	معامل الصدق
01	فقرات الاستبانة ذات الترتيب الفردي	27	0.795	0.842	0.914	0.914	*0.956
02	فقرات الاستبانة ذات الترتيب الزوجي	27	0.726				

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على مخرجات SPSS24(الملحق رقم 8-6)

*معامل الصدق هو الجذر التربيعي لمعامل معامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية

نلاحظ من خلال الجدول رقم 33 ان معامل الفا كرونباخ لنصف فقرات الاستبانة (ذات الترتيب الفردي)تعدى (79%)،كما تعدت قيمة هذا المعامل للنصف الخر من الفقرات (ذات الترتيب الزوجي) 72%،وهو ما يؤكد لما ورد في الجدول السابق على وجود ثبات قوي لأداة الدراسة هذا من جهة ،ومن جهة أخرى أن معامل الثبات باستخدام طريقة التجزئة النصفية لكل الفقرات قد بلغ (91%) ، وأن معامل الصدق حسب هذه الطريقة قد تعدى(95%) وهو مايدل على وجود ثبات قوي لأداة الدراسة .

المبحث الرابع : التحليل الاحصائي ونتائج اختبار الفرضيات

يتضمن هذا المبحث عرضاً لنتائج الدراسة بعد المعالجة الإحصائية للبيانات التي تم الحصول عليها من المستجيبين، من خلال الاستبانة ،حيث تضمن الجزء الثاني منها مجموعة من الفقرات التي تشتمل على أبعاد متغيرات الدراسة، ويعتقد الباحث أن لها أثراً وفقاً لفرضيات الدراسة.

المطلب الاول : التحليل الاحصائي

1- اختبار التوزيع الطبيعي: (اختبار كولموجروف- سمرنوف t-sample K-S)

تم استخدام اختبار كولمجروف- سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ام لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لان معظم الاختبارات المعلمية تشترط ان يكون توزيع البيانات طبيعيا،

- **الفرضية الصفرية H_0**: تتوزع البيانات حسب التوزيع الطبيعي
- **الفرضية البديلة H_1**: لا تتوزع البيانات حسب التوزيع الطبيعي

جدول رقم (34):اختبار التوزيع الطبيعي (T-Sample Kolmogrof-Smirnov)

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	قيمة Z	قيمة مستوى الدلالة
الاول	مشاكل القياس وفق مبدا التكلفة التاريخية في البيئة الاقتصادية الحالية تمهد الطريق نحو ضرورة التوجه نحو محاسبة القيمة العادل	12	0.116	0.000
الثاني	مدى مساهمة تطبيق محاسبة القيمة العادلة في زيادة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	14	0.162	0.000
الثالث	مدى اسهام تطبيق محاسبة القيمة العادلة في توفير معلومات ذات فائدة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية	13	0.124	0.000
الرابع	المشاكل و الصعوبات التي تواجه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند تطبيقها لمحاسبة القيمة العادلة	15	0.138	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على مخرجات SPSS24(الملحق رقم 8-7)

ويوضح الجدول رقم 34 نتائج الاختبار حيث ان قيمة مستوى الدلالة لكل مجال اصغر من 0.05 (sig<0.05) وكذلك بانسبة بالنسبة لقيمة Zفهي أقل من من قيمة Zالجدولية البالغة 1.596 وهذا يدل على قبول الفرضية البديلة H_0 اي ان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

2-اختبار لفرضيات :

من أجل عرض وتفسير منهجي وبسيط نعتمد اربعة محاور ، إذ نعتمد على جدول لعرض وتفريغ نتائج الإجابات على عباراته مدعمة بتكرارات الإجابات حول عبارات المحور وتبسيطها عن طريق النسب المئوية، بالإضافة لحساب متوسطاتها الحسابية لتحديد الاتجاه العام لإجابات العينة وحساب الانحراف المعياري لقياس درجة تشتت الإجابات والحكم على تجانسها .بالإضافة لتحديد الاتجاه العام لإجابات عينة الدراسة، فوفق مقياس ليكرت الذي اعتمدنا عليه كلما كان المتوسط الحسابي كبيرا كلما كانت عبارته أكثر أهمية من غيرها.

منهجية التحليل التي نعتمدها تكون بالانتقال من الكل إلى الجزء، إذ بناءا على نتائج الجدول، نعمل على تفسير نتائج المحور كوحدة واحدة (بُعد إحصائي) وبعدها نقوم بتفصيل النتيجة المتحصل عليها بتحليل إجابات كل عبارة بشكل مستقل، ومحاولة تفسير اتجاه الإجابات عليها الحكم على اتجاه إجابات عينة الدراسة سيكون بناءا على الأوزان الترتيبية للمتوسط الحسابي
المرجح لمقياس ليكرت الخماسي الذي اعتمدنا عليها في الجدول(36)

2-1 اختبار الفرض الاول: ينص الفرض الاول على ان لا تؤدي مشاكل القياس المحاسبي القائمة على التكلفة التاريخية في البيئة الاقتصادية الحالية إلى تمهيد الطريق إلى ضرورة التوجه نحو طريقة القيمة العادلة في القياس المحاسبي،ويكون من خلال ما يلي :

2-1-1 النتائج الوصفية :

سنحاول مناقشة اجابات المحور الاول ،وهذا على ضوء الفرضية الاولى وقد جاءت نتائج هذا المحور كما يوضحها الجدول الموال :

جدول رقم (35): اتجاهات افراد العينة حول المبررات الخاصة بمشاكل القياس المحاسبي بالتكلفة التاريخية والتي مهدت الطريق إلى ضرورة التوجه نحو طريقة القيمة العادلة

المعلومات	التكرار و النسبة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الترتيب
تعد المعلومات التي يوفرها مبدا التكلفة التاريخية احداثا من الماضي	ت	1	0	6	109	76	**4.32**	**0,427**	موافق بشدة	3
	%	0.5	0	3.1	56.8	39.6				
ان القياس المحاسبي وفقا لمبدا التكلفة التاريخية يكون صالحا وقت الحدث.	ت	0	0	4	155	33	**3.98**	**0,102**	موافق	6
	%	0	0	2.1	80.7	17.2				
يعد مبدا التكلفة التاريخية غير ملائما للإعداد المعلومات الضرورية واتخاذ القرارات	ت	0	0	5	171	16	**4.15**	**0.000**	موافق	5
	%	0	0	2.6	89.1	8.3				
هناك محدودية في استخدام القوائم والتقارير المالية الناتجة عن مبدا التكلفة التاريخية خاصة في حالات التضخم.	ت	6	12	49	92	33	**3.58**	**0,758**	موافق	9
	%	3.1	6.3	25.5	47.9	17.2				
لا تمثل القوائم المالية المركز المالي الحقيقي للوحدات الاقتصادية في ظل مبدا التكلفة التاريخية	ت	0	0	16	152	24	**3.62**	**0.329**	موافق	8
	%	0	0	8.3	79.2	12.5				
هناك صعوبة في المقارنة بين المراكز المالية خلال فترات محاسبية متتالية بسبب تغير الظروف الاقتصادية	ت	0	15	46	96	35	**3.46**	**0.457**	موافق	11
	%	0	7.8	24	50	18.2				
دفعت التغيرات الاقتصادية وكبر حجم المعلومات المالية وضرورة اتخاذ قرارات مناسبة الى ظهور مفهوم القيمة العادلة	ت	6	0	36	92	58	**3.75**	**0.361**	موافق	7
	%	3.1	0	18.8	47.9	30.2				
يعد مبدا القيمة العادلة البديل الانسب لمبدا التكلفة التاريخية	ت	0	0	45	98	49	**4.17**	**0.245**	موافق	4
	%	0	0	23.4	51.1	25.5				
يتميز القياس وفق مبدا القيمة العادلة بالموثوقية والحيطة والحذر.	ت	7	28	87	47	23	**3.58**	**0.628**	موافق	9
	%	3.6	14.6	45.3	24.5	12				
يأخذ القياس المحاسبي وفقا للقيمة العادلة تغير القدرة الشرائية لوحدة النقد و كذلك تغيراتالأسعار .	ت	0	3	34	100	55	**4.38**	**0.348**	موافق بشدة	2
	%	0	1.6	17.7	52.1	28.6				
ينظر الى معلومات القيمة العادلة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية كونها اكثر موثوقية وملائمة لاتخاذ القرارات في ضوء الظروف الاقتصادية السائدة	ت	0	0	1	142	49	**4.61**	**0.127**	ممموافق بشدة	1
	%	0	0	0.5	74	25.5				
يجب التحول نحو العرض والإفصاح المحاسبي الشامل لجميع الأصول والالتزامات بالقيمة العادلة	ت	0	0	2	173	17	**3.54**	**0.154**	موافق	10
	%	0	0	1	90.1	8.9				
المتوسط العام الاجمالي							**3,78**	**0.316**	موافق	

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على مخرجات SPSS24(الملحق رقم 8-8)

يتضح من الجدول رقم (35) ان المتوسط العام الاجمالي للمتوسط الحسابي لكافة المتغيرات مجتمعة جاء بالموافقة حيث بلغ 3.7824 وهو أعلى من المتوسط الحسابي الفرضي 3 وهذا يدل على الاتجاهات الايجابية لعينة البحث حول المبررات الخاصة بضرورة التحول من القياس المحاسبي وفق التكلفة التاريخية الى محاسبة القيمة العادلة وهذا مايظهر جليا من خلال اجابات افراد العينة بخصوص الاسئلة اذ ان المتوسط الحسابي لتلك الاسئلة على التوالي عال جدا ،كما يلاحظ انخفاض المتوسط العام الاجمالي للانحراف المعياري لكافة المتغيرات مجتمعة ،حيث بلغت النسبة 0.316وهذا يدل على انخفاض درجة التشتت في اجابات المستقصى منهم.

و بتفصيل النتيجة الرئيسية لهذا المحور ، نلاحظ أن نتائج عينة الدراسة كون المعلومات التي يوفرها مبدأ التكلفة التاريخية أحداثا من الماضي فقد عرفت اتجاه موافق بشدة ،اذ جاء متوسطها الحسابي 4.32 ، ولقد وصلت الموافقة عليه لنسبة كبيرة بلغت 96.4% (الموافقون بشدة 39.6 % والموافقون) 56.8 .% النسبة المرتفعة للموافقة منطقية جدا، حيث نلاحظ ان هناك اجماع على أن التكلفة التاريخية تمثل احداثا من الماضي .

العبارة الثانية التي تعتبر ان القياس المحاسبي وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية يكون صالحا وقت الحدث، فقد جاءت إجابات عينة الدراسة باتجاه الموافقة،اذ جاء متوسطها الحسابي 3.98 ،وعرفت موافقة عينة الدراسة نسبة بلغت 97.9% (الموافقون بشدة 17.2 % والموافقون) 80.7.% وهي نتيجة تتوافق في كون ان التكلفة التاريخية تكون صالحة وقت حدوثها .

العبارة الثالثة في هذا المحور والخاصة بكون مبدا التكلفة التاريخية غير ملائما للإعداد المعلومات الضرورية واتخاذ القرارات، عرفت موافقة عينة الدراسة بنسبة بلغت 97.4% (الموافقون بشدة 8.3 % والموافقون 89.1%) ،وجاء الاتجاه العام بالموافقة حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.15 وبانحراف معياري 0.000 وهي قيمة مقبولة تعبر عن عدم وجود تشتت كبير للاجابات .

العبارة الرابعة هي الأخرى عرفت موافقة عينة الدراسة عليها بنسبة كبيرة وصلت إلى% 65.1 (الموافقون بشدة 17.2 % والموافقون 47.9 %) وهي تخص هناك محدودية في استخدام القوائم والتقارير المالية الناتجة عن مبدا التكلفة التاريخية خاصة في حالات التضخم، وهو العبارة التي أقرها المستجوبون بحيث بلغ المتوسط الحسابي للإجابة عليها 3.58وهي تعبر عن موافقة ، وبتشتت متوسط للإجابات قدره0.758

العبارة الخامسة من هذا المحور تخص بانه لا تمثل القوائم المالية المركز المالي الحقيقي للوحدات الاقتصادية في ظل مبدا التكلفة التاريخية، وقد عرفت هذه العبارة موافقة 81.7% (الموافقون بشدة 12.5 % والموافقون 79.2) من عينة الدراسة، وجاء المتوسط الحسابي للإجابات بقيمة قدرها 3.62 المعبرة عن اتجاه الموافقة وبتشتت غير مؤثر بانحراف معياري قدره 0.329 ،

العبارة السادسة هي الأخرى عرفت موافقة عينة الدراسة عليها بنسبة كبيرة وصلت إلى68.2% (الموافقون بشدة 18.2 % والموافقون 50)، وهي تخص ان هناك صعوبة في المقارنة بين المراكز المالية خلال فترات محاسبية متتالية بسبب تغير الظروف الاقتصادية ، وهو العبارة التي أقرها المستجوبون بحيث بلغ المتوسط الحسابي للإجابة عليها 3.46وهي تعبر عن اتجاه الموافقة ، وبتشتت متوسط للإجابات قدره0.457

العبارة السابعة في هذا المحور والخاصة في كون دفعت التغيرات الاقتصادية وكبر حجم المعلومات المالية وضرورة اتخاذ قرارات مناسبة الى ظهور مفهوم القيمة العادلة ، حيث عرفت موافقة عينة الدراسة بنسبة بلغت 78.1% (الموافقون بشدة 30.2 % والموافقون 47.9 %) ،وجاء الاتجاه العام بالموافقة حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.75 وبانحراف معياري.0.361 وهي قيمة مقبولة تعبر عن عدم وجود تشتت كبير للاجابات .

العبارة الثامنة من هذا المحور تخص بانه يعد مبدأ القيمة العادلة البديل الانسب لمبدأ التكلفة التاريخية ، وقد عرفت هذه العبارة موافقة 76.6% (الموافقون بشدة 25.5 % والموافقون 51.1) من عينة الدراسة، وجاء المتوسط الحسابي للإجابات بقيمة قدرها4.17المعبرة عن اتجاه الموافقة وبتشتت غير مؤثر بانحراف معياري قدره 0.245

العبارة التاسعة الخاصة بتميز القياس وفق مبدأ القيمة العادلة بالموثوقية والحيطة والحذر،عرفت قبول متوسط لعينة الدراسة بنسبة إلى36.5% (الموافقون بشدة 12 % والموافقون 24.5)، إذ بلغ المتوسط الحسابي 3.58 وبانحراف معياري 0.628وهي قيمة مقبولة تعبر عن عدم وجود تشتت كبير للاجابات .

. العبارة العاشرة في هذا المحور والخاصة بكون يأخذ القياس المحاسبي وفقا للقيمة العادلة تغير القدرة الشرائية لوحدة النقد و كذلك تغيرات الأسعار ، عرفت موافقة عينة الدراسة بنسبة بلغت 80.7% (الموافقون بشدة 28.6 % والموافقون 52.1.%) ،وجاء الاتجاه العام بالموافقة حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.38 وبانحراف معياري 0.348وهي قيمة مقبولة تعبر عن عدم وجود تشتت كبير للاجابات .

العبارة الحادية عشر من هذا المحور تخص بانه ينظر الى معلومات القيمة العادلة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية كونها اكثر موثوقية وملائمة لاتخاذ القرارات في ضوء الظروف الاقتصادية السائدة ، وقد عرفت هذه العبارة موافقة شديدة 99.5% (الموافقون بشدة 25.5 % والموافقون 74) من عينة الدراسة، وجاء المتوسط الحسابي للإجابات بقيمة قدرها4.61المعبرة عن اتجاه الموافقة وبتشتت غير مؤثر بانحراف معياري قدره .0.127

العبارة الثانية عشر من هذا المحور تخص بانه يجب التحول نحو العرض والإفصاح المحاسبي الشامل لجميع الأصول والالتزامات بالقيمة العادلة ، وقد عرفت هذه العبارة موافقة 99% (الموافقون بشدة 8.9 % والموافقون 90.1) من عينة الدراسة، وجاء المتوسط الحسابي للإجابات بقيمة قدرها 3.54 المعبرة عن اتجاه الموافقة وبتشتت غير مؤثر بانحراف معياري قدره 0.316.

على ضوء تحليل نتائج العبارات الاثني عشرة السابقة، نكون قد أكدنا صحة الفرضية ، والتي تنص على ضرورة التحول من طريقة التكلفة التاريخية الى طريقة محاسبة القيمة العادلة في القياس المحاسبي، وهذا بالاسقاط على عينة الدراسة فقط إلى أن نتأكد من صحة الإجابات وقابلية نتائجها للتعميم على مجتمع الدراسة

2-1-2 باستخدام اختبار (T).

قام الباحث باستخدام اختبار (T -One Sample Test) لدراسة الفروق بين المتوسط الفرضي 3ومتوسط كل بند من بنود الاستبيان ، عند مستوى معنوية (5 %) بمستوى ثقة (95 %) للمنحنى ذي الطرفين وذلك من أجل اختبار فرضيات الدراسة، حيث يبين الجدول (36) قيم (**T**) المحسوبة ومستوى الدلالة لكل فرضية على حده.وعموما فان القاعدة المتبعة في رفض او قبول الفرضية وفقا لاختبار Tتعتمد على ما يلي :

رفض الفرضيَّة العدمية H_0 إذا كان : $Sig(\alpha) < 5\%$.

قبول الفرضية العدمية H_0 اذا كان : $Sig(\alpha) > 5\%$.

1-2-1-2 اختبار الفرضية الاولى:

- **الفرضية الصفرية H_0**: لا تؤدي مشاكل القياس المحاسبي القائمة على التكلفة التاريخية في البيئة الاقتصادية الحالية الى ضرورة التوجه نحو محاسبة القيمة العادلة
- **الفرضية البديلة H_1**: تؤدي مشاكل القياس المحاسبي القائمة على التكلفة التاريخية في البيئة الاقتصادية الحالية الى ضرورة التوجه نحو محاسبة القيمة العادلة

جدول رقم (36) :اختبارT للعينة البسيطة حول مشاكل القياس المحاسبي وفق مبدأ التكلفة التاريخية في البيئة الاقتصادية الحالية وضرورة التوجه نحو القيمة العادلة

	قيمة (t) المحسوبة	قيمة (t) الجدولية	درجة الحرية	مستوى الدلالة	المتوسط الحسابي	النتيجة
الاجمالي	263.142	1,9724	191	0.000	3.7824	قبول H_1

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على مخرجات SPSS24(الملحق رقم 8-9)

يبين الجدول رقم (36) نتائج اختبار T متوسط مشاكل القياس وفق مبدأ التكلفة التاريخية في البيئة الاقتصادية الحالية وضرورة التوجه نحو محاسبة القيمة العادلة ، بلغت قيمة t 263.142وهي اكبر من t الجدولية والمقدرة ب1.9724 و بمستوى دلالة 0.000 وهي أقل من 5%،وبما ان قاعدة القرار تنص على رفض الفرضية العدمية H_0 اذا كانت t المحسوبة اكبر منt الجدولية ،وبناءا على ذلك يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة ، ما يعني ان القياس المحاسبي وفق مبدأ التكلفة التاريخية غير ملائم لاتخاذ القرارات في البيئة الاقتصادية الحالية،

كمانلاحظ ان متوسط درجة التاييد بلغت 3.7824 وهي اعلى من متوسط اداة القياس المقدر ب3 ،وعليه توجد مؤشرات ايجابية تتعلق باهمية الانتقال نحو القيمة العادلة في القياس المحاسبي .

2-2 اختبار الفرضية الثانية : تنص الفرضية الثانية على انه لا يساهم تطبيق محاسبة القيمة العادلة في زيادة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ويكون من خلال مايلي :

2-2-1 النتائج الوصفية:

سنحاول مناقشة اجابات المحور الثاني،وهذا على ضوء الفرضية الثانية وقد جاءت نتائج هذا المحور كما يوضحها الجدول الموالي:

جدول رقم (37): اتجاهات افراد العينة نحو مساهمة تطبيق محاسبة القيمة العادلة في زيادة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

المعلومات	التكرار و النسبة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الترتيب
تساعد المعلومات المحاسبية المعدة وفق للقيمة العادلة على إصدار التقارير المالية بالتوقيت الملائم.	ت	0	0	2	115	75	4.36	0.338	موافق بشدة	1
	%	0	0	1	59.9	39.1				
تمتازالمعلومات المحاسبية المعدة وفق للقيمة العادلة بالقدرة التنبئية لمتخذ القرار لتوقع نتائج مستقبلية.	ت	0	1	18	99	74	3.84	0.248	موافق	4
	%	0	0.5	9.4	51.6	38.5				
تساعد المعلومات المحاسبية المعدة وفق القيمة العادلة على التنبؤ بالتدفقات المستقبلية للمؤسسة.	ت	0	0	17	145	30	4.22	0.364	موافق بشدة	2
	%	0	0	8.8	75.6	15.6				
تمتازالمعلومات المحاسبية المعدة وفق للقيمة العادلة بقيمةارتدادية تفيد في تقييم التوقعات او تعديلها او تصحيحها	ت	0	0	2	100	90	4.21	0.096	موافق بشدة	3
	%	0	0	1	52.1	46.9				
توفر المعلومات المحاسبية المعدة وفق القيمة العادلة معلومات ملائمة عن اداء المؤسسة.	ت	0	0	15	96	81	3.82	0.187	موافق	5
	%	0	0	7.8	50	42.2				
تمتازالمعلومات المحاسبية المعدة وفق للقيمة العادلة بقابلية المقارنة مع مؤسسات اخرى عن فترة مالية واحدة.	ت	60	22	0	35	75	3.34	0.857	محايد	11
	%	31.2	11.6	0	18.2	39				
تمتاز المعلومات المحاسبية المعدة وفق للقيمة العادلة بقابلية للمقارنة لعدة فترات مالية للمؤسسة.	ت	20	65	35	52	20	3.38	0.635	محايد	10
	%	10.4	33.9	18.2	27.1	10.4				
توفرالمعلومات المحاسبية المعدة وفق القيمة العادلة معلومات ذات موثوقية.	ت	62	77	43	10	0	3.18	0.787	محايد	12
	%	32.3	40.1	22.4	5.2	0				
تمتاز المعلومات المحاسبية المعدة وفق القيمة العادلة بقابلية للفهم من قبل مستخدميها .	ت	25	59	33	50	25	3.08	0.829	محايد	13
	%	13	30.8	17.2	26	13				
تمتاز المعلومات المحاسبية المعدة وفق القيمة العادلة حيادية و تستند لأدلة إثبات .	ت	53	13	26	29	71	2.98	0.927	محايد	14
	%	27.6	6.8	13.5	15.1	37				
تزداد ثقة المستخدمين في المعلومات المحاسبية المعدة بالقيمة العادلة.	ت	0	20	50	68	54	3.76	0.693	موافق	6
	%	0	10.4	26	35.4	28.2				
إظهار بنود القوائم المالية بالقيمة العادلة أكثر فائدة لمستخدمي البيانات المالية من التكلفة التاريخية.	ت	0	9	18	125	40	3.69	0.549	موافق	7
	%	0	4.7	9.4	65.1	20.8				
يفضل إظهار الأرباح والخسائر الناتجة عن التقييم بالقيمة العادلة ضمن الإيضاحات المتممة بدلا من إظهارها في صلب القوائم المالية .	ت	0	0	60	96	36	3.58	0.267	موافق	8
	%	0	0	31.2	50	18.8				
يؤدي إعداد للقوائم المالية باستخدام القيمة العادلة إلى تحقيق العدالة في التعبير عن المركز المالي للمؤسسة .	ت	8	13	40	102	29	3.46	0.000	موافق	9
	%	4.2	6.8	20.8	53.1	15.1				
المتوسط العام الاجمالي							3.96	0.246	موافق	

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على مخرجات SPSS24(الملحق رقم 8-8)

يتضح من الجدول السابق رقم (37) أن المتوسط العام الاجمالي للمتوسط الحسابي لكافة المتغيرات مجتمعة جاء بالموافقة حيث بلغ 3.9612وهو أعلى من المتوسط الحسابي الفرضي 3 وهذا يدل على الاتجاهات الايجابية لعينة البحث حول مساهمة تطبيق القيمة العادلة في زيادة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ،وهذا مايظهر جليا من خلال اجابات افراد العينة بخصوص الاسئلة اذ أن المتوسط الحسابي لتلك الاسئلة على التوالي عال جدا ،كما يلاحظ انخفاض المتوسط العام الاجمالي للانحراف المعياري لكافة المتغيرات مجتمعة ،حيث بلغت النسبة 0.246وهذا يدل على انخفاض درجة التشتت في اجابات المستقصى منهم.

و بتفصيل النتيجة الرئيسية لهذا المحور ، نلاحظ ان نتائج عينة الدراسة كون تساعد المعلومات المحاسبية المعدة وفق للقيمة العادلة على إصدار التقارير المالية بالتوقيت الملائم ،فقد عرفت اتجاه موافق بشدة ،اذ جاء متوسطها الحسابي في الترتيب الاول 4.36 ، والتي جاءت متجانسة وقليلة التشتت بانحراف معياري قيمته 0.338 ،ولقد وصلت الموافقة عليه لنسبة كبيرة بلغت 99% (الموافقون بشدة 39.1 % والموافقون 59.9) .%النسبة المرتفعة للموافقة منطقية جدا، حيث النتائج المحصل عليها حول هذه العبارة تتطابق مع ننائجنا المتوصل إليها في الجانب النظري.

العبارة الثانية التي تعتبر أن المعلومات المحاسبية المعدة وفق للقيمة العادلة تمتاز بالقدرة التنبئية لمتخذ القرار لتوقع نتائج مستقبلية.، فقد جاءت إجابات عينة الدراسة باتجاه الموافقة الشديدة ،اذ جاء متوسطها الحسابي 3.84 ، وبتشتت غير مؤثر إذ بلغت قيمة الانحراف المعياري للإجابات 0.248، وعرفت موافقة عينة الدراسة نسبة بلغت 90.1% (الموافقون بشدة 38.5 % والموافقون 51.6 %)وهي النتيجة التي تدعم نتائج الجانب النظري للدراسة .

العبارة الثالثة في هذا المحور والخاصة بكون أن المعلومات المحاسبية المعدة وفق القيمة العادلة تساعد على التنبؤ بالتدفقات المستقبلية للمؤسسة، عرفت موافقة عينة الدراسة بنسبة بلغت 91.2% (الموافقون بشدة 15.6 % والموافقون 75.6%) ،وجاء الاتجاه العام بالموافقة الشديدة حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.22 وبانحراف معياري 0.364 وهي قيمة مقبولة تعبر عن عدم وجود تشتت كبير للاجابات .

العبارة الرابعة هي الأخرى عرفت موافقة عينة الدراسة عليها بنسبة كبيرة وصلت إلى% 99 (الموافقون بشدة 46.9 % والموافقون 52.1 %)، وهي تخص في كون أن المعلومات المحاسبية المعدة وفق للقيمة العادلة تمتاز بقيمةارتدادية تفيد في تقييم التوقعات او تعديلها او تصحيحها ، وهو العبارة التي أقرها المستجوبون بحيث بلغ المتوسط الحسابي للإجابة عليها 4.21وهي تعبر عن موافقة شديدة ، وبتشتت متوسط للإجابات قدره 0.096

العبارة الخامسة من هذا المحور تخص بانه توفر المعلومات المحاسبية المعدة وفق القيمة العادلة معلومات ملائمة عن أداء المؤسسة، وقد عرفت هذه العبارة موافقة 92.2% (الموافقون بشدة 42.2 %والموافقون 50) من عينة الدراسة، وجاء المتوسط الحسابي للإجابات بقيمة قدرها3.82 المعبرة عن اتجاه الموافقة وبتشتت غير مؤثر بانحراف معياري قدره 0.187 ، هذه النتيجة في العبارات السابقة تتطابق مع ما توصلنا إليه من نتائج في الجانب النظري لدراستنا الذي يختص بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي توفرها ظل القيمة العادلة .

العبارة السادسة من هذا المحور التي تضمنت أنه تمتاز المعلومات المحاسبية المعدة وفق للقيمة العادلة بقابلية المقارنة مع مؤسسات اخرى عن فترة مالية واحدة فقد جاء اتجاه إجاباتها محايد، بمتوسط حسابي قدره 3.34 الاتجاه المحايد لهذه العبارة لم ينتج عن الإجابات المحايدة ، بل بسبب عدم توافق وتجانس الإجابات وتفرقها بنسب متقاربة بين الموافقة بنسبة 57.2 % وعدم الموافقة بنسبة42.8% ، وهو ما يفسر ارتفاع الانحراف المعياري الذي وصلت قيمته 0.857 ، وهي قيمة معبرة عن تشتت الإجابات وعدم تجانسها.

العبارة السابعة من هذا المحور التي جاء اتجاه إجاباتها محايد، بمتوسط حسابي قدره 3.38الاتجاه المحايد لهذه العبارة لم ينتج عن الإجابات المحايدة التي لم تتعدى 18.2% ، بل بسبب عدم توافق وتجانس الإجابات وتفرقها بنسب متقاربة بين الموافقة بنسبة 37.5 % وعدم الموافقة بنسبة 44.3 %، وهو ما يفسر ارتفاع الانحراف المعياري الذي وصلت قيمته 0.635 ، وهي قيمة معبرة عن تشتت الإجابات وعدم تجانسها.

بالنسبة للعبارة الثامنة فقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3.18 وهي قيمة تنتمي لفئة الحياد على مقياس ليكرت. وهو ما يفسر ارتفاع الانحراف المعياري الذي وصلت قيمته 0.787 الاتجاه المحايد للإجابات لم يكن بسبب الإجابات المحايدة، فهذه الاخيرة لم تتعدى نسبة 22.4% ، بل بسبب عدم توافق وتجانس الإجابات وتفرقها بنسب متقاربة بين الموافقة وعدم الموافقة، إذ بلغت الإجابات الموافقة 5.2 % بينما الإجابات غير الموافقة وصلت نسبة 72.4 .%

العبارة التاسعة هي الأخرى عرفت اتجاه محايد، إذ بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3.08 وهي قيمة تنتمي لفئة الحياد على مقياس ليكرت. وهو ما يفسر ارتفاع الانحراف المعياري الذي وصلت قيمته 0.829 الاتجاه المحايد للإجابات لم يكن بسبب الإجابات المحايدة، فهذه الاخيرة لم تتعدى نسبة 17.2% ، بل بسبب عدم توافق وتجانس الإجابات ومرونتها بين الموافقة وعدم الموافقة، إذ بلغت الإجابات الموافقة39 %بينما بلغت الإجابات غير الموافقة نسبة 43.8 .% ، هذه النتيجة تدعم نتائج الجانب النظري التي توصلنا اليه في كون التأثير الكبير لمعايير محاسبة القيمة العادلة على خاصية الملائمة ، إلا أنها في المقابل تفتقر إلى الكثير من الخصائص كالموثوقية والقابلية للمقارنة والثبات .

العبارة العاشرة في هذا المحور والخاصة في كون تمتاز المعلومات المحاسبية المعدة وفق القيمة العادلة حيادية و تستند لأدلة إثبات ، حيث عرفت اتجاه محايد من عينة الدراسة ، بمتوسط حسابي قدره 2.98 الاتجاه المحايد لهذه العبارة لم ينتج عن الإجابات المحايدة ، بل بسبب عدم توافق وتجانس الإجابات وتفرقها بنسب متقاربة بين الموافقة بنسبة 52.1 % وعدم الموافقة بنسبة 34.4% ، وهو ما يفسر ارتفاع الانحراف المعياري الذي وصلت قيمته 0.927، وهي قيمة معبرة عن تشتت الإجابات وعدم تجانسها .

العبارة الحادي عشر من هذا المحور تخص بانه تزداد ثقة المستخدمين في المعلومات المحاسبية المعدة بالقيمة العادلة.، وقد عرفت هذه العبارة موافقة 63.6% (الموافقون بشدة 28.2 %والموافقون 35.4) من عينة الدراسة، وجاء المتوسط الحسابي للإجابات بقيمة قدرها 3.76 المعبرة عن اتجاه الموافقة وبتشتت غير مؤثر بانحراف معياري قدره 0.693

العبارة الثانية عشر الخاصة باظهار بنود القوائم المالية بالقيمة العادلة أكثر فائدة لمستخدمي البيانات المالية من التكلفة التاريخية.،عرفت قبول لعينة الدراسة بنسبة 85.9% (الموافقون بشدة 20.8 %والموافقون 65.1)، إذ بلغ المتوسط الحسابي 3.69 وهي قيمة تنتمي لفئة الموافقة ، وبتشتت غير مؤثر بانحراف معياري قدره0.549.

العبارة الثالثة عشر في هذا المحور والخاصة بكون يفضل إظهار الأرباح والخسائر الناتجة عن التقييم بالقيمة العادلة ضمن الإيضاحات المتممة بدلا من إظهارها في صلب القوائم المالية ، عرفت موافقة من طرف عينة الدراسة بنسبة بلغت 68.8% (الموافقون بشدة 18.8 % والموافقون % 50) ،وجاء الاتجاه العام بالموافقة حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.58 وبانحراف معياري 0.267وهي قيمة مقبولة تعبر عن عدم وجود تشتت كبير للاجابات .

العبارة الرابعة عشر من هذا المحور تخص بانه يؤدي إعداد للقوائم المالية باستخدام القيمة العادلة إلى تحقيق العدالة في التعبير عن المركز المالي للمؤسسة ، وقد عرفت هذه العبارة موافقة بنسبة 68.2% (الموافقون بشدة 15.1 % والموافقون % 53.1) من عينة الدراسة، وجاء المتوسط الحسابي للإجابات بقيمة قدرها3.46 المعبرة عن اتجاه الموافقة الشديدة وبتشتت غير مؤثر بانحراف معياري قدره 0.000 .

على ضوء تحليل نتائج العبارات الاربعة عشر السابقة، نكون قد أكدنا صحة الفرضية ، والتي تنص على مساهمة تطبيق محاسبة القيمة العادلة في زيادة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ، وهذا بالاسقاط على عينة الدراسة فقط إلى أن نتأكد من صحة الإجابات وقابلية نتائجها للتعميم على مجتمع الدراسة.

2-2-2 باستخدام اختبار (T).

- **الفرضية الصفرية H_0**: لا يساهم تطبيق محاسبة القيمة العادلة في زيادة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية
- **الفرضية البديلة H_1**: يساهم تطبيق محاسبة القيمة العادلة في زيادة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

جدول رقم (38) :اختبارT للعينة البسيطة حول مساهمة تطبيق محاسبة القيمة العادلة في زيادة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

	قيمة (t) المحسوبة	قيمة (t) الجدولية	درجة الحرية	مستوى الدلالة	المتوسط الحسابي	النتيجة
الاجمالي	184.523	1,9724	191	0.000	3.9612	قبول H_1

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على مخرجات SPSS24(الملحق رقم 8-9)

يبين الجدول رقم (38) نتائج اختبار T متوسط درجة مساهمة تطبيق محاسبة القيمة العادلة في زيادة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ، بلغت قيمة t 184.523وهي اكبر من t الجدولية والمقدرة ب1.9724 بمستوى دلالة 0.000 وهي اقل من 5%،وبناءا على ذلك يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة ،ما يعني مساهمة تطبيق محاسبة القيمة العادلة في زيادة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

نلاحظ ان متوسط درجة التاييد بلغت 3.9612 وهي أعلى من متوسط أداة القياس المقدر ب3 فهذا يدل على أنه توجد مؤشرات ايجابية تتعلق بتاثير تطبيق محاسبة القيمة على زيادة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

2-3 اختبار الفرض الثالث : ينص الفرض الثالث على انه لا يساهم تطبيق محاسبة القيمة العادلة في توفير معلومات ذات فائدة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية، ويكون من خلال ما يلي :

2-3-1 النتائج الوصفية:

سنحاول مناقشة اجابات المحور الثاث ،وهذا على ضوء الفرضية الثالثة وقد جاءت نتائج هذا المحور كما يوضحها الجدول الموالي:

جدول رقم (39): اتجاهات أفراد العينة حول مساهمة المعلومات المنشورة في القوائم المالية بالقيمة العادلة على اتخاذ قرارات الاستثمار

المعلومات	التكرار و النسبة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الترتيب
للإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة أثر إيجابي على جودة المعلومات المحاسبية	ت	0	2	1	150	39	**4.41**	**0.202**	موافق بشدة	1
	%	0	1	0.5	78.1	20.4				
تساعد المعلومات المحاسبية المعدة على أساس القيمة العادلة على تقدير مصالح جميع المساهمين في المؤسسة	ت	0	0	53	123	16	**3.62**	**0.427**	موافق	9
	%	0	0	27.6	64.1	8.3				
تسمح المعلومات المحاسبية المعدة وفق القيمة العادلةفي تعزيز ثقة متخذي القرارات الاستثمارية .	ت	0	5	12	125	50	**3.98**	**0.685**	موافق	5
	%	0	2.6	6.2	65.1	26.1				
تساعد المعلومات المحاسبية المعدة على أساس القيمة العادلة المستثمرين على تعزز قدرة المستثمرين على اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة .	ت	0	30	2	158	2	**3.78**	**0.716**	موافق	7
	%	0	15.7	1	82.3	1				
تعتبر المعلومات المعدة وفق القيمة العادلة اكثر ملائمة للمفاضلة بين افضل البدائل المتاحة لاتخاذ القرارات الاستثمارية .	ت	26	14	0	110	42	**3.61**	**0.813**	موافق	10
	%	13.5	7.3	0	57.3	21.9				
تؤدي المعلومات المحاسبية المعدة على أساس القيمة العادلة على تغيير موقف متخذي القرارات الاستثمارية عند الحصول عليها	ت	0	18	60	100	14	**3.58**	**0.546**	موافق	11
	%	0	9.4	31.2	52.1	7.3				
يؤدي تطبيق القيمة العادلة في قياس عناصر القوائم المالية إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي.	ت	16	25	60	84	7	**3.35**	**0.872**	محايد	12
	%	8.3	13	31.2	43.8	3.7				
تساعد المعلومات المحاسبية المعدة على أساس القيمة العادلة على تقييم المساهمات المالية والمادية للمساهمين .	ت	0	3	1	99	89	**4.04**	**0.000**	موافق	3
	%	0	1.6	0.5	51.6	46.3				
يمكن الاستفادة من المعلومات المحاسبية المستندة للقيمة العادلة في تكوين توقعات استثمارية جديدة .	ت	0	28	50	104	10	**4.29**	**0.137**	موافق بشدة	2
	%	0	14.6	26	54.2	5.2				
القيمة العادلة للأدوات المالية اكثر ملائمة لاحتياجات مستخدمي البيانات المالية وخاصة المستثمرين مع مراعاة التكلفة والعائد عند الافصاح	ت	0	1	13	150	28	**3.91**	**0.632**	موافق	6
	%	0	0.5	6.8	78.1	14.6				
تعد المعلومات المحاسبية المستندة للقيمة العادلة عاملا جوهريا في نوعية القرارات الاستثمارية .	ت	15	24	43	102	8	**3.64**	**0.458**	موافق	8
	%	7.8	12.5	22.4	53.1	4.2				
يؤدي استخدام المعلومات المحاسبية المعدة وفق القيمة العادلة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية الى تخفيض درجة المخاطرة فيها	ت	0	0	36	99	57	**4.02**	**0.000**	موافق	4
	%	0	0	18.7	51.6	29.7				
يوفر استخدام المؤسسة للمعلومات المحاسبية المعدة وفق القيمة العادلة عند اتخاذ القرار الاستثماري مجموعة من الاجراءات الرقابية لضمان سلامة القرارات المتخذة وكشف الاخطاء في حالة حدوثها	ت	11	62	42	58	19	**3.18**	**0.765**	محايد	13
	%	5.7	32.3	21.9	30.2	9.9				
المتوسط العام الاجمالي							**3.87**	**0.413**	**موافق**	

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على مخرجات SPSS24(الملحق رقم 8-8)

يتضح من الجدول السابق رقم (39) أن المتوسط العام الاجمالي للمتوسط الحسابي لكافة المتغيرات مجتمعة جاء بالموافقة حيث بلغ 3.8745 وهو أعلى من المتوسط الحسابي الفرضي 3 وهذا يدل على الاتجاهات الايجابية لعينة البحث حول أهمية معلومات محاسبة القيمة العادلة على اتخاذ القرارات الاستثمارية ، وهذا مايظهر جليا من خلال اجابات أفراد العينة بخصوص الاسئلة اذ أن المتوسط الحسابي لتلك الاسئلة على التوالي عال جدا ،كما يلاحظ انخفاض المتوسط العام الاجمالي للانحراف المعياري لكافة المتغيرات مجتمعة ،حيث بلغت النسبة 0.413وهذا يدل على انخفاض درجة التشتت في اجابات المستقصى منهم.

و بتفصيل النتيجة الرئيسية لهذا المحور نلاحظ ان نتائج عينة الدراسة كون للإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة أثر إيجابي على جودة المعلومات المحاسبية ،فقد عرفت اتجاه موافق بشدة ،اذ جاء متوسطها الحسابي في الترتيب الاول 4.41 ، والتي جاءت متجانسة وقليلة التشتت بانحراف معياري قيمته 0.202،ولقد وصلت الموافقة عليه لنسبة كبيرة بلغت 98.5% (الموافقون بشدة 20.4 % والموافقون 78.1 %)النسبة المرتفعة للموافقة منطقية جدا، حيث النتائج المحصل عليها حول هذه العبارة تتطابق مع ننائجنا المتوصل إليها في الجانب النظري.

العبارة الثانية التي تعتبر أن المعلومات المحاسبية المعدة على أساس القيمة العادلة تساعد على تقدير مصالح جميع المساهمين في المؤسسة ، فقد جاءت إجابات عينة الدراسة باتجاه الموافقة ،اذ جاء متوسطها الحسابي 3.62 ، وبتشتت غير مؤثر إذ بلغت قيمة الانحراف المعياري للإجابات 0.427 ، وعرفت موافقة عينة الدراسة نسبة بلغت 72.4% (الموافقون بشدة 8.3 % والموافقون 64.1 %)وهي النتيجة التي تدعم نتائج الجانب النظري للدراسة .

العبارة الثالثة في هذا المحور والخاصة بكون أن المعلومات المحاسبية المعدة وفق القيمة العادلة تعزز ثقة متخذي القرارات الاستثمارية ، عرفت موافقة عينة الدراسة بنسبة بلغت 91.2% (الموافقون بشدة26.1 % والموافقون 65.1%) ،وجاء الاتجاه العام بالموافقة حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.98 وبانحراف معياري0.685 وهي قيمة مقبولة تعبر عن عدم وجود تشتت كبير للاجابات .

العبارة الرابعة هي الأخرى عرفت موافقة عينة الدراسة عليها بنسبة وصلت إلى83.3% الموافقون بشدة 1 %والموافقون 82.3%) ، وهي تخص في كون تساعد المعلومات المحاسبية المعدة على أساس القيمة العادلة المستثمرين على تعزز قدرة المستثمرين على اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة ، وهو العبارة التي أقرها المستجوبون بحيث بلغ المتوسط الحسابي للإجابة عليها 3.78وهي تعبر عن اتجاه الموافقة ، وبتشتت متوسط للإجابات قدره0.716 .

العبارة الخامسة من هذا المحور تخص بانه تعتبر المعلومات المعدة وفق القيمة العادلة اكثر ملائمة للمفاضلة بين أفضل البدائل المتاحة لاتخاذ القرارات الاستثمارية ، وقد عرفت هذه العبارة موافقة 79.2% (الموافقون بشدة 21.9 %والموافقو 57.3) من عينة الدراسة، وجاء المتوسط الحسابي للإجابات بقيمة قدرها 3.61 المعبرة عن اتجاه الموافقة وبتشتت غير مؤثر بانحراف معياري قدره 0.813 ، هذه النتيجة في العبارات السابقة تتطابق مع ما توصلنا إليه من نتائج في الجانب النظري لدراستنا الذي يخص أ همية المعلومات المحاسبية في ظل القيمة العادلة على اتخاذ القرارات الاستثمارية .

العبارة السادسة من هذا المحور التي تضمنت أنه تؤدي المعلومات المحاسبية المعدة على أساس القيمة العادلة على تغيير موقف متخذي القرارات الاستثمارية عند الحصول عليها ، وقد عرفت هذه العبارة موافقة 59.4% (الموافقون بشدة 7.3 % والموافقون 52.1%) من عينة الدراسة، وجاء المتوسط الحسابي للإجابات بقيمة قدرها 3.58المعبرة عن اتجاه الموافقة وبتشتت غير مؤثر بانحراف معياري قدره 0.546 .

العبارة السابعة من هذا المحور التي تخص يؤدي تطبيق القيمة العادلة في قياس عناصر القوائم المالية إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي. جاء اتجاه إجاباتها محايد، بمتوسط حسابي قدره 3.35، الاتجاه المحايد لهذه العبارة لم ينتج عن الإجابات المحايدة التي لم تتعدى 31.2% ، بل بسبب عدم توافق وتجانس الإجابات وتفرقها بنسب متقاربة بين الموافقة بنسبة 47.5 % وعدم الموافقة بنسبة % 21.3 ، وهو ما يفسر ارتفاع الانحراف المعياري الذي وصلت قيمته 0.872 ، وهي قيمة معبرة عن تشتت الإجابات وعدم تجانسها.

العبارة الثامنة في هذا المحور والخاصة بكون تساعد المعلومات المحاسبية المعدة على أساس القيمة العادلة على تقييم المساهمات المالية والمادية للمساهمين، عرفت موافقة شديدة من طرف عينة الدراسة بنسبة بلغت 97.9 % (الموافقون بشدة 46.3 % والموافقون 51.6 %)، وجاء الاتجاه العام بالموافقة حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.04 وبانحراف معياري 0.000وهي قيمة مقبولة تعبر عن عدم وجود تشتت كبير للاجابات .

العبارة التاسعة في هذا المحور والخاصة في كون يمكن الاستفادة من المعلومات المحاسبية المستندة للقيمة العادلة في تكوين توقعات استثمارية جديدة ، حيث عرفت موافقة عينة الدراسة بنسبة بلغت 59.4% (الموافقون بشدة 5.2 % والموافقون 54.2 %) ،وجاء الاتجاه العام بالموافقة حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.29 وبانحراف معياري0.137 وهي قيمة مقبولة تعبر عن عدم وجود تشتت كبير للاجابات .

العبارة العاشرة من هذا المحور تخص بانه القيمة العادلة للأدوات المالية أكثر ملائمة لاحتياجات مستخدمي البيانات المالية وخاصة المستثمرين مع مراعاة التكلفة والعائد عند الافصاح ، وقد عرفت هذه العبارة موافقة 92.7% (الموافقون بشدة 14.6 % والموافقون % 78.1)من عينة الدراسة، وجاء المتوسط الحسابي للإجابات بقيمة قدرها 3.91 المعبرة عن اتجاه الموافقة وبتشتت غير مؤثر بانحراف معياري قدره 0.632 هذه النتيجة تدعم نتائج الجانب النظري التي توصلنا اليه في أنه يجب مراعاة التكلفة والعائد عند اتخاذ القرارات الاستثمارية قي ظل تطبيق القيمة العادلة.

العبارة الحادية عشر في هذا المحور والخاصة في كون تعد المعلومات المحاسبية المستندة للقيمة العادلة عاملا جوهريا في نوعية القرارات الاستثمارية، حيث عرفت موافقة عينة الدراسة بنسبة بلغت 57.3% (الموافقون بشدة 4.2 % والموافقون 53.1 %) ، وجاء الاتجاه العام بالموافقة حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.64 وبانحراف معياري 0.458 ، وهي قيمة مقبولة تعبر عن عدم وجود تشتت كبير للاجابات .

العبارة الثانية عشر في هذا المحور والخاصة بكون يؤدي استخدام المعلومات المحاسبية المعدة وفق القيمة العادلة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية الى تخفيض درجة المخاطرة فيها، عرفت موافقة من طرف عينة الدراسة بنسبة بلغت 81.3% (الموافقون بشدة 29.7 % والموافقون 51.6 %) ،وجاء الاتجاه العام بالموافقة حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.02 وبانحراف معياري 0.000 هي قيمة مقبولة تعبر عن عدم وجود تشتت كبير للاجابات

بالنسبة للعبارة الثالثة عشر والاخيرة والخاصة بان استخدام المؤسسة للمعلومات المحاسبية المعدة وفق القيمة العادلة عند اتخاذ القرار الاستثماري يوفر مجموعة من الاجراءات الرقابية لضمان سلامة القرارات المتخذة وكشف الاخطاء في حالة حدوثها، فقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3.18 وهي قيمة تنتمي لفئة الحياد على مقياس ليكرت. وهو ما يفسر ارتفاع الانحراف المعياري الذي وصلت قيمته 0.765 الاتجاه المحايد للإجابات لم يكن بسبب الإجابات المحايدة، فهذه الاخيرة لم تتعدى نسبة 21.9 % ، بل بسبب عدم توافق وتجانس الإجابات وتفرقها بنسب متقاربة بين الموافقة وعدم الموافقة، إذ بلغت الإجابات الموافقة40.1 % بينما الإجابات غير الموافقة وصلت نسبة 38%

على ضوء تحليل نتائج العبارات الثلاثة عشر السابقة، نكون قد أكدنا صحة الفرضية ، والتي تنص على مساهمة تطبيق محاسبة القيمة العادلة في توفير معلومات ذات فائدة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية ، وهذا بالاسقاط على عينة الدراسة فقط إلى أن نتأكد من صحة الإجابات وقابلية نتائجها للتعميم على مجتمع الدراسة.

2-3-2 باستخدام اختبار (T).

الفرضية الصفرية H_0: لا يساهم تطبيق محاسبة القيمة العادلة في توفير معلومات ذات فائدة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية

الفرضية البديلة H_1: يساهم تطبيق محاسبة القيمة العادلة في توفير معلومات ذات فائدة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية

جدول رقم (40) :اختبار T للعينة البسيطة حول مساهمة المعلومات المنشورة في القوائم المالية بالقيمة العادلة على قرارات الاستثمار

	قيمة (t) المحسوبة	قيمة (t) الجدولية	درجة الحرية	مستوى الدلالة	المتوسط الحسابي	النتيجة
الاجمالي	118.634	1,9724	191	0.000	3.87	قبول H_1

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على مخرجات SPSS24(الملحق رقم 8-9)

يبين الجدول رقم (40) نتائج اختبار T متوسط مساهمة المعلومات المنشورة في القوائم المالية بالقيمة العادلة على قرارات الاستثمار ، بلغت قيمة t 118.634وهي اكبر من t الجدولية والمقدرة ب1.9724 بمستوى دلالة 0.000 وهي اقل من 5%،وبناءا على ذلك يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة ،ما يعني مساهمة المعلومات المنشورة في القوائم المالية بالقيمة العادلة على قرارات الاستثمار

نلاحظ أن متوسط درجة التاييد بلغت 3.8745 وهي أعلى من متوسط أداة القياس المقدر ب3 ،وهذا يعني أنه توجد مؤشرات ايجابية تتعلق بتاثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة في توفير معلومات ذات فائدة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية

2-4 اختبار الفرض الرابع : ينص الفرض الرابع على أنه لا توجد مشاكل و صعوبات تواجه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند تطبيقها لمحاسبة القيمة العادلة،ويكون من خلال ما يلي:

2-4-1 النتائج الوصفية:سنحاول مناقشة اجابات المحور الرابع ،وهذا على ضوء الفرضية الرابعة وقد جاءت نتائج هذا المحور كما يوضحها الجدول الموالي:

جدول رقم (41): اتجاهات أفراد العينة حول وجود مشاكل ومعوقات تحول دون تطبيق محاسبة القيمة العادلة في بيئة الاعمال الجزائرية

المعلومات	النسبة و التكرار	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الترتيب
ترجع صعوبة تطبيق محاسبة القيمة العادلة في اغلب الحالات لغموضها وعدم فهمها	ت	0	0	0	148	44	**4.08**	**0.159**	موافق	5
	%	0	0	0	77.1	22.9				
يفضل الممارسين للمحاسبة في الجزائر استخدام التكلفة التاريخية في تقييم الأصول والقياس المحاسبي .	ت	0	6	24	159	3	**3.98**	**0.316**	موافق	8
	%	0	3.1	12.5	82.8	1.6				
لايوجد فهم واضح لمفهوم القيمة العادلة لدى الممارسين للمحاسبة في الجزائر.	ت	0	19	17	140	16	**3.72**	**0,634**	موافق	11
	%	0	9.9	8.9	72.9	8.3				
يساهم ضعف والمام ووعي المحاسبين الجزائريين بأسس تطبيق محاسبه القيمة العادلة من إجراءات تطبيقها .	ت	0	22	14	136	20	**3.61**	**0,516**	موافق	14
	%	0	11.5	7.3	70.8	10.4				
عدم تبني الهيئات المحاسبية الجزائرية لاطار واضح لمعايير محاسبة القيمة العادلة يصعب من تطبيقها.	ت	0	0	14	162	16	**4.02**	**0.000**	موافق	7
	%	0	0	7.3	84.4	8.3				
ان عدم وجود أسواق مالية نشطة لتداول بعض الأصول يعيق من تطبيق محاسبة القيمة العادلة .	ت	0	0	0	80	112	**4.34**	**0.125**	موافق بشدة	1
	%	0	0	0	41.7	58.3				
بيئة العمل الاقتصادية في الجزائر غير مهيأة تماما لتطبيق محاسبة القيمة العادلة.	ت	0	0	50	130	12	**3.88**	**0.217**	موافق	10
	%	0	0	26	67.7	6.3				
صعوبة الافصاح عن معلومات القيمة العادلة في ظل استمرار معدلات التضخم.	ت	0	18	48	98	28	**3.71**	**0.514**	موافق	12
	%	0	9.4	25	51	14.6				
تحيز القياس في اعداد تقديرات القيمة العادلة. بسبب الاعتماد على الاحكام الشخصية لإدارة المؤسسة من ناحية وعدم توفر ادلة اثبات موضوعية تؤكد صحة التقديرات من ناحية اخرى	ت	0	3	14	103	72	**4.22**	**0.569**	موافق بشدة	2
	%	0	1.6	7.3	53.6	37.5				
تقييم الأصول بالقيمة العادلة لا يتناسب و متطلبات مستخدمي التقارير المالية في الجزائر .	ت	0	6	88	92	6	**3.52**	**0.812**	موافق	15
	%	0	3.1	45.9	47.9	3.1				
زيادة التكاليف لمعرفة القيمة العادلة في بعض الأدوات المالية التي تتطلب بذل جهود غير عادية وتكبد مصاريف إضافية مما يتسبب في زيادة التكلفة عن المنفعة .	ت	0	9	70	111	2	**3.94**	**0.551**	موافق	9
	%	0	4.7	36.5	57.8	1				
يتطلب إعداد وعرض البيانات المالية وفق معيار القيمة العادلة فترات زمنية مما يترتب عليه تأخير وصول المعلومات إلى مستخدمي البيانات المالية .	ت	0	0	4	178	10	**4.16**	**0.213**	موافق	3
	%	0	0	2.1	92.7	5.2				
ان عدم وجود الزام في التشريعات الجزائرية وبالأخص القانون الضريبي لتطبيق محاسبة القيمة العادلة يصعب من تطبيقها.	ت	0	0	28	131	33	**4.06**	**0,069**	موافق	6
	%	0	0	14.6	68.2	17.2				
عدم وجود دورات لتدريب وتعريف المحاسبين بمتطلبات بخصوص كيفية تطبيق طريقة القيمة العادلة في التقييم	ت	0	0	30	127	35	**4.10**	**0,148**	موافق	4
	%	0	0	15.6	66.1	18.3				
يمثل التعليم الجامعي لطلبة قسم المحاسبة دورا كبيرا في ازالة المعوقات التي تمنع تطبيق القيمة العادلة	ت	0	0	49	132	11	**3.64**	**0.743**	موافق	13
	%	0	0	25.5	68.7	5.8				
المتوسط العام الاجمالي							**4.12**	**0.338**	موافق	

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على مخرجات SPSS24(الملحق رقم 8-8)

يتضح من الجدول السابق رقم (41) أن المتوسط العام الاجمالي للمتوسط الحسابي لكافة المتغيرات مجتمعة جاء بالموافقة حيث بلغ 4.1208 وهو أعلى من المتوسط الحسابي الفرضي 3 وهذا يدل على الاتجاهات الايجابية لعينة البحث حول وجود مشاكل ومعوقات تحول دون تطبيق القيمة العادلة في البيئة الجزائرية ، وهذا مايظهر جليا من خلال اجابات أفراد العينة بخصوص الاسئلة اذ أن المتوسط الحسابي لتلك الاسئلة على التوالي عال جدا ،كما يلاحظ انخفاض المتوسط العام الاجمالي للانحراف المعياري لكافة المتغيرات مجتمعة ،حيث بلغت النسبة 0.338وهذا يدل على انخفاض درجة التشتت في اجابات المستقصى منهم.

و بتفصيل النتيجة الرئيسية لهذا المحور نلاحظ أن نتائج عينة الدراسة كون ترجع صعوبة تطبيق محاسبة القيمة العادلة في اغلب الحالات لغموضها وعدم فهمها ،فقد عرفت اتجاه موافق بشدة ،اذ جاء متوسطها الحسابي 4.08 ، والتي جاءت متجانسة وقليلة التشتت بانحراف معياري قيمته 0.159 ،ولقد وصلت الموافقة عليه لنسبة كبيرة بلغت % 100 (الموافقون بشدة 22.9 % والموافقون 77.1 %)النسبة المرتفعة للموافقة منطقية جدا، حيث النتائج المحصل عليها حول هذه العبارة تتطابق مع نتائجنا المتوصل إليها في الجانب النظري.

العبارة الثانية التي تعتبر يفضل الممارسين للمحاسبة في الجزائر استخدام التكلفة التاريخية في تقييم الأصول والقياس المحاسبي ، فقد جاءت إجابات عينة الدراسة باتجاه الموافقة ،اذ جاء متوسطها الحسابي 3.98 ، وبتشتت غير مؤثر إذ بلغت قيمة الانحراف المعياري للإجابات 0.316 ، وعرفت موافقة عينة الدراسة نسبة بلغت 84.4% (الموافقون بشدة 1.6 % والموافقون 82.8 %)وهي النتيجة التي تدعم نتائج الجانب النظري للدراسة .

العبارة الثالثة في هذا المحور والخاصة بكون انه لايوجد فهم واضح لمفهوم القيمة العادلة لدى الممارسين للمحاسبة في الجزائر ، عرفت موافقة عينة الدراسة بنسبة بلغت 81.2% (الموافقون بشدة8.3 % والموافقون 72.9%) ،وجاء الاتجاه العام بالموافقة حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.72 وبانحراف معياري0.634وهي قيمة مقبولة تعبر عن عدم وجود تشتت كبير للاجابات .

العبارة الرابعة هي الأخرى عرفت موافقة عينة الدراسة عليها بنسبة وصلت إلى81.2% (الموافقون بشدة10.4 % والموافقون 70.8 %)، وهي تخص في كون يساهم ضعف والمام ووعي المحاسبين الجزائريين بأسس تطبيق محاسبه القيمة العادلة من إجراءات تطبيقها ، وهو العبارة التي أقرها المستجوبون بحيث بلغ المتوسط الحسابي للإجابة عليها 3.61 وهي تعبر عن اتجاه الموافقة ، وبتشتت متوسط للإجابات قدره0.516.

العبارة الخامسة من هذا المحور تخص بانه عدم تبني الهيئات المحاسبية الجزائرية لاطار واضح لمعايير محاسبة القيمة العادلة يصعب من تطبيقها ، وقد عرفت هذه العبارة موافقة 92.7% (الموافقون بشدة8.3 % الموافقون 84.4%) من عينة الدراسة، وجاء المتوسط الحسابي للإجابات بقيمة قدرها 4.02 المعبرة عن اتجاه الموافقة وبتشتت غير مؤثر بانحراف معياري قدره 0.000 ، هذه النتيجة في العبارات السابقة تتطابق مع ما

توصلنا إليه من نتائج في الجانب النظري لدراستنا الذي يخص أهمية المعلومات المحاسبية في ظل القيمة العادلة على اتخاذ القرارات الاستثمارية .

العبارة السادسة من هذا المحور التي تضمنت أن عدم وجود أسواق مالية نشطة لتداول بعض الأصول يعيق من تطبيق محاسبة القيمة العادلة ، وقد عرفت هذه العبارة موافقة شديدة % 100 (الموافقون بشدة % 60 والموافقون % 40) من عينة الدراسة، وجاء المتوسط الحسابي للإجابات بقيمة قدرها 4.34 في الترتيب الاول المعبرة عن اتجاه الموافقة وبتشتت غير مؤثر بانحراف معياري قدره0.125 ، هذه النتيجة في العبارات السابقة تتطابق مع ما توصلنا إليه من نتائج في الجانب النظري لدراستنا الذي يخص اهم مشاكل ومعوقات تطبيق القيمة العادلة في الجزائر وأن اكبر مشكل هو غياب سوق مالي نشط،بالاضافة الى المشاكل والمعوقات الاخرى .

العبارة السابعة من هذا المحور تخص بانه بيئة العمل الاقتصادية في الجزائر غير مهيأة تماما لتطبيق محاسبة القيمة العادلة ، وقد عرفت هذه العبارة موافقة 74% (الموافقون بشدة 6.3 % والموافقون % 67.6) من عينة الدراسة، وجاء المتوسط الحسابي للإجابات بقيمة قدرها 3.88 المعبرة عن اتجاه الموافقة وبتشتت غير مؤثر بانحراف معياري قدره 0.217

العبارة الثامنة في هذا المحور والخاصة في كون صعوبة الافصاح عن معلومات القيمة العادلة في ظل استمرار معدلات التضخم ، حيث عرفت موافقة عينة الدراسة بنسبة بلغت 55.6% (الموافقون بشدة 14.6 % والموافقون 51 %) ،وجاء الاتجاه العام بالموافقة حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.71 وبانحراف معياري 0.514 وهي قيمة مقبولة تعبر عن عدم وجود تشتت كبير للاجابات.

العبارة التاسعة في هذا المحور والخاصة بكون تحيز القياس في اعداد تقديرات القيمة العادلة. بسبب الاعتماد على الاحكام الشخصية لإدارة المؤسسة من ناحية وعدم توفر ادلة اثبات موضوعية تؤكد صحة التقديرات من ناحية اخرى ، عرفت موافقة شديدة من طرف عينة الدراسة بنسبة بلغت 91.1% (الموافقون بشدة 37.5 % والموافقون 53.6 %) ،وجاء الاتجاه العام بالموافقة حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.22 وبانحراف معياري 0.569 هي قيمة مقبولة تعبر عن عدم وجود تشتت كبير للاجابات .

العبارة العاشرة من هذا المحور التي تخص تقييم الأصول بالقيمة العادلة لا يتناسب و متطلبات مستخدمي التقارير المالية في الجزائر ،حيث عرفت موافقة عينة الدراسة بنسبة بلغت 51% (الموافقون بشدة 3.1 % والموافقون 47.9 %) ،وجاء الاتجاه العام بالموافقة حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.52 وبانحراف معياري 0.812 وهي قيمة مقبولة تعبر عن عدم وجود تشتت كبير للاجابات

العبارة الحادية عشر في هذا المحور والخاصة في كون زيادة التكاليف لمعرفة القيمة العادلة في بعض الأدوات المالية التي تتطلب بذل جهود غير عادية وتكبد مصاريف إضافية مما يتسبب في زيادة التكلفة عن المنفعة ، حيث عرفت موافقة عينة الدراسة بنسبة بلغت 58.8% (الموافقون بشدة 1 % الموافقون 57.8 %)، وجاء

الاتجاه العام بالموافقة حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.94 وبانحراف معياري 0.551، وهي قيمة مقبولة تعبر عن عدم وجود تشتت كبير للاجابات .

العبارة الثانية عشر في هذا المحور والخاصة بكون يتطلب إعداد وعرض البيانات المالية وفق معيار القيمة العادلة فترات زمنية مما يترتب عليه تأخير وصول المعلومات إلى مستخدمي البيانات المالية ، عرفت موافقة من طرف عينة الدراسة بنسبة بلغت 97.9% (الموافقون بشدة 5.2 % الموافقون 92.7 %)،وجاء الاتجاه العام بالموافقة حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.16 وبانحراف معياري 0.213 هي قيمة مقبولة تعبر عن عدم وجود تشتت كبير للاجابات

العبارة الثالثة عشر في هذا المحور والخاصة في كون أن عدم وجود الزام في التشريعات الجزائرية وبالأخص القانون الضريبي لتطبيق محاسبة القيمة العادلة يصعب من تطبيقها ، حيث عرفت موافقة عينة الدراسة بنسبة بلغت 85.4% (الموافقون بشدة 17.2 % والموافقون 68.2 %) ،وجاء الاتجاه العام بالموافقة حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.06 وبانحراف معياري 0.069 وهي قيمة مقبولة تعبر عن عدم وجود تشتت كبير للاجابات.

العبارة الرابعة عشر هي الأخرى عرفت موافقة عينة الدراسة عليها بنسبة وصلت إلى84.4% (الموافقون بشدة18.3 % والموافقون 66.1 %) وهي تخص في كون عدم وجود دورات لتدريب وتعريف المحاسبين بمتطلبات خصوص كيفية تطبيق طريقة القيمة العادلة في التقييم ، وهو العبارة التي أقرها المستجوبون بحيث بلغ المتوسط الحسابي للإجابة عليها 4.10 وهي تعبر عن اتجاه الموافقة ، وبتشتت متوسط للإجابات قدره0.148

العبارة الخامسة عشر من هذا المحور تخص بانه يمثل التعليم الجامعي لطلبة قسم المحاسبة دورا كبيرا في ازالة المعوقات التي تمنع تطبيق القيمة العادلة ، وقد عرفت هذه العبارة موافقة 74.5% (الموافقون بشدة5.8 % والموافقون 68.7 % من عينة الدراسة، وجاء المتوسط الحسابي للإجابات بقيمة قدرها 3.64 المعبرة عن اتجاه الموافقة وبتشتت غير مؤثر بانحراف معياري قدره 0.743 ، حيث النتائج المحصل عليها حول هذه العبارة تتطابق مع ننائجنا المتوصل إليها في الجانب النظري.

2-4-2 باستخدام اختبار (T).

- **الفرضية الصفرية H_0**: لا توجد مشاكل و صعوبات تواجه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند تطبيقها لمحاسبة القيمة العادلة

- **الفرضية البديلة H_1**: توجد مشاكل و صعوبات تواجه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند تطبيقها لمحاسبة القيمة العادلة

جدول رقم (42) :اختبارT للعينة البسيطة حول المشاكل و الصعوبات التي تواجه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند تطبيقها لمحاسبة القيمة العادلة

	قيمة (t) المحسوبة	قيمة (t) الجدولية	درجة الحرية	مستوى الدلالة	المتوسط الحسابي	النتيجة
الاجمالي	252.916	1,9724	191	0.000	4.1208	قبول H_1

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على مخرجات SPSS24(الملحق رقم 8-9)

يبين الجدول رقم (42) نتائج اختبار T متوسط وجود عدة مشاكل و صعوبات تواجه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند تطبيقها لمحاسبة القيمة العادلة ، بلغت قيمة t 252.916 وهي اكبر من t الجدولية والمقدرة ب1.9724 بمستوى دلالة 0.000 وهي اقل من 5%،وبناءا على ذلك يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة ،ما يعني وجود عدة مشاكل و صعوبات تواجه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند تطبيقها لمحاسبة القيمة العادلة

نلاحظ أن المتوسط الحسابي بلغ 4.1208 وهو اعلى من متوسط أداة القياس المقدر ب3 ،وهذا يعني أنه توجد مؤشرات ايجابية تتعلق بوجود مشاكل و صعوبات تواجه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند تطبيقها لمحاسبة القيمة العادلة.

المطلب الثاني : تحليل النتائج

1- بالنسبة للفرضية الاولى :

تمَّ إختبار في هذه الفرضيَّة درجة تأييد الممارسين لمهنة المحاسبة في الجزائر ومستخدمي التقارير المالية من مستثمرين لضرورة التحول من القياس المحاسبي بالتكلفة التاريخية الى محاسبة القيمة العادلة ،حيث وجد ان هناك رغبة عند المحاسبين في المؤسسات الاقتصادية بالتحول من استخدام التكلفة التاريخية الى طريقة القيمة العادلة في مجال تقييم الاصول والخصوم اذ تمكن هذه الطريقة الاخيرة من مواجهة التحديات الراهنة والحاصلة بسبب التصاعد في ارتفاع الاسعار وحالات التضخم.

2- بالنسبة للفرضية الثانية :

تم اختبار في هذه الفرضية درجة تأييد الممارسين لمهنة المحاسبة في الجزائر ومستخدمي التقارير المالية من مستثمرين لاهمية الافصاح المستند للقيمة العادلة في زيادة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ،حيث وجد ان تطبيق القيمة العادلة يزيد من خاصية الملائمة بمكوناتها الثلاث المكونات الأساسية لخاصية بملائمة (التوقيت ، القدرة التنبئية ، التقييم الإرتدادي) مرتفعة كما يلاحظ في المقابل أن تطبيق هذه المعايير يتدنى إسهامها في تحقيق باقي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ليصل إلى مداه الأخير و الخاص بحيادية المعلومات و هذا يدل على التأثير الكبير لمعايير محاسبة القيمة العادلة على خاصية الملائمة ، إلا أنها في المقابل تفتقر إلى الكثير من الخصائص.

3- بالنسبة للفرضية الثالثة :

تم اختبار في هذه الفرضية درجة تاييد الممارسين لمهنة المحاسبة في الجزائر ومستخدمي التقارير المالية من مستثمرين لاهمية الافصاح المستند للقيمة العادلة في اتخاذ القرارات الاستثمارية ،حيث ان المعلومات المحاسبية الستندة الى القيمة العادلة تساعد المستثمرين في اتخاذ قرارات الاستثمار ،وتعمل على ترشيد قراراتهم الاستثمارية .كما يمكن ان تساعد على المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية،كما تمكن المستثمرين من تقيم جدوى القرار الاستثماري

4- بالنسبة للفرضية الرابعة :

تمَّ إختبار في هذه الفرضيَّة مختلف المعوقات التي من الممكن أن تحد أو تعرقل تطبيق القيمة العادلة في البيئة الجزائرية ،وأشارت النّتائج لوجود العديد من المعوقات التعليمية والمهنية والاقتصادية، تعرقل التطبيق السليم للقيمة العادلة ، ومن أهم المعوقات بحسب المستجوبين هي :

- عدم توفر شروط السوق المالي النشط في بيئة الأعمال الجزائرية،
- تعدد نماذج أو مداخل قياس القيمة العادلة للأصول و الخصوم المالية ،فمن تكلفة الاحلال الى صافي القيمة البيعية وصافي التدفقات النقدية المستقبلية الى غير ذلك من النماذج ، الأمر الذي يجعل البيانات المالية أكثر تقلباً مما هو في الحقيقة و يفقد المعلومات المحاسبية خاصتي الثبات و المقارنة،

-قلة التكوين والتدريب في مجال المعايير المحاسبية الدولية وخاصة المتضمنة القيمة العادلة منها ،

-التفاوت بين ما يتمَّ تدريسه في الجامعات مع ماهو معمول به في الواقع العملي،

-عدم تماشي متطلبات النّظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية فيما يتعلق بالقيمة العادلة .

خلاصة الفصل الرابع :

بناءا على الدراسة الميدانية التي اجريت وبعد اختبار صدق وثبات اداة الدراسة المتمثلة في الاستبانة و المتعلقة بأراء الممارسين للمحاسبة في الجزائر (الاساتذة الجامعيون ،ومدققوا الحسابات ،ومحاسبو الماليون)بالاضافة الى المستثمرين حول اهمية الافصاح المحاسبي المستند على القيمة العادلة وماله من اهمية على زيادة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وبالتالي اتخاذ القرار الاستثماري وبعد اختبار الفرضيات تم استخلاص مايلي:

– أن هناك رغبة عند المحاسبين في المؤسسات الاقتصادية بالتحول من استخدام التكلفة التاريخية الى طريقة القيمة العادلة في مجال تقريم الاصول اذ تمكن المحاسب هذه الطريقة الاخيرة من مواجهة التحديات الراهنة والحاصلة بسبب التصاعد في ارتفاع الاسعار.

– يؤثر القياس المحاسبي المستند الى القيمة العادلة بشكل ايجابي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

– ان استخدام منهج محاسبة القيمة العادلة يؤدي الى قياس سليم للاصول والخصوم ويزيد من دقة الافصاح المحاسبي ،مما يؤدي الى عرض معلومات مالية تتسم بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الخاصة بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

–المعلومات المحاسبية وفقا للقيمة العادلة تساعد المستثمرين في تقدير التدفقات النقدية لقراره الاستثماري.

– يعتمد المستثمر على المعلومات المحاسبية التي توفرها القيمة العادلة في حساب العائد والمخاطرة عند اتخاذ القرار الاستثماري.

الخاتمة

1- الخاتمة

لقد كانت هذه الدراسة في عرضها محاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في ما مدى تأثير الإفصاح المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تزويد مستخدمي المعلومات المحاسبية على اتخاذ قراراتهم وخاصة الاستثمارية منها، من خلال الفصول الاربعة التي تناولناها في هذه الدراسة، وانطلاقا من الفرضيات الأساسية، وباستخدام الأساليب والأدوات المشار إليها في المقدمة.

لقد تزايد في الاونة الاخيرة الاتجاه العالمي نحو التحول الى المحاسبة باستخدام القيمة العادلة لجميع عناصر المركز المالي ،وذلك بهدف تقديم معلومات ملائمة لمستخدمي المعلومات المحاسبية ،تمكنهم من اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة ،ولتحقيق ذلك فقد سارعت العديد من المنظمات والهيئات المنظمة لمهنة المحاسبة باصدار العديد من المعايير المحاسبية التي تقضي باستخدام القيمة العادلة عند تقييم عناصر المركز المالي .

إن أهداف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية هو الإفصاح عن القوائم المالية ذات الغرض العام، والانعكاسات التي يمكن حدوثها على مستواها الداخلي بفعل الانتقال إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبي الدولية، حيث تكتسي أهداف القوائم المالية أهمية بالغة خاصة عندما تكون هذه المؤسسات بصدد تحديد مفهومها، و قد أصبحت تتمحور أهداف القوائم المالية حول نقطة أساسية وهي منفعة المعلومات في اتخاذ القرارات من طرف مختلف الفئات المستخدمة لها و على رأسهم المستثمرين، وترسخ هذا الاتجاه خاصة على أساس التحول في تعريف محاسبة و اعتبارها كنشاط خدمي، والتركيز على وظيفة الاتصال و اعتبارها مقدمة لوظيفة القياس المحاسبي، حيث أصبحت قضية إفصاح المؤسسة عن المعلومات ودرجة ملائمتها و موثوقيتها من القضايا الملحة لدى متخذي القرارات وخاصة فئة المستثمرين .

بالرغم من أن النظام المحاسبي المالي جاء نتيجة توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق ولمواكبة التطورات الاقتصادية في العالم كما أن توافق تركيبه النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية للتقارير المالية الى حد كبير ، إلا أن مسايرة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لما جاء به النظام المحاسبي المالي في مجال قياس الاصول خاصة ما تعلق بالقيمة العادلة وغياب الاسواق النشطة والتي تمثل مصدر تحديد القيمة العادلة،مازال لم يرقى للمستوى المقبول حيث يمكن القول ان البيئة الجزائرية غير جاهزة لتطبيق محاسبة القيمة العادلة .

2- نتائج اختبار الفرضيات

كإجابة مبدئية لمشكلة البحث المتمثلة في في ما مدى تأثير الإفصاح المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تزويد مستخدمي المعلومات المحاسبية على اتخاذ قراراتهم وخاصة الاستثمارية منها ، قمنا بتخمين مجموعة من الفرضيات واختبارها ، لتأكيد صحتها كلها، بعضها أو نفيها .على ضوء الفصول النظرية والدراسة الميدانية تم التأكد من

صحة الفرضيات ، من خلال الفقرات الموالية سنعرض كل فرضية بشكل مستقل،مع الإشارة لمصدر تبرير صحة الفرضية من عدمه؛ الجانب النظري، الدراسة الميدانية أو الاثنين معا

الفرضية الأولى:

نصت الفرضية الأولى على أن لا تؤدي مشاكل القياس المحاسبي القائمة على التكلفة التاريخية في البيئة الاقتصادية الحالية إلى تمهيد الطريق إلى ضرورة التوجه نحو طريقة القيمة العادلة في القياس المحاسبي

بناءا على نتائج الفصل الثاني الخاص بمتطلبات القيمة العادلة ومعايير المحاسبة الدولية ونتائج اختبار الفرضية إحصائيا في الدراسة الميدانية تم نفي الفرضية (لم تتحقق الفرضية) ، فقد تبين أن هناك اجماع من افراد العينة على ضرورة التحول من القياس المحاسبي بالتكلفة التاريخية إلى محاسبة القيمة العادلة.

الفرضية الثانية:

الفرضية الثانية نصت على أن لا يساهم تطبيق محاسبة القيمة العادلة في زيادة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ،على ضوء دراستنا لهذه الخصائص في الفصل الثالث ،بالإضافة لاختبار هذه الفرضية في الدراسة الميدانية تم نفي الفرضية (لم تتحقق الفرضية) ،فقد تبين أن هناك اجماع على مدى إسهام تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة على زيادة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبة مع التركيز على خاصة الملائمة بمكوناتها الأساسية (التوقيت ، القدرة التنبئية ، التقييم الإرتدادي) ،كما يلاحظ في المقابل أن تطبيق هذه المعايير يتدنى إسهامها في تحقيق باقي الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كالموثوقية والحيادية، و هذا يدل على التأثير الكبير لمعايير محاسبة القيمة العادلة على خاصية الملائمة ، إلا أنها في المقابل تفتقر إلى الكثير من الخصائص

الفرضية الثالثة:

الفرضية الثالثة أشارت لعدم مساهمة تطبيق القيمة العادلة على توفير معلومات ذات فائدة في اتخاذ القرارات الاستثمارية ، على ضوء دراستنا لهذه الخصائص في الفصل الثالث ،بالإضافة لاختبار هذه الفرضية في الدراسة الميدانية تم نفي الفرضية (لم تتحقق الفرضية)، فقد تبين أن هناك اجماع على مدى إسهام المعايير

المتعلقة بالقيمة العادلة نحو تقوية الافصاح خدمة للمستثمرين وعدم امكانية تحقيق محاسبة التكلفة التاريخية افضل الحلول لتطلعات هؤلاء المستثمرين .

الفرضية الرابعة:

في الفرضية الرابعة قمنا بتخمين عدم وجود مشاكل و صعوبات تواجه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند تطبيقها لمحاسبة القيمة العادلة، .وفق ما توصلنا اليه من نتائج في الفصل الرابع فقد تمنفي الفرضية (لم تتحقق الفرضية) ، وهي النتيجة التي أكدتها نتائج الدراسة الميدانية،فقد تبين ان هناك مجموعة معوقات حقيقية لتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة لدى المؤسسات الإقتصادية الجزائرية و أن أكبر عائق هو عدم توفر شروط السوق المالي النشط في بيئة الأعمال الجزائرية ، وكذلك تعود صعوبة تطبيق مقاييس القيمة العادلة في اغلب الحالات لغموضها وعدم فهمها.

3- نتائج الدراسة:

على ضوء دراستنا توصلنا لعدة نتائج، سنحاول من خلال هذا البند عرضها وفق ترتيب الفصول التي أنتجها، مع الإشارة إلى أن النتائج لها علاقة بواقع القيمة العادلة في الجزائر ، تم التوصل إليها في كل من الجانب النظري والدراسة الميدانية بالتوازي:

- هناك مزايا وهناك عيوب لتطبيق محاسبة القيمة العادلة؛
- تعد القيمة العادلة من الأساليب الحديثة المتبعة في القياس المحاسبي كحل لبعض الإنتقادات التي تعرضت لها المحاسبة في ظل التمسك بالتكلفة التاريخية و لإضفاء المزيد من الملائمة على المعلومات المحاسبية؛
- إن تطبيق محاسبة القيمة العادلة يساهم بشكل كبير في تحقيق خاصة الملائمة للمعلومات المحاسبية خاصة في ظل تزايد معدلات التضخم من ناحية و في وجود سوق مالي نشط بكافة عناصره من ناحية أخرى؛
- تفتقر المعلومات المحاسبية في ظل تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة إلى خاصة الموثوقية بمكوناتها الثلاثة ، الحياد ، القابلية للتحقق ، و الصدق في العرض و الأمانة في التقرير ، خاصة في حالة عدم وجود توفر سوق مالي نشط الأمر الذي تصبح معه تقديرات القيمة العادلة ذاتية أو معرضة لتحيز القياس؛
- يحبذ اغلب مستخدمي القوائم المالية عامة والمستثمرين خاصة استخدام القيمة العادلة عوض التكلفة التاريخية لانها تتوافق مع متطلبات اتخاذ القرارات؛
- تعدد نماذج أو مداخل قياس القيمة العادلة للأصول و الخصوم المالية ،فمن تكلفة الاحلال الى صافي القيمة البيعية وصافي التدفقات النقدية المستقبلية الى غير ذلك من النماذج ، الأمر الذي يجعل البيانات المالية أكثر تقلباً مما هو في الحقيقة و يفقد المعلومات المحاسبية خاصتي الثبات و المقارنة؛

– ان المعلومات المحاسبية الستندة الى القيمة العادلة تساعد المستثمرين في اتخاذ قرارات الاستثمار ،وتعمل على ترشيد قراراتهم الاستثمارية ؛

– المعلومات المحاسبية وفقا للقيمة العادلة تمكن المستثمرين من تقيم جدوى القرار الاستثماري ومن حساب العائد الخاص به؛

– إن تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية يواجه العديد من المشاكل و المعوقات منها:

– عدم توافر سوق مالي نشط في بيئة الاعمال الجزائرية ؛

– صعوبة تطبيق مقاييس القيمة العادلة في اغلب الحالات لغموضها وعدم فهمها؛

– إن عدم وجود دليل قاطع حول نية الإدارة في تبني استعمال القيمة العادلة، يثير شكوك عدة حول مصداقية الكشوفات المعدة في ضوء القيمة العادلة؛

– إن استعمال القيمة العادلة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية يؤدي الى تأخير إصدار كشوفات مالية في الوقت الملائم مما يفقد الفائدة من تلك الكشوفات؛

– التفاوت بين ما يتم تدريسه في الجامعات مع ماهو معمول به في الواقع العملي؛

– تباين المستوى التعليمي بالمقارنة مع الدول المتقدمة، يؤدي إلى اختلاف درجة فهم المعايير المحاسبية وخاصة المتعلقة منها بالقيمة العادلة .

4- الاقتراحات:

بعد عرض نتائج الدراسة المتمثلة في الافصاح المحاسبي المستند على القيمة العادلة واثره على تزويد مستخدمي البيانات المالية على اتخاذ القرارات الاستثمارية ،نوصي في هذا البند ببعض التوصيات اهمها :

– الحاجة الملحة لتوفر سوق مالي نشط و منظم بشروط محددة و متجانس في جميع الأصناف التي يتم التعامل فيها ، و التواجد المستمر للأطراف الراغبة في التعامل في أي وقت ، و الأسعار معلنة و متاحة للجميع و ذلك لضمان توافر مقاييس عادلة و ملائمة للعناصر المحاسبية؛

– زيادة وعي معدي البيانات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية فيما يتعلق بمحاسبة القيمة العادلة والمعايير الموجهة لتطبيق محاسبة القيمة العادلة في اعداد البيانات المالية ؛

– العمل على مواكبة الاصدارات الدولية للمعايير المحاسبية المحاسبية وخاصة فيما يتعلق بالقيمة العادلة؛

– وضع مقاييس للقيمة العادلة حيادية وموثوق فيها ،بحيث يتم احتساب القيمة العادلة على نحو عادل وموثوقي؛

– ضرورة مواكبة التطورات التشريعية لمهنة المحاسبة وخاصة القيمة العادلة في ظل التغيرات التي فرضت على المهنة في العالم؛

– دراسة المشاكل المختلفة التي تعيق استخدام مفاهيم القيمة العادلة من قبل خبراء المعايير ومحاولة وضع الحلول الملائمة لها؛

– ضرورة تبني مدخل معياري في حال تبني أي معيار يلزم الشركات بتطبيق القيمة العادلة في القياس المحاسبي للكشوفات المالية للحد من المرونة وإمكانية التلاعب في البنود المالية؛

– ضرورة توفير مجموعة من الخدمات المساندة وفي مقدمتها الاستشارات المحاسبية ،والقانونية وخدمات التدقيق والمحاسبة التي يجب ان تساير احدث التطورات في العالم ،لتصبح الجزائر دولة رائدة في هذا المجال؛

– ضرورة إكساب النظام المحاسبي المالي درجة معينة من المرونة، وعدم إخضاعه مثل بقية القوانين عند تعديلها للمراحل الإدارية المعمول بها في الجزائر، والهدف من ذلك التأقلم السريع مع مختلف المستجدات المحلية والدولية، خصوصا أن المعلومة المالية لها قيمة كبيرة، تنخفض بمرور الوقت؛

– يجب على الهيئات المنظمة لمهنة المحاسبة في الجزائر توفير قواعد إرشادية أكثر تفصيلاً فيما يتعلق بتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة و طرق تطبيقها؛

– دعوة الجهات المعنية بتنظيم المهنة والمؤسسات الاكاديمية والجامعات الى تبني التغيرات المتجددة على المهنة وايجاد القواعد القانونية والبرامج التعليمية لمواكبة مستجدات المعايير الدولية لاعداد كوادر مهنية على مستوى الطموح ؛

– عقد الندوات و الدورات التدريبية لتوعية المحاسبين بأهمية القيمة العادلة و إنعكاساتها على البيانات المالية و أثر ذلك على مستخدمي التقارير المالية و خاصة المستثمرين؛

– التاهيل المستمر لموظفي المحاسبة والمالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لتعريفهم بمعايير اعداد التقارير المالية لضمان تفاعلهم مع المستجدات العلمية وربطها بالجانب العملي واستفادة المؤسسات القتصادية الجزائرية من ذوي الخبرات والتاهيل العلمي في المجال المحاسبي ؛

– زيادة الاهتمام بتدريس المعايير المحاسبية ضمن مناهج اقسام المحاسبة في الجامعات والكليات لطلبة المحاسبة ؛

– رفع مستوى التنسيق والتفاعل بين الجامعات والمؤسسات التعليمية والتدريبية وبين المؤسسات الاقتصادية ، من أجل مزج المعرفة النظرية بالخبرة العملية للعاملين في تلك المؤسسات؛

– يجب على الجامعات إجراء تعديلات في محتويات المقررات و المناهج الدراسية لطلاب المحاسبة بما يتناسب مع إحتياجات التطبيق العملي خاصة فيما يتعلق بالإصدارات من المعايير المحاسبية و تفسيراتها (المعيار13 IFRS)

و حالات تطبيقية من الواقع الفعلي لذلك ، و ذلك من خلال وجود خطوط إتصال مستمرة بين هذه الجامعات و المؤسسات الإقتصادية؛

– الاستفادة من سماح معايير المحاسبة الدولية بزيادة الافصاح لتطوير معايير للافصاح مكملة للمعايير الدولية لا سيما في الافصاح عن القيمة العادلة بما يخدم مستخدمي القوائم المالية والمعلومات المحاسبية ويحفظ حقوق المستثمرين ؛

– يجب على المحاسبين المهنيين و مراجعي الحسابات الإطلاع على المستجدات من المعايير المحاسبية و التعرف عليها ، و مراعاة التطور المستمر في متطلبات المستفيدين و متخذي القرارات من المعلومات المحاسبية و خاصة فئة المستثمرين؛

– دعوة وزارة التعليم العالي لاجراء دراسة لتقييم فلسفة التعليم العالي للاجابة عن السؤال التقليدي هل نقدم التعليم المحاسبي من اجل التعلم ام من اجل العمل المهني ؟وهل يمكن الجمع بينهما ؟ان الاجابة عن هذا السؤال تحدد والى حد كبير شكل التعليم المحاسبي الذي نهدف اليه خاصة من اجل تحقيق رضا سوق العمل عن المخرجات ؛

– التاكيد على اهمية الاهتمام بجودة برامج التعليم المحاسبي كاداة لضمان الجودة وضمان اكتساب طلاب المحاسبة المهارات المحاسبية التي تمكنهم من مواجهة تحديات المستقبل ؛

– يجب تطوير تقرير مراجعي الحسابات بحيث يشمل على فقرة توضح مدى إلتزام المؤسسات بالإفصاح عن مدخلات و أساليب التقييم التي تم الإعتماد عليها في قياس القيمة العادلة؛

– ينبغي من القائمين على عمل و تطوير الخطط الدراسية لتخصصات المحاسبة ايلاء موضوع الظوابط الاخلاقية لممارسة مهنة المحاسبة والمراجعة اهمية كبرى واستخدام اساليب التعليم المناسبة له التي تتجاوز اسلوب القاء المحاضرة والتلقين .

5- آفاق الدراسة :

تناولت هذه الدراسة موضوع الافصاح المحاسبي على اساس القيمة العادلة واثره في تزويد مستخدمي البيانات المالية على اتخاذ القرارات في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة استبيانيه لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية .

كما يمكن مواصلة الدراسة في هذا الموضوع من عدة جوانب يمكن أن تكون إشكاليات لدراسات مستقبلية وذلك بالتطرق إلى:

– مدى كفاية معايير المراجعة بقيام المراجع الخارجي بفحص المعلومات المحاسبة المعدة طبقا للقيمة العادلة ؛

- دور ومسؤوليات مراقب الحسابات في مراجعة قياسات القيمة العادلة وفق IFRS بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛
- الجوانب الضريبية لمحاسبة القيمة العادلة ؛
- أثر الافصاح الالكتروني على معلومات مستويات قياس القيمة العادلة وفق IFRS على تحسين درجة شفافية القوائم المالية في ضوء حوكمة أمن المعلومات.
- جودة المراجعة واثرها فى التقارير والقوائم المالية في ظل محاسبة القيمة العادلة؛
- مدى ادراك المدققين الداخليين والخارجيين لمفهوم القيمة العادلة؛

قائمة المصادر

و المراجع

اولا : قائمة المراجع اللغة العربية

1- الكتب:

1. احمد حلمي جمعة ، **محاسبة الاصول البيولوجية** ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ،الاردن، الطبعة الاولى 2013
2. أحمد محمد أبو شماله ، **معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي** ، الطبعة الأولى، – مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ،2010.
3. الشيرازي عباس مهدي، **نظرية المحاسبة**، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، 1990
4. الهادي آدم محمد ،**المحاسبة المالية** ،الخرطوم ،2003
5. العامري محمد علي **الادارة المالية**. دار المناهج للنشر والتوزيع .الطبعة الاولى. الاردن.2007
6. العيسي ، ياسين أحمد ، **أصول المحاسبة الحديثة** ، الشروق للنشر و التوزيع ، الجزء الأول ، عمان ، الأردن ، 2003
7. أمين السيد محمد لطفي، **المحاسبة الدولية في الشركات المتعددة الجنسيات**، الدار الجامعية الاسكندرية ، مصر 2004.
8. أمين السيد محمد لطفي، **نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي**، الجزء الأول، الدار الجامعية مصر 2006.
9. امين السيد احمد لطفي، **تخطيط الارباح باستخدام نماذج محاكاة المنشأة**، الاسكندرية، الدار الجامعية،2006.
10. الدهراوي كمال ، هلال عبد الله ، **المحاسبة المتوسطة بين النظرية و التطبيق** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،مصر ، 1999
11. الفضل، مؤيد؛ نور، عبد الناصر؛ الدوغجي، علي (**المشاكل المحاسبية المعاصرة**. **ال**طبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، الأردن. 2002
12. بحار حسنة ، **معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)** ، الأوراق الزرقاء ، الجزائر، 2010
13. بن ربيع حنفية ، **الواضح في المحاسبة المالي(IAS/IFRS)**، بدون دار نشر، الجزء الأول ،الجزائر ،2010.
14. جمال لعشيشي ، **محاسبة المؤسسة و الجباية وفق النظام المحاسبي الجديد**،الأوراق الزرقاء، الجزائر ،2010
15. جهاد عبد الله عفافة ، قاسم موسى أبو عبيد ، **إدارة المشاريع الصغيرة** ، دار اليازوني العلمة للنشر و التوزيع ، الأردن ، الطبعة العربية ،2004.

16.حكمت احمد الراوي،**المحاسبة الدولية**،(عمان:دار حنين،1995

17.حمدان مأمون؛ القاضي حسين **نظرية المحاسبة. جامعة دمشق، ، سوريا. 1995**

18.حسين القاضي، **المحاسبة الدولية**، الدار العلمية الدولية للنشر، عمان، الأردن،

19.حسين بلعجوز ،**المدخل لنظرية القرار**، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، 2010

20.حنيفة بن ربيع، **الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية IAS/IFRS**، دار هومة، الجزائر، 2010

21.خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية 2007**، إثراء للنشر، عمان ، الأردن ، 2008.

22.خالد جمال الجعارات، **المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية** ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2017.

23.دونالد كيسو ،جيري ريجانت ،**المحاسبة المتوسطة**، تعريب احمد حامد حجاج، دار المريخ للنشر،الرياض، السعودية، الطبعة الثانية، 2007

24.رابح سرير عبدالله ، **القرار الاداري** ،دار حامد للنشر والتوزيع ،الطبعة الاولى ،عمان ، الاردن ،2012

25.رضوان حلوة حنان، **المحاسبة الادارية**،(عمان:دار الثقافة،2000

26.رضوان حلوة حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ الى المعايير**، (عمان : دار وائل للطباعة و النشر و التوزيع ،2006)

27.ريتشارد شرويدر وآخرون، تعريب خالد علي كاجيكي، **نظرية المحاسبة**، دار المريخ للنشر ، والسعودية، 2006.

28.زكريا فريد عبد الفتاح،**دراسات في نظرية المحاسبة**،القاهرة:مكتبة عين شمس،2000.

29.سعود جايد العامري ،**المحاسبة الدولية** ،دار المناهج للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ،عمان ،الاردن، 2010.

30.سعيداني محمد السعيد ،**النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،الواقع والافاق** ،دار الضحى للنشر والتوزيع ،الطبعة الاولى ، الجلفة ،الجزائر ، 2015

31.سليم بطرس جلدة، **اساليب اتخاذ القرارات الادارية**،دار الراية للنشر و التوزيع،2009م

32.شريف احمد البارودي، **الافصاح المحاسبي و سوق الاوراق المالية**،(القاهرة:دار النهضة العربية،2005)

33.شنوف شعيب ، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)**، المكتبة الجزائرية بود واو ، الجزء الأول ، الجزائر ،2008.

34.شنوف شعيب ، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)**، المكتبة الجزائرية بود واو ، الجزء لثاني ، الجزائر ،2009.

35.شعيب شنوف ،**المحاسبة المالية وفقا للمعايير الدولية للابلاغ مالي و النظام المحاسبي المالي** ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2016،ص 21.

36. فالتر ميجس و روبيرت ميجس، **المحاسبة المالية**، ترجمة و تعريب وصفي عبد الفتاح ابو المكارم و اخرون،الرياض:دار المريخ للنشر،2007.

37.عبد الرحمان عطية ، **المحاسبة وفق النظام المحاسبي المالي** ، دار النشر جيطلي ، الطبعة الثانية ، الجزائر ، 2011.

38.عادل زروق،**دعائم الادارة الاستراتيجية للاستثمار**،(بيروت:اتحاد المصارف العربية،2006

39.غانم شطاط، المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، دار نوميديا للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009

40.لخضر علاوي، **معايير المحاسبة الدولية**، دار النشر Pages Bleues، الجزائر،2012

41.طارق عبد العال حماد،**شرح معايير المحاسبة فقط الدولية**، (الاسكندرية :الدار الجامعية،2002

42.طارق عبد العال حماد،**التقارير المالية: اسس الافصاح و العرض**، (الاسكندرية :الدار الجامعية،2003

43. طارق عبد العال حماد،**مبادئ المحاسبة المالية**،الدار الجامعية الاسكندرية،مصر2007

44.طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية، أسس الإعداد والعرض والتحليل وفقا لاحدث الاصدارات والتعديلات في معايير المحاسبة الدولية والامريكية والبربطانية والعربية والمصرية** الدار الجامعية ، الاسكندرية، مصر 2000.

45.طارق عبد العال حماد،**موسوعة معايير المحاسبة،الجزء الرابع–قياس بنود الميزانية و قائمة الدخل(1)**، الاسكندرية، الدار الجامعة،2008.

46.طلال محمودعلي الجحاوي،ال فتح الله محمد ، **الشفافية في الافصاح عن المعلومات المحاسبية** ،دار الايام للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ،عمان، الاردن،2017.

47.طلال محمودعلي الجحاوي،رافد كاظم نصيق العبيدي ، **قياس جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر معديها ومستخدميها** ،دار الايام للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ،عمان، الاردن،2017.

48.فريدريك تشوي وآخرون، تعريب محمد عصام الدين زايد، **المحاسبة الدولية** ،دار المريخ للنشر الرياض ،السعودية، 2004.

49.كاسيد نصر المنصور ،**نظرية القرارات الادارية** ، دار حامد للنشر والتوزيع ،عمان ، الاردن ، 2000

50.كداوي طلال، **تقييم القرارات الاستثمارية**، دار البازوزي العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008

51.محمد أبو نصار ، جمعة حميدات، **معايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولية**، دار وائل للنشر ، الأردن، طبعة 2009

52.محمد سامي راضي،**المحاسبة المتوسطة**،(الاسكندرية:الدار الجامعية،2004

53.محمد أبو نصار، جمعة حميدات ، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالية الدولية (الجوانب النظرية العملية**، دار وائل للنشر، الأردن، 2010.

54.محمد أبو نصار ، جمعة حميدات، **معايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولية**، دار وائل للنشر ، الأردن، طبعة

55.محمد عبد الفتاح ياغي، **اتخاذ القرارات التنظيمية** ،.دار وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة الثالثة ،عمان ،الاردن، 2013

56.محمد فريد الصحن واخرون ، **مبادى الادارة العلمية** ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 2002

57.محمد مطر، **التأصيل النظري للممارسات المحاسبية في مجالات القياس و العرض و الافصاح**، مرجع سابق، دار وائل للطباعة و النشر و التوزيع، عمان،الاردن،2004

58.محمد مطر ،**مبادى المحاسبة المالية ،الدورة المحاسبية ومشاكل الاعتراف والقياس والافصاح** ،دار وائل للنشر والتوزيع ،الطبعة الرابعة ، عمان ، الاردن ،2007

59.محمد مطر ، **مبادئ المحاسبية المالية** ، دار وائل للنشر ، الطبعة الخامسة الأردن ، 2010

60.مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**، ج(أ) "إطار المفاهيم والمتطلبات"، ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبيين القانونيين، عمان، الأردن،2013.

61.مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**، ج **(ب)** "الوثائق المرافقة"، ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبيين القانونيين، عمان، الأردن، 2013.

62.محمد بوتين، **المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية**، دار النشر Pages Bleues ، الجزائر 2012

63.محمد شريف توفيق ، **مقدمة المحاسبة المالية** ، الأستاذ للنشر ، الزقازيق ، مصر ، 2001-2002.

64. وليدناجي الحيالي ،**نظرية المحاسبية** ، منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة ،كوبنهاجن ،الدانمارك، 2007

65.وصفي عبد الفتاح ابو العطاس، **دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية**،(الاسكندرية:دار الجامعة،2009

2- البحوث الجامعية (مذكرات و أطروحات):

1. أبو لطيف ناهض الخير، **أثر استخدام التحليل المالي الفني على قرار المستثمرين في بورصة فلسطين**، رسالة ماجستير غير منشور، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين، 2011
2. العجمي ، محمد فهد نادر ، **دور الإفصاح المحاسبي في تحديد القيمة الحقيقية لأسهم الشركات المتداولة في سوق الكويت للأوراق المالية** ، رسالة ماجيستر غير منشورة ، قسم المحاسبة و التمويل ، جامعة عمان ، الأردن ، 2006
3. آل غزوي ، حسين عبد الجليل ، **حوكمة الشركات و أثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية ، دراسة إختبارية على شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية** ، رسالة ماجيستر غير منشورة ، قسم المحاسبة ،كلية الإدارة و الإقتصاد الأكاديمية العربية الدنمارك ، 2010
4. بن بلقاسم سفيان، **النظام المحاسبي الدولي و ترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق العولمة وتطور الاسواق** ، اطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ،غير منشورة ، جامعة الجزائر،2009.
5. بن خروف جليلة، **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و إتخاذ القرارات** ، مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة بومرداس ، 2009/2008
6. دادن عبد الوهاب ، **دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية ، نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير غير منشورة ، جامعة الجزائر2008.
7. حواس صلاح ، **التوجه الجديد نحو معايير الابلاغ المالي الدولية** ، اطروحة دكتوراه ، الجزائر 2008
8. جمال الطرايرة، **التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك، رسالة دكتوراه جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، عمان الأردن 2005**

9. تامر بسام جابر الاغا ،**اهمية القياس المحاسبي المستند الى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية** ،رسالة ماجيستير الجامعة الاسلامية ،غزة، فلسطين، 2013

10. روحي وجدي عبد الفتاح، **محاسبة القيمة العادلة وأثرها على الأزمة المالية العالمية**،رسالة ماجيستير،جامعة الشرق الاوسط ،الاردن ،2010

11. زوينة بن فرج، **المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق** ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف، الجزائر، 2014 .

12. حسين عبد الجليل آل غزوي ،**حوكمة الشركات و أثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية** ، مذكرة ماجستير ، الآكاديمية العربية ، الدنمارك ، 2010

13. رفيق يوسفي، **النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق**، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2011

14. عجيلة محمد ، **دوار الإبداع المحاسبي والمحاسبين في التسيير واتخاذ القرار ، دراسة ميدانية حالة الجزائر** ، أطروحة دكتوراه ، جامعة البليدة ، الجزائر ، 2008 ،

15. عكوش محمد أمين، **أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة ماجستير ،جامعة الجزائر3، 2011/2010،

16. عمرو حسن إبراهيم ، **دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية ، دراسة نظرية اختبارية**، رسالة ماجستير، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 2011

17. سلطاني محمد رشيد ، **التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (واقعه ، أهميته ، وشروط تطبيقه) ،حالة الصناعات الصغيرة و المتوسطة بولاية بسكرة** ، مذكرة ماجستير ، تخصص إدارة أعمال ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة محمد بوضياف المسيلة ،2006 .

18. قريشي يوسف ، **سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة ، جامعة الجزائر ،2005.

19. صالحي سلمي ، **تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للرفع من قدراتها التنافسية** ، مذكرة ماجستير ، تخصص إدارة أعمال ، المدرسة العليا للتجارة الجزائر ، 2006.

20. محمد اسحاق عبد الله، **الافصاح المحاسبي و اثره على توظيف الاموال في الاستثمارات ذات المخاطر** العالية ،(الخرطوم: جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة،2013)

21. محمد حميدوش، **استراتيجية تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**, رسالة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير, جامعة الجزائر 2007/2006.
22. مداني بن بلغيث ، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية
23. معتز ميرغني سيد احمد ، **الافصاح المحاسبي بالتقارير المالية ودوره في تفعيل حوكمة الشركات** ، اطروحة دكنوراه غير منشورة ، جامعة الخرطوم ، السودان، 2011
24. هواري سويسي ، **تقييم المؤسسة ودوره في اتخاذ القرار في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر** ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، 2007
25. هني محمد فؤاد، **طرق التقييم المحاسبي لعناصر القوائم المالية دراسة مقارنة بين المعايير الدولية للمحاسبة و النظام المحاسبي المالي الجزائري مذكرة ماجستير، محاسبة و مالية،** الشلف،الجزائر2013
26. يونس خالد، عبد الرحمان جمعة، **أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم دراسة تحليلية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، فلسطين، 2011

3- المجلات والدوريات:

1. إبراهيم عبد موس السعيري ، زيد عائد مردان ، **القيمة العادلة وتأثير استعمالها في جودة التقارير المالية** ،مجلة دراسات محاسبية ومالية ،المجلد الثامن ،العدد 25 ، 2013
2. احمد حلم جمعة .عطا الله خليل .**معايير التدقيق وتكنولوجيا المعلومات .التطورات الحالية** .مجلة افاق جديدة المنوفية مصر العدد الثاني 2002
3. أحمد حلمي جمعة ، مؤيد راضي خنفر ، **المدفق الخارجي وتقديرات القيمة العادلة دراسة إستطلاعية في مكاتب التدقيق الأردنية الكبرى** ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية ، عمان، المجلد الثالث ، العدد الرابع ، 2007
4. أحمد زغدار ، محمد سفير ، **خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية** ، مجلة الباحث ، العدد 07 ، 2010
5. اسامة الجعارة ،**المعلومات المتعلقة بمعايير محاسبة القيمة العادلة ، الملائمة والموثوقية ،مشكلات التطبيق** ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد التاسع والعشرون، 2012
6. الحسني صادق، **التحليل المالي والمحاسبي**، دار مجدلاوي للنشر، عمان الأردن، 1998

7. الجعبري ، مجدي أحم ، **الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولة ، دراسة ميدانية على الشركة السعودية للصناعات الأساسية ، سابك، شركة ساهمة سعودية** ، مجلة الأكاديمية العربية الدانمارك ، العدد 9 ، 2011

8. الخطيب ، **الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم 01"**،مجلة جامعة دمشق المجلد 18 ،العدد 2 ،2002

9. الخطيب حازم ، ظاهر قشي ، **توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة والدخل الاقتصادي واثر ذلك على الاقتصاد** ، نجلة الزيتونة للبحوث العلمية ، المجلد 2 ، العدد2 ، 2004

10. العبيدي ،نسرين فاضل حسين ، تاثير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تقليل عدم تماثل المعلومات لاغراض اتخاذ القرارات الاستثمارية ،بحث محاسب قانوني، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين ،بغداد ،2011،

10. القضاة ، غسان مصطفى ، **الإدارة الرشيدة ودورها في الحد من الفساد الإداري و المالي في الأردن في ظل العولمة الإقتصادية** ، مجلة جامعة بن رشد ، هولندا العدد 08 ، 2013

11. إيناس عبد الله حسن –"**الفجوة بين الإفصاح في المحاسبة و الإفصاح في التدقيق في ظل القواعد المحاسبية و أدلة التدقيق الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية و الرقابية العراقي**" – مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين – العدد 07 – 2002

12. كتوش عاشور ، **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد IAS / IFRS في الجزائر** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة الشلف ، العدد 06 ، جانفي 2010.

13. بلال شيخي ،**متطلبات الإفصاح المحاسبي في ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولة و أثره على تطوير المحتوى الإعلامي للقوائم المالية** ، مجلة دراسة إقتصادية ، العدد 20 ، 2012

14. جربوع، يوسف محمود ،**مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة** ، مجلة الجامعة الإسلامية: سلسلة الدراسات الإنسانية، تصدر عن الجامعة الإسلامية في غزة، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، يناير.2007

15. عبد خلف عبد الجنابي ،مقداد احمد نوري النعيمي، **دور الجانب الاخلاقي للمحاسب الاداري في جودة المعلومات المحاسبية**، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، العراق المجلد العشرون، العدد 79 2014

16. عدنان محمد الشدود **كفاءة القرار الاستثماري في العراق محافظة ذي قار دراسة حالة** مجلة جامعة ذي قار المجلد 8 العدد 04 2013

17. سعيداني محمد السعيد، رزيقات بوبكر ، **مدى ارتباط المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بالإفصاح والشفافية وانعكاساتها على تطوير التقارير المالية.مجلة البديل الاقتصادي ،العدد 03، جامعة الجلفة، الجزائر، 2015**

18. سعيداني محمد السعيد، بوشاكر جلول ، **الإطار النظري و المؤسساتي لمعايير المحاسبة الدولية** ،مجلة البديل ، جامعة الجلفة ،الجزائر ،العدد الخامس ،جوان، 2016

19. يوسف محمود جربوع – "مدى مسؤولية مراجع الحسابات الخارجي المستقل عن قياس الكفاءة و الفعالية و تقييم الأداء و مراقبة الخطط و متابعة تنفيذها في المشروعات تحت المراجعة " – مجلة (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين)– حزيران 2003 م – العدد16

20. زغدار أحمد و سفير محمد ،"**خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبية الدولية(IAS/IFRS)** ، مجلة الباحث ،العدد07 ،2010

21. زهير خضير ياسين العاني، **اهمية الإفصاح عن الأرباح والخسائر غير الاعتيادية مع اشارة للتطبيق العراقي**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد12، 2006.

22. حسين هادي عتيرة ، ماهر ناجي علي ،**تاثير الافصاح عن المسؤولية الاجنماعية بالقوائم المالية في قرارات مستخدمي هذه القوائم دراسة استطلاعية** ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، السنة التاسعة، العدد 26 ، جامعة الكوفة ، العراق، 2013 .

23. جميل حسن النجار ، **أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملائمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية** ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 9، العدد 3 ، 2013

24. خضير مجيد علاوي ، **القياس والإفصاح المحاسبي لصافي الأصول المحاسبية باستعمال مبدأ القيمة العادلة بالتطبيق على شركة بغداد لإنتاج المواد الإنشائية** ، مجلة جامعة بابل ، العلوم الأساسية ، المجلد 22 ، العدد 6 ، 2014

25. خشارمة حسين علي ، **مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك و الشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن ،معيار المحاسبة الدولي ، رقم 30** ، مجلة جامعة النجاح للأبحاث العلوم الإنسانية ، فلسطين ، المجلد 17 ، العدد 1 ، 2003

26. رضا ابراهيم صاح، **اثر توجه المحاسبة عن القيمة العادلة على خصائص النوعية للمعلومات المحاسبية**،مجلة كلية تجارة للبحوث العلمية،الاسكندرية مصر،العدد الثاني،2009

27. عامر محمد سلمان ، حسين كاظم عوجه ، **نماذج القياس والإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة بالتطبيق على شركة الالبسة الجاهزة المساهمة المختلطة** ،مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 18 ،العدد 69 ، جامعة بغداد 2012

28. عبد الحميد مانع الصبح ،**أثر التضخم على ملائمة و موثوقية المعلومات المحاسبية الواردة في البيانات المالية ، دراسة ميدانية على الشركات الصناعية اليمنية** ، المجلة العربية للمحاسبة ، جامعة البحرين ، المجلد الثامن ، العدد الأول ، 2005

29. عبد الرحيم محمد عبد الرحيم قدومي، **الإفصاح عن الموارد البشرية ضمن التقارير المالية في شركات المساهمة**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد09، 2013،

30. علي حسين الدوغجي ،عباس فاضل العكيلي ،**الابلاغ المالي عن المشتقات المالية بوصفها ادوات التحوط من المخاطر السوقية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية** ،مجلة دراسات محاسبية ومالية ،بغداد ،العراق،المجلد الثامن،العدد الخمس والعشرون ،2013

31. علي محمود مصطفى خليل منى مغربي محمد إبراهيم ، **تقييم مدى ملائمة معلومات التلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة طبقا لمعيار التقرير المالي الدولي 13 في ضوء قواعد حوكمة الشركات** ، مجلة التجارة والتمويل ، جامعة طنطا ، معبر العدد 3سنة 2013 ص 486 .

32. 20. صافي فلوح، هاشم حسن، **محاسبة القيمة العادلة في شركات التامين (دراسة تطبيقية)** ،مجلة جامعة تشرين للبحوث الدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 33 ،العدد 1، 2011

33. صالح رضا إبراهيم ، **أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية** ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الإسكندرية ، المجلد 46 ، العدد رقم 03 ، 2009

34. صفوان قصي عبد الحليم ، أسماء عبد الكاظم عبد علي ، **إعادة تقيم الممتلكات والمصانع والمعدات بالقيمة العادلة في ظل المعيار المحاسبي الدولي 16 بالتطبيق على الشركة العامة للصناعات الصوفية** ، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 03 ، العدد 06 ، 2013 ،

35. كتوش عاشور، **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد IAS/IFRS في الجزائر**، مجلة إقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، العدد السادس 2009

36. لطيف زيود واخرون، **دور الافصاح المحاسبي في سوق الاوراق المالية في ترشيد قرارات الاستثمار** ،مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، اللاذقية ،سوريا، المجلد 29، العدد ،1 2007، ص 180

37. محمد اشرف عبد البديع .**دور الافصاح الدفتري عن معلومات وتقارير الفحص المحدود عليها في تنشيط سوق الاوراق المالية المصرية** .المجلة العلمية اسيوط مصر العدد 30.2001

38. محمد حسين احمد حسن ، **اثر الافصاح عن السياسة المحاسبية للمخزون السلعي على اسعار الاسهم** ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، جامعة طنطا ،مصر، العدد الثاني، 1997.

39. محمد عبد الله المهندي،وليد زكريا صيام،**اثر الافصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة على اسعار الاسهم**،(عمان: الجامعة الاردنية،كلية العلوم الادارية،مجلة دراسات العلوم الادارية،المجلد ارابع و الثلاثون، العدد الثاني،2007)،

40. محمد حسني عبد الجليل صبيحي،**دور المراجع الخارجي في زيادة فعالية الافصاح و الشفافية في التقارير المالية المنشورة في البيئة المصرية**،(حلوان: جامعة حلوان،كلية التجالرة و ادارة الاعمال، المجلة العلمية للبحوث و الدراسات التجارية،العدد الاول،2002)

41. محمد زيدان ابراهيم، **مدى اهمية الافصاح عن معلومات القيمة العادلة للاوراق المالية لاغراض تشجيع الاستثمار في سوق الاوراق المالية** ،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس ،القاهرة مصر ا،لعدد الرابع، 2003 .

42. محمد ،موفق عبد المحسن، **مدى التزام الشركات العامة بمتطلبات الافصاح في التقارير المالية دراسة تحليلية في الشركة العامة للصناعات الجلدية** ،مجلة دراسات محاسبية ومالية، العراق المجلد ،7 العدد ،18، 2012.

43. محمد مطر وآخرون،**العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية**،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد 20،2009

44. محمد محمد عبد الغني، **المحاسبة عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية للبنوك التجارية**، مجلة الدراسات و البحوث التجارية،جامعة الزقازيق القاهرة،مصر،العدد الثاني2004

45. معتصم محمد إلياس، **أثر الاندماج على أداء الشركات وأرباحها**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، ، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن، 2012/2

46. – محمود إبراهيم ،عبد الستار الظاهر ،**أثر الإفصاح المحاسبي على إتجاهات وسلوك المستثمرين ، دراسة ميدانية في الجمهورية العربية السورية** .تنمية الرافدين، العدد 104 ،مجلد 33، 2011 .

47. محمود حسن قاقيش، **العوامل المحددة لفترة اصدار التقرير المالي السنوي للشركات المساهمة العامة الاردنية المدرجة في بورصة عمان للاوراق المالية**،عمان:المجلة العربية للمحاسبة،العدد الاول،2009

48. موفق عبد الحسين محمد، **مدى التزام الشركات العامة بمتطلبات الافصاح في التقارير المالية**، (بغداد:جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية و المالية، مجلة دراسات محاسبية و مالية،المجلد السابع، العدد الثامن عشر،2012 .

49. منال حامد فراح ، **دراسة تحليلية لقياس القيمة العادلة في ظل المعايير المحاسبة** ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، المجلد 36، العدد 1 مصر ، 2012 ،

50. نبيل عبد الرؤوف إبراهيم، **دلالة العلاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة**،مجلة المعهد العالي للحسابات وتكنولوجيا المعلومات، العدد 17 ، اوت 2009

51. نوال عمارة، العربي عطية، **متطلبات وآليات تطبيق المحاسبة عن الاداء البيئي**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات المجلد 08 ،العدد 01 ،غرداية الجزائر جوان 2015

52. هشام حسن عواد المليجي ، دنيا عبد العليم كريمة **قياس الدقة التنبؤية للقيمة العادلة في البنوك التجارية (دراسة تطبيقية)** ،المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، مصر، العدد 2، 2012

53. هيثم ادريس محمد المبيضن واخرون ، **دور الاعتماد المزدوج للتكلفة التاريخية والقيمة العادلة في تحقيق ملائمة وموثوقية البيانات المالية** ، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، جامعة بغداد ، العراق ، المجلد 6 ، العدد 14 ، 2011

54. هواري معراج ، حديدي آدم ، **دور القياس والإفصاح بالقيمة العادلة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية ومعوقات تطبيقها في البيئة المحاسبة الجزائر بالإشارة إلى بنوك التجارية الجزائرية** .مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية العدد الاقتصادي 18 الجزائر 2014

55. خليل ،نعوم ريان ،**الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بين النظرية والتطبيق** ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،العدد 30،2012

4 – المؤتمرات والملتقيات العلمية :

1. الدهمش نعيم، أبو زر عفاف، **اتجاه المعايير المحاسبية الدولية نحو القيمة العادلة**، المؤتمر العلمي المهني السادس لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، الأردن ، 22 / 23 سبتمبر 2004

2. الدهمش نعيم ، عفاف أبو زر ، **موثوقية وملائمة استخدام القيمة العادلة وإمكانية تطبيقها** ، بحث مقدم إلى مؤتمر العلمي المهني الدولي السابع جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين ، عمان ، الأردن 13 ، 14 سبتمبر 2006

3. أمين بن سعيد، يونس الأغواطي، **إشكالية حساب مزايا (منحة) الذهاب للتقاعد وفق النظام المحاسبي المالي**، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، 2013،

4. السعافين، هيثم ، **مشاكل تطبيق محاسبة القيمة العادلة الدولية ونظرة هيئات الرقابة الحكومية**، المؤتمر العلمي المهني السابع لجمعية المحاسبيين القانونيين الأردنيين ،لأردن ،آيلول 2006

5. بركات، إبراهيم محمد ، **أهمية الإفصاح عن مخاطر المعاملات المالية المتعلقة بغسل الأموال في البنوك التجارية: دراسة تحليلية في ضوء نظرية المسؤولية الاجتماعية**، المؤتمر العلمي السنوي السابع حول "إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة"، 16- 18 افريل، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، الأردن،2007.

6. براق محمد و موساوي ياقوت، "**المسؤولية الإجتماعية في إطار حوكمة الشركات**" ،الملتقى العلمي الدولي: آليات حوكمة المؤسسات و متطلبات تحقيق التنمية المستدامة، جامعة ورقلة، 26/25 نوفمبر 2013.

7. بن ساسي إلياس و إيمان بن عزوز ، "**الحوكمة و المسؤولية الإجتماعية للمؤسسة الإقتصادية (العلاقة و الأهداف)**" ، الملتقى العلمي الدولي: آليات حوكمة المؤسسات و متطلبات تحقيق التنمية المستدامة، جامعة ورقلة، 26/25 نوفمبر 2013.

8. بلعادي عمار و جاوحدو رضا ،" **دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية و الإفصاح**" ، الملتقى العلمي الدولي: الحوكمة المحاسبية للمؤسسة "واقع، رهانات و آفاق" ، جامعة أم البواقي، 7-8 ديسمبر2010

9. خليل عبد الرزاق و عبدي نعيمة، " **الإفصاح المحاسبي بين متطلبات الإنتقال إلى النظام المحاسبي الجديد SCF وتحديات البيئة الجزائرية في ظل الحوكمة و المعايير المحاسبية الدولية IFRS- IAS** " ،الملتقى الدولي: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية (IAS-IFRS) ، جامعة البليدة،2009/10/16.

10. دادن عبد الوهاب و آخرون ،" **أثر حوكمة المؤسسات على مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية**"،الملتقى العلمي الدولي: آليات حوكمة المؤسسات و متطلبات تحقيق التنمية المستدامة، جامعة ورقلة، 25-26 نوفمبر 2013

11. عائشة سلمى كيحلي و راضية كروش ،"**أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة المعلومة المحاسبية و الإفصاح المحاسبي**"،الملتقى العلمي الدولي: آليات حوكمة المؤسسات و متطلبات تحقيق التنمية المستدامة، جامعة ورقلة، 26/25 نوفمبر 2013

12. عفاف إسحاق أبو زر ، **المحاور الرئيسية للقياس المحاسبي للأصول باستخدام مفهوم القيمة العادلة في إطار معايير المحاسبة الدولية** جامعة البترا – الأردن 2008

13. عدس، ونور، **القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة (دراسة لاستطلع رأي المحاسبون القانونيون الأردنيون)** ،بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع تحت شعار (القيمة العادلة والابلاغ المالي) عمان ، المملكة الاردنية الهاشمية، 13 ،14 سبتمبر 2006

14. عطا الله خليل **دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للاوراق المالية** المؤتمر العلمي الرابع استراتيجية الاعمال في مواجهة تحديات العولمة الريادة والابداع جامعة الزيتونة 15-17 فيفري 2005

15. علي عزوز، متناوي محمد، **متطلبات تكييف القواعد الجبائية مع النظام المحاسبي المالي،** مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية، تجارب، تطبيقات وأفاق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، جانفي، 2010.

16. زغدار أحمد و سفير محمد ،" **مقومات عرض المعلومات في ظل معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)** ، الملتقى الدولي: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية (IAS-IFRS) ، جامعة البليدة، 16-18 / أكتوبر 2009 .

17. صطفى العبادي ، **مدي حاجة معايير المحاسبة والمراجعة السعودية لتبني القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح والمراجعة بالقوائم المالية،دراسة تحليلية مقارنة**،بحث مقدم إلى الندوة الثانية عشرة لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية بعنوان: '' مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرين''كلية إدارة الأعمال بجامعة الملك سعود 18 – 19مايو 2010.

18. هوام جمعة ، حديدي آدم ، **أثـــر وإمكانية تطبيق محاسبة القيمة العادلة في المصارف الإســـــلامية** ، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي ICIEF حول: « النمو والعدالة والاستقرار: من منظور إسلامي » أيام:11/09 سبتمبر 2013، اسطنبول، تركيا.

19. هواري سويسي و بدر الزمان خمقاني- "**مدى قدرة المؤسسة الوطنية لأشغال الآبار ENTP على تقديم معلومات عالية الجودة في ظل قواعد الإفصاح المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي**" – الملتقى الدولي: النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS والمعايير الدولية للمراجعة ISA ،جامعة البليدة، 14/13ديسمبر 2011

20. نوال بن عمارة ،مداخلة بعنوان " **طرق الإفصاح و القياس في المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية**" ، الملتقى الدولي الأول: النظام المحاسبي المالي الجديد NSCF في ظل معايير المحاسبة الدولية ، المركز الجامعي ، الوادي، 17-2010/01/18.

21. هوام جمعة ، **مدى ملائمة القيمة العادلة للتقرير المالي** ، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية ، جامعة عنابه ، الجزائر،

5- القوانين ، المراسيم ، الأوامر ، القرارات :

1. الجريدة الرسمية، العدد 47، **الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار**، 2001.
2. الجريدة الرسمية، العدد19، **قرارا يحدد أسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط، المطيقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة**، المادة 02، الجزائري، 2008
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المؤرخة في 25نوفمبر 2007، العدد رقم 74.
4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المؤرخة في 25مارس 2009، العدد رقم 19.
5. الجريدة الرسمية ، العدد 27 ، **المرسوم التنفيذي رقم 08- 156 يتضمن تطبيق أحكام القانون 07 – 11 المتضمن النظام المحاسبي المالي** ، الجزائر ،2008.
6. الجريدة الرسمية ، العدد 19 ، **قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008 يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها** الجزائر, 2009.
7. ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر – وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية – 2009

6- القواميس :

1. مجمع اللغة العربية، "المعجم الوسيط" ،الطبعة الرابعة ، مكتبة الشروق الدولية 2004
2. الشاهد سمير محمد، قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، اتحاد المصارف العربية، 2001،

ثانيا : قائمة المراجع باللغة الاجنبية

1-الكتب :

1. Anil Arya, et at, **unintended consequences of regulating disclosure; the case study of regulating fair disclosure,** journal of accounting and public policy, vol.24,issue3,2005.
2. Atiba Aoudjit, **Le Système Comptable Financier**, ENAG édition, Algérie, 2012.
3. Barth ME, Beaver W, H . Landsman W,R **The relevance of the valeur – relevance literature for financial accounting standard setting . Another view** ' Journal 'of Accounting and Economics edition,31, 2001.
4. Beatty**, "The effects of fair value accounting on investment portfolios management: How fair is it?"** Review (Federal Reserve Bank of saint Louis), vol. 77 (1) Jan/F,1995.
5. Belkaoui , Ahmed , Accounting theory , fifth edition , Thomson Learning , london , 2004.
6. Belkaoui, Ahmed Riahi,Level Of Multinationality Growth Opportunities And Size As Determinants Of Analyst Rating Of Corporate Disclosure , American Business Review , June, 2001.
7. Benoit LEBRUN. la juste valeur des instroments financiers dans le contexte de la crise financiere Actuelle. revue français de comptabilite N°407 fevrier 2008.
8. :Bernard raffournier, et autres **comptabilité internationale** ,librairie Vuibert, France 1997.
9. Berthelot,Sylvie et al, **Environmental Disclosuvre Research :Review and Sythesis** , Jovrnal of Accounting Literature , 2003
10. Brown , S, and Hillegiest , S, **How disclosure quality affects the level of information asymmetry**, review of accounting studies , vol 12 ,2007.
11. Carroll, Linsmeir and Petroni**, The Reliability of Fair Value Versus Historical Cost Iinformation : Evidence From Closed-End Mutual Funds** Journal of Accounting, Auditing & Finance;Winter2003, Vol. 18 Issue 1, January 2003
12. Choy Amy , K **, fair Value as a Relevant Metric: A theoretical Investigation** , Accounting Research , 2005 .
13. Danbolt,Jo and Rees,W**, Test of Fair Value Accounting Under Extreme Conditions ,**working paper ,Departement of Accounting and finance University of Glasgow , 2004.

14. Dickinson and Liedtke ,**Impact of Fair Value Financial Reporting Systems on Insurance Companies : A Survey,**Geneva papers On Risk and Insurance: Issues and Practices. Vol. 29.2004
15. Dirtrich, etal **, The reliability of investment property fair value estimates",**Journal of Accounting and Economic, 20(2001).
16. Dumitru Matis **&** Jiri Strouhal & Carmen Giorgiana Bonaci ,**Fair Value Accounting for Financial Instruments: An Historical Perspective.**International advances in economic research 2009, vol. 15.
17. Ernst et young **iFRS 13 Fair Valve Measvrement Impartant Facts about the new Requirement the Global Ernst et Young Organization** EYGM linited Nouvember 2012
18. Gray & Bebbington,**Accounting for the Environment**,2nd edition , sage, 2001
19. Hendriksoen,Eldon,"**AccountingTheory**",New Yourk,Richard D., 1992.
20. Jenkins ,H, & Yakovleva,N, **corporate social responsibility in the mining industry ; exploring trends in social and environmental disclosure** , journal of cleaner production , tome 14 2006,.
21. Kieso Donald , E , Jerry , J , Weygandt and Terry D , **International Accounting** Edition , 11 USA , 2005 .
22. Kieso, Donald.E, Weygandt, and Warfield, Terry. D, (2007**), Intermediate Accounting**, (12th ed) John Wiley and sons Inc, New York USA
23. Kieso, Donald.E, Weygandt, and Warfield, Terry. D, **Intermediate Accounting**, volume 2,IFRS , John Wiley and sons Inc, Middle East 2012.
24. Milburn, J. Alex,**The Relationship between Fair Value, Market Value, and Efficient Markets,Accounting Perspectives, Vol. 7 Issue 4. 2008,**
25. Mozes, **The value relevance of financial institutions, fair value disclosures: A study in the difficulty of linking unrealized gain and losses to equity values** Abacus, 2002, Vol. 38 issue 1.
26. Neu, D Warsame H,PedwellK, Managing Puplic impressions**.; Environmental disclosures in annual reports**, accounting organization and society, 1998.
27. Odile Barbe**.**Laurent Didelot **, Maitriser Les IFRS.** Revue Fiduciaire (Groupe)Tirage 2010.
28. Ould Amer Smail, **La Normalisation Comptable en Algerie: Presentation du nouveau système comptable financier**, revue des sciences Economiques et de Gestion, N°10, Université Ferhat Abbes, Setif, 2010.

29. Palev, et Maino R , **Fair Valve Measurement for Private Equities a Plus or Minus for Stakeholders** working paper Centre for Applied Research in finance Milan April 2012 .
30. Pascal Barneto , Pierre Gruson, **instrument financiere et ifrs**. Dunod, Paris, 2007
31. **Projet de système comptable financier, conseil de comptabilité**, ministère des finances, fév 2005.
32. Spector .S. **international Financial Reporting Standard (iFRS 13) Fair valve Measvrement** (Part 1) Professional Developement Network CGA CANADA 2011.
33. Taha ,Hussan, Nasr ; **Corporate Social Responsibilite Disclosure ; An Examination of Framework of Determinants and Consequences** ,Doctoral Thesis, Durban University 2010.
34. Tan, Hancock, Taplin and Tower**,Fair Value Accounting For Financial Instrumens: Australian Versus Singaporean Preparer Perspective,**Association of Australiaand New Zealand Conference Alice Springs, Australia July 4 - 6 2004
35. Tagresson ,Torbjom ,and other, **what explain the extentand content of social and environmental disclosure on corporate websites** ; a studies of social and environmental reporting in swidesh listed corporation , corporate social responsibility and environmental management, march 2009.
36. Verdi,R,**Financial reporting quality and investment efficiency**, working paper , university of Pennsylvania, 2006
37. V.G. Kondalkar, **Organizational Beheviour,** (New Delhi, New Age International Ltd, Publishers by New Age International Ltd, Publishers, India, 2007.

2-المواقع الالكترونية :

1. www.iasb.org .
2. International accounnting standard ifrs for small and medium –sized entities 15/03/2014
3. http/ www.iasplus.com/standard/ifrsforsmes.htm
4. **Financial Accounting Standard Board (FASB) Statement of Financial Accounting Staodard N°157, Fair valve Measurement, Norwalk Connecticat 2006 p 6 paragraph 5 .www.Fasb . org .**
5. iFRS 13 paragraphe 9
6. www.IFRS.com consulter le 24/03/2014

7. http://www.focusifrs.com/tools/print.asp/comrendre le nouveau monde de l'information financière IFRS/ Compilation des norms IAS/IFRS et des interpretations SIC/IFRIC 2006.
8. International Accounting Standards Board Committee Foundation, **IAS 40,investment proprety**, london, UK, 2009, p 78.
9. **International Accounting Standard Board ,Internatioal Financial Reporting Standards 2008, IAS 39 , Iandon United Kingdom, p 1945, paragraph 9 .**
10. http://www.tagi.com/UploadFiles/IFRS_AND_IASB_Standards/IAS19
11. **www.ifrs.org.ias 16**
12. **www.ifrs.org.ias 40**
13. **www.ifrs.org.ias 32–39**
14. **www.ifrs.org.ias 36**
15. **www.ifrs.org.ias 37**

الملاحق

الملحق رقم (01): نموذج عن الميزانية

الأصول	ملاحظة	N إجمالي	N اهتلاك (الرصيد)	N صافي	N-1 صافي
أصول غير جارية					
فارق الاقتناء Goodwill					
الأصول الثابتة المعنوية					
الأصول الثابتة العينية					
الأصول الثابتة في شكل امتياز					
الأصول الثابتة الجاري إنجازها					
الأصول الثابتة المالية					
الأصول الثابتة المالية الأخرى					
ضرائب مؤجلة على الأصول					
مجموع الأصول غير الجارية					
أصول جارية					
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ					
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة					
الزبائن					
المدينون الأخرون					
الضرائب وما شابهها					
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة					
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

الخصوم		N	N-1
رؤوس الأموال الخاصة رأس المال الصادر رأس المال المكتتب غير المستدعى العلاوات المرتبطة برأس مال الشركة الاحتياطات فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة نتيجة السنة المالية			
المجموع 1			
الخصوم غير الجارية قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة ومؤوناتها) ديون أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية (2)			
الخصوم الجارية موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)			
مجموع عام للخصوم			

الملحق رقم (02): نموذج عن حساب النتيجة
أ- حسب الطبيعة

البيان	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال			
1- إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى			
2- استهلاك السنة المالية			
3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)			
أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة			
4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للاهتلاك والمؤونات استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات			
5- النتيجةالعملياتية			
المنتوجات المالية الأعباء المالية			
6- النتيجة المالية			
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)			
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية- المنتوجات (يطلب بيانها) العناصر غير العادية- الأعباء (يطلب بيانها)			
9- النتيجة غير العادية			
10- النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج*			
ومنها حصة ذوي الأقلية* حصة المجمع*			

*** لا تستعمل إلا لتقديم القوائم المالية المدمجة.**

ب- حسب الوظيفة

البيان	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات) منتجات مالية الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية(التغيرات)			
النتيجة الصافية للانشطة العادية			
الاعباء غير العادية المنتوجات غير عادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوع موضع المعادلة في النتائج الصافية* النتيجة الصافية للمجموع المدمج* منها ذوي الأقلية* حصة المجمع*			

*** لا تستعمل إلا لتقديم القوائم المالية المدمجة.**

الملحق رقم (03): نموذج عن جدول تدفقات الخزينة
أ- الطريقة المباشرة

البيان	ملاحظة	N	N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين			
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)			
تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية			
الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم			
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات			
تغيرات أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+جـ)			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

ب- الطريقة غير المباشرة

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات من أجل:			
- الاهتلاكات والأرصدة			
- تغير الضرائب المؤجلة			
- تغير المخزونات			
- تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى			
- تغير الموردين والديون الأخرى			
- نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
مسحوبات عن اقتناء تثبيتات			
تحصيلات التنازل عن تثبيتات			
تأثير تغيرات محيط الإدماج*			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة رأس المال النقدي (المنقودات)			
إصدار قروض			
تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+جـ)			
أموال الخزينة عند الافتتاح			
أموال الخزينة عند الاقفال			
تأثيرات تغيرات سعر العملات الأجنبية*			
تغير أموال الخزينة			

*** لا تستعمل إلا لتقديم القوائم المالية المدمجة.**

الملحق رقم (04):نموذج عن جدول تغير الأموال الخاصة

البيان	ملاحظة	رأس مال الشركة	علاوة الإصدار	فرق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N-2					
- تغيير الطريقة المحاسبية - تصحيح الأخطاء الهامة - إعادة تقييم الأصول الثابتة - الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج - الحصص المدفوعة - زيادة رأس المال - صافي نتيجة السنة المالية					
الرصيد في 31 ديسمبر N-1					
- تغير الطريقة المحاسبية - تصحيح الأخطاء الهامة - إعادة تقييم الأصول الثابتة - الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج - الحصص المدفوعة - زيادة رأس المال - صافي نتيجة السنة المالية					
الرصيد في 31 ديسمبر N					

الملحق رقم(05): استمارة الاستبيان

جـامعـة غرداية

كـليـــة العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

تحية طيبة وبعد .....

يقوم الباحث بإعداد أطروحة دكتوراه بعنوان " **الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة وأثره في تزويد مستخدمي البيانات المالية على اتخاذ القرارات في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية** "– دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في الجزائر.

ويقدر الباحث تعاونكم بالإجابة على الأسئلة الواردة بالاستبيان ،حيث تمثل إجاباتكم أحد الدعائم الأساسية للبحث علما ان جميع البيانات ستحظى بالسرية التامة ولن يتم استخدامها إلا لأغراض البحث العلمي وفقط .

أخيرا لكم مني خالص الشكر والتقدير على تعاونكم المخلص .

سعيداني محمد السعيد

saidanimouha@gmail.com

00213670324404

1- معلومات عامة عن عينة الاستقصاء :

المطلوب : وضع علامة (✓) امام الاجابة المختارة .

السؤال	البيان	الاجابة
1- الوظيفة:	اطار محاسبي مالي	
	مدقق خارجي (محافظ حسابات -خبير محاسبي)	
	مستثمر	
2-المؤهل العلمي:	دكتوراه	
	ماجستير	
	ليسانس	
	شهادة أخرى	
3- الخبرة المهنية:	أقل من 5 سنوات	
	من 5 سنوات إلى 10 سنوا ت	
	من 10 سنوات إلى 15 سنة	
	أكثر من 15 سنة	
4-في أي من المواضيع التالية سبق وأن شاركت في دورات تدريبية أو ندوات أو مؤتمرات علمية ومهنية أو منتديات أو حلقات بحث ونقاش متعلقة بها ؟	معايير الإبلاغ المالي الدولية	
	معايير المحاسبة الدولية	
	إدارة المخاطر	
	إدارة الاستثمار	

2- اسئلة الاستبيان

المطلوب :: وضع علامة (✓) امام الاختيار الذي تراه مناسبا .

القسم الاول: ادت مشاكل القياس المحاسبي وفق مبدا التكلفة التاريخية الى بضرورة التوجه نحو محاسبة القيمة العادلة

	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تعد المعلومات التي يوفرها مبدا التكلفة التاريخية احداثا من الماضي .					
2	ان القياس المحاسبي وفقا لمبدا التكلفة التاريخية يكون صالحا وقت الحدث.					
3	لا يعد مبدا التكلفة التاريخية ملائما للإعداد المعلومات الضرورية واتخاذ القرارات					
4	هناك محدودية في استخدام القوائم والتقارير المالية الناتجة عن مبدا التكلفة التاريخية خاصة في حالات التضخم.					
5	لا تمثل القوائم المالية المركز المالي الحقيقي للوحدات الاقتصادية في ظل مبدا التكلفة التاريخية					
6	هناك صعوبة في المقارنة بين المراكز المالية خلال فترات محاسبية متتالية بسبب تغير الظروف الاقتصادية					
7	دفعت التغيرات الاقتصادية وكبر حجم المعلومات المالية وضرورة اتخاذ قرارات مناسبة الى ظهور مفهوم القيمة العادلة					
8	يعد مبدا القيمة العادلة البديل الانسب لمبدا التكلفة التاريخية					
9	يتميز القياس وفق مبدا القيمة العادلة بالموثوقية والحيطة والحذر.					
10	يأخذ القياس المحاسبي وفقا للقيمة العادلة تغير القدرة الشرائية لوحدة النقد و كذلك تغيرات الأسعار .					
11	ينظر الى معلومات القيمة العادلة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية كونها اكثر ملائمة لاتخاذ القرارات في ضوء الظروف الاقتصادية السائدة					
12	يجب التحول نحو العرض والإفصاح المحاسبي الشامل لجميع الأصول والالتزامات بالقيمة العادلة					

القسم الثاني : يساهم تطبيق محاسبة القيمة العادلة في زيادة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

1	تساعد المعلومات المحاسبية المعدة وفق للقيمة العادلة على إصدار التقارير المالية بالتوقيت الملائم.					
2	تمتاز المعلومات المحاسبية المعدة وفق للقيمة العادلة بالقدرة التنبئية لمتخذ القرار لتوقع نتائج مستقبلية.					
3	تساعد المعلومات المحاسبية المعدة وفق القيمة العادلة على التنبؤ بالتدفقات المستقبلية للمؤسسة.					
4	تمتاز المعلومات المحاسبية المعدة وفق للقيمة العادلة بقيمة ارتدادية تفيد في تقييم التوقعات او تعديلها او تصحيحها					
5	توفر المعلومات المحاسبية المعدة وفق القيمة العادلة معلومات ملائمة عن اداء المؤسسة.					
6	تمتاز المعلومات المحاسبية المعدة وفق للقيمة العادلة بقابلية المقارنة مع مؤسسات اخرى عن فترة مالية واحدة.					
7	تمتاز المعلومات المحاسبية المعدة وفق للقيمة العادلة بقابلية للمقارنة لعدة فترات مالية للمؤسسة.					
8	توفر المعلومات المحاسبية المعدة وفق القيمة العادلة معلومات ذات موثوقية.					
9	تمتاز المعلومات المحاسبية المعدة وفق القيمة العادلة بقابلية للفهم من قبل مستخدميها .					
10	تمتاز المعلومات المحاسبية المعدة وفق القيمة العادلة حيادية و تستند لأدلة إثبات .					
11	تزداد ثقة المستخدمين في المعلومات المحاسبية المعدة بالقيمة العادلة.					
12	إظهار بنود القوائم المالية بالقيمة العادلة أكثر فائدة لمستخدمي البيانات المالية من التكلفة التاريخية.					
13	يفضل إظهار الأرباح والخسائر الناتجة عن التقييم بالقيمة العادلة ضمن الإيضاحات المتممة بدلا من إظهارها في صلب القوائم المالية .					

14	يؤدي إعداد للقوائم المالية باستخدام القيمة العادلة إلى تحقيق العدالة في التعبير عن المركز المالي للمؤسسة .					

القسم الثالث: يساهم تطبيق محاسبة القيمة العادلة في توفير معلومات ذات فائدة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية

1	للإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة أثر إيجابي على جودة المعلومات المحاسبية					
2	تساعد المعلومات المحاسبية المعدة على أساس القيمة العادلة على تقدير مصالح جميع المساهمين في المؤسسة					
3	تسمح المعلومات المحاسبية المعدة وفق القيمة العادلة تعزز ثقة متخذي القرارات الاستثمارية .					
4	تساعد المعلومات المحاسبية المعدة على أساس القيمة العادلة المستثمرين على تعزز قدرة المستثمرين على اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة .					
5	تعتبر المعلومات المعدة وفق القيمة العادلة اكثر ملائمة للمفاضلة بين افضل البدائل المتاحة لاتخاذ القرارات الاستثمارية .					
6	تؤدي المعلومات المحاسبية المعدة على أساس القيمة العادلة على تغيير موقف متخذي القرارات الاستثمارية عند الحصول عليها					
7	يؤدي تطبيق القيمة العادلة في قياس عناصر القوائم المالية إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي.					
8	تساعد المعلومات المحاسبية المعدة على أساس القيمة العادلة على تقييم المساهمات المالية والمادية للمساهمين.					
9	يمكن الاستفادة من المعلومات المحاسبية المستندة للقيمة العادلة في تكوين توقعات استثمارية جديدة .					
10	القيمة العادلة للأدوات المالية اكثر ملائمة لاحتياجات مستخدمي البيانات المالية وخاصة المستثمرين مع مراعاة التكلفة والعائد عند الافصاح					
11	تعد المعلومات المحاسبية المستندة للقيمة العادلة عاملا جوهريا في نوعية القرارات الاستثمارية .					
12	يؤدي استخدام المعلومات المحاسبية المعدة وفق القيمة العادلة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية الى تخفيض درجة المخاطرة فيها					

13	يوفر استخدام المؤسسة للمعلومات المحاسبية المعدة وفق القيمة العادلة عند اتخاذ القرار الاستثماري مجموعة من الاجراءات الرقابية لضمان سلامة القرارات المتخذة وكشف الاخطاء في حالة حدوثها					

القسم الرابع :لا توجد مشاكل و صعوبات تواجه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عند تطبيقها لمحاسبة القيمة العادلة

1	ترجع صعوبة تطبيق محاسبة القيمة العادلة في اغلب الحالات لغموضها وعدم فهمها.					
2	يفضل الممارسين للمحاسبة في الجزائر استخدام التكلفة التاريخية في تقييم الأصول والقياس المحاسبي .					
3	لا يوجد فهم واضح لمفهوم القيمة العادلة لدى الممارسين للمحاسبة في الجزائر.					
4	يساهم ضعف والمام ووعي المحاسبين الجزائريين بأسس تطبيق محاسبه القيمة العادلة من إجراءات تطبيقها .					
5	عدم تبني الهيئات المحاسبية الجزائرية لاطار واضح لمعايير محاسبة القيمة العادلة يصعب من تطبيقها.					
6	ان عدم وجود أسواق مالية نشطة لتداول بعض الأصول يعيق من تطبيق محاسبة القيمة العادلة .					
7	بيئة العمل الاقتصادية في الجزائر غير مهيأة تماما لتطبيق محاسبة القيمة العادلة.					
8	صعوبة الافصاح عن معلومات القيمة العادلة في ظل استمرار معدلات التضخم.					
9	تحيز القياس في اعداد تقديرات القيمة العادلة. بسبب الاعتماد على الاحكام الشخصية لإدارة المؤسسة من ناحية وعدم توفر ادلة اثبات موضوعية تؤكد صحة التقديرات من ناحية اخرى					
10	تقييم الأصول والخصوم بالقيمة العادلة لا يتناسب و متطلبات مستخدمي التقارير المالية في الجزائر .					
11	زيادة التكاليف لمعرفة القيمة العادلة في بعض الأدوات المالية التي تتطلب بذل جهود غير عادية وتكبد مصاريف إضافية مما يتسبب في زيادة التكلفة عن المنفعة .					
12	يتطلب إعداد وعرض البيانات المالية وفق معيار القيمة العادلة فترات زمنية مما يترتب عليه تأخير وصول المعلومات إلى مستخدمي البيانات المالية .					
13	ان عدم وجود الزام في التشريعات الجزائرية وبالأخص القانون الضريبي لتطبيق محاسبة القيمة العادلة يصعب من تطبيقها.					
14	عدم وجود دورات لتدريب وتعريف المحاسبين بمتطلبات بخصوص كيفية تطبيق طريقة القيمة العادلة في التقييم					
15	يمثل التعليم الجامعي لطلبة قسم المحاسبة دوراكبيرا في ازالة المعوقات التي تمنع تطبيق القيمة العادلة					

شكرا لتعاونكم الصادق معنا .

الباحث

Annexe (06) :Questionnaire

Université de Ghardaïa

Faculté Sciences Economiques, Commerciales et Sciences De Gestion

Sciences De Gestion

Madame, Monsieur

Le chercheur préparant une thèse de doctorat intitulée **« divulgation comptable sur la base de la juste valeur et son impact en fournissant aux utilisateurs des états financiers à prendre des décisions dans les institutions économiques algériennes »** - un questionnaire d'étude sur un échantillon des institutions économiques algériennes.

Nous avons l'honneur de vous demander de bien vouloir nous répondre à ce questionnaire pour en arriver au but de cette étude et généraliser ses résultats, et cela sur la base de votre point de vue objectif.

Enfin, nous vous informons que vos réponses ne seront utilisées que pour les buts de l'étude et quelles seront traitées dans le secret total. Nous vous remercions pour votre bonne collaboration. Veuillez agréer l'expression de nos sincères salutations.

Réalisée par : Saidani Mohamed Said
saidanimouha@gmail.com
00213670324404

1- Informations générales sur le questionnaire

Prière sélectionner la réponse appropriée

Question		Réponse
1 .Fonction	Cadre comptable et financier .	
	Auditeur externe (Commissaire aux comptes – expert-comptable)	
	Investisseur	
2. Qualification	Doctorat	
	Magister	
	Licence	
	Autres	
3. Expérience professionnelle	Moins de 5 ans	
	De 5 ans à 10 ans	
	De 10 à 15 ans	
	Plus de 15 ans	
4.dans l'un des sujets suivants ont participé aux formations ou séminaires ou conférences scientifiques et professionnelles ou forums, séminaires et parler ?	Normes de Reportages Financières internationales	
	Normes de Comptabilité internationales	
	Management des Risques	
	Management des Investissements	

La première partie: il est nécessaire de passer du coût historique à l'évaluation de la juste valeur comptable de la comptabilité.

		tout a fait d'accord	d'accord	neutre	Pas d'accord	Pas du tout d'accord
1	Les informations fournies par les événements de principe de coût historique du passé					
2	Le coût historique représente la juste valeur à la date d'acquisition					
3	Principe du coût historique n'est pas conçu pour préparer les décisions nécessaires de l'information et de la faire					
4	Il y a des limites dans l'utilisation des listes et des rapports financiers générés par le principe du coût historique, en particulier en .cas d'inflation					
5	Les États financiers ne représentent pas la véritable situation financière d'unités économiques en vertu du principe du coût historique					
6	Il est difficile de comparer les centres financiers durant les exercices consécutifs en raison de l'évolution de la situation économique					
7	Poussé les changements économiques et l'ampleur de l'information financière et la nécessité de prendre les décisions appropriées à l'émergence de la notion de juste valeur					
8	Meilleure alternative est le principe du principe de la juste valeur de coût historique					
10	Passifs comptabilisés à la valeur actualisée des flux de trésorerie attendus tel que :les obligations La mesure comptable selon la juste valeur prend considération le changement du pouvoir d'achat de l'unité génératrice de trésorerie, ainsi que les changements de prix					
11	Informations de la juste valeur perçue selon les normes comptables internationales plus aptes à prendre des décisions au sein de la situation économique					
12	Il faut un transfert global vers la présentation de l'information comptable de tous les actifs et passifs à la juste valeur.					

La seconde partie : Contribuer à l'application de la comptabilisation à la juste valeur dans l'augmentation des caractéristiques qualitatives de l'information comptable

1	L'information comptable établie conformément à la juste valeur aide à présenter les rapports financiers en temps opportun.					
2	L'information comptable établie conformément à la juste valeur à aide les décideurs d'anticiper les résultats futurs.					
3	L'information comptable établie conformément à la juste valeur à aide à prédire les flux futurs de l'entreprise.					
4	L'information comptable établie conformément à la juste valeur à aide pour évaluer les attentes, modifié ou corrigé.					
5	L'information comptable établie conformément à la juste valeur aide à fournir des informations appropriées sur la performance de l'entreprise.					
6	L'information comptable établie conformément à la juste valeur aide à comparer les informations appropriées de l'entreprise avec d'autres entreprises pour un seul exercice.					
7	L'information comptable établie conformément à la juste valeur aide à comparer les informations appropriées de l'entreprise avec plusieurs exercices.					
8	L'information comptable établie conformément à la juste valeur aide à fournir une information financière fiable.					
9	L'information comptable établie conformément à la juste valeur est simple.					
10	L'information comptable établie conformément à la juste valeur est neutre et fondée sur la les la preuve.(Pièces justificatives).					
11	Les utilisateurs ont plus de confiance dans l'information comptable établie conformément A la juste valeur.					
12	Les états financiers établis à la juste valeur des immobilisations sont plus utiles aux utilisateurs que les états financiers établis au coût historique.					
13	De préférence montrer les profits et les pertes découlant de l'évaluation à la juste valeur dans les notes au lieu de les afficher dans les états financiers.					
14	L'établissement des états financiers en utilisant une juste valeur pour atteindre la transparence dans l'expression de la situation financière de l'entreprise.					

3-La troisième partie: contribuer à l'application de la comptabilisation à la juste valeur en fournissant des informations utiles lors de la prise de décision d'investissement

1	Divulgation comptable sur la base de la juste valeur a un impact positif sur la qualité de l'information comptable					
2	la juste valeur protège les intérêts de toutes les catégories et ne servent pas les intérêts d'une classe particulière à une autre.					
3	L'information comptable établie conformément à la juste valeur assure les intérêts de tous les actionnaires de l'entreprise.					
4	L'information comptable établie conformément à des investisseurs de la juste valeur aide les investisseurs à prendre des décisions d'investissement.					
5	L'utilisation de la comptabilité à la juste valeur aide à prendre les décisions d'investissement et d'effectuer des analyses financières.					
6	L'utilisation de la comptabilité à la juste valeur aide à changer la position de la décision d'investissement.					
7	L'utilisation de la comptabilité à la juste valeur aide à calculer les éléments des états financiers pour augmenter les taux de croissance économique.					
8	L'utilisation de la comptabilité à la juste valeur aide à évaluer les contributions financières et matérielles des actionnaires.					
9	Evaluation des informations comptables obtenues de calcul de la juste valeur dans la décision relative à la valeur prédictive attendue.					
10	La juste valeur des instruments financiers sont plus adaptés aux besoins des utilisateurs des états financiers et des investisseurs, en tenant compte des coûts et le rendement					
11	Les profits et pertes obtenus suite l'ajustement de la juste valeur aide a améliorer les décisions des utilisateurs relatives aux risques auxquels encoure l'entreprise.					
12	L'utilisation de la comptabilité à la juste valeur aide à aide a la prise de décision d'investissement afin de réduire le degré de risque .					
13	L'utilisation de la comptabilité à la juste valeur aide à assurer la sécurité des décisions prises et détecter les erreurs, si elles se produisent					

4-Quatrième partie: il y a des problèmes et des difficultés auxquelles sont confrontées les institutions économiques algériennes lors de l'application de la comptabilité à la juste valeur.

1	La difficulté d'appliquer la juste valeur se situe dans la plupart des cas dans l'imprécision et le manque de compréhension.					
2	Les praticiens de la comptabilité en Algérie préfèrent utiliser le coût historique dans l'évaluation des actifs et la mesure comptable.					
3	Il n'y a pas une compréhension claire de la notion de la juste valeur par les praticiens de la comptabilité en Algérie.					
4	la faiblesse et le niveau de connaissance des comptables algériens contribue à la fondation des procédures d'application de la juste valeur.					
5	Le non adoption de normes comptables liées à la juste valeur par les organismes comptables algériens rend son application difficile .					
6	Le manque d'adoption de normes comptables des organismes à la juste valeur comptable est difficile à appliquer.					
7	Absence des marchés financiers des transactions relatives aux actifs rend l'application de la juste valeur difficile.					
8	Difficulté de présenter l'information comptable de la juste valeur à un taux progressif de l'inflation.					
9	Favoritisme de mesure dans la préparation des estimations de la juste valeur.					
10	Évaluation des actifs à la juste valeur ne répond pas aux exigences des utilisateurs des rapports financiers .					
11	Augmentation des coûts pour déterminer la juste valeur de certains instruments financiers qui nécessitent des efforts extraordinaires et encourir des dépenses supplémentaires résultant de l'augmentation du coût de la prestation.					
12	La préparation et la présentation des états financiers conformément à la norme de la juste valeur exige des périodes de temps entraînant un retard dans l'arrivée de l'information financières aux utilisateurs.					
13	L'absence d'une obligation dans la législation algérienne, en particulier le droit fiscal pour l'application de la comptabilisation à la juste valeur la rend difficile à appliquer.					
14	Manque de cours de formation pour les comptables et l'identification des exigences sur la méthode d'application de la juste valeur dans la méthode d'évaluation.					
15	L'enseignement universitaire pour les étudiants dans le département de la comptabilité représente un grand rôle dans les obstacles qui empêchent l'application de la juste valeur.					

Merci pour votre collaboration avec nous

Le chercheur

الملحق رقم (07):اسماء محكمي الاستبيان

الرقم	اسم الاستاذ	مكان العمل
01	الاستاذ : مصيطفى عبد اللطيف	جامعة غرداية
02	الاستاذ:عجيلة محمد	جامعة غرداية
03	الاستاذ:غزيل مولود	جامعة غرداية
04	الاستاذ:شعباني مجيد	جامعة بومرداس
05	الدكتور:بوسالم ابو بكر	المركز الجامعي ميلة

الملحق (08)

الملحق: 8-1

الوظيفة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	المحاسبون الماليون	88	45,8	45,8	45,8
	المدققون الخرجيون	64	33,4	33,4	79,2
	المستثمرون	40	20,8	20,8	100,0
	Total	192	100,0	100,0	

المؤهل_العلمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	دكتوراه	6	3,1	3,1	3,1
	ماجستير	17	8,9	8,9	12,0
	ليسانس	136	70,8	70,8	82,8
	شهادة أخرى	33	17,2	17,2	100,0
	Total	192	100,0	100,0	

الخبرة_المهنية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 5 سنوات	20	10,4	10,4	10,4
	من 5 سنوات إلى 10 سنوا ت	90	46,9	46,9	57,3
	من 10 سنوات إلى 15 سنة	58	30,2	30,2	87,5
	أكثر من 15 سنة	24	12,5	12,5	100,0
	Total	192	100,0	100,0	

الدورات_تدريبية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	معايير الإبلاغ المالي الدولية	67	34,9	34,9	34,9
	معايير المحاسبة الدولية	66	34,4	34,4	69,3
	إدارة المخاطر	16	8,3	8,3	77,6
	إدارة الاستثمار	43	22,4	22,4	100,0
	Total	192	100,0	100,0	

الملحق: 8-2

```
CORRELATIONS
  /VARIABLES=TotalmoyX X1 X2 X3 X4 X5 X6 X7 X8 X9 X10 X11 X12
  /PRINT=TWOTAIL NOSIG
  /MISSING=PAIRWISE.
```

Corrélations

		TotalmoyX	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7	X8	X9	X10	X11	X12
TotalmoyX	Corrélation de Pearson	1	632**	,566**	,648**	,712.**	,704**	,732**	,511**	,578**	,563**	,425**	,758**	,741**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192
X1	Corrélation de Pearson	,632**	1	,071*	,071*	,034	,154**	,122	,000**	,121**	,142	,102*	,236*	,136*
	Sig. (bilatérale)	,000		,122	,122	,147	,000	,128	,000	,000	,016	,165	,001	,042
	N	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192
X2	Corrélation de Pearson	,566**	,071*	1	,206**	,102**	,000	,132	,076*	-,064	,136	,314**	,314**	,246**
	Sig. (bilatérale)	,000	,122		,000	,004	,232	,000	,031	,154	,068	,000	,006	,002
	N	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192
X3	Corrélation de Pearson	,648**	,071*	,206**	1	,102**	-,000	,132	,076*	-,064	,065	,164**	,314**	,314**
	Sig. (bilatérale)	,000	,122	,000		,004	,252	,000	,031	,154	,068	,000	,027	,000
	N	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192
X4	Corrélation de Pearson	,712**	,034	,102**	,102**	1	-,012	,048*	,152	-,078	-,096*	,452**	,124**	,164**
	Sig. (bilatérale)	,000	,147	,004	,004		,316	,044	,096	,385	,128	,000	,000	,012
	N	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192
X5	Corrélation de Pearson	,704**	,154**	-,000	-,000	-,012	1	,136**	,041**	,354**	,367**	-,031	-,112	-,176
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,232	,252	,316		,000	,000	,000	,002	,258	,122	,112
	N	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192
X6	Corrélation de Pearson	,732**	,122	,132	,132	,048*	,136**	1	,214	,074**	-,158	,124	,164	,156
	Sig. (bilatérale)	,000	,128	,000	,000	,044	,000		,256	,003	,336	,136	,331	,008
	N	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192
X7	Corrélation de Pearson	,511**	,000**	,076*	,076*	,152	,041**	,214	1	,124**	,215	,238*	,308*	,242*
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,031	,031	,096	,000	,256		,000	,114	,003	,155	,001

	N	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192
X8	Corrélation de Pearson	,678**	,121**	-,064	-,064	-,078	,354**	,074**	,124**	1	,155**	-,112	-,127	-,114
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,154	,154	,385	,000	,003	,000		,000	,143	,314	,018
	N	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192
X9	Corrélation de Pearson	,563**	,142	,136	,065	-,096*	,367**	-,158	,215	,155**	1	,160	,164	,164
	Sig. (bilatérale)	,000	,016	,068	,068	,128	,002	,336	,114	,000		,004	,102	,008
	N	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192
X10	Corrélation de Pearson	,425**	,102*	,314**	,164**	,452**	-,031	,124	,238*	-,112	,160	1	,314**	,116**
	Sig. (bilatérale)	,000	,165	,000	,000	,000	,258	,136	,003	,143	,004		,000	,002
	N	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192
X11	Corrélation de Pearson	,758**	,236*	,314**	,314**	,124**	-,112	,164	,308*	-,127	,164	,314**	1	,116**
	Sig. (bilatérale)	,000	,001	,006	,027	,000	,122	,331	,155	,314	,102	,000		,000
	N	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192
X12	Corrélation de Pearson	,741**	,136*	,246**	,314**	,164**	-,176	,156	,242*	-,114	,164	,116**	,116**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,042	,002	,000	,012	,112	,008	,001	,018	,008	,002	,000	
	N	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192

**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0,05 (bilatéral).

```
CORRELATIONS
  /VARIABLES=TotalmoyY Y1 Y2 Y3 Y4 Y5 Y6 Y7 Y8 Y9 Y10 Y11 Y12 Y13 Y14
  /PRINT=TWOTAIL NOSIG
  /MISSING=PAIRWISE.
```

Corrélations

		TotalmoyY	Y1	Y2	Y3	Y4	Y5	Y6	Y7	Y8	Y9	Y10	Y11	Y12	Y13	Y14
TotalmoyY	Corrélation de Pearson	1	,846**	,763**	,698**	,714**	,578**	,465**	,502**	,815**	,734**	,625**	,718**	,697**	,728**	,586**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192
Y1	Corrélation de Pearson	,846**	1	,205**	,022	,162*	-,004	,254**	-,132	-,256**	,128	,191**	,177*	,106	-,081	,181*
	Sig. (bilatérale)	,000		,004	,762	,024	,958	,000	,066	,000	,076	,008	,013	,138	,262	,011
	N	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192
Y2	Corrélation de Pearson	,763**	,205**	1	-,166*	,218**	,036	,078	,002	,173*	-,018	,102	,232	-,276**	,033	,324**
	Sig. (bilatérale)	,000	,004		,020	,002	,614	,280	,980	,016	,807	,155	,001	,000	,648	,000
	N	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192
Y3	Corrélation de Pearson	,698**	,022	-,166*	1	,140	,071	-,097	,173*	,069	,052	,137	,144*	,047	,089	,039
	Sig. (bilatérale)	,000	,762	,020		,051	,326	,179	,016	,339	,471	,056	,044	,517	,214	,588
	N	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192
Y4	Corrélation de Pearson	,714**	,162*	,218**	,140	1	,216**	,259**	,039	,504**	,076	,403**	,989**	-,295**	,214**	,123
	Sig. (bilatérale)	,000	,024	,002	,051		,002	,000	,592	,000	,293	,000	,000	,000	,003	,087
	N	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192
Y5	Corrélation de Pearson	,578**	-,004	,036	,071	,216**	1	,088	,069	,194**	,206**	,262**	,220**	-,094	-,054	,104
	Sig. (bilatérale)	,000	,958	,614	,326	,002		,222	,336	,007	,004	,000	,002	,190	,450	,147
	N	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192
Y6	Corrélation de Pearson	,465**	,254**	,078	-,097	,259**	,088	1	-,047	,116	,029	,182*	,259**	-,034	,129	,170*
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,280	,179	,000	,222		,514	,106	,687	,011	,000	,634	,072	,017
	N	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192
Y7	Corrélation de Pearson	,502**	-,132	,002	,173*	,039	,069	-,047	1	,051	,008	,101	,042	-,027	,126	-,071
	Sig. (bilatérale)	,000	,066	,980	,016	,592	,336	,514		,482	,917	,158	,559	,711	,080	,326
	N	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192
Y8	Corrélation de Pearson	,815**	-,256**	,173*	,069	,504**	,194**	,116	,051	1	,030	,265**	,496**	-,351**	,315**	,244**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,016	,339	,000	,007	,106	,482		,676	,000	,000	,000	,000	,001
	N	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192
Y9	Corrélation de Pearson	,734**	,128	-,018	,052	,076	,206**	,029	,008	,030	1	,141*	,092	,021	-,082	,164*

	Sig. (bilatérale)	,000	,076	,807	,471	,293	,004	,687	,917	,676		,050	,201	,768	,252	,022
	N	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192
Y10	Corrélation de Pearson	,625**	,191**	,102	,137	,403**	,262**	,182*	,101	,265**	,141*	1	,409**	-,018	,011	,209**
	Sig. (bilatérale)	,000	,008	,155	,056	,000	,000	,011	,158	,000	,050		,000	,805	,876	,003
	N	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192
Y11	Corrélation de Pearson	,718**	,177*	,232**	,144*	,989**	,220**	,259**	,042	,496**	,092	,409**	1	-,299**	,195**	,144*
	Sig. (bilatérale)	,000	,013	,001	,044	,000	,002	,000	,559	,000	,201	,000		,000	,006	,045
	N	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192
Y12	Corrélation de Pearson	,697**	,106	-,276**	,047	-,295**	-,094	-,034	-,027	-,351**	,021	-,018	-,299**	1	-,091	,084
	Sig. (bilatérale)	,000	,138	,000	,517	,000	,190	,634	,711	,000	,768	,805	,000		,208	,242
	N	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192
Y13	Corrélation de Pearson	,728**	-,081	,033	,089	,214**	-,054	,129	,126	,315**	-,082	,011	,195**	-,091	1	,016
	Sig. (bilatérale)	,000	,262	,648	,214	,003	,450	,072	,080	,000	,252	,876	,006	,208		,825
	N	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192
Y14	Corrélation de Pearson	,586**	,181*	,324**	,039	,123	,104	,170*	-,071	,244**	,164*	,209**	,144*	,084	,016	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,011	,000	,588	,087	,147	,017	,326	,001	,022	,003	,045	,242	,825	
	N	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192

**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0,05 (bilatéral).

```
CORRELATIONS
  /VARIABLES=TotalmoyZ Z1 Z2 Z3 Z4 Z5 Z6 Z7 Z8 Z9 Z10 Z11 Z12 Z13
  /PRINT=TWOTAIL NOSIG
  /MISSING=PAIRWISE.
```

Corrélations

		TotalmoyZ	Z1	Z2	Z3	Z4	Z5	Z6	Z7	Z8	Z9	Z10	Z11	Z12	Z13
Totalmoy Z	Corrélation de Pearson	1	,654**	,706**	,784**	,599**	,761**	,814**	,635**	,748**	,783**	,745**	,812**	,703**	,597**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	.,000
	N٥	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192
Z1	Corrélation de Pearson	,654**	1	,172*	,339**	,231**	,233**	,266**	,028	-,470**	,017	-,169*	-,159*	-,169*	.120
	Sig. (bilatérale)	,004		,016	,000	,001	,001	,000	,699	,000	,815	,018	,027	,018	.,005
	N	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192
Z2	Corrélation de Pearson	,706**	,172*	1	,125	-,130	-,156*	-,078	-,672**	-,133	,243**	,032	,083	,032	.,161
	Sig. (bilatérale)	,998	,016		,081	,070	,030	,281	,000	,063	,001	,661	,251	,661	.,008
	N	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192
Z3	Corrélation de Pearson	,784**	,339**	,125	1	,169*	,170*	-,324**	,233**	-,362**	-,175*	,239**	,294**	,239**	.114
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,081		,018	,017	,000	,001	,000	,015	,001	,000	,001	.,011
	N	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192
Z4	Corrélation de Pearson	,599**	,231**	-,130	,169*	1	,991**	,070	,262**	,422**	,041	,454**	,486**	,454**	.155**
	Sig. (bilatérale)	,000	,001	,070	,018		,000	,328	,000	,000	,573	,000	,000	,000	.,002
	N	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192
Z5	Corrélation de Pearson	,761**	,233**	-,156*	,170*	,991**	1	,081	,286**	,425**	,031	,444**	,482**	,444**	.155**
	Sig. (bilatérale)	,000	,001	,030	,017	,000		,262	,000	,000	,662	,000	,000	,000	.,002
	N	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192
Z6	Corrélation de Pearson	,814**	,266**	-,078	-,324**	,070	,081	1	,315**	-,321**	,275**	-,024	,009	-,024	.314**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,281	,000	,328	,262		,000	,000	,000	,744	,904	,744	.,000
	N	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192
Z7	Corrélation de Pearson	,635**	,028	-,672**	,233**	,262**	,286**	,315**	1	,035	-,196**	,376**	,461**	,376**	.216**
	Sig. (bilatérale)	,000	,699	,000	,001	,000	,000	,000		,630	,006	,000	,000	,000	.,004
	N	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192
Z8	Corrélation de Pearson	,748**	-,470**	-,133	-,362**	,422**	,425**	-,321**	,035	1	,016	,216**	,230**	,216**	.135
	Sig. (bilatérale)	,001	,000	,063	,000	,000	,000	,000	,630		,825	,002	,001	,002	.,005
	N	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192

Z9	Corrélation de Pearson	,783**	,017	,243**	-,175*	,041	,031	,275**	-,196**	,016	1	-,040	-,070	-,040	.135
	Sig. (bilatérale)	,007	,815	,001	,015	,573	,662	,000	,006	,825		,576	,329	,576	.,005
	N	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192
Z10	Corrélation de Pearson	,745**	-,169*	,032	,239**	,454**	,444**	-,024	,376**	,216**	-,040	1	,857**	1,000**	.214**
	Sig. (bilatérale)	,000	,018	,661	,001	,000	,000	,744	,000	,002	,576		,000	,000	.,036
	N	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192
Z11	Corrélation de Pearson	,812**	-,159*	,083	,294**	,486**	,482**	,009	,461**	,230**	-,070	,857**	1	,857**	.178
	Sig. (bilatérale)	,000	,027	,251	,000	,000	,000	,904	,000	,001	,329	,000		,000	.,001
	N	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192
Z12	Corrélation de Pearson	,703**	-,169*	,032	,239**	,454**	,444**	-,024	,376**	,216**	-,040	1,000**	,857**	1	.128
	Sig. (bilatérale)	,000	,018	,661	,001	,000	,000	,744	,000	,002	,576	,000	,000		.,000
	N	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192
Z13	Corrélation de Pearson	,597**	.120	.161	.114	.155**	.155**	.314**	.216	.135	.135	.214	.178	.128	1
	Sig. (bilatérale)		,005	,008	,011	,002	,002	,000	,004	,005	,005	,036	,001	,000	
	N	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192

**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0,05 (bilatéral).

```
CORRELATIONS
  /VARIABLES=TotalmoyW W1 W2 W3 W4 W5 W6 W7 W8 W9 W10 W11 W12 W13 W14 W15
  /PRINT=TWOTAIL NOSIG
  /MISSING=PAIRWISE.
```

Corrélations

		TotalmoyW	W1	W2	W3	W4	W5	W6	W7	W8	W9	W10	W11	W12	W13	W14	W15
Total moy W	Corrélation de Pearson	1	,714**	,632**	,846**	,658**	,829**	,799**	,694**	,588**	,709**	,487**	,382**	,537**	,598**	,854**	,356*
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000
	N	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192
W1	Corrélation de Pearson	,714**	1	,044	-,105	,136	,236**	,447**	,201**	,312**	,513**	,663**	,481**	,039	,663**	,481**	,582*
	Sig. (bilatérale)	,000		,541	,146	,058	,001	,000	,005	,000	,000	,000	,000	,585	,000	,000	,000
	N	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192
W2	Corrélation de Pearson	,632**	,044	1	-,126	-,096	-,002	,090	,158*	,110	,015	,006	-,012	-,058	,006	-,012	,040
	Sig. (bilatérale)	,000	,541		,079	,182	,973	,211	,028	,125	,831	,935	,871	,421	,935	,871	,577
	N	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192
W3	Corrélation de Pearson	,846**	-,105	-,126	1	,797**	,312**	,066	-,712**	,155*	-,097	-,062	,005	,082	-,062	,005	-,289
	Sig. (bilatérale)	,000	,146	,079		,000	,000	,360	,000	,030	,177	,392	,946	,253	,392	,946	,000
	N	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192
W4	Corrélation de Pearson	,658**	,136	-,096	,797**	1	,712**	,051	-,568**	,174*	,014	,101	,122	,084	,101	,122	,079
	Sig. (bilatérale)	,000	,058	,182	,000		,000	,481	,000	,015	,843	,161	,090	,240	,161	,090	,271
	N	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192
W5	Corrélation de Pearson	,829**	,236**	-,002	,312**	,712**	1	-,059	-,108	-,055	,065	,175*	,127	,206**	,175*	,127	,138
	Sig. (bilatérale)	,000	,001	,973	,000	,000		,415	,132	,445	,368	,014	,076	,004	,014	,076	,055
	N	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192
W6	Corrélation de Pearson	,799**	,447**	,090	,066	,051	-,059	1	,270**	,677**	,564**	,653**	,466**	-,059	,653**	,466**	,260*
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,211	,360	,481	,415		,000	,000	,000	,000	,000	,416	,000	,000	,000
	N	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192
W7	Corrélation de Pearson	,694**	,201**	,158*	-,712**	-,568**	-,108	,270**	1	-,010	,168*	,126	,008	,024	,126	,008	,451*
	Sig. (bilatérale)	,000	,005	,028	,000	,000	,132	,000		,893	,019	,079	,911	,741	,079	,911	,000
	N	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192
W8	Corrélation de Pearson	,588**	,312**	,110	,155*	,174*	-,055	,677**	-,010	1	,433**	,426**	,340**	-,039	,426**	,340**	,173*
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,125	,030	,015	,445	,000	,893		,000	,000	,000	,589	,000	,000	,016
	N	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192
W9	Corrélation de Pearson	,709**	,513**	,015	-,097	,014	,065	,564**	,168*	,433**	1	,831**	,550**	,031	,831**	,550**	,338*
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,831	,177	,843	,368	,000	,019	,000		,000	,000	,670	,000	,000	,000
	N	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192
W10	Corrélation de Pearson	,487**	,663**	,006	-,062	,101	,175*	,653**	,126	,426**	,831**	1	,673**	,029	1,000**	,673**	,386*
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,935	,392	,161	,014	,000	,079	,000	,000		,000	,686	,000	,000	,000
	N	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192

W11	Corrélation de Pearson	,382**	,481**	-,012	,005	,122	,127	,466**	,008	,340**	,550**	,673**	1	-,063	,673**	1,000**	,280*
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,871	,946	,090	,076	,000	,911	,000	,000	,000		,381	,000	,000	,000
	N	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192
W12	Corrélation de Pearson	,537**	,039	-,058	,082	,084	,206**	-,059	,024	-,039	,031	,029	-,063	1	,029	-,063	,023
	Sig. (bilatérale)	,000	,585	,421	,253	,240	,004	,416	,741	,589	,670	,686	,381		,686	,381	,751
	N	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192
W13	Corrélation de Pearson	,598**	,663**	,006	-,062	,101	,175*	,653**	,126	,426**	,831**	1,000**	,673**	,029	1	,673**	,386*
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,935	,392	,161	,014	,000	,079	,000	,000	,000	,000	,686		,000	,000
	N	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192
W14	Corrélation de Pearson	,854**	,481**	-,012	,005	,122	,127	,466**	,008	,340**	,550**	,673**	1,000**	-,063	,673**	1	,280*
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,871	,946	,090	,076	,000	,911	,000	,000	,000	,000	,381	,000		,000
	N	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192
W15	Corrélation de Pearson	,356**	,582**	,040	-,289**	,079	,138	,260**	,451**	,173*	,338**	,386**	,280**	,023	,386**	,280**	1
	Sig. (bilatérale)																
	N																

**. La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0,05 (bilatéral).

الملحق: 8-3

Corrélations

		متوسط	TotalmoyX	TotalmoyY	TotalmoyZ	TotalmoyW
متوسط	Corrélation de Pearson	1	,714**	,698**	,746**	,719**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000	,000
	N	192	192	192	192	192
TotalmoyX	Corrélation de Pearson	,714	1	,316**	,314**	,396**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000	,000
	N	192	192	192	192	192
TotalmoyY	Corrélation de Pearson	,698**	,316**	1	,461**	,283**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,000	,000
	N	192	192	192	192	192
TotalmoyZ	Corrélation de Pearson	,746**	,314**	,461**	1	,684**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000		,000
	N	192	192	192	192	192
TotalmoyW	Corrélation de Pearson	,719**	,396**	,283**	,684**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	,000	
	N	192	192	192	192	192

** La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

الملحق: 8-4

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,894	54

الملحق: 8-5

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,534	12

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,632	14

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,576	13

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,698	15

الملحق: 8-6

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Partie 1	Valeur	,795
		Nombre d'éléments	27[a]
	Partie 2	Valeur	,726
		Nombre d'éléments	27[b]
	Nombre total d'éléments		54
Corrélation entre les sous-échelles			,842
Coefficient de Spearman-Brown	Longueur égale		,914
	Longueur inégale		,914
Coefficient de Guttman			,942

a. Les éléments sont : X1, X3, X5, X7, X9, X11, Y1, Y3, Y5, Y7, Y9, Y11, Y13, Z1, Z3, Z5, Z7, Z9, Z11, Z13, W2, W4, W6, W8, W10, W12, W14.

b. Les éléments sont : X2, X4, X6, X8, X10, X12, Y2, Y4, Y6, Y8, Y10, Y12, Y14, Z2, Z4, Z6, Z8, Z10, Z12, W1, W3, W5, W7, W9, W11, W13, W15.

الملحق: 8-7

Test Kolmogorov-Smirnov pour un échantillon

		TotalmoyX	TotalmoyY	TotalmoyZ	TotalmoyW
N		192	192	192	192
Paramètres normaux[a,b]	Moyenne	3,7824	3,9612	3,8745	4,1208
	Ecart type	,31674	,24658	,41396	,33816
Différences les plus extrêmes	Absolue	,116	,162	,124	,138
	Positif	,116	,162	,101	,119
	Négatif	-,065	-,086	-,124	-,138
Statistiques de test		,116	,162	,124	,138
Sig. asymptotique (bilatérale)		,000[c]	,000[c]	,000[c]	,000[c]

a. La distribution du test est Normale.

b. Calculée à partir des données.

c. Correction de signification de Lilliefors.

الملحق: 8-8

Statistiques

		X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7	X8	X9	X10	X11	X12
N	Valide	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192
	Manquant	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne		4.3215	3.9864	4.1541	3.5807	3.6235	3.4672	3.7584	4.1736	3.5828	4.3816	4.6143	3.5428
Ecart type		,42754	,10236	,00000	,75843	,3.2964	,45712	,36124	,24561	,62854	,34821	,12782	,15474

Statistiques

		Y1	Y2	Y3	Y4	Y5	Y6	Y7	Y8	Y9	Y10	Y11	Y12	Y13	Y14
N	Valide	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192
	Manquant	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne		4.3621	3.8457	4.2208	4.2165	3.8258	3.3456	3.3812	3.1869	3.0895	2.9842	3.7654	3.6914	3.5807	3.4628
Ecart type		,33861	,24810	,36424	,09612	,18726	,85741	,63542	,78769	,82961	,92715	,69324	,54967	,26748	,00000

Statistiques

		Z1	Z2	Z3	Z4	Z5	Z6	Z7	Z8	Z9	Z10	Z11	Z12	Z13
N	Valide	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192
	Manquant	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne		4.4128	3.6257	3.9851	3.7812	3.6178	3.5842	3.3561	4.0457	4.2934	3.9164	3.6425	4.0216	3.1824
Ecart type		,20251	,42783	,68529	,71632	,81334	,54638	,87215	,00000	,13756	,63287	,45831	,00000	,76543

Statistiques

	W1	W2	W3	W4	W5	W6	W7	W8	W9	W10	W11	W12	W13	W14	W15
Valide	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192	192
Manquant	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
e	4.0864	3.9823	3.7268	3.6188	4.0236	4.3472	3.8865	3.7112	4.2235	3.5286	3.9406	4.1624	4.0637	4.1022	3.6435
pe	,15921	,31208	,63418	,51634	,00000	,12538	,21736	,51463	,56912	,81273	,55103	,21307	,06931	,14852	,74311

الملحق:8-9

One-Sample Test

	Test Value = 0					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
TotalmoyX	263.142	191	,000	3.7824	3.7518	3.8162
TotalmoyY	184.523	191	,000	3.9612	3.9346	3.9978
TotalmoyZ	118.634	191	,000	3.8745	3.8381	3.9025
TotalmoyW	252.916	191	,000	4.1208	3.8268	4.4236